



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

سلسلة آثار المحقق العراقي

(٢٢)

جَامِعُ الشُّتَاتِ

للعلامة المحقق العارف

عبداسماعيل بن حسين المازندراني العراقي

المتوفى سنة ١١٧٢ هـ ق

مختارين

لسيد مهدي الرجائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع الشتات

كاتب:

محمد اسماعيل بن الحسين بن محمدرضا مازندراني
خواجهوئي

نشرت في الطباعة:

مجهول (بي جا ، بي نا)

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٨	جامع الشتات
٨	اشاره
٨	اشاره
١٠	مقدمه المحقق:
١٢	مقدمه المؤلف
١٢	المناقشه فى كلام ابن سينا فى مسأله الإمامه
٢٥	حكم المخالفين فى الإمامه
٣٣	اعتقاد الشيعه فى الرجعه
٣٧	تنبيه نبیه وجوب حفظ النفس و دفع الضرر عنها
٣٩	تحقيق حول آیه المتعه
٤٢	تحقيق حول حديث الإفك
٤٦	تحقيق حول المراد من السلطان فى حديث السكونى
٤٨	تحقيق حول ابتلاءات أيوب عليه السلام
٥٠	تنبيه
٥١	تحقيق فى سبب محو القمر
٥٦	تفسير قوله عليه السلام: «بولج كل واحد منهما فى صاحبه إلخ»
٥٨	تحقيق فى الأرواح بعد مفارقتها الأبدان و خلق الجنة و النار
٦٤	تحقيق فى حياه الأفلاك
٦٧	تلقين الأموات
٧٢	ما يبقى من الميت فى القبر
٨٠	تحقيق فى تجرد النفس و إعادته المعدوم
٨٥	تحقيق حول الفقرات الواردة فى الأدعيه فى اخبار أهل النار بالشهادتين
٨٨	عظم ثواب كلمه التهليل

٩٤	فضيله اخرى للتهليل
٩٦	تفسير حديث التوحيد في التهليل
٩٦	تحقيق حول الحديث الوارد في قطع الخبز بالسكين
٩٩	تفسير آيه «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ»
١٠٧	تحقيق حول النبوي:الطلاق بيد من أخذ بالساق
١١٠	مسأله في حرمه النظر إلى أخت الموطوء
١١١	تحقيق حول الحديث النبوي:«الناس معادن إلیخ»
١١٣	تحقيق حول الحديث الوارد في لعن النامصه و المنتمصه و غيرهما
١١٥	تحقيق حول المراد من النور في حديث أبي ذر و غيره
١١٨	تحقيق حول حديث «الولد سرّ أبيه»
١٢٠	تحقيق حول حديث «الولد الحلال يشبه بالخال»
١٢٤	تحقيق لطيف حول حديث «أكل اللقمه المستقذره»
١٣٠	تحقيق حول حديث «ثلاثه إن لم تظلمهم ظلموك»
١٣٣	تحقيقى پيرامون كلام فاضل هندی در رساله چهار آيينه
١٣٩	شرح لحديث «العبوديه جوهرة كنهها الربوبيه»
١٤١	تحقيق حول حديث «المؤمن يأكل في معاء واحد»
١٤٣	تحقيق حول الحديث النبوي «إنّ الرضا بالكفر كفر»
١٤٥	تفسير آيه من سوره الأنعام
١٤٧	تحقيق حول حديث وارد في إخبار الله أنبياءه بشهاده الحسين عليه السلام
١٤٨	شرحى بر شعر عرفانى
١٥٠	تحقيق منطقى في مسأله الطلاق
١٥١	تحقيق حول الأحاديث الوارده في المنع من النظر إلى الأجنبيه
١٥٣	بيان لفقره من دعاء:«لا ملجأ و لا منجى و لا مفز منك إلاّ إليك»
١٥٥	تحقيق حول الحديث الوارد في أنّ معراج يونس إلى الماء
١٥٧	تحقيق حول الحديث الوارد في أنّ القرآن ذلول ذو وجوه
١٦٠	بيان لحديث «يحمل هذا الدين في كلّ قرن عدول إلیخ»

- ١٦٣ - تفسير آيه استماع القرآن و الإنصات له -
- ١٦٥ - تحقيق حول حديث «علماء أمتي خير من أنبياء بني إسرائيل» -
- ١٦٧ - تحقيق في معنى المله -
- ١٦٨ - تفسير آيه «وَالَّذِينَ هُمْ لِأُذُنِهِمْ حَافِظُونَ» الآية -
- ١٧١ - تحقيق حول قولهم: الظاهر عنوان الباطن -
- ١٧٣ - تحقيق حول الجواب عن استدلال الشافعي على حليته الشبابه -
- ١٧٦ - كيفيه تطهير الصابون إذا لاقته نجاسه -
- ١٧٨ - تحقيق حول حديث «ما أقلت الغبراء و لا أظلت الخضراء» إلخ -
- ١٨١ - بيان لقول الصادق عليه السلام: «من قرأ في المصحف متع ببصره» إلخ -
- ١٨٢ - بيان لقوله عليه السلام: «عقول النساء في جمالهن» إلخ -
- ١٨٢ - تحقيق في قوله تعالى: «ما ترددت في شيء أنا فاعله» إلخ -
- ١٨٤ - تحقيق حول الحديث النبوي «لو كانت لي يد ثالثه لاستعنت بها على الأكل» -
- ١٨٦ - تحقيق حول الحديث العلوي: «وَصَوْلٌ معدمٌ خَيْرٌ من مَثْرٍ جافٍ» -
- ١٨٧ - تحقيق حول علم الأئمه عليهم السلام و تعليمهم -
- ١٩٥ - تحقيق حول الحديث النبوي: «ولد الزنا شرُّ الثلاثه» -
- ٢٠١ - تحقيق حول كلام عرفاني للجنييد -
- ٢٠٣ - تحقيق حول ما ورد أن آدم و نوحاً ضجيعان لأمر المؤمنين عليه السلام -
- ٢١١ - تحقيق حول حديث مصباح الشريعه في الفتيا -
- ٢١٦ - تحقيق لطيف في الحديث النبوي حول السؤال عن القيامه -
- ٢١٧ - تحقيق حول الخصال العشر التي اختصت بها امه محمّد صلى الله عليه و آله -
- ٢٢١ - تحقيق حول حديث «لا تدخل الحكمه جوفاً ملئ طعاماً» -
- ٢٢٤ - تحقيق حول حديث «نتيه المؤمن خير من عمله» -
- ٢٣١ - تحقيق حول أربعة أحاديث ذكر أنها لا أصل لها -
- ٢٣٥ - تحقيق حول مستند مسأله توجيه المحتضر إلى القبله -
- ٢٤٠ - تحقيق حول خلقه حواء عليها السلام -
- ٢٤٣ - تعريف مركز -

سرشناسه: خواجهوئی، اسماعیل بن محمد حسین، - ۱۷۳ق.

عنوان و نام پدید آور: جامع الشتات / محمد اسماعیل بن الحسین المازندرانی الخواجهوئی؛ تحقیق مهدی الرجائی.

مشخصات نشر: بی نا - بی جا

مشخصات ظاهری: ۲۳۴ص.

فروست: سلسله آثار المحقق الخواجهوئی؛ ۷۲.

شابک: ۷۰۰۰ ریال

یادداشت: کتابنامه به صورت زیر نویس.

شناسه افزوده: رجایی، سید مهدی، ۱۳۳۶ -

شناسه افزوده: جامعه مدرسین حوزه علمیه قم. دفاتر انتشارات اسلامی

رده بندی کنگره: ۱۰۶/AC/خ ۹ ج ۲ ۱۳۷۹

رده بندی دیویی: ۰۸۹/۹۲۷

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۹-۴۲۱۶

ص: ۱

جامع الشتات

محمد اسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوي

تحقيق مهدي الرجائي

ص: ٢

لا يسعنى المجال التحدّث عن شخصيّه مؤلّف هذا الكتاب، وقد كتبنا مراراً في مقدّمه الكتب و الرسائل المطبوعه للمؤلّف نبذه عن حياته العلميّه و الاجتماعيّه، و عن عصره الذى كان يعيش فيه. و نكتفى هنا في الإطراء عليه و على ما ذكره معاصره العلامه الشيخ عبد النبىّ القزوينى في كتابه تميم أمل الآمل، قال في حقّه: (كان من العلماء الغائضين في الأغوار، و المتعمّقين في العلوم بالأسبار، و اشتهر بالفضل، و عرفه كلّ ذكّيّ و غبّيّ، و ملك التحقيق الكامل حتّى اعترف به كلّ فاضل زكّيّ، و كان من فرسان الكلام، و من فحول أهل العلم، و كثره فضله تزرى بالبحور الزاخره عند الهيجان و التلاطم، و الجبال الشاهقه و الأطواد الباذخه إذا قيست إلى علوّ فهمه كانت عنده كالنقط، و الدرارى الثاقبه إذا نسبت إلى نفوذ ذهنه كأنّها حبط. و كان رحمه الله ذا بسطه كثيره في الفقه و التفسير و الحديث مع كمال التحقيق فيها). انتهى. و تخرّج من مدرسته جمع من الفحول و الأعلام، منهم العالم النحرير الملمّأ مهديّ النزاقى صاحب كتاب (جامع السعادات)، و العالم العارف الآقا محمّد البيدآبادى، و المولى محراب الجيلانى، و غيرهم. و له تآليف قيّمه في شتى العلوم من الفقه و الكلام و التفسير و الحديث و المعارف

الإلهية، وقد وفّقنى الله تعالى لجمع أكثر مؤلفاته و نشرها لأول مرّه، وقد طبع جملة منها تحت عنوان (سلسله آثار المحقّق الخواجوي). وكانت وفاته فى شعبان سنة ١١٧٣ هـ ق و دفن فى المزار المعروف بتخت فولاد فى أصفهان فى بقعه لسان الأرض. و أمّا كتابه هذا جامع الشتات، فهو كما أذعن كثير من أرباب التراجم كتاب لطيف، مشتمل على فوائد متفرّقه فى شتى العلوم، من التفسير و الحديث و الفقه و الرجال و الكلام و غيرها من المعارف الإلهية، و أكثرها شرح للأحاديث المنتخبه فى المواضيع المختلفه. و الكتاب مشحون بالتحقيقات و التدقيقات العميقه، و ناقش بعض الكلمات و الأقوال الصادره عن بعض الفحول و الأعلام. و أمّا الخطوات التى سبناها فى إخراج الكتاب بهذه الحله فهى إنى قمت أولاً باستنساخ الكتاب، ثمّ مقابلته بنسختين ممتازتين تقرب إحداهما من عصر المؤلف، و استخرجت ما يحتاج إلى الاستخراج، و النسختان المخطوطتان محفوظتان فى خزانه مكتبه المرحوم آيه الله العظمى السيّد شهاب الدين النجفى المرعشى نغمّده الله برحمته. ختاماً أسأل الله تعالى أن يتقبل منى هذا العمل المبارك، و يوفّقنا و سائر إخواننا لإحياء تراث أسلافنا الطاهرين، و السلام عليكم و رحمه الله و بركاته. السيّد مهدي الرجائي / ١٠ رمضان المبارك ١٤١٦ هـ ق قم المقدّسه ص ب ٧٥٣

بعد حمد الله وليه جامع الشتات، و الصلاة على نبيه المتحلي بأحسن السمات، و على آله الشاعرين بقاطبه الدقائق و تمام النكات. يقول العبد الراجي رحمه ربه الجليل محمد بن الحسين بن محمد رضا المدعو بإسماعيل عفا الله عن جرائمهم بمحمد و آله و قائمهم: هذه نبذه من النكات و قبضه من الشتات، استقبضتها من أبواب متفرقه و استفدتها من أسباب متشتته، جمعتها بتفرق بالي و تشئت أحوالي، تذكره للحديد و تبصره للبليد، بل لمن كان له قلب أو ألقى السمع و هو شهيد، و سميته ب«جامع الشتات» لجمعه طوائف مختلفات و متفرقات، و المرجو من العاثر فيه بالخلل و الواقف عليه بالزلزل، إصلاح الفساد و ترويح الكساد «إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» (١).

المناقشه في كلام ابن سينا في مسأله الإمامه

قال ابن سينا (٢) في الفصل الخامس من مقاله العاشره من كتاب الشفاء في

ص: ٥

١- (١) التوبه: ١٢٠.

٢- (٢) نقل عن الشيخ العارف مجد الدين البغدادي أنه قال: رأيت النبي صلى الله عليه و آله في المنام، فقلت: ما تقول في حق ابن سينا؟ فقال صلى الله عليه و آله: هو رجل أراد أن يصل إلى الله بلا وساطتي فحجبته هكذا بيدي فسقط في النار. أقول: و يؤيده أنه قال بقدم العالم، و إجماع المسلمين بل الملتين على كفر من قال به «منه».

مقام تعيين الخليفه و الإمام و وجوب طاعتهما على الأنام: ثم يجب أن يفرض الإنسان طاعه من يخلفه، و أن لا يكون الاستخلاف إلّا من جهته، أو بإجماع من أهل السابقه على من يصحّحون علانيته عند الجمهور: أنه مستقلّ بالسياسه، و أنه أصيل العقل، حاصل عنده الأخلاق الشريفة من الشجاعه و العفه و حسن التدبير، و أنه عارف بالشريعاه، حتّى لا يكون أعرف منه تصحيحاً يظهر و يستعلن و يتفق عليه الجمهور، و يسنّ عليهم أنّهم إذا افرقوا أو تنازعوا بالميل و الهوى، أو أجمعوا على غير من وجدوا الفضل فيه و الاستحقاق له فقد كفروا بالله. و الاستخلاف بالنصّ أصوب، فإنّ ذلك لا يؤدّي إلى التشعب و التشاغب و الاختلاف. ثم يجب أن يحكم في سنته أن من خرج فادّعى خلافته بفضله قوّه أو مالٍ فعلى الكافه من أهل المدينه قتله و قتاله، فإن قدروا و لم يفعلوا فقد عصوا الله و كفروا به، و يحلّ دم من قعد عن ذلك و هو متمكّن بعد أن يصحّح على رأس الملأ ذلك منه. و يجب أن يسنّ أنه لا قربه عند الله بعد الإيمان بالنبيّ أعظم من إتلاف هذا المتغلّب، فإن صحّح الخارجى أنّ المتولّى للخلافه غير أهلٍ لها، و أنه ممنوّ بنقص، و أنّ ذلك النقص غير موجود فى الخارجى، فالأولى أن يطابقه أهل المدينه. و المعوّل عليه الأعظم العقل و حسن الإياله، فمن كان متوسّطاً فى الباقي و متقدّماً فى هذين بعد أن لا يكون غريباً فى البواقى و صائراً إلى أضدادها فهو أولى ممّن يكون متقدّماً فى البواقى و لا يكون بمنزلته فى هذين، فيلزم أعلمهما أن يشارك أعقلهما و يعاضده، و يلزم أعقلهما أن يعتضد به و يرجع إليه، مثل ما فعل على و عمر (1). أقول و لا حول و لا قوه إلّا بالله: لا شبهه فى أنّ السياسه المدينه و رئاستها العامه، الجامعه لإصلاح أمر المعاش و انتظامه على وجه صالح يؤدّي إلى الفلاح و الصلاح، لا- يتيسّر و لا- يتحقّق إلّا إذا كان السائس عالماً بالأُمور السياسيه

ص: ٦

و الرئاسه مستقلا فيها، أصيلاً في العقل شريفاً في الأخلاق حسناً في التدبير عارفاً بالشريعة، حتى لا يكون أعرف بها منه في وقته، بحيث يحتاج إليه الكل في الكل و يكون هو غنياً عن الكل، ممتازاً عنهم بالفضائل النفسانيه و الكمالات الجسمانيه من العلم و الحكمه و العفه و الشجاعه و القوه و شدّه البأس، بحيث يكون خطيراً في القلوب قوياً على مقاومه العدو و مكابده الحروب؛ و مع ذلك يكون فائزاً بالخواص النبويه، ليصير رباً إنسانياً و سلطاناً في العالم الأرضي و خليفه الله فيه، فيحلّ تفويض معرفه الدخل و الخرج، و إعداد أهبة الأسلحه و الحقوق و الثغور و غير ذلك من الأهوال و الأحوال و خاصه في العبادات و المعاملات إليه. و قد اعترف بذلك أقاصيهم و أقرّ به أدانيهم، فما بالهم يقولون: إن الرجل كان ممّن لا - كلام في عموم مناقبه و وفور فضائله، و اتّصافه بالكمالات و اختصاصه بالكرامات، و إنّه كان عظيم الخطر في القلوب قوياً على مقاومه العدو و مكابده الحروب، و بسيفه فتح الله البلاد و بسطوته آمن العباد، و إنّه كان عارفاً بالسياسات عالماً بالديانات و خصوصاً بهذا الدين و الشريعة، حتى ما كان أعرف بها منه في وقته؛ لقوله: «أقضاكم على» (1) و لرجوعهم في العويصات إليه، و اعتضادهم في المشكلات به كما اعترف به حكيمهم ابن سينا، الى غير ذلك؟! و مع ذلك كلّهم ينكرونه، و يقولون: إن السياسة و الرياسه كانت ممّا لا بدّ منه في انتظام أمر المعاش و المعاد إلّا أنّه كان غيره أحقّ بها منه، لمجرّد إجماع يدّعونّه و لا يثبتونه؛ لعدم تحقّق شرائطه كما سنتبه عليه، مع أنّ بديهه العقل شهدت و كفى بها شهيداً بأنّ الاستخلاف إذا كان بطريق النصّ لا يؤدّي إلى الافتراق و الاختلاف و غيرهما، ممّا يؤدّي إليه تركه من المنازعات و المناقشات الصادّه عن انتظام أمر المعاش و المعاد. و كيف خالف الله و رسوله مقتضى بديهه العقل و ما هو الأصلح و الأصوب من

ص: ٧

الاستخلاف بالنصّ الذي لا- يؤدّي إلى تشتت الشمل و تفرّق الكلمه كما يؤدّي إليه تركه، فإنّ تركه يشوّش فيما بين أيديهم الدين، و يوقعهم في تنازع، فينصرفوا إلى المباحثات و المقاييسات التي تصدّهم عن أعمالهم المدنيّه، و ربّما أوقعهم في آراءٍ مخالفه لإصلاح المدينه و منافيه لواجب الحقّ، فيكثر فيهم الشكوك و الشبهات، فيصعب الأمر على السائس في ضبطهم من حيث إنّه خليفه؟! ثمّ كيف يجب على هذا الإنسان أن يفرض طاعه خليفته، و أن يحكم في سنّته أنّ من خرج فادّعى خلافته بفضل قوه أو مالٍ فعلى الكافّه من أهل المدينه قتله و قتاله و ذلك لينصروا به خليفته، و لا- خليفه له من جهته؟! بل كيف يجب عليه أن يرتّب المدينه على أجزاءٍ ثلاثه: المدبّرون و الصنّاع و الحفظه، و يرتّب في كلّ صنف منهم رئيساً يرتب تحته رؤساء يلوونه، و يرتّب تحتهم رؤساء يلوونهم إلى أن ينتهى إلى أفناء الناس، فلا يكون في المدينه إنسان معطل ليس له مقام محدود، و لا يجب عليه أن ينصّ على من يخلفه و يجعله رئيساً على المدينه و حافظاً على سنّته و شريعته التي هي أسباب وجودهم، و به ينتظم أسباب معاشهم و مصالح معادهم؟! أو كيف يتصدّى لعقد البيت و النكاح و السنن الكليّه و الجزئيّه حتّى آداب الخلوّه و الخلاء، و يترك هذه السنّه السيّئه التي لا بدّ منها في قوام أمر المعاش و المعاد، و عليها يتوقّف نظام كلّ ما يجب أن يسنّه من عند الله؟! أو كيف يجب عليه أن يقدر لأهل الآفات و العاهات موضعاً يكون فيه أمثالهم، و أن يجعل عليهم قيماً ينتظم به أمورهم، كلّ ذلك في حياته، و لا يجب عليه أن يجعل لأهل المدينه و من والا هم من رعيتّه و أمته قيماً ينتظم به معاشهم و معادهم؟! و العجب من ابن سينا لولا- تقيّته كما هو الظاهر من سياق كلامه في هذا الفصل، حيث جمع بين المذهبين مع إيماءٍ لطيفٍ إلى تفضيل مذهب الشيعة و ترجيحه أنّه بعد ما نصّ بذلك كلّّه، كيف جوّز أن يكون ذلك بإجماعٍ من أهل

السابقه على من يصححون علانيته؟! وفيه إيماء إلى دقيقه إذا تأمله عاقل يعرفها، و يعرف بتأمله ما في كلامه من الاضطراب و التشويش، فإنه بعد ما اعتبر في الخليفه أن يكون من أعراف الأئمه بالشريعة حتى لا يكون أعرف بها منه في زمانه و هو الحق؛ لأن الخليفه حافظ الشريعة فيجب أن يكون أعرف بها من أهل زمانه طراً؛ لئلا يلزم تفضيل المفضل على الفاضل، غفل (1) عن هذا أو تغافل؛ لتصريحه بأن المعول الأعظم العقل و حسن الاياله لا الأعرافيه بالشريعة و الديانته، بل يلزم الأعراف أن يشارك الأعتل و يعاضده، و يلزم الأعتل أن يعتضد به و يرجع إليه مثل ما فعل على عليه السلام و عمر. و هذا منه تصريح بأعلميه على عليه السلام من عمر و إن كان فيه تناقض صريح و تهافت قبيح ارتكبه لترويح الكاسد و إصلاح الفاسد (و هل يصلح العطار ما أفسد الدهر) و إن كان ثاقباً ذهنه الحديد و فكره السديد، و ما هي من الظالمين ببيعد. ثم بعد ما صح و ثبت أن الخارجي كامل و المدعى للخلافه ناقص، كيف يسوغ الحكم بأولويه إطباق أهل المدينه دون وجوبه، و هذا الحكيم لا يصح الترجيح من غير مرجح فضلاً عن تصحيحه ترجيح المرجوح على الراجح؟! و قد حكم آنفاً بأنهم إذا أطبقوا على غير من وجدوا الفضل فيه و الاستحقاق له فقد كفروا بالله، و هذا هو الحق الذي يقتضيه النظر الفلسفي، و كأنه تأشعر بعد ما تفلسف. و مع قطع النظر عن ذلك، كيف يتصور ذلك التصحيح من الخارجي و هم يدعون أن إجماع أهل السابقه من الأئمه لا يتطرق إلى صحته شوب شبهه و إلى حقيته و صمه شك؛ لبراءتهم عن الزلّه و الخلل و عصمتهم عن الخطأ و الزلل، و ينقلون على ذلك حديثاً، و بعد ذلك كله ما ذكره من شرائطه كان موجوداً فيهم؟! أما تصحيح أهل السابقه كصاحب الحق و أهله و أولاده و أقربائه و أصحابه كعمه العباس و أبنائه و أسامه بن زيد و الزبير، و مشاهير الصحابه الكبار كسلمان

ص: ٩

(١ - ١) في «خ»: تغفل.

و أبي ذرّ و المقداد و عمّار و حذيفه بن اليمان و أبي بريدة الأسلمي و أبي بن كعب و خزيمه بن ثابت ذى الشهادتين و أبي الهيثم بن التيهان و سهل بن حنيف و أخيه عثمان و أبو أيوب الأنصاري و جابر بن عبد الله الأنصاري، و كخالد بن سعيد و سعد ابن عباده و قيس بن سعد و غيرهم، فأشهر من أن يحتاج إلى البيان أو يمكن أن ينكره الإنسان، و قد ذكر ابن قتيبه في كتابه ثمانيه عشر رجلاً منهم، قال: و كانوا رافضيه، و أخذ من بعضهم البيعه بالوعيد و التهديد و لو بعد حين، و قد أصرّ بعضهم على إنكارهم و بقوا عليه إلى يوم الدين (١). و أمّا العقل، فإن أراد به الشيطان و النكراء فكان موجوداً فيهم كما في سائر أفراد الملوك المتغلبه كمعاويه و ابنه، و لكنّه ممّا لا مدخل له في تدبير المدينه العادله على وجهٍ يؤدّي الى إصلاح المعاش و المعاد، بل هو من مقوله دفع الفساد بالأفسد. و إن أراد به غير ذلك ممّا له مدخل في السياسه و الرياسه النبويه و ما تقتضيه الحكمة الإلهيه فما كان ذلك فيهم موجوداً أصلاً، كيف و هم قد أشركوا بالله سنين و شهوراً و أياماً و دهوراً، و لم يكن فيهم من العقل ما يثبتون به التوحيد مع فطريته و بداهته، بل لم يتبّهوا به أصلاً، و بعد ما تُبّهوا عليه طلبوا دليلاً عليه و معجزه؟! فكان عقولهم و استعدادهم نفساً دون عقول أوساط الحكماء و استعداد نفوسهم كأفلاطون الإلهي و أرسطاطاليس و غيرهما، فإنّهم قد أثبتوا التوحيد بمحض عقلهم و لم يشركوا بالله، بل قتل بعضهم بمنعه عن الشرك. فإذا كان عقلهم هذا، و استعداد نفوسهم في هذه المرتبه، فكيف يستحقّون مرتبه الرئاسه النبويه و الخلافه الإلهيه؟! و متى يسوغ لأهل السابقه تصحيح علانيتهم عند الجمهور بأنهم أصيل العقل شريف الأخلاق من الشجاعه و العفّه و هم من أجبين الناس نفساً، و قد فرّوا و لم يكرّوا في كثير من الغزوات و المصارعات، و باءوا بغضب من الله، و لشهرتها و ظهورها لا حاجه لنا إلى شرحها.

ص: ١٠

١- ١) لم أعرّ على نصّ العبارة في الإمامه و السياسه و عيون الأخبار لابن قتيبه، و لكن حول مسأله السقيفه و ما جرى فيها انظر الإمامه و السياسه: ص ١٢ ٢٠.

و هذا بخلاف صاحب الحق، فإنه لم يشرك بالله طرفه عين، و أخلاقه الفاضله و شيمه الكامله موصوفه كما يشهد به التتبع، مع تطرق الدروس الى كثير ما ورد فيه؛ لمعارضته الدول المخالفه و مباينته الفرق المنافيه؛ لأن أحبائه كتموا فضائله خوفاً و فرقا، و أعداءه كتموها بغياً و حسداً، و لله الحمد أن ظهر ما بين الکتمين ما ملأ الخافقين، و شجاعته بالغه حد التواتر كما اعترف به الفريقان، و ضرباته يوم الخندق و الخبير و غيرهما مشهوره، و «لا فتى إلا على و لا سيف إلا ذو الفقار» (١) معروفه. روى الجمهور كآفه: «أن النبي صلى الله عليه و آله لَمَّا حاصر خيبر بضعاً و عشرين ليله و كانت الرايه لأمير المؤمنين عليه السلام، فلحقه رمد أعجزه عن الحرب و الخروج من حيث يتعرض للحرب، فدعا النبي صلى الله عليه و آله أبا بكر فقال له: خذ الرايه، فأخذها في جمع من المهاجرين، فاجتهد و لم يغن شيئاً و رجع منهزماً، فلمَّا كان من الغد تعرض لها عمر، فصار غير بعيد ثم رجع يجنب أصحابه، فقال النبي صلى الله عليه و آله: جيئوني بعلي، فقيل: إنه أرمم العين، فقال: أرونيه تروني رجلاً يحب الله و رسوله، و يحبه الله و رسوله ليس بفزار، فجاءوا بعلي عليه السلام فتفل في يده و مسحها على عينيه و رأسه، فبرئ و أعطاه الرايه، ففتح على يديه و قتل مرحباً» (٢). و فيه من إظهار فضله و حط منزله الآخرين، فإن تأمله عاقل يعرفه، و في ذلك يقول حسان بن ثابت و كان عليّ أرمم العين يبتغي

ص: ١١

١-١) رواه ابن المغازلي في المناقب: ١٩٧، و ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمه: ٣٨.

٢-٢) راجع: العمده لابن بطريق: ١٣٩ ١٥٧، و الطرائف للسيد ابن طاوس: ٥٥ ٥٧.

هذا، و أما العَفَه فغتيه عن الذكر و البيان، فإنَّ الأبنه النافع لها ماء الرجال، المفسِّر في كتبهم بالنبت، المردود عليهم بأنَّه كان يخرج من بين الصلب و الترائب في الألسنه و الأفواه مذكوره (١). و أما المعرفه بالشريعه فكانوا من أجهل الناس نفساً، حتَّى اعترفوا بأنَّ كلَّ الناس أفاقه منهم حتَّى المخدّرات في الحجال (٢)، «و لو لا معاذ لهلك عمر» من المسلّمات عندهم، و إن كان «لولا على لهلك عمر» (٣) أشهر منه و لكنهم لشدّتهم عناداً و فرطهم جهلاً ينكرونه و لا يعرفونه، فويل للذين يعرفون نعمه الله ثم ينكرونه، و ما أولئك بالمؤمنين. نعم قول هذا الرجل السينائي: «و يجب أن يسنَّ النبيّ على الجمهور أو على أهل السابقيه أنّهم إذا افترقوا و تنازعوا بالميل و الهوى، و أجمعوا على غير من وجدوا الفضل فيه و الاستحقاق له فقد كفروا بالله» و فيه إيماء إلى ما يعرفه العاقل إذا تأمّله مطابق للحقّ و موافق للواقع، و نحن على ذلك من الشاهدين و على صدقه من المصدّقين الى يوم الدين، و ما شهدنا إلا بما علمنا. ثم أنت خير بما في كلامه من الإشاره إلى أنّ عليّاً كان قد صحّح أنّ عمر غير أهلٍ للخلافه، و أنّه كان ممنواً بنقص، و أنّ هذا النقص كان موجوداً فيه، بل كان أعلم منه بالشريعه و أشجع و أعفّ، و كان هو يعتضد به و يرجع إليه في معرفه السنّه النازله، و إصلاح أحوال المدن الفاسده، و ذلك أيضاً مشهور و في الدفاتر مسطور. و أمّا أنّه كان أعقل منه و أحسن فيأمر الاياله، و كان متوسّطاً في البواقي و لم يكن غريباً فيها و لا صائراً إلى أضدادها، فمع أنّه ممنوع و السند ما سبق آنفاً، فمجاب: بأنّ العقل عباره عن الفهم، يقال: عقل هذا أى فهمه، ثم استعمل في غريزه نفسانيّه مدركه لما فيه صلاح النفس في النشأ الآخره، و قد يطلق على نفس ذلك الإدراك، و على من كان مصلحاً لأُمور معاشه إذا كان دخيلاً في صلاح المعاد

ص: ١٢

١-١) راجع بشارات الشيعة للمؤلف المطبوع في الرسائل الاعتقاديّه ١: ١٢٤.

٢-٢) رواه البيهقي في سننه ٧: ٢٣٣، و الهيثمي في مجمععه ٤: ٢٨٣.

٣-٣) رواه السبط بن الجوزي في تذكرته: ٨٧، و فخر الرازي في الأربعين: ٤٦٦ و غيرهما.

و وصله إلى الحياه الأبدية و الفيوضات السرمديه. و لا شك في أنّ علياً عليه السلام كان أعقل من عمر بجميع هذه المعاني، و المعول الأعظم في ذلك النقل الوارد في طريقى المتخاصمين. نعم يمكن أن يقال: إنّ العقل في أصل اللغه ما كان سيباً لجلب النفع و دفع الضرر، ثمّ إنّ أهل العرف لما شاهدوا وجود هذا المعنى في أمثال عمر بحسب الظاهر، و هم كما قيل يعلمون ظاهراً من الحياه الدنيا و هم عن الآخره هم غافلون، و ذلك مبلغهم من العلم، أطلقوا عليه اسم العاقل. و أمّا أهل الحقيقه، فلما نظروا الى عواقب الأمور و وجدوا النفع العاجل في جنب الضرر الآجل أقلّ قليل، بل لا شىء في الحقيقه، سلبوا عنه اسم العقل، و قالوا: إنّ ما كان في عمر و معاويه و من ينزل منزلتهما، يقال له: الجريزه و النكراء و الشيطنه و الغوغاء كما أشار إليه ابن سينا في مواضع من هذا الفصل، و هى شبيهه بالعقل و ليست هو. فالاختلاف بين الفريقين ليس في معنى العقل بل في اندراج هذا الفرد في مفهومه، هذا. ثمّ بما تقرّر في العقول من عدم جواز تفضيل المفضول بل المساوى لامتناع ترجيح أحد المتساويين، يلزم أن يكون الخليفه أفضل أهل زمانه كلاً، و صاحب النفس القدسيه بل صاحب معجزه تدلّ على خلافته، و تكون آيه ملكه و علامه سلطانه، بل يجب أن يكون متصرفاً في أجزاء العالم، ظاهراً بالسيف و باطناً بالهمه و بالجمله: يكون أشبه الخلائق بالنبيّ صلى الله عليه و آله نفساً و روحاً و علماً و عملاً، و ما هو في المشارق و المغارب إلّا على بن أبى طالب عليه السلام كما أشير إليه بقوله: «وَأَنْفُسَنَا» (1) فكان هو الخليفه بالحقّ ظاهراً و باطناً، شيدّ به الله هذا الدين، أظهره بالسيف و عصمه من الجور، فحكم بالعدل الذى هو حكم الحقّ فى النوازل، فهو مع الحقّ و الحقّ يدور معه حيثما دار. فالذين خرجوا عليه و ادّعوا خلافه فقد عصوا الله و كفروا به بلا مريه و هم لا يشعرون.

ص: ١٣

(١ - ١) آل عمران: ٦١.

واعلم أنّ الجواب الحاسم لماده المشاغبه و المشاجره: ما سبق من أنّ الاستخلاف بالنصّ لما كان هو الأصلح و الأصوب لعدم أدائه إلى التشعب و التشاغب، كان من الواجب في سنّه هذا الإنسان لكونه من أكمل أفراد نوع الإنسان أن ينصّ على من يخلفه، و أن لا- يكون الاستخلاف إلماً من جهته، لا- بإجماع جماعه من أهل الغرض و العناد و طائفه من أهل الزور و الفساد؛ حسماً لماده المخالفه و الجدل و سداً لطريق المنازعه و القتال، إذا سَير بسيرته و عمِل بشريعته و سنّته، و ذلك معلوم من استقامه طريقته و حسن سيرته و صفاء طويّته و غايه لطفه بأُمَّته، و المنازع مكابر مقتضى عقله و بصيرته، و الله يعلم ذلك من سريرته. و من هنا تراهم يقولون: إنّ الرئاسه العامه إذا لم تكن على وجه الغلبه و القهر بل كانت على طريقه مؤدّيه إلى صلاح المدينه في معاشهم و معادهم لا بدّ و أن تكون من قِبَل الله و وحيه؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و ما يسنّه فإنّما هو من عنده، و واجب في حكمته أن يسنّه؛ لأنّه أعلم بمصالح عبادهم في أمور دينهم و دنياهم فيختار لهم من يشاء لما يشاء بعد أن كان مستعداً لذلك و أهلاً له، و ذلك ممّا لا يعلمه كما هو إلّا هو، و الله أعلم حيث يجعل رسالته، حتّى أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله مع كماله و توسطه بين الله و بين عبادهم عاجز عن هذا الخطب العظيم و الأمر الجسيم من دون توسط الأنبياء و إحياء، فيقتضى النصّ و التصريح به. و لما سأل ساده بنى إسرائيل نبيّهم أن يملكهم ليقاتلوا به في سبيل الله «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنْتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَ نَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَ لَمْ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بِسَيْطِهِ فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ وَ اللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (١) بمن اصطفاه للملك و الرياسه. فانظر رحمك الله نظر طالب حقّ لا يكون له ميل بطرف دون طرف كيف ردّ عليهم تعللهم بأنّ لا ملك إلّا بالرجال و لا رجال إلّا بالمال و هو فقير لا سعه له و لا مال، بأنّ الركن الأعظم الشديده الحاجه إليه في الملك و الرياسه بعد

ص: ١٤

العلم و الجسامه و الشجاعه هو اصطفاء الله و اختياره؛ لعلمه بقبول المحلّ، لا ما ذكره من الثروه و المال و السعه فى الحال، فلمّا أذنوا بذلك انقطعوا و رضوا برضا الله و رسوله فانحسنت مادّه نزاعهم و تألّفت قلوبهم. و أنت و كلّ من هو قابل للخطاب خبير بأنّ عليّاً عليه السلام كان أزيد من عمر فى العلم و الجسم و الشجاعه كما اعترف به حكيمهم ابن سينا، و لذلك كان يرجع إليه و يعتضد به، فدلتّ زائده على دلالتها على أمور متعلّقه بأمر السياسات و الرياضات إذا تأملها عاقل يعرفها على أصوبيه الاستخلاف بالنصّ و أصلحيّته، و الأصلح واجب فى حكمه الحكيم تعالى شأنه؛ إذ الحكيم لا يترك الأصوب بالصواب و لا الأصلح بالصلاح و لو سلّم لهم ذلك الصلاح و الصواب. روى أنّ نبيّهم لمّا دعا الله أن يملكهم أتى بعضاً يقاس بها من يملك عليهم فلم يساوها إلّا طالوت، و مثل ذلك فى هذه الأئمّه درع نبيّهم فى أئمتهم عليه و عليهم من الصلوات أفضلها و من التسليمات أكملها. [تحقيق حول آيه «لا ينادى الظالمين» (١)] قال البيضاوى بعد قوله تعالى فى قصّه خليفه عليه السلام: «لا ينادى الظالمين» فيه تنبيه على أنّه قد يكون من ذريّته ظلّمه، و أنّهم لا ينادون الإمامه؛ لأنّها أمانه من الله و عهده، و الظالم لا يصلح لها و إنّما يناله البرزّه الأتقياء منهم (٢). و قال الفاضل المحشّى عصام الدين محمّد (٣) فى حواشيه على هذا التفسير: معناه: لا ينادى الظالمين ما داموا ظالمين، فالظالم إذا تاب لم يبق ظالماً. و كيف لا يكون المراد ذلك و قد نالت الإمامه أبا بكر و عمر و عثمان، و مراده أنّ هذه قضيه سالبه و المتبادر (٤) من السالبه المطلقه كما ذكره المنطقيّون هو العرفيه

ص: ١٥

١-١ (١) البقره: ١٢٤.

٢-٢ (٢) أنوار التنزيل ١: ١١١.

٣-٣ (٣) كذا فى النسخ، و فى كشف الظنون [١: ١٩٠]: الفاضل المحقّق عصام الدين إبراهيم بن محمّد بن عربشاه الاسفرائنى المتوفّى سنه ثلاث و أربعين و تسعمائه، و حاشيته مشحونه بالتصرفات اللائقه و التحقيقات الفائقه.

٤-٤ (٤) فى خ: «و المراد».

العامة، فالآية لا تدلّ على عدم نيل الإمامه الظالم بعد توبته؛ لعدم صدق الظالم عليه حينئذٍ. أقول: أيّه فائده في الاخبار بأنّ الظالم أى الكافر كما هو مراد المحشّى، ويدلّ عليه قوله تعالى: «وَ الْكٰفِرُونَ هُمُ الظّٰلِمُونَ» (١) ما دام كافراً لا تناله الإمامه و هى الرئاسه العامه فى أمر الدين و الدنيا خلافه عن الله أو عن النبى، فإنّ من الأوليات بل الأجلى منها أنّ الإمامه و الظلم بالمعنيين المذكورين لا يجتمعان، و لا يتوهّمه عاقل ليحتاج الى دفعه بإنزال آيه من السماء، ضروره ثبوت التنافى بينهما، فكيف يصير هذا الحكم موضعاً للإفاده، و خاصّه إذا صدر من الحكيم العليم الذى لا يتطرّق إليه و لا الى كلامه عبث و لا لغو، و لا يكون كلامه ككلام الساهى و النائم و الهاذى؟! فظهر أنّه لا يمكن أن يراد بالظالم المنفى عنه الإمامه من يباشر الظلم و يرتكبه حتّى يصحّ أن يقال: إنّه إذا تاب عنه و أصلح لم يبق ظالماً فيمكن أن تناله الإمامه، بل هو واقع؛ لأنّها قد نالت هؤلاء بثلاثتهم بعد أن تابوا عن ظلمهم و كفرهم و أصلحوا، و هل هذا إلّا مصادره و تفسير للآيه بما يطابق أهواءهم؟ بل المراد به من وجد منه الظلم وقتاً ما و إن لم يكن فى الحال ظالماً بل كان تائباً؛ لأنّ إبراهيم عليه السلام لم يسأل الإمامه لبعض ذريته المباشرين للظلم من قبل أن يتوبوا عنه، فإنّه قبيح عمّن يدعى صحبه عاقل من العقلاء، فكيف لا يكون قبيحاً عمّن هو من أعقل الأنبياء؟! فتعيّن أنّ سؤاله الإمامه: إمّا لبعض ذريته مطلقاً، أو للذين لم يظلموا منهم أصلاً، أو ظلموا ثمّ تابوا عنه. و الأوّل لا يحتمل المباشرين للظلم منهم كما مرّ لما مرّ، فيتحقّق فى ضمن أحد الأخيرين، فقوله تعالى فى جوابه: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظّٰلِمِينَ» منهم صريح فى أنّ الذين ظلموا منهم، أى سبقوا فى الظلم و الكفر لا ينالهم عهد الله و إن تابوا بعد ظلمهم و أصلحوا و لم يكونوا فى الحال ظالمين

ص: ١٤

فدلّت على أنّ الإمامه عهد من الله و أمانه منه لا تنال من كان ظالماً و لو وقتاً ما. و يدلّ عليه ما رواه الفقيه ابن المغازلي الشافعي عن عبد الله بن مسعود في تفسير الآيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «انتهت الدعوه إلّى و إلى عليّ، لم يسجد أحد منّا لصنم قطّ، فاتخذني الله نبياً و اتخذ عليّاً وصيّاً» (١). و هذا نصّ بالباب. و إلى ذلك أشار صاحب التجريد بقوله: و لسبق كفر غير على عليه السلام فلا يصلح للإمامه غيره، فتعيّن هو (٢). و جواب القوشجي بأنّ غايه الأمر ثبوت التنافي بين الظلم و الإمامه و لا محذور إذا لم يجتمعا مندفع بما سبق. و اعلم أنّ الشافعي و شيعة كالبيضاوي ذهبوا إلى أنّ إطلاق المشتقّ بعد وجود المشتقّ منه و انقضائه كالظالم لمن قد ظلم قبل و هو الآن لا يظلم حقيقه مطلقاً، سواء كان ممّا يمكن بقاؤه كالقيام و القعود أو لا كالمصادر السيّاله نحو التكلم و الإخبار. فعلى قاعدتهم هذه يرد عليهم أنّ الظالم و إن انقضى ظلمه و تاب عنه و قبل توبته لا يصلح للإمامه؛ إذ يصدق عليه أنّه ظالم حقيقه على ما ذهبوا إليه، و قد نفى الله عنه الإمامه، فكيف نالت الإمامه من يعتقدون إمامته مع ظلمه و كفره بالاتّفاق؟! و هذا مع قطع النظر عمّا سبق ممّا أمر يلزمهم بخصوصهم و هم لا يشعرون، و ما وقفت في كلام أحد تفتنّ بهذا فهو من سوانح الوقت و الحمد لله. و إذا ثبت أنّ الظالم و هو من وضع الشيء في غير موضعه و إن كان وقتاً ما أو من تعدّى حدود الله التي هي الأوامر و النواهي لقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ» (٣) لا تناله الإمامه، ثبت أنّ الإمام لا بدّ و أن يكون معصوماً، و إلّا لكان ظالماً؛ إمّا لنفسه أو لغيره، و قد سبق أنّه منفيّ عنه الإمامه، فالآيه ممّا دلّت على اعتبار العصمه في الإمامه، و الحمد لله وحده ذي الجلال و الإكرام.

ص: ١٧

١-١ (١) مناقب ابن المغازلي: ٢٧٧.

٢-٢ (٢) التجريد: ٢٣٧.

٣-٣ (٣) البقره: ٢٢٩.

اختلف الأصحاب في مَنْ خالفونا في الإمامه، فمنهم من حكم بكفرهم؛ لدفعهم و إنكارهم ما علم من الدين ضروره، و هو النصّ الجليّ على إمامه أمير المؤمنين على عليه السلام مع تواتره، و قال الآخرون منهم: إنهم فسقه، و هو الأقوى. ثم اختلفوا على أقوال، الأول: إنهم مخلّدون في النار لعدم استحقاقهم الجنّه، الثاني: إنهم يخرجون منها إليها، الثالث: إنهم يخرجون منها لعدم كفرهم الموجب للخلود، و لا يدخلون الجنّه لعدم إيمانهم المقتضى لاستحقاقهم الثواب، و المسأله لا تخلو عن إشكال، و ظاهر الأخبار الواردة في الطرفين يؤيد الأول، فمنها: ما صحّح و استفاض عند الفريقين: «من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّه» (١). قال صاحب الفتوحات و مدّعي الكشف و الكرامات: إنّي لم أسأل الله أن يعرّفني إمام زمانى، و لو كنت سألته لعرّفنى! فانظر وقاك الله عن الضلاله و الغوايه كيف خذله الله و تركه مع نفسه، فاستهواه الشيطان فى أرض العلوم حيران، فقال ما يضحك منه الصبيان و يستهزئ به النسوان. و قد رواه أصحابنا بطرق عديده، أصحّها سنداً ما رواه ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني بإسناده إلى الحارث بن المغيرة، «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من مات و لم يعرف إمامه مات ميتة جاهليّه، قال: نعم، قلت: جاهليّه جهلاء أو جاهليّه لا. يعرف إمامه؟ قال: جاهليّه كفر و نفاق و ضلال» (٢). أقول: الميتة بالكسر أصلها الموتة على زنه الفعله بكسر الفاء للحاله التى يموت عليها، و الظاهر أنّه مفعول مطلق وقع للتشبيه أى: مات على حاله شبيهه بحاله موت الجاهليّه، أو منصوبه بحذف أداه التشبيه أى: مات ميتة كميتة جاهليّه.

ص: ١٨

١-١) راجع: كمال الدين للصدوق: ٤١٢، ٤١٣، و ٦٦٨.

٢-٢) فى الكافي: لا يعرف.

٣-٣) أصول الكافي ٣٧٧: ١ ح ٣.

و الظاهر منه أنّ موت الجاهل بإمام زمانه شبيه بموت أهل الجاهليّة و النفاق، فيظهر منه أنّ معرفته و قد فاتت منه تلك المعرفة المخصوصه بأُمر المبدئيّ و المعاديّه غير نافع له في النشأ الآخرة، حيث لا تدفع عنه العقاب الأخرى، و هو ظاهر. و أمّا أنّ حياته شبيهه بحياه أهل الجاهليّة أو هو كافر مدّه حياته أو لا- يجوز إجراء أحكام المسلمين عليه، فلا- دلاله له عليه بدلاله من الدلالات، كيف و هو خلاف ما دلّت عليه أخبار كثيره من إسلام أهل الخلاف، كما سيأتي طرف منه. و بذلك يظهر فساد ما أفاده وحيد زمانه ميرزا محمد طاهر قدس سره بقوله: اعلم أنّ المّيين من المسلمين مع اختلاف مذاهبهم اتّفقوا على صحّه ما نُقل عن النبيّ صلى الله عليه و آله و هو قوله: «من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة» و لا شك في أنّ هذا الحديث صريح في أنّ الجاهل بإمام زمانه كافر، و لا شك في أنّ عليّاً عليه السلام لم يبايع أبا بكر مدّه، فعلى هذا يلزم أن لا تكون إمامه أبا بكر حقّاً، و إلّا لزم أن يكون علي و عبّاس و كلّ من تأخّر عن بيعته كافراً، و لم يقل به أحد، فثبت المطلوب. و ذلك لأنّ غاية ما يفهم منه أنّ موت الجاهل بإمام زمانه على تقدير بقائه على هذا الجهل و موته عليه شبيه بموت الجاهليّة؛ لأنّ من متأخّر عن بيعه إمام برهه من الزمان، و لعلّه كان لإجاله النظر و إطاله الفكر ليظهر عليه صدقه و حقيّته في دعواه الإمامه، ثمّ بايعه و عرفه ثمّ مات على معرفته و الإقرار بإمامته يلزم منه أن يكون كافراً مدّه حياته، أو يكون موته شبيهاً بموت الجاهليّة حتّى يلزم منه المطلوب. كيف و كثير من أصحاب علي عليه السلام لم يبايعوه مدّه ثمّ بايعوه طوعاً أو كرهاً ثمّ استقاموا على الإقرار بإمامته و ماتوا عليه، فيلزم بناءً على ما ذكره أن يكونوا كفّاراً جهلاء محشورين بعد موتهم مع الجاهليّة، و ظاهر أنّه لم يقل به أحد. و العجب أنّه مع ثقب فهمه و جوده قريحته كيف تفوّه بذلك، و تفاخر في آخر دليله بقوله: و هذا طريق أنيق في إثبات إمامه علي عليه السلام، لم يذهب إليه أحد، قد وّفّقنا الله به. مع ظهور بطلانه و فساد بنيانه.

ثم قال قدس سره: ثم إن الإمام الحق في كل عصر يجب أن يكون واحداً، وإلا يلزم تجويز حقيته النقيضين على تقدير اختلافهم، وهو ممتنع. وإذا لم يكن الإمام عبارته عن السلطان و من يقتدى به في الصلاة ثبت أن له معنى آخر يختص به عمن يصدق عليه هذا اللفظ بحسب اللغة، وليس للرعته سبيل الى معرفته، فيجب بيانه و تعيينه على النبي، و تأخير البيان عن محل الحاجة قبيح، و النبي منزّه عنه، فثبت أنه نص على عليه السلام؛ إذ لم يدع أحد ادعاء نصه على غيره، فثبت المطلوب. أقول: المقدمه الأولى مستدرکه، و كان المناسب أن يقول بعد إبطال إمامه أبي بكر: ثم إن خلوا الزمان عن الإمام باطل بإجماع الفريقين، فإذا لم يكن عبارته عن السلطان. إلى آخر ما ذكره. على أنه يرد عليه أيضاً أنهم فسروا الإمامه برئاسه عامه في أمر الدين و الدنيا خلافه عن النبي، فهم لا يجوزون تعدد الإمام حقاً كان أو باطلاً في عصر من الأعصار ليحتاج في نفيه إلى دليل و في إبطاله إلى حجه.

و منه يعلم أن للإمام معنى آخر غير متعارف اللغة، فهو أيضاً من المسلّمات عندهم. و أمّا أنه ليس للرعته سبيل الى معرفته فهو أول المسأله في حيز المنع؛ لأن إجماع الأمة على أمر دليل على حقيته، و هو سبيل المؤمنين المشار إليه في القرآن (١).

و لعلّه حاول أن يشير الى وجوب عصمته، و أنها من الأمور الخفيه التي لا يعلمها إلا عالم السرائر و الضمائر، فيجب أن يكون منصوصاً كما هو المشهور عندنا، و إن لم يكن مسلماً عند خصومنا، و إلا فبعد إثبات وجوب عصمته كما قدّمناه (٢) أو تسليمه لا حاجه في نفي إمامه أبي بكر و إمامه على عليه السلام الى تلك التطويلات الركيكه، بل يكفي مجرد أن يقال: إن الإمام بعد النبي: إمّا على عليه السلام أو أبو بكر، و الثاني باطل لعدم عصمته إجماعاً، فثبت عصمه على عليه السلام، و إلا لزم

ص: ٢٠

١-١) النساء: ١١٥.

٢-٢) في كريمه «لا ينال» منه البقره: ١٢٤.

عدم إمامته أيضاً و هو يستلزم خلاف الإجماع المركب من الفريقين، فإذا كان معصوماً تعين إمامته و هو المطلوب. و أما ما ذكره من وجوب كون النبي صلى الله عليه و آله منزهاً عن القبيح فغير مسلم عندهم، كيف و هم قد كتبوا على ذلك تخطئه الأنبياء، و جؤزوا فيهم الاجتهاد، فصوبوهم تاره و خطؤوهم اخرى. و بالجملة دليله هذا غير مسكت للخصم، بل هو دليل اقناعى عند الشيعة بعد تسليم أكثر مقدماته، على أن مقدماته من المشهورات عندهم، و قد ورد على أكثرها النص عن أئمتهم فكيف ساغ له دعوى التفرد بذلك؟ و أما تأويل الإمام المذكور فى الخبر المسطور بالكتاب العزيز، أو بصاحب الشوكه من ملوك الدنيا، عالماً كان أو جاهلاً، عادلاً كان أو فاسقاً كما عليه مخالفونا فمما لا وجه له أصلاً. و أيه فائده فى معرفه الفاسق و الجاهل حتى من لم يعرفهما يموت ميتة جاهليته و هما لا يصلحان للإمامه؟ و كيف يصلح لها من لا يجوز حكمه و شهادته، و لا تجب طاعته، و لا يقبل خبره، و لا يقدم للصلاه كما صرح به مفسروهم و منهم الزمخشري و البيضاوى فى ذيل كريمه «لا ينال عهدى الظالمين»؟ و إضافه الإمام إلى زمان ذلك الشخص ينفى كون المراد به الكتاب العزيز، و هو ظاهر. و لنترجع الى ما كنا فيه، فنقول: و منها ما رواه الكليني عن جابر، «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز و جل: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ» (١) قال: هم و الله أولياء فلان و فلان، اتخذوهم أئمه دون الإمام الذى جعله الله للناس إماماً» (٢). فالمراد بمن دون الله من دون أولياء الله على حذف المضاف، أو أنه تعالى خلط أولياءه بنفسه فجعل طاعتهم طاعته و معصيتهم معصيته، جعل من اتخذ لهم أنداداً كمن اتخذ له أنداداً.

ص: ٢١

١- ١) البقره: ١٦٥.

٢- ٢) أصول الكافي ٣٧٤: ١ ح ١١.

و منها ما رواه عن ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام «قال: سمعته يقول: ثلاثه لا يكلمهم (١) الله يوم القيامة و لا يزكّهم و لهم عذاب أليم: من ادعى إمامه من الله ليست له، و من جحد إماماً من الله، و زعم أنّ لهما في الإسلام نصيباً» (٢). و هذا صريح في كفرهم، و لكنّه قابل للتأويل. و من طرق العامّة ما رواه أبو أمامه الباهلي عن النبيّ صلى الله عليه و آله: «أنّ الله تعالى خلق الأنبياء من أشجار شتى، و خلقت أنا و على من شجره، فأنا أصلها و على فرعها و فاطمه لقاحها و الحسن و الحسين ثمارها و أشياعنا أوراقها، فمن تعلّق بغصنٍ من أغصانها نجاة، و من زاغ هوى، و لو أنّ عبداً عبد الله بين الصفا و المروه ألف عام ثمّ ألف عام ثمّ ألف عام حتى يصير كالشّن البالى ثمّ لم يدرك محبّتنا أكبه الله على منخريه في النار، ثمّ تلا «قُلْ لا أَسئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى» (٣). و روى الصدوق بأسانيد متعدّده عن أبي حمزه عن على بن الحسين عليهما السلام أنّه «قال لنا: أىّ البقاع أفضل؟ فقلت: الله و رسوله و ابن رسوله أعلم، فقال: أما أنّ أفضل البقاع بين الركن و المقام، و لو أنّ رجلاً عمّر ما عمّر نوح في قومه ألف سنة إلّا خمسين عاماً، يصوم النهار و يقوم الليل في ذلك المكان، ثمّ لقي الله بغير و لا يتنا لم ينفعه ذلك شيئاً» (٤). و روى محمّد بن يعقوب بإسناده عن عبد الحميد بن أبي العلاء، عن الصادق عليه السلام أنّه «قال: قال لى: يا أبا محمّد و الله لو أنّ إبليس سجد لله بعد المعصية و التكبر عمر الدنيا ما نفعه ذلك و لا قبله الله عزّ ذكره ما لم يسجد لآدم كما أمره الله أن يسجد له، و كذلك هذه الأئمة العاصيه المفتونه بعد نبيّها و بعد تركهم الإمام الذى نصبه نبيهم لهم فلن يقبل الله لهم عملاً، و لن يرفع لهم حسنه حتى يأتوا الله من

ص: ٢٢

١-١) فى الكافى: لا ينظر.

٢-٢) أصول الكافى ١: ٣٧٤ ح ١٢.

٣-٣) كفايه الطالب: ١٨٧، ميزان الاعتدال ٢: ٣٢٨.

٤-٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٤٥ ح ٢٣١٣.

حيث أمرهم، و يتولّوا الإمام الذى أمروا بولايته، و يدخلوا من الباب الذى فتحه الله و رسوله لهم» (١). و عن زراره، عن الباقر عليه السلام «قال: بُنى الإسلام على خمسة أشياء، و هى: الصلاة و الزكاه و الحجاج و الصوم و الولايه، قال: فقلت: و أى شىء من ذلك أفضل؟ قال: الولايه أفضل؛ لأنّها مفتاحهنّ، و الوالى هو الدليل عليهنّ و ساق الحديث الى أن قال: ثمّ قال: ذروه الأمر و سنامه و مفتاحه و باب الأشياء و رضا الرحمن الطاعه للإمام بعد معرفته، إنّ الله عزّ و جلّ يقول: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا» أما لو أنّ رجلاً قام ليله و صام نهاره و تصدّق بجميع ماله و حجّ جميع دهره و لم يعرف ولايه و لى الله فيواليه و يكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله حقّ فى ثوابه، و لا- كان من أهل الإيمان» (٢). و عن محمد بن مسلم «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كلّ من دان الله عزّ و جلّ بعباده يجهد فيها نفسه و لا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، و هو ضالّ متخيّر و الله شانى لأعماله، و مثله كمثل شاه ضلّت عن راعيها و قطيعها، فهجمت ذاهبه و جائيه يومها، فلما جنّها الليل بصرت بقطيع غنم مع راعيها، فحنت إليها و اغتتت بها، فباتت معها فى مريضها، فلما أن ساق الراعى قطيعه أنكرت راعيها و قطيعها فهجمت متخيّره تطلب راعيها و قطيعها، فبصرت بغنم مع راعيها فحنت إليها و اغتتت بها، فصاح بها الراعى: ألحقى براعيك و قطيعك فانت تائه متخيّره عن راعيك و قطيعك، فهجمت ذعره متخيّره تائه لا راعى لها يرشدها إلى مرعاها أو يردها، فبينما هى كذلك إذا اغتتم الذئب ضيعتها فأكلها، و كذلك و الله يا محمّد من أصبح من هذه الأمّه لا إمام له من الله عزّ و جلّ ظاهراً عادلاً أصبح ضالّاً تائهاً، و إن مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق، و اعلم يا محمّد أنّ أئمّه الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلّوا و أضلّوا، فأعمالهم التى يعملونها

ص: ٢٣

١- (١) الروضه من الكافى ٢٧١: ٨ ح ٣٩٩.

٢- (٢) أصول الكافى ١٨: ٢ ح ١٩٥.

كرماً اشتدَّت به الريح في يوم عاصف لا- يقدرُونَ ممَّا كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد» (١). الى غير ذلك من الأخبار، ويظهر منها أنَّ أهل الخلاف كفَّار أو منافقون، وكلُّ من هو كذلك فهو مخلد في النار «وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ» (٢) وذلك لا ينافي إسلامهم بحسب الظاهر كما ذهب إليه عاتقه أصحابنا، ويشير اليه قوله عليه السلام «مات ميتة كافر و نفاق» حيث ذكر الكفر بعد الإيمان ليتبه على أنَّ كفرهم ليس كفرةً ظاهراً كسائر أصناف الكفر، بل كفرهم مكتوم ككفر المنافقين، فهذا الإسلام الظاهري يحقن دماءهم، ويحفظ أموالهم، ويحلّ ذبيحتهم، ويحصل التوارث بيننا وبينهم، ويغسلون و يُصَلَّى عليهم، و يدفنون في مقابر المؤمنين. و بالجمله: فهم يشاركون أهل الإيمان في الأحكام الدينويّة، و يفارقونهم في الأحكام الأخرويّة. ففي الحسن عن الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام «قال: سمعته يقول: إنّ الإيمان يشارك الإسلام و لا يشاركه الإسلام، إنّ الإيمان ما وقرّ في القلوب، و الإسلام ما عليه المناكح و الموارث و حقن الدماء» (٣). و في الموثق عن سماعه عنه عليه السلام ما يقرب من ذلك (٤). و في الصحيح عن حمران بن أعين عن الباقر عليه السلام: «الإيمان ما استقرّ في القلب و أفضى به إلى الله، و صدّقه العمل بالطاعة لله و التسليم لأمره، و الإسلام ما ظهر من قولٍ أو فعلٍ و هو الذي عليه جماعه الناس من الفرق كلّها، و به حقنت الدماء، و عليه جرت الموارث و جاز النكاح الى أن قال قلت: فهل للمؤمن فضل على المسلم في شيء من الأحكام و الحدود و غير ذلك؟ فقال: لا، هما يجريان في ذلك مجرى واحد، و لكن للمؤمن فضل على المسلم في إعمالهما و ما .

ص: ٢٤

١- ١) أصول الكافي ١: ١٨٣ ح ١٨٤ ح ٨ و ٣٧٥ ح ٢.

٢- ٢) التوبة: ٦٨.

٣- ٣) أصول الكافي ٢: ٢٦ ح ٣.

٤- ٤) أصول الكافي ٢: ٢٥ ح ١.

يتقربان به إلى الله» (١). وفي خبر آخر: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: بشهادته أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله و إقامه الصلاة و إيتاء الزكاه و حج البيت و صيام شهر رمضان، فهذا هو الإسلام، و أما الايمان فمعرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقرّ بها و لم يعرف هذا الأمر كان مسلماً و كان ضالاً» (٢). و يظهر منها و من أمثالها أن ما ورد من عدم نصيب مخالفينا في الإسلام المراد به النصيب الأخرى، و أن ما ذهب إليه جماعه من أصحابنا من عدم استحلال ذبيحتهم كالقاضي و ابن إدريس، أو عدم جواز الصلاة عليهم كالشيخين، أو عدم ثبوت التوارث بأن نرثهم و لا يرثونا كالمفيد و أبي الصلاح، أو عدم جواز مناكحتهم كما عليه كثير من الأصحاب، ضعيف؛ لأن هذه الأحكام بالنسبه الى من لم يكن على ظاهر الإسلام كسائر أصناف الكفار لا مطلق الكافر، و هذا أمر معلوم من سيرته صلى الله عليه وآله مع المنافقين. ثم لا فرق في ذلك بين كل صنف من أصناف المخالفين؛ إذ المعتبر هو التصديق بكل واحد واحد منهم عليهم السلام، يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله: «من أنكر واحداً منهم فقد أنكرني» (٣). و قول الرضا عليه السلام: «من جحد حقّي كمن جحد حقّ آبائي» (٤). و قول الصادق عليه السلام لمّا سئل عن الزيدّي و المخالف: «هما و الله سواء»، و لمّا روجع ثانياً، قال: «لا فرق بين من أنكر آيه من القرآن، و بين من أنكر آيات منه، و بين من أنكر نبيّاً من الأنبياء، و بين من أنكر كلاً منهم». و قوله: «و نحن الذين فرض الله طاعتنا لا يسع الناس إلا معرفتنا، و لا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمناً، و من أنكرنا كان كافراً، و من لم يعرفنا و لم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله من طاعتنا الواجبه،

ص: ٢٥

- ١- ١) أصول الكافي ٢: ٢٦ ح ٥.
- ٢- ٢) أصول الكافي ٢: ٢٤ ح ٢٥ ح ٤.
- ٣- ٣) راجع أصول الكافي ١: ٣٧٣.
- ٤- ٤) راجع أصول الكافي ١: ٥٢٨.

فإن يمت على الضلالة يفعل الله به ما يشاء» (١).

اعتقاد الشيعة في الرجعة

قال صاحب الكشاف بعد كريمه «أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ» (٢): وهذا مما يرد قول أهل الرجعة (٣). و أراد بهم أصحابنا الإماميين، فإن القول بالرجعة و الإيمان بها ممّا تفردوا به، و نقلوا فيه أخباراً كثيرة: منها: أنّ الله سيعيد قوماً عند قيام المهدي عليه السلام ممّن تقدّم موتهم من أوليائه و شيعته ممّن محض الإيمان محضاً ليفوزوا بنصرته و معونته و يتبّهجوا بظهور دولته، و يعيد أيضاً قوماً من أعدائه ممّن محض الكفر محضاً لينتقم منهم و ينالوا بعض ما يستحقونه من العقاب في القتل على أيدي شيعته أو الذلّ و الخزي ممّا يشاهدونه من علوّ كلمته (٤). و هذا أي تفردهم بذلك هو المشهور بين أصحابنا. و لكن يظهر من ابن الأثير في نهايته أنّ القول بالرجعة ليس من متفرداتهم، حيث قال: إنّ الرجعة مذهب قوم من العرب في الجاهلية معروف عندهم، و مذهب طائفة من فرق المسلمين من اولي البدع و الأهواء، يقولون: إنّ الميت يرجع إلى الدنيا و يكون فيها حتياً كما كان، و من جملتهم طائفة من الرافضة يقولون: إنّ علي ابن أبي طالب مستقرّ في السحاب فلا يخرج مع من خرج من ولده حتّى ينادى منادٍ من السماء أخرج مع فلان، و يشهد لهذا المذهب السوء قوله تعالى: «حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً» (٥). يريد الكفار، نحمد الله على الهداية و الإيمان (٦) انتهى. و هذا منهم افتراء و بهتان عظيم على الرافضة، فإنّهم و إن قالوا برجعتة عليه السلام و لكن لم يقل به أحد منهم بحياته و استقراره في السحاب، بل القول بحياته قول طائفة من الغلاة ليس إلّا. أقول: و فيما ذكره الكشاف نظر؛ إذ غايه ما دلّت عليه الآية أنّ القرون الهالكة

ص: ٢٦

١- ١) أصول الكافي ١: ١٨٧ ح ١١.

٢- ٢) سورة يس: ٣١.

٣- ٣) الكشاف ٣: ٣٢١.

٤- ٤) بحار الأنوار ١٢٦: ١٢٧ ٥٣.

٥- ٥) سورة المؤمنون: ٩٩.

٦- ٦) نهايه ابن الأثير ٢: ٢٠٢.

الخالیه لا- یرجعون بصورهم الأصلیة إلى العباد المستهزئين للرسول مدّة حیاتهم. و أمّا أنّهم لا یرجعون أبداً لا إلیهم ولا إلى غیرهم، أو أنّ غیر هؤلاء الهالكین لا- یرجع قبل یوم القیامة إلى الدنیا بصورتها التي كان علیها فلا- دلالة لها علیها بشیء من الدلالات. ثمّ آیة منافاه بین رجوع علی علیه السلام إلى الدنیا و بین نكاح نساءه و قسمه میراثه إذا كان ذلك جائزاً فی الشرع؟ فما حکاه عن ابن عبّاس أنّه قیل له: إنّ قومًا یزعمون أنّ علیاً علیه السلام یبعث قبل یوم القیامة، فقال: بیس القوم نحن اذن نكحنا نساءه و قسمنا میراثه. فمع أنّه فریه لا مریه فیها لا یدلّ علی عدم الجواز، فإنّ كثيراً من القرون الماضيه و غیرهم ماتوا و نكحت نساؤهم و قسیمت أموالهم ثمّ رجعوا إلى الدنیا و عاشوا فیها ما شاء الله ثمّ ماتوا بآجالهم. و کیف یصیر قول ابن عبّاس معارضاً لقول علی علیه السلام فی حدیث أبی الطفیل فی الرجعه: «هذا علم یسع الأمة جهله و ردّ علمه إلى الله تعالی، قال: و قرأ علیّ بذلك قراءه كثيره و فسّر تفسیراً شافياً حتّى صرت ما أنا بیوم القیامة أشدّ یقیناً منی بالرجعه» الحدیث (١). و كان عامر بن وائله بن الأسقع بن عامر بن وائله الكنانی أبو الطفیل هذا آخر من مات ممّن رأى النبی صلی الله علیه و آله كما فی الاستیعاب، قال: و قد روى عنه صلی الله علیه و آله نحو أربعة أحادیث، و كان محبّاً فی علی علیه السلام، و كان من أصحابه فی مشاهدته، و كان ثقةً مأموناً یعترف بفضل الشیخین إلّا أنّه كان یقدّم علیاً علیه السلام (٢). و یقال (٣): أنّه أدرك من حیاة النبی صلی الله علیه و آله ثمان سنین، و كان مولده فی عام الفیل، و مات سنه مائه أو نحوها انتهى. و فی مختصر الذهبی هكذا: و كان أبو الطفیل من محبّی علی، و به ختم

ص: ٢٧

١- ١) بحار الأنوار ١٢٩: ٥٣.

٢- ٢) الاستیعاب ١٥: ٣.

٣- ٣) و القائل هو ابن الأثیر فی جامع الأصول، راجع التعليقه علی اختیار معرفه الرجال ٣٠٩: ١، و رجال الشیخ: ٤٧.

الصحابه فى الدنيا، مات سنه عشر و مائه (١) انتهى. و هذان الكتابان و هما الاستيعاب و المختصر من كتب رجال العاقه. و فى الكششى فى ترجمه عامر بن واثله أبى الطفيل هذا بإسناده إلى شهاب بن عبد ربّه «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: كيف أصبحت جعلت فداك؟ قال: أصبحت أقول كما قال أبو الطفيل، يقول و إن لأهل الحق لا بدّ من دوله على الناس إياها أرجى و أرقب

ثم قال: أنا و الله ممّن يرجى و يرقب» و كان يقول: ما بقى من السبعين غيرى (٢). و أراد بهم الذين قتلوا مع الحسين عليه السلام، و يظهر منه أنّه من أصحابه عليه السلام أيضاً، و من كلامه و بقيت سهماً من الكنانه واحداً سترمى به أو يكسر السهم كاسره (٣)

و كان يحفظ الأحاديث على ما يكون، و لا يخلى دخول الغلط فيها. و من لطيف ما وقع بين محمّد بن على بن النعمان أبى جعفر الأحول الملقّب بمؤمن الطاق و بين أبى حنيفه أنّه قال له يوماً: يا أبا جعفر تقول بالرجعه؟ فقال: نعم، فقال له: أقرضنى من كيسك هذا خمسمائه دينار، فإذا عدت أنا و أنت رددتها إليك، فقال له فى الحال: أريد ضميناً يضمن لى أنك تعود إنساناً، فإننى أخاف أن تعود قرداً فلا أتمكّن من استرجاع ما أخذت منى (٤). ثم من العجب أنّ هذا الرجل الناصبى المعتزلى صاحب التفسير يفوه بكلّ ما خطر بباله و لا يراعى ما عليه من مآله، و لعلّه ذهب عنه ما نقلوه فى كتبهم أنّ المهدي عليه السلام إذا خرج نزل عيسى عليه السلام فصلّى خلفه، و نزوله إلى الأرض رجوعه إلى الدنيا بعد موته؛ لأنّه تعالى قال: «إِنّى مُتَوَقِّعُكَ وَ رَافِعُكَ إِلَيَّ» (٥) أ لا يرى الى قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ هُمْ أَلُوفٌ حِدْرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ» (٦) فهؤلاء ماتوا ثم رجعوا إلى الدنيا، و قال الله تعالى فى

ص: ٢٨

١- ١) راجع تهذيب التهذيب لابن حجر ٨٢: ٥.

٢- ٢) اختيار معرفة الرجال ٣٠٨: ١: ٣٠٩.

٣- ٣) اختيار معرفة الرجال ٣٠٨: ١: ٣٠٩.

٤- ٤) رجال النجاشى: ٣٢٦.

٥- ٥) آل عمران: ٥٥.

٦- ٦) البقره: ٢٤٣.

قَصَّهُ عُزَيْرٌ وَ إِرْمِيَا عَلَى الْاِخْتِلَافِ: «فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ» (١). قال هذا الرجل المنكر للرجعه في تفسيره المذكور: إنه كان كافراً بالبعث، وهو الظاهر لانتظامه مع نمرود في سلكه، ثم قال: و قيل: هو عُزَيْرٌ أَوْ الْخَضِرُ (٢). أقول: و على الأقوال فهذا مات مائه عام، ثم رجع إلى الدنيا وبقى فيها ثم مات بأجله. و قال صاحب التفسير بعد قوله تعالى: «وَ لِنَجْعَلَنَّكَ آيَةً لِلنَّاسِ» قيل: أتى قومه راكب حماره و قال: أنا عزير، فكذبوه، فقال: هاتوا التوراه، فأخذها يهدأها هذأً عن ظهر القلب و هم ينظرون في الكتاب، فما خرم حرفاً، فقالوا: هو ابن الله. و لم يقرأ التوراه ظاهراً أحد قبل عزير، فذلك كونه آيه، و قيل: رجع إلى منزله فرأى أولاده شيوخاً و هو شاب، فإذا حدثهم بحدث قالوا: حديث مائه سنه (٣) انتهى. و فى قصه المختارين من قوم موسى لميقات ربّه «ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» (٤) فأحياهم فرجعوا إلى الدنيا فأكلوا و شربوا و نكحوا و ولد لهم الأولاد و بقوا فيها ثم ماتوا بآجالهم، و كذلك جميع الموتى الذين أحياهم الله لعيسى عليه السلام رجعوا إلى الدنيا و بقوا فيها ثم ماتوا، و قصه أصحاب الكهف معروفه، و الروايه النبويه: «كُلُّ مَا كَانَ فِي الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِثْلَهُ حَذُو النُّعْلِ بِالنُّعْلِ وَ الْقَذَى بِالْقَذَى» (٥) مشهوره، و سائر الأقاصيص فى محالها مسطوره. و ليس ينبغى أن يعجب من ذلك فضلاً عن أن ينكر، فإنّ الأمور المجهوله العليل لا يعجب منها فى شريعته العقل، فكيف يعجب منها فى طريقه النقل؟! ألا يرى إلى قول باب مدينه العلم و قد سبق: «هذا علم يسع الناس جهله، و ردّ علمه إلى الله تعالى» (٦) مع أنّ بعض عله كفوز الأولياء بثواب النصره و المعونه

ص: ٢٩

١-١ (١) البقره: ٢٥٩.

١-٢ (٢) الكشاف ٣٨٩: ١.

١-٣ (٣) الكشاف ٣٩٠: ١: ٣٩١.

١-٤ (٤) البقره: ٥٦.

١-٥ (٥) مسند أحمد بن حنبل ٣٢٥: ٢ و ٣٢٧ و ٣٣٦ و غيرها.

١-٦ (٦) بحار الأنوار ١٢٩: ٥٣.

و بهجتهم بظهور الدوله و السلطنه و الانتقام من الأعداء و نيلهم بعض ما يستحقونه من العقاب و الذلّه. إلى غير ذلك من البواعث فى الحكمة فى الأخبار المذكور و فى الآثار مسطور، و قد سبق فى الخير الأول، و له نظائر لا يسع ذكرها المقام، و الصلاه على محمّد و آله خير البريه و الأنام.

تنبيه نبيه و جوب حفظ النفس و دفع الضرر عنها

لا شبهه فى و جوب حفظ النفس مهما أمكن، و دفع الضرر المظنون عنها، بل ما يحتمل الضرر مطلقاً كما يحكم به العقل، من غير توقّفه فى شىء منه على ورود النقل، و لذا لا يشرب العاقل مثلاً السمّ القاتل إلّا و يُلام عليه، و كذا لا يلقي بنفسه إلى التهلكه و يتحرّز عن المؤذيات عامّة، و ورد به الشرع أو لم يرد، علم بما فيه أم لم يعلم، فإذا طلب طالبٌ عن أحدٍ نفسه و جوب على المطالب نفسه دفعه إن أمكنه و إلّا و جوب عليه الهرب منه؛ لأنّه أحد أفراد ما يدفع به عن النفس الواجب حفظها عقلاً. و فى حكم طلبه النفس طلبه الفساد بالحريم فى و جوب دفعه إن أمكنه، و كذلك و جوب عليه الدفع عن الأقارب و أخيه المؤمن، مع قدره و الأمن من الضرر و ظنّ السلامه، معتمداً فى الدفاع على الأسهل فالأسهل كالصياح فى الخصام ثمّ الضرب ثمّ الجرح ثمّ التعطيل بقطع جوارحه بحيث يصير معطلاً عن المجادله و المقاومه، فإن لم يندفع إلّا بالقتل كان دمه هدرًا و قتله واجباً. نعم لا يجب الابتداء و المبادره إليه إلّا مع العلم و الظنّ الغالب بقصده، ثمّ لو كفّ عنه، و لو عاد عاد إليه، كلّ ذلك بالعقل، و لذا لو قصّر الدافع قد أمكنه الدفع ليم و سفّه، مع قطع النظر عن ورود الشرع بذلك، و لذلك شاع و ذاع فى سائر أصناف الناس الغير المتشرّعين بل فى الأعاجم من الحيوانات، و لذا يذبّ عنه و عمّا ولد عنه و عن حماه و حريمه بقدر الإمكان، و إلّا فرّ ثمّ كثر إلى أن يغلب أو يُغلب، و هذا مشاهد محسوس.

فما نقله في الكشاف: قيل: كان هاويل أقوى من قابيل، و لكن تحرّج عن قتله و استسلم له خوفاً من الله؛ لأنّ الدفع لم يكن مباحاً في ذلك الوقت، أو تحرّياً لما هو الأفضل، قال عليه السلام: «كن عبد الله المقتول، و لا تكن عبد الله القاتل» (١) محلّ نظر؛ إذ التسليم غير ظاهر، و كذا كونه مباحاً، فإنّ وجوب حفظها عقلياً كما سبق، و لا يمكن إباحة التسليم الذي ينافيه بل هو قتل النفس. و قوله: «لَيْسَ بَسِطَتْ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ» (٢) لا يدلّ على التسليم، بل يدلّ على عدم بسطه يده بقصد قتله لا للدفع أيضاً، و هو ظاهر حسن مطابق لما سبق من أنّ المظلوم إنّما يحسن منه قتل الظالم على وجه المعارضه و المدافعه طلباً للتخلّص من غير أن يريد قتله و يقصده، و لعلّه لذلك نسبه إلى القيل. و كذا الحال فيما قيل لينصر (٣) به القيل: إذا كان حفظ النفس مستلزماً للدفع المستلزم لقتل نفس آخر، فكونه حينئذٍ عقلياً في محلّ المنع، كما إذا أمر حاكم الجور بقتل مؤمن فإنّه لا يجوز كما صرح به الفقهاء؛ لأنّه لا تقية في الدماء، مع أنّه يستلزم حفظ نفسه، فإنّ حاكم الجور إذا أمر بقتل مؤمن فإنّما لا يجوز قتله لأنّه لا يقصد قتل المأمور و لا ضرره. نعم يجب على المأمور أن يدفع الأمر عن نفسه أو يقتله مع الإمكان و أمن الضرر و ظنّ السلامه، و يهرب عنه لو أراد نفسه أو ماله أو حريمه، أو نفس أخيه المؤمن أو ماله أو حريمه. ثمّ لمّا كان هاويل على ما اعترفوا به أقوى من قابيل و أشدّ منه و أبطش، و أراد أن يتحرّى ما هو أفضل، كان عليه أن يدفعه عن نفسه من غير أن يقتله، بل بأحد من الأنحاء المذكوره، و لا أقلّ من أن يحبسه أو يكتفه أو يربطه. إلى غير ذلك، فإنّه كان سبباً لحياه نفسين و هو أحرى من التسليم المنافي لوجوب حفظها. و أمّا الخبر فعلى تقدير ثبوته و صحّته، فلعلّ المراد به النهي عن الإقدام إلى

ص: ٣١

١- ١) الكشاف ٦٠٦: ٦٠٧.

٢- ٢) المائدة: ٢٨.

٣- ٣) هذا الناصر هو الفاضل القاساني في بعض حواشيه «منه».

القتل ابتداءً من دون سابقه العلم بقصده، فإن أدى تركه قتله حينئذ إلى قتله، فكونه مقتولاً في تلك الصورة خير من كونه قاتلاً بدون العلم أو الظن بقصده، أو المراد كن عبد الله الذي قتل نفسه و غلب هواه و سلب مناه فصار كأنه مقتول نفسه، و لا تكن عبد الله الذي غلبه هواه و سلبه مناه فصار بذلك كأنه قاتل غيره. و الأظهر أن معناه: إذا أمرت بقتل من لا يجوز قتله شرعاً فلا تقتله، فإن أفضى ذلك إلى قتلك فكن عبد الله المقتول و لا تقدم إلى قتله فتكون عبد الله القاتل، و لذا حرم على المكره القتل، و أوجب عليه القصاص. و بالجملة: إذا كان أمر الإنسان دائراً بين أن يكون قاتلاً بغير حق و مقتولاً مظلوماً فليكن مقتولاً و لا يكن قاتلاً، إذ لا تقيته في الدماء، و الصلاة على محمد و آله الأتقياء.

تحقيق حول آيه المتعه

قال البيضاوى بعد كريمه «فَمَا اسْتَمْنَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ» (١): أنها نزلت في المتعه التي كانت ثلاثه أيام حين فُتحت مكة ثم نُسخت، كما روى «أنه صلى الله عليه و آله أباحها ثم أصبح يقول: أيها الناس إنني كنت أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء، ألا إن الله تعالى حرّم ذلك إلى يوم القيامة» (٢). و قال الزمخشري في الكشاف: كان الرجل ينكح وقتاً معلوماً ليله أو ليلتين أو أسبوعاً بثوب أو غير ذلك، و يقضى منها وطره ثم يسرحها، ثم نقل الروايه المذكوره (٣). أقول: هذه الروايه و المشهوره بين الفريقين «عن ابن الخطاب أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالاً و أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما» (٤) متناقضتان، إذ الأولى صريحه في عدم بقاء المتعه إلى زمان عمر بل تدل على

ص: ٣٢

١- (١) النساء: ٢٤.

٢- (٢) أنوار التنزيل ١: ٢٦٩.

٣- (٣) الكشاف ١: ٥١٩.

٤- (٤) سنن البيهقي ٧: ٢٠٦.

نسخها في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حيث أصبح يخاطب الناس بإسناد تحريمها إليه تعالى من وقته الى يوم القيامة، والمشهوره عنه صريحه في بقائها و شهرتها إلى زمنه حيث أسند تحريمها و النهى عنها و المعاقبه عليها الى نفسه بضرب من الرأى، فلولا- بقاؤها و انتشارها بينهم في زمانه و فعلهم إياها في هذا الزمان لما كان لقوله: «أنا احْرَمَهما» (١) كما في روايه، أو «أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما» (٢) كما في الروايه المذكوره معنى. و كذلك ما في الكشاف عن عمر أنه قال: لا اوتى برجل تزوج امرأه إلى أجل إلا رجمتها بالحجاره (٣). و ما في تفسير الثعلبي عن عمران بن حصين: نزلت آيه المتعه في كتاب الله تعالى و لم تنزل بعدها آيه تنسخها، فإننا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله فتمتعتنا مع الرسول، فمات و لم ينهنا عنها، فقال رجل بعده برأيه ما شاء (٤). و ما في صحيح الترمذى: أن رجلاً من أهل الشام سأل ابن عمر عن متعه النساء، فقال: هي حلال، فقال: إن أباك قد نهى عنها، فقال: أ رأيت إن كان أبى نهى عنها و سنّها رسول الله أترك السنّه و تتبع قول أبى (٥)؟ و ما في نهايه ابن الأثير عن ابن عيّاس: ما كانت المتعه إلا رحمه رحم الله بها امه محمّد، و لولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شفا أى قليلاً من الناس (٦). و ما في روايه الحكم بن عتيبه و هو من أكابر أهل السنّه قال: قال على بن أبى طالب عليه السلام: لولا أن نهى عن المتعه ما زنى إلا شقى (٧). و ما في النقل المشهور أن يحيى بن أكثم قال لشيوخه من البصره: بمن اقتديتم في تحليل المتعه؟ فقال: بعمر بن الخطاب؛ لأنه قال: إن الله و رسوله أحلّا لكم متعتين و أنا احْرَمَهما عليكم و أعاقب عليهما، فقبلنا شهادته، و لم نقبل تحريمه.

ص: ٣٣

١-١) رواه البيهقى في سننه ٧:٢٠٦.

٢-٢) رواه البيهقى في سننه ٧:٢٠٦.

٣-٣) الكشاف ١:٥١٩.

٤-٤) صحيح مسلم ٢:٩٠٠ ح ١٧٢.

٥-٥) صحيح الترمذى ١:باب ما جاء في التمتع، شرح معانى الآثار للطحاوى: ٣٧٣.

٦-٦) نهايه ابن الأثير ٢:٤٨٨.

٧-٧) التفسير الكبير للرازى ٩:٥٠.

و ما فى صحيح مسلم بن حجاج عن ابن جريح، قال عطاء: قدم جابر بن عبد الله معتمراً، فجننا منزله، فسأله القوم عن أشياء، ثم ذكر المتعه، فقال: نعم استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله و أبى بكر و عمر (١). كلها صريحه فى بقائها إلى زمانه، فالمنافاه ظاهره. و أيضاً فما فائده هذا التزيوج المؤجل بعد نسخه إلى زمن الثانى حتى يستوجب فاعله الرجم بالحجاره أو المعاقبه؟ و هل فرق بعد نسخه بينه و بين الزنا؟ فلولا أن غرضهم إباحه الفروج به و التسنن بسننه النبى صلى الله عليه وآله لما فعلوه الى وقت نهيه، و خاصه كبار الصحابه الموثقين كعبد الله بن عباس و من فى طبقتة، حيث قالوا: إنها لم تنسخ و كانوا يقرءون: فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى، على ما فى الكشاف. و فى تفسير الثعلبى عن أبى نصر قال: سألت ابن عباس عن المتعه، فقال: أما قرأت سورة النساء؟ فقلت: بلى، فقال: أما تقرأ: فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى؟ قلت: لا أقرأ هكذا، قال ابن عباس: و الله هكذا أنزله الله عزّ و جلّ ثلاث مرّات (٢). و أمّا رجوعه عن القول بالمتعه و توبته عند موته بقوله: اللهمّ إنى أتوب إليك من قولى بالمتعه و قولى بالصرف على ما نسب إليه الزمخشري (٣) و البيضاوى (٤) فمع كونه بعيداً عنه غاية البعد غير ثابت و لا دافع للمنافاه كما لا يخفى، و كيف يصحّ منه الرجوع و التوبه عنه عند موته مع عدم ظهور دليل خلافه فى حياته؟ و ظهور دليله عند الموت و كونه مخفياً عليه و على غيره حتى يمنعوه عنه الى حين موته بعيد، بل ممتنع عادةً. على أن إسناد الثانى التحريم إلى نفسه فى الروايه المشهوره عنه منافٍ أيضاً لما فى الروايه الأولى من إسناده إليه تعالى، و هو ظاهر. و بالجملة فبين تلك الروايات الوارده فى طريقهم من التدافع

ص: ٣٤

١-١) صحيح مسلم ١٠٢٣: ٢ ح ١٥.

٢-٢) كتاب السبعه من السلف: ٧٢ عن تفسير الثعلبى.

٣-٣) الكشاف ٥١٩: ١.

٤-٤) أنوار التنزيل ٢٦٩: ١.

والتناقض ما لا يخفى. والعجب إن الزمخشري والبيضاوي مع نقلهما روايه الرجم بالحجاره لم يتفطنا بذلك و لم يتصدّيا لدفعه، و أنّي لهما ذلك و قد ورد في طريقيهما عن علي عليه السلام «أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن متعه النساء يوم خيبر» (١). و رووا عن الربيع بن سبره عن أبيه، «قال: شكونا العزبه في حجّه الوداع، فقال: استمتعوا من هذه النساء، فتروّجت امرأه، ثمّ غدوت على رسول الله صلى الله عليه و آله و هو قائم بين الركن و الباب و هو يقول: كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع، ألا و إنّ الله قد حرّمهما إلى يوم القيامة» (٢). و اللازم من الروايتين نسخها مرّتين؛ لأنّ إباحتها في حجّه الوداع أوّلاً ناسخه لتحريمها يوم خيبر و يوم فتحت مكّه، و لا- قائل به، و الآيه كما قيل ظاهره في المتعه، و القراءه المنقوله صريحه فيها، و الإجماع واقع على أنّها سائغه، و كذلك الروايات فالكتاب و السنّه و الأمّه متّفقه على جوازها، و اختلفت الأمّه في بقائها، و الأصل و الاستصحاب و عدم دليل واضح على النسخ و كونه خلاف الأصل مع الخلاف في جواز نسخ الكتاب بالسنّه المتواتره و عدم الإجماع مع عدم العلم بالتواتر منّا و عدم جوازه بالخبر الواحد على تقدير صحّته و ثبوته بالعقل و النقل من الإجماع و غيره دليل البقاء، و الحمد لله ما دامت الأرض و السماء، و الصلاه على أشرف الأنبياء محمّد و آله المعصومين الأماناء.

تحقيق حول حديث الإفك

قال آيه الله العلامه في جواب مسأله سئل عنها بهذه العبارة: ما يقول سيّدنا العلامه في قصّه الإفك و الآيات التي نزلت ببراءه المقدوفه، هل ذلك عند أصحابنا في عائشه أم نقلوا أنّ ذلك كان في غيرها من زوجات سيّدنا رسول الله صلى الله عليه و آله؟ ما عرفت لأحد من العلماء خلافاً في أنّ المراد بها عائشه (٣).

ص: ٣٥

١-١ صحیح مسلم ١٠٢٧:٢.

٢-٢ صحیح مسلم ١٠٢٥:٢.

٣-٣ أجوبه المسائل المهنائيه: ١٢١.

أقول: هذا جواب غريب، و صدور مثله عن مثله أمر عجيب؛ لأنّ في تفسير علي بن إبراهيم الثقة: أنّ العامّة روت (١) أنّها نزلت في عائشه و ما رميت به في غزوه بنى المصطلق من خزاعه، و أمّا الخاصه فإنّهم رووا أنّها نزلت في ماريه القبطيه و ما رمتها به عائشه (٢). و هذا صريح في أن لا- خلاف بين أصحابنا في أنّ المراد بها ماريه. روى رُوّح اللّٰه روحه بإسناده عن ابن بكير عن زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لَمَّا مات إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله حزن عليه حزناً شديداً، فقالت عائشه: ما الذى يحزنك عليه؟ فما هو إلّا ابن جريح! فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام و أمره بقتله، فذهب على عليه السلام إليه و معه السيف، و كان جريح القبطى فى حائط، فضرب على عليه السلام باب البستان، فأقبل إليه جريح ليفتح له الباب، فلَمَّا عرف علياً عليه السلام عرف فى وجهه الغضب، فأدبر راجعاً و لم يفتح باب البستان، فوثب على عليه السلام على الحائط و نزل إلى البستان و اتبعه، و ولى جريح مدبراً، فلَمَّا خشى أن يرهقه صعّد فى نخله و صعّد على عليه السلام فى أثره، فلَمَّا دنا منه رمى جريح نفسه من فوق النخله، فبدت عورته فإذا ليس له ما للرجال و لا ما للنساء، فانصرف على عليه السلام إلى النبى صلى الله عليه وآله، فقال: يا رسول الله إذا بعثتنى فى أمرٍ أكون فيه كالمسمار المحمى فى الوبر أم أتتبت؟ فقال صلى الله عليه وآله: لا بل تتبت، فقال عليه السلام: و الذى بعثك بالحقّ ماله ما للرجال و ما له ما للنساء، فقال صلى الله عليه وآله: الحمد لله الذى يصرف عنّا السوء أهل البيت» (٣). و فيه و فيما سيأتى إشكال، إذا تأمله عاقل يعرفه، و يعرف بتأمله دفعه. و فى بعض التفاسير: «أنّ قوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» (٤) نزل فى من قال للنبيّ صلى الله عليه وآله: إنّ ماريه أم إبراهيم يأتيها ابن عمّ لها قبطى، فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه و آله علياً عليه السلام، فقال: يا أخى خذ هذا السيف فإن وجدته عندها فاقتله،

ص: ٣٦

١- ١) فى التفسير: رووا.

٢- ٢) تفسير علي بن إبراهيم القمى ٢: ٩٩.

٣- ٣) تفسير القمى ٢: ٩٩، ١٠٠.

٤- ٤) الحجرات: ٦.

فقال: يا رسول الله أكون في أمرك إذا أرسلتني كالسكّه المحماه أمضى ما أمرتني أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ فقال: بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، قال: فأقبلت متوشحاً بالسيف فوجدته عندها، فاخترطت السيف، فلما عرف أريده أتى نخلة فرقى إليها، ثم رمى بنفسه على قفاه و شجر برجليه، فإذا أنه أجبّ أمسح ماله ممّا للرجال قليل و لا كثير، فرجعت فأخبرت النبي صلى الله عليه و آله، فقال: الحمد لله الذى يصرف عنا سوء أهل البيت» (١). و المشهور أنّ هذه الآية نزلت فى واقعه الوليد بن عتبة بن أبى معيط، حيث بعثه النبي صلى الله عليه و آله إلى بنى المصطلق مصدقاً، فلما قرب إلى ديارهم ركبوا مستقبلين فظنهم مقاتليه، فرجع و أخبر النبي صلى الله عليه و آله بأنهم ارتدوا، فأمر المؤمنون بالتثبت و التوقف ليعلموا فسقه و عدمه. و الحقّ ما ذكره القمى طاب ثراه. و على تقدير كون تلك الآيات نازله فى عائشه و براءتها لا تدلّ على مكانتها و منزلتها، بل ما كان ذلك إلا لإظهار منصب الرسول و إعلاء منزلته كما سيأتى. و المراد بالإفك: الكذب العظيم، واصله من الإفك و هو القلب؛ لأنه قول مأفوك عن وجهه. و سببه على المشهور بين الجمهور: أنّ عائشه ضاع عقدها فى غزوه بنى المصطلق، و كانت قد خرجت لقضاء حاجه، فرجعت طالبه له، و حمل هودجها على بعيرها ظناً منهم أنها فيها، فلما عادت إلى الموضع وجدتهم قد رحلوا، و كان صفوان من وراء الجيش، فلما وصل إلى ذلك الموضع و عرفها أناخ بعيره حتى ركبه و هو يسوقه حتى أتى الجيش و قد نزلوا قائم الظهيره، و كان عتبه بن أبى معيط (٢) رأس أصحاب الإفك، و كان يجتمع الناس عنده فيحدّثهم بحديث الإفك و يشيعه بين الناس، و كان يقول: امرأه نبيكم باتت مع رجلٍ حتى أصبحت ثم جاء يقودها، و الله ما نجت منه و لا نجى منها (٣).

ص: ٣٧

١- ١) مجمع البيان ١٣٢: ٥.

٢- ٢) فى «خ»: عبد الله بن ابى.

٣- ٣) التفسير الكبير للفخر الرازى ١٧٥: ٢٣.

فإن قلت: هل تجب عصمه نساء الأنبياء من الزنا فلا يجوز ذلك عليهن أم يجوز و لكنه لم يقع منهن؟ قلت: لو لم يجز لكان على رسول الله صلى الله عليه وآله حين قُذفت زوجته أن يخبر بأنه لا يجوز عليها، و لكنه بقي أياماً و الناس يخوضون فيه الى أن نزل الوحي ببراءتها، و كيف لا- يجوز و قد قال الله تعالى: «يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشه مبينه إلى قوله فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض و قلن قولاً معروفاً و قرن في يئوتكن» (١) الآيات؟ و لذلك لم يشترط أحد من العلماء عصمتهن عنه، و لكن اللاتق بمنصب النبوة زاهتهن عنه و سلامتهن منه، و لم يقع من واحده منهن، فعن ابن عباس: ما زنت امرأه نبياً قط (٢). و أما ما توهم من قوله تعالى: «يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح» (٣) أنه يدل على تلوث ذيلها و تدنس إزارها و قذاره ثيابها، و لذا نقل عن الحسن و مجاهد أنه ما كان ابنه على الحقيقة و إنما ولد على فراشه فقال: يا رب إن ابني من أهلي» و على ظاهر الحال فأعلمه تعالى بأن الأمر على خلاف الظاهر (٤)، فهو فاسد ياباه «و نادى نوح ابنته» (٥) مع أن الأنبياء يجب أن ينزهوا عن مثل هذه الحال لأنها تنفر و تشين، و قد نزه الله أنبياءه عما دون ذلك توفيراً لهم و تعظيماً مما ينفر من القبول و خاصه على مذاهب أهل الحق، فالمراد أنه ليس على دينك، فكان كفره أخرجه أن يكون له أحكام أهله. روى الحسن بن علي الوشاء «عن الرضا عليه السلام، قال: سمعته يقول: قال أبي: قال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله عز و جل قال لنوح: «إنه ليس من أهلك» لأنه كان مخالفاً له، و جعل من أتبعه من أهله، قال: و سألتني كيف تقرؤون هذه الآية في ابن نوح؟ فقلت: يقرؤها الناس على وجهين: إنه عمل غير صالح، و إنه عمل غير

ص: ٣٨

١-١ (١) الأحزاب: ٣٠-٣٣.

٢-٢ (٢) مجمع البيان ١٦٧:٣.

٣-٣ (٣) هود: ٤٦.

٤-٤ (٤) مجمع البيان ١٦٧:٣ عنهما.

٥-٥ (٥) هود: ٤٢.

صالح، فقال: كذبوا، هو ابنه و لكنّ الله عزّ و جلّ نفاه عنه حين خالفه في دينه» (١). و يحتمل أن يكون المراد أنه ليس من أهلِكَ الذي وعدتكَ بنجاتهم معك؛ لأنّه ثقّه استثنى من أهله الذين وعده أن ينجيهم من أراد إهلاكه بالغرق، فقال: «إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ» (٢) و قيل: إنّه كان ابن امرأته و كان ربيبه. قال السيّد المرتضى: إنّ التقدير أن ابنك ذو عملٍ غير صالح، أى صاحب عملٍ غير صالح، و استشهد عليه بقول الخنساء ترثع ما رتعت حتى إذا أدكرت فإنما هي إقبالٌ و إدبارٌ (٣)

و أما قوله تعالى حكاية عن امرأه نوح: «امْرَأَتُ نُوحٍ وَ امْرَأَتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا» (٤) فقال ابن عباس: كانت امرأه نوح كافره تقول: إنّه مجنون و إذا آمن بنوح أحدٌ أخبرت الجبابره من قوم نوح به، و كانت امرأه لوط تدلّ على أضيافه، فكان ذلك خيانتهم. و قيل: كانت خيانتهم النميمه، إذا أوحى الله إليهما أفشياه إلى المشركين (٥). و قال صاحب الكشاف: و لا يجوز أن يراد بالخيانة الفجور؛ لأنّه سمج في الطباع نقيضه عند كلّ أحد، بخلاف الكفر فإنّ الكفار لا يستسمجونه بل يستحسنونه و يسمّونه حقًا (٦). هذا ما عندنا و العلم عند الله و عند أهله.

تحقيق حول المراد من السلطان في حديث السكوني

قال القاساني في الوافي في باب من يصلّي على الميت بعد نقل روايه النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحقّ بالصلاه عليها إن قدّمه وليّ الميت، و إلّا فهو غاصب» (٧): أراد بسلطان الله الإمام المعصوم عليه السلام، فإنّ سلطنته من قبل

ص: ٣٩

١-١ (١) عيون أخبار الرضا ٢: ٧٥ ح ٧٦ ح ٣.

٢-٢ (٢) هود: ٤٢.

٣-٣ (٣) أمالي السيّد المرتضى ٢: ١٤٦.

٤-٤ (٤) التحريم: ١٠.

٥-٥ (٥) مجمع البيان ٥: ٣١٩.

٦-٦ (٦) الكشاف ٤: ١٣١.

٧-٧ (٧) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٦ ح ٣٧.

اللّه عزّ و جلّ على عباده، و سلطنته ذاتيه حقيقته، و جواب الشرط في قوله عليه السلام «إنّ قدّمه» محذوف، يعنى: إنّ قدّمه فقد قضى ما عليه، و إلّا فقد غصب حقّ الإمام عليه السلام. أقول: و فيه أنّ المتبادر من قوله: «إنّ قدّمه وليّ الميث» أنّه شرط لقوله: «أحقّ بالصلاه عليها» كما هو الأصحّ من مذهب الكوفيين المجوّزين تقدّم الجزاء على الشرط؛ إذ ليس عندهم للشرط صداره كما في قول القائل لزوجته: أنت طالق إن دخلت الدار، و أمّا عند البصريين المعترين له صدر الكلام فالتقدّم قرينه الجزاء و دليل عليه، أى: إذا حضر السلطان جنازه فإنّ قدّمه الوليّ فهو أحقّ بها عليها، و إلّا فهو غاصب. نعم لو كان الكلام هكذا: «فإنّ قدّمه الوليّ» بالفاء لكان لما ذكره احتمال، و ليس فليس. و الظاهر أنّ المراد بالسلطان من له سلطنه شرعيّه على قوم، لا من له رئاسه عامّه كنائب الإمام خاصّاً أو عامّاً كالقضاء و الفقهاء الجامعين المؤتمنين، فإذا حضر واحد منهم جنازه و قدّمه الوليّ بأن أذن له للصلاه فهو أحقّ بها على من غيره ممّن ليست له السلطنه الكذائيه، و إن أذن له الوليّ أيضاً كما إذا كانوا جماعه بعضهم موصوف بالسلطنه الشرعيّه و بعضهم لا. و الوليّ أذن لهم جميعاً، فمن له السلطنه فهو أحقّ بها عليها فى تلك الصوره، و إلّا أى و إن لم يقدّمه الوليّ بأن لا. يأذن له بل تقدّم هو بمحض سلطنته و مجرد ولايته الكذائيه من دون أن يأذن له وليّ الميث فهو غاصب لحقه؛ لأنّه ليست له هذه الولاية بحسب أصل الشرع. و على هذا فمرجع الضميرين أعنى: هو و هو أمر واحد. و هذا معنّى ظاهر صحيح لا حاجه فى تصحيحه الى أن يصرف الكلام عن وجهه، فليحمل عليه حيث لا مانع منه. ثمّ الدليل على أنّ المراد بالسلطان فى هذا الخبر غير المعصوم زائداً على ما مرّ، قوله عليه السلام: «إنّ قدّمه وليّ الميث» فإنّ المعصوم لا يحتاج إلى التقديم و الإذن من الوليّ كما هو صريح روايه طلحه بن زيد، عن الصادق عليه السلام قال: «إذا حضر

الإمام الجنائز فهو أحقّ الناس بالصلاة عليها» (١) ولأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أولى بالمؤمنين من أنفسهم، والإمام قائم مقامه، ولذلك ذهب كثير من فقهاءنا إلى عدم احتياجه إلى الإذن. نعم ذهب الشيخ في المبسوط (٢) إلى أنّه يحتاج إليه، واستدل عليه بهذا الخبر، وهو حجّه عليه؛ لأنّ تنكير «سلطان» يفيد الكثرة والعموم فيشمل غير المعصوم عليه السلام فليحمل عليه لما أشرنا إليه، ولأنّ السكوني وإن وثّقه السيّد السند الداماد في الرواشح (٣) وبالغ فيه بما لا- مزيد عليه إلّا أنّه عاميّ ضعيف كما هو المشهور، وكذلك الحسين بن يزيد النخعي المعروف بالنوفلي من أصحاب الرضا عليه السلام وإن كان شاعراً أديباً إلّا أنّ قوماً من القميين رموه بالغلو في آخر عمره (٤). وظاهر أنّ الجرح مقدّم على التعديل، بل على فرض ثبوته وهم لم يوثقوه ولم يمدحوه سوى أنّه شاعر أديب، وهذا لا- يفيد توثيقه، مع أنّ السند يتبع أحسن رجاله، وحال السكوني معروفه فلا- يقوم خبره حجّه، ولا- يعارض خبره خبر طلحه ولا الآيه. ثمّ أنت خير بأنّ استدلال الشيخ بالخبر على ما ادّعاه مبنيّ على أنّه جعل «إنّ قدمه وليّ الميّت» شرطاً لأحقّ بالصلاة عليها، وأرجع الضمير في الموضعين إلى السلطان، ونسب الغضب إليه لا إلى الوليّ، وهذا كلّه صحيح صريح فيما قلناه. نعم في حمله السلطان على إمام الأصل ثمّ في القول باحتياجه إلى الإذن نظر مرّ وجهه، فتذكّر ثمّ تفكّر.

تحقيق حول ابتلاءات أيّوب عليه السلام

قال أبو جعفر عليه السلام: «إنّ أيّوب عليه السلام مع جميع ما ابتلى به لم تنتن له رائحه، ولا قبحت له صورته، ولا خرجت منه مدّه من دم ولا قيح، ولا استقدره أحد رآه،

ص: ٤١

١- ١) فروع الكافي ١٧٧: ٣ ح ٤.

٢- ٢) المبسوط ١٨٣: ١.

٣- ٣) الرواشح: ٥٦، ٥٨.

٤- ٤) انظر رجال النجاشي: ٣٨.

ولا استوحش منه أحد شاهده، ولا تدوّد شيء من جسده، وهكذا يصنع الله عزّ وجلّ بجميع من يتليه من أنبيائه و أوليائه المكرمين عليه، وإنما اجتنبه الناس لفقره و ضعفه في ظاهر أمره لجهلهم بماله عند ربّه تعالى ذكره من التأييد و الفرج» الحديث (١). و روى على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن عبد الله بن بحر عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «قال إبليس: يا ربّ سلّطني على بدنه، فسلّطه على بدنه ما خلا عقله و عينيه، فنفخ فيه إبليس فصار قرحه واحده من قرنه إلى قدمه، فبقى في ذلك دهرًا طويلًا يحمد الله و يشكره، حتى وقع في بدنه الدود، و كانت تخرج من بدنه فيردّها و يقول لها: ارجعي إلى موضعك الذي خلقتك الله منه، و نتن حتى أخرجوه (٢) أهل القرية من القرية، و ألقوه في مزبله خارج القرية، و كانت امرأته رحيمه بنت يوسف بن يعقوب بن إسحاق صلوات الله عليهم تتصدّق من الناس و تأتيه بما تجده، قال: فلما طال عليه البلاء، و رأى إبليس صبره، أتى أصحابًا لأبيّوب كانوا رهبانًا في الجبال، و قال لهم: مرّوا بنا إلى هذا العبد المبتلى فنسأله عن بليّته، فركبوا بغالًا - شهباء و جاءوا، فلمّا دنوا منه نفرت بغالهم من نتن ريحه، فنظر بعضهم إلى بعض ثمّ مشوا إليه» الخبر (٣). أقول: الرواية الأولى هي المطابقة لما عليه إطباق المتكلّمين من وجوب كون النبيّ منزّهًا عن كلّ ما تنفر عنه الطباع كالجذام و البرص و سلس البول و الريح و شبهها من الأمراض المنفّره كما صرّحوا به في كتبهم الكلاميّة، و أمّا الثانيه و هي المشهوره بين الجمهور حتّى نقل مضمونها جامع قصص الأنبياء فيها مع شيء زائد، فهي مع كونها مخالفه لقواعدهم و مناقضه للأولى، ضعيفه بعبد الله بن بحر الكوفي كما صرح به الغضائري، حيث قال: عبد الله بن بحر كوفيّ، روى عن أبي بصير، ضعيف مرتفع القول (٤). و كذلك الحسن بن علي بن فضال الكوفي فطحّي،

ص: ٤٢

١- (١) الخصال: ٣٩٩، ٤٠٠.

٢- (٢) في التفسير: أخرجه.

٣- (٣) تفسير القميّ ٢: ٢٣٩، ٢٤٠.

٤- (٤) رجال العلامة: ص ٢٣٨.

و كان يقول بعبد الله بن جعفر قبل أبي الحسن عليه السلام، ثم رجع عنه على ما صرح به الكشي (١). فإذا لم يمكن جمعها مع الأولى أو كان الجميع مؤدياً إلى ما لا يدلّ اللفظ عليه أصلاً وجب طرحها. اعلم أنّ مؤلّف نور الثقلين بعد أن نقل الروايه الأولى في سورة الأنبياء (٢) والثانيه في سورة ص (٣) أمر في الحاشيه بالتأميل في الجمع بينهما، وهذا في الحقيقه أمر بالجمع بين النقيضين، ولذا قال في مجمع البيان بعد أن قال: قيل: اشتدّ مرضه حتّى تجنّب الناس، فوسوس لهم الشيطان أن يستقذروه، ويخرجه من بينهم، ولا يتركوا امرأته التي تخدمه أن تدخل عليهم: وأهل التحقيق لا يجوزون أن يكون بصفه يستقذره الناس عليها؛ لأنّ في ذلك تنفيراً، فأما المرض و الفقر و ذهاب الأهل فيجوز أن يمتحنه الله تعالى بذلك (٤). وفيه إيماء لطيف إلى قبول الروايه الأولى و ردّ الثانيه.

تنبیه

ظهر فساد ما قاله صاحب الكشاف: فقد بلغ أمر أيوب إلى أن لم يبق منه إلّا القلب و اللسان (٥). وكذا عدم اعتبار ما قاله القاساني في الصافي في الجمع بين الروايتين: المراد ببدنه الذي قيل في الروايه الأولى: إنّهُ المنتن رائحته، و لم يتدوّد بدنه الأصلي الذي يرفع من الأنبياء و الأوصياء إلى السماء الذي خُلق من طينه خُلقت منها أرواح المؤمنين، و ببدنه الذي قيل في هذه الروايه: إنّهُ أنتن و تدوّد بدنه العنصرى الذي هو كالغلاف لذلك، و لا مبالاه للخواصّ به، فلا تنافى بين الروايتين (٦). و ذلك لأنّه مع كونه مخالفاً لما أطبقوا عليه حيث إنّهُ جوّز كون بدنه العنصرى منتناً متدوّداً و هم لا- يجوزون ذلك بعيد غايه البعد؛ إذ لا يخفى على ذى مسكه أنّ قوله عليه السلام في الروايه الأولى: «و إنّما اجتنبه الناس لفقره و ضعفه» إنّما

ص: ٤٣

١- ١) اختيار معرفه الرجال ٨٣٧: ٢.

٢- ٢) نور الثقلين ٣: ٤٤٦ ح ١٢٦.

٣- ٣) نور الثقلين ٤: ٤٦٤ ح ٦٩.

٤- ٤) مجمع البيان: ٤: ٤٧٨.

٥- ٥) الكشاف ٣: ٣٧٧.

٦- ٦) الصافي ٤: ٣٠٥.

يتصوّر له معنىّ إذا حمل البدن على العنصرى، فإذا ما اجتنبوه إنّما هو ذلك البدن لا- بدنه الأصلي. وكذلك الاستقدار و الاستيحاش و الرؤيه و المشاهده و التدوّد و خروج الدم و القيح و نتن الرائحة و قبح الصورة إنّما يتصور بالإضافة الى ذلك البدن، فإنّ عاقلاً لا يتوهّم أنّ بدنه الأصلي صار متّصفاً بتلك الصفات ليحتاج في دفعه إلى سلبها عنه، بل بدنه الأصلي الذى بدنه العنصرى كالغلاف له ممّا لا- يفهمه كثير من الناس؛ لكونه غير معروف بينهم و لا- معهود، بل لا معنى له على قوانين الشرع؛ إذ المراد به كما يظهر منه قدس سره فى بعض رسائله هو ما يتشكّل فى عالم الخيال و المثال الذى هو برزخ جامع بين العالمين: عالمى الأرواح و الأجساد. قال فى رساله سمّاها بقَرّه العيون: و إلى هذا العالم يترقى المتروّحون فى معارجهم الروحانيه الحاصله بالانسلاخ من هذه الصور الطبيعیه العنصریّه، و اكتساء أرواحهم المظاهر الروحانيه، و فيه تتشكّل النفوس الكامله بصورهم المحسوسه فى مكان آخر غير مكانهم الذى كانوا فيه، أو تتشكّل بإشكال غير إشكالهم المحسوسه و هم فى دار الدنيا، و يظهر لمن يريدون الظهور له، و بعد انتقالهم إلى الآخره أيضاً لازدياد تلك القوّه بارتفاع المانع البدنى. (١) إلى آخر ما قاله هناك. نعم لَمّا كان المشهور بين الناس أنّ بدنه العنصرى اتّصفت بتلك الصفات دفعه عليه السلام بهذا الكلام، و العلم عند الله و عند أهله محمّد و آلّه العلماء الكرام.

تحقيق فى سبب محو القمر

قال صاحب التحفه: سبب محو القمر أنّ الأشعه تنعكس من البخار و كره البخار لصقالتهما انعكاساً بيّناً، و لا تنعكس كذلك من سطح الربع المكشوف لخشونته، فيكون المستنير من وجهه بالأشعه المنعكسه من كره البخار و سطوح أضواء من المستنير بالأشعه المستقيمه و المنعكسه من الربع المكشوف (٢).

ص: ٤٤

١- (١) قرّه العيون للفيض الكاشانى: ٣٦٢ ط سنه ١٣٩٩ هـ بيروت.

٢- (٢) التحفه: مخطوط، الحديقه الهلاليه: ١١٩ عنها.

قال البهائي في الحديقه و الكشكول بعد نقله هذا الوجه: و أورد عليه أن ثبات الانعكاس دائماً على نهج واحد مع اختلاف أوضاع الأشياء المنعكس عنها من الجبال و البحار في جانبي المشرق و المغرب مستحيل (1). قال صدر الدين محمد علي ما نُقل عنه في بعض الحواشي: و لا- يخفى أن العلامه قال بانعكاس الأشعه من البحر المحيط و كره البخار، و لا شك في عدم اختلاف وضع كل منهما شرقاً و غرباً، فلا يرد ما أورد فتدبر. أقول: و فيه أن العلامه كما قال بانعكاسها منهما، كذلك قال بانعكاسها من سطح القمر المكشوف و فيه عمارات و جبال و تلال و وهاد، و في البحر مراكب و جزائر مختلف الهيئات و الأشكال، و لا شبهه في اختلاف أوضاعها بالنسبه إلى القمر شرقاً و غرباً، فكيف يتصور ثباته دائماً على وتيره واحده و نهج مستمر مع اختلاف الأوضاع في طرفي الخافقين؟ فالإيراد بحاله. نعم يمكن الاعتذار للعلامه بأن الاختلاف المذكور لا يحس به في صفحه القمر لصغر تلك الأشياء و بُعد المسافه، و مراده أن مقابله القمر لتلك الأشياء المستضيئه بالغير تعدّه لحدوث الضوء فيه؛ إذ الضوء كما يحدث في المستضيء لمقابلته المضىء بالذات كذلك يحدث فيه لمقابلته المستضيء بالغير، إلا أن حدوث الضوء منها في وجه القمر مقول بالتشكيك لاختلافها في الصقاله و الخشونه، كما كان من جهه مقابله للبخار و البحار يكون أشد استناراً لصقالتها، و ما كان منه مقابلاً لسطح الربع المكشوف يكون أضعف لخشونته، و ليس المراد أن الأشعه تنعكس منها ثم ترتقى منها حقيقه إليه و تنفذ فيه ليرد عليه أن العرض لا- يجوز عليه الانتقال. نعم يمكن المناقشه بأن الأرض لكثافتها تمنع الضوء من النفوذ فيها أكثر ممّا يمنعه الماء للطافته، فكان يجب أن يحدث من ضوء الربع المكشوف على وجهه

ص: ٤٥

أكثر ممّا يحدث منه على وجهه من سطوح البحار بل من كره البخار؛ لأنّهما وإن كانتا صقيلتين إلّا أنّهما لللطافتها لا تمنعان الأشعّة من النفوذ، ولذا تنفذ فيهما الى وجه الأرض، فكان الواجب أن تكون الأشعّة المنعكسه منهما أخفى و أضعف من المنعكسه من سطح الربع المكشوف، فإنّ مناط الانعكاس و عدمه الكثافه و اللطافه و إن كان لتفاوت مراتب الصقاله مع الكثافه دخل عظيم في تفاوت مراتب الانعكاس شدّة و ضعفاً، فتأمل. قال المدقق الخفري في شرحه على التذكرة و في منتهى الإدراك: إنّ الأجرام إمّا صغيره نيره مركوزه في جرم الشمس، أو في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسّطه دائماً بين الشمس و القمر، و هي مانعه من وقوع شعاع الشمس على مواضع المحو من القمر (١). قال البهائي في الحديقه: فيه نظر، فإنّ تلك الأجرام كانت صغيره جداً، تلاقت الخطوط الخارجه من حولها إلى القمر بالقرب منها و لم يصل ظلّها إليه، و إن كان لها مقدار يعتدّ به بحيث يصل ظلّها الى جرم القمر، فوصله إلى سطح الأرض في بعض الأوقات كوقت الاستقبال أولى، فكان ينبغي أن يظهر إلى سطح الأرض كما يظهر ظلّ الغيم و نحوه، و ليس فليس (٢). أقول: و فيه نظر، إمّا أولاً فلأنّه ليست هناك في الحقيقه خطوط خارجة حتّى يتصوّر تلاقيها أو لا تلاقيها بالقرب أو البعد، بل الجسم المستضيء إذا قابل جرم الشمس استعدّ لأن يفيض منه عليه ضوء مثله، فسمّوا حدوث الضوء فيما يقابله بخروج الضوء منه إليه مجازاً؛ إذ الضوء على المشهور عرض قائم بالمحلّ، معدّ لحصول مثله في الجسم المقابل لمحله، فإذا كانت تلك الأجرام النيره مركوزه في جرمها كانت مانعه من حدوث الضوء فيما يقابلها، و لما كان جرم القمر لصقالته و ملاسته كالمراه أكثر قبولاً للظلّ و الضوء من سطح الربع المكشوف لخشونته

ص: ٤٦

-
- ١- ١) شرح الخفري على التذكرة: في أواخر الفصل السابع من الباب الأول، و منتهى الإدراك: مخطوط.
٢- ٢) الحديقه الهلاليه: ١٢١.

تظهر ظلال تلك الأجرام فى سطحه دون سطحه. و أما ثانياً: فلأنه على تقدير حمل خروج الخطوط على الحقيقه بناءً على ما زعم بعض أهل الحكمة: أن الضوء أجسام صغار تنفصل من المضىء و تتصل بالمستضىء، فيكون المراد بالخطوط أجساماً دقاًقاً لاستحاله الخطّ الجوهريّ يجوز أن يكون تلك الخطوط الخارجه متوازيه، فإذا خرجت من حولها إلى القمر لا يلزم تلاقيها؛ إذ الخطّان المتوازيان هما اللذان إذا خرجا لا إلى نهايه لم يتلاقيا، تأمل. و أما ثالثاً: فلأنّ مواضع المحو من القمر مع أنّها غير تيره لا يظهر ظلالها على سطح الأرض، فعدم ظهور ظلال تلك الأجرام على سطحها مع أنّها تيره أولى. و أما رابعاً: فلأنه قال: تكون تلك الأجرام التيره مانعه من وقوع شعاعها على مواضع محوه، و لا يلزم منه أن يكون لها ظلّ واصل إليها، بل الظاهر أن المراد أنّها تيره غير مظلّه كسائر الكواكب، إلّا أنّ أنوارها لما كانت مخالفه لنور الشمس و كان نور القمر مستفاداً من خصوص نورها فما كان من مواضع محوه مقابلاً. لتلك الأجرام التيره لم تستفد منها نوراً أصلاً، فبقيت على ما كانت عليه من الكموده الأصليه و الزرقه الذاتيه. و أما خامساً: فلما ثبت فى الأبعاد و الأجرام بالرصد و الحساب: أنّ قطر الشمس ثمانيه و ثلاثون و خمسمائه و سبع عشر ألف فرسخ، و جرمها ستّ و عشرون و ثلاثمائه مقابل لجرم الأرض، فيمكن أن تكون تلك الأجرام المركوزه فيها مانعه من وقوع شعاعها على مواضع محوه بأن يصل ظلّها إليها و لا يصل إلى سطح الأرض لعدم تقابلهما، بل يقع خارجه عنه؛ لعظم حجمها و اتّساع جرمها و تباعد أطرافها و صغر حجم الأرض و اتّساق جسمها و تقارب أطرافها، و على تقدير الوصول فيمكن أن يصل إلى البقاع و الأصقاع الغير المعموره الفاقده المارّه كالبحار و البرار التي لا يتفق أن يتردّد إليها متردّد، و على تقدير الاتفاق فيمكن أن يمنع من رؤيته مانع، أ لا يرى أنّ المرآه إذا كانت كبيره جدّاً و كان فى موضع منها

مانع من انعكاس الخطوط الشعاعية ككونه غير مصقول و نحوه، فإذا قابلها إنسان بوجهه بحيث لا يحاذي ذلك الموضع وجهه فإنه يرى وجهه ولا يصل إليه ظل ذلك الموضع. وإن كان يصل إلى موضع آخر فها هنا أيضاً يمكن أن تكون تلك الأجرام على وجه يصل ظلها إلى مواضع محوه ولا يصل إلى سطح الربع المكشوف لعدم المقابله، فتأمل. و اعلم أن وقت الاستقبال عندهم عبارة عن كون الشمس و القمر في جهتين متقابلتين من فلك البروج، و مقابله وقت الاجتماع و هو كونهما في موضع واحد منه. إذا عرفت هذا تعرف بتأملك أن تقيده وصول الظل إلى سطح الأرض بقوله: «في بعض الأوقات كوقت الاستقبال» مما لا تظهر له فائده، فإن ظلالها إن أمكن وصولها إليه فلا تتفاوت فيه الحال وقت الاستقبال و الاجتماع و غيرهما، و إن لم يمكن فكذلك. و إن رام المبالغه في عظم مقاديرها بأن ظلالها إن أمكن وصولها إلى جرم القمر وقت الاستقبال مع كونه في ذلك الوقت في غايه البعد المتصور بينها، فوصولها إلى سطح الأرض مع كونه أقرب إليها بالنسبه إلى القمر في ذلك الوقت أولى، فكان عليه أن يقول: و إن كان لها مقدار يعتد به بحيث يصل ظلها الى جرم القمر وقت الاستقبال، فوصوله إلى سطح الأرض أولى. و الحاصل أنه اعتبر وقت الاستقبال بالنسبه إلى وصول الظل إلى سطح الأرض، و منظوره إنما يتم إذا اعتبره بالإضافة إلى جرم القمر. و لعل في نظم كلامه تقديماً و تأخيراً وقع سهواً من قلم الناسخ، أو يكون قوله: «في بعض الأوقات كوقت الاستقبال» متعلقاً بقوله: «يصل ظلها الى جرم القمر» و إن كان خلاف الظاهر و بعيداً عن سياق كلامه، و على كل حال لا يتجده نظره. نعم يرد على الخفري أن تصريحهم بوجود بساطه الشمس و امتناع تغيره عن وضعه الطبيعي ينافيان كون تلك الأجرام الثيره مركزه فيه، و منه يظهر فساد ما قيل: إن سبب محوه اختلاف أجزاء سطحه في قبول النور، فتأمل.

تفسير قوله عليه السلام: «يولج كل واحد منهما في صاحبه. إلخ»

[قال البهائي بعد قوله عليه السلام في دعاء الصباح و المساء: «يولج كل واحد منهما في صاحبه و يولج صاحبه فيه»: الواو للحال، و المعنى: يدخل كلا من الليل و النهار في آخر، بأن ينقص من أحدهما شيئاً و يزيده في آخر، كنقصان نهار الشتاء و زياده ليله، و زياده نهار الصيف و نقصان ليله. فإن قلت: هذا المعنى يستفاد من قوله: «يولج كل واحد منهما في صاحبه» فأى فائده في قوله: «و يولج صاحبه فيه»؟ قلت: مراده عليه السلام التنبيه على أمر مستغرب و هو حصول الزيادة و النقصان معاً في كل من الليل و النهار في آن واحد، و ذلك بحسب اختلاف البقاع كالشماليه عن خط الاستواء و الجنوبيه عنه، سواء كانت مسكونه أو لا، فإن صيف الشماليه شتاء الجنوبيه و بالعكس، فزياده النهار و نقصانه واقعان في وقت واحد لكن في بقعتين، و كذلك زياده الليل و نقصانه، و لو لم يصرح عليه السلام بقوله: «و يولج صاحبه فيه» لم يحصل التنبيه على ذلك، بل كان الظاهر من كلامه وقوع زياده النهار في وقت و نقصانه في آخر، و كذلك الليل، كما هو محسوس معروف للخاص و العام (1). أقول: كون الواو للحال مبنئ على تقدير المبتدأ، كما في: نجوت و أرهنتهم مالكا، و قمت و أصك وجهه. و حاصل الجواب: أن معنى الجملة الحالیه و إن كان يفهم من الأولى فيكون تأكيداً إلا أنها ذكرت للتنبيه. و أنت خير بأن إيلاج كل واحد منهما في صاحبه يتضمن حصول الزيادة و النقصان معاً في كل واحد منهما في آن واحد بحسب اختلاف البقاع؛ إذ لا يمكن إيلاج الليل في النهار في بقعه إلا حال إيلاج النهار في الليل في بقعه أخرى و بالعكس، فزياده النهار تتضمن نقصانه حال زيادته، و كذلك الليل في بقعتي الشماليه و الجنوبيه عن خط الاستواء، فالتنبيه حاصل بدون ذكرها، و إنما ذكرت للتصريح بما علم ضمناً؛ لأنه لما كان أمراً مستغرباً لم يكتف في الدلاله عليه بالضميه بل دل عليه بالدالتين الضميتين

ص: ٤٩

والتصريح به إيماءً لطيفاً بذلك إلى شأن الأمر. ثم على ما ذكره قدس سره فتمام معنى الجملتين إنما يتحقق في فصلين وإن كان بعض كل منهما يتحقق في آن واحد؛ لأن مفاد الأولى إدخال بعض زمان النهار في الليل و بالعكس، ومع كل منهما يتحقق معنى الجملة الحالتيه في أنه كما ذكره، وذلك لا يتحقق إلا في فصلين من الفصول الأربعة أو الثمانية. ثم أقول: اختلاف البقاع في العرض الشمالي و الجنوبي، وانتقال الشمس عن مدار من المدارات اليوميّه بحركتها الخاصه، يوجب أن يدخل بعض زمان الليل في زمان النهار و بالعكس في البقاع الشماليه عن خط الاستواء و الجنوبيه عنه في كل يوم بليته في أيام السنه في جميع الآفاق، إلا في المستقيم و الرحوى، وهذا معنى قوله: «يولج كل واحد منهما في صاحبه». وكذا اختلاف طول البقاع مع الحركة الأولى، ففي حال زياده زمان النهار و نقصان الليل و بالعكس في البقاع المذكوره بحسب الاختلاف العرضيّه يدخل بعض زمان الليل في النهار و بالعكس في الأماكن الشماليه عن خط الاستواء المختلفه في الطول، وكذا الجنوبيه عنه المختلفه فيه بحسب هذا الاختلاف، وهذا معنى قوله: «و يولج صاحبه فيه» فالحاليه تأسيس لأنها إشاره إلى نوع آخر من الزياده و النقصان. و عليه يتفرع وجوب صوم أحد و ثلاثين يوماً في صوره و ثمانية و عشرين في أخرى على المسافر من بلد إلى آخر بعيد عنه بعد رؤيه الهلال، و ذلك لأن الكواكب تطلع في المساكن الشرقيه قبل طلوعها في الغريه، وكذا في الغروب، فكل بلد غربي بعيد عن الشرقي بألف ميل يتأخر غروبه عن غروب الشرقي بساعه، و إنما عُرف ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية، حيث ابتدأت في ساعات أقل من ساعات بلدنا في المساكن الغريه، و أكثر من ساعات بلدنا و غروبها في الغريه بعد غروبها في بلدنا. و يحتمل عكس ذلك بأن تكون الأولى إشاره الى ما يكون بالاختلافات الطوليّه

مع الحركة اليومية، والثانية الى ما يكون بالاختلافات العرضية مع الحركة الخاصه الشمسيه. و يحتمل أن يكون معنى الأولى إدخال كل من الليل و النهار مكان آخر بدلاً منه في كل البقاع فعبر عن إحداث النهار مع امتلاء العالم بالليل و بالعكس بالإيلاج الذى هو إدخال الشىء فى مضيق، و معنى الثانية إدخال بعض زمان كل منهما فى زمان الآخر فى كل يوم بليته فى كل البقاع بحسب اختلافاتها العرضية و الطوليه فى حال الإدخال الأول و يحتمل العكس. و عليه أيضاً فالحاليه تأسيس، و معنى الجملتين أكثر ممّا سبق، و يتحقق معاهما فى كل الآفاق حتى فى الرحوى فى بعض أيامه. و بهذا التقرير يظهر أن فى كلامه عليه السلام إيماءً إلى كرويه الأرض و السماء، فتأمل. و الحكمه فى نقصان كل منهما و زياده الآخر شيئاً بعد شىء الى أن ينتهى كل منهما منتهاه فى الزيادة و النقصان ظاهره؛ إذ لو كان دخول أحدهما على الآخر و ذلك بحركه الشمس فلتة لأضرّ بالأبدان و الثمار و غيرهما، كما أن الخروج من حمام حارّ إلى موضع بارد دفعه يضرّ البدن و يسقمه. و القول بأنّ هذا التدرّج مستندٌ إلى إبطاء الشمس فى الارتفاع و الانحطاط مجاب بنقل الكلام إلى سبب ذلك، فإن أُجيب ببعده ما بين المشرقين سُئل عن العله فيه، و هكذا إلى أن ينتهى إلى تدبير الحكيم العليم فى مصلحه العالم و ما فيه.

تحقيق فى الأرواح بعد مفارقتها الأبدان و خلق الجنه و النار

قال البهائى قدس سره فى الأربعين بعد أن روى عن بعض الصادقين عليهم السلام أنّه سئل عن أرواح المؤمنين، فقال: «فى الجنه على صور أبدانهم، لو رأيتة لقلت فلان»: ظاهره يعطى أنّ الجنه مخلوقه الآن، و من قال بخلق الجنه قال بخلق النار (1). أقول: و فيه نظر؛ لأنّ المراد بالجنه فى هذا الخبر و أمثاله هو الجنه البرزخيّه

ص: ٥١

المخلوقه فى المغرب التى تخرج إليها أرواح المؤمنين من حفرتهم على صور أبدانهم العنصريه، أى الأشباح المثاليه فى عالم البرزخ، فإن صورته الشىء قد يقال لشبحة و مثاله كصوره الفرس المنقوشه على الجدار، وقد يقال لجزئه الذى يكون به الشىء هو ما فيه بالفعل كالنفس الفرسية. والمراد بها هنا هو المعنى الأول، لا جنه الخلد التى يدخلونها بعد قيام الساعه بأبدانهم العنصريه بعد جمع أجزائها المتفرقه، وهى المتنازع فيها بين المعتزله و الأشاعره، و لعل ما أسقطه فى تلك الورطه هو اشتراك لفظ الجنه و الغفله عن محل النزاع. و العجب أنه قال بعيد هذا فى ذيل تنبيه: أن الأرواح تتعلق بعد مفارقه أبدانها العنصريه بأشباح مثاليه تشابه تلك الأبدان، ثم قال: و الذى دلّت عليه الأخبار أن تعلقها بها مدّه البرزخ فتتعم أو تتألم بها الى قيام الساعه فتعود عنده إلى أبدانها، ثم روى روايات تدلّ على أن أرواح المؤمنين فى صفه الأجساد فى شجر فى الجنه يتعارفون و يتساءلون، و يأكلون من طعامها و يشربون من شرابها و يقولون: ربنا أقم لنا الساعه و أنجز لنا ما وعدتنا (١). و مع ذلك ذهب عنه أن جنه الخلد إذا استقرّ فيها أهلها للثواب لم يخرجوا منها أبداً بالاتفاق، و ليست لهم حينئذٍ حاله منتظره ليقولوا: ربنا أقم لنا الساعه و أنجز لنا ما وعدتنا، بل إنما يطلبون ذلك و يسألونه فى الجنه البرزخيه مع ما هم فيها من طعامها و شرابها، لكونه ناقصاً فى جنب ما ينالونه بعد إقامه الساعه و إنجاز الوعد الصدق من التقرب و الزلفى بالدرجات العلى و العيش بالحياه الطيبه و الأنس الدائم، و ذلك بعد أن دخلوا الجنه التى وعدهم الله تعالى على ألسنه أنبيائه عليهم السلام، فإنهم وقتئذٍ يجلسون فيها «على سررٍ موضونه متكئين عليها متقابلين يطوفون عليهم ولمدانٌ مخلدون بأكوابٍ و أباريقٍ و كأسٍ من معينٍ لا يصدعون عنها و لا ينزفون و فاكهه إلى قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون». (٢) و فى فروع الكافى عن ضريس الكناسى قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام: أن

ص: ٥٢

١- ١) الأربعون حديثاً: ٥٠٣، ٥٠٤.

٢- ٢) الواقعه: ١٥، ٢٤.

الناس يذكرون أنّ فراتنا يخرج من الجنّة، فكيف هو و هو يقبل من المغرب و تصبّ فيه العيون و الأودية؟ فقال أبو جعفر عليه السلام و أنا أسمع: إنّ لله جنّة خلقها في المغرب، و ماء فراتكم يخرج منها، و إليها تخرج أرواح المؤمنين من حفرهم عند كلّ مساء فتسقط على ثمارها و تأكل منها و تتنعم فيها و تتلاقى و تتعارف، فإذا طلع الفجر هاجت من الجنّة فكانت في الهواء فيما بين السماء و الأرض تطير ذاهبه و جائيه، و تعهد حفرها إذا طلعت الشمس و تتلاقى في الهواء و تتعارف، قال: و إنّ لله ناراً في المشرق خلقها ليسكنها أرواح الكفّار و يأكلون من زقومها و يشربون من حميمها ليلهم، فإذا طلع الفجر هاجت إلى وادٍ باليمن يقال له: برهوت، أشدّ من نيران الدنيا كانوا فيه يتلاقون و يتعارفون، و إذا كان المساء عادوا إلى النار، فهم كذلك إلى يوم القيامة، قال: قلت: ما حال الموحّدين المقرّين بنبوّه محمّد صلى الله عليه و آله من المسلمين المذنبين الذين يموتون و ليس لهم إمام و لا يعرفون ولا يتكلم؟ فقال: أمّا هؤلاء فإنّهم في حفرتهم لا يخرجون منها، فمن كان له عمل صالح و لم يظهر منه عداوه فإنّه يخذّ له خدّاً إلى الجنّة التي خلقها في المغرب فيدخل عليه منها الروح في حفرته إلى يوم القيامة فيلقى الله فيحاسبه بحسناته و سيئاته فإمّا إلى الجنّة أو إلى النار. ثم ساق الكلام عليه السلام إلى أن قال: فأما النصاب من أهل القبلة فإنّهم يخذّ لهم خدّاً إلى النار التي خلقها الله في المشرق فيدخل عليهم منها اللهب و الشرر و الدخان و فوره الجحيم إلى يوم القيامة، ثم مصيرهم إلى الحميم، ثم في النار يسجرون» (1) و الحديث طويل أخذنا منه قدر الحاجة. و ليت شعري ما الباعث له في الاستدلال على وجودهما الآن بهذا الخبر مع وجود الأخبار الكثيره الصريحه الدلاله عليه؟ منها: ما في عيون الأخبار في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد، في حديث طويل و فيه: «قال: قلت له: يا ابن رسول الله أخبرني عن الجنّة و النار أهما مخلوقتان؟ فقال: نعم و إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قد دخل الجنّة و رأى

ص: ٥٣

النار لَمَّا عرج به إلى السماء، قال: فقلت له: إنَّ قوماً يقولون: إنَّهما اليوم مقدَّرتان غير مخلوقتين، فقال عليه السلام: لا هم منَّا ولا نحن منهم، من أنكر خلق الجنَّة والنار فقد كذَّب النبيَّ وكذَّبنا و ليس من ولايتنا على شيء، ويخلد في نار جهنم، قال الله تعالى: «هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون بينها وبين حميم آن» (١) وقال النبي صلى الله عليه وآله: لَمَّا عرج بي إلى السماء أخذ بيدي جبرئيل عليه السلام فأدخلني الجنَّة. الحديث (٢). والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، وقد ذكرنا طرفاً صالحاً منها في هداية الفؤاد (٣) فليطلب من هناك، وله شواهد من القرآن، وقصه آدم عليه السلام يؤيده بل يؤكده، وحملها على بستان من بساتين الدنيا كبستان كان بأرض فلسطين أو بين فارس وكرمان خلقه الله امتحاناً لآدم عليه السلام كما زعمه أبو مسلم يردّه ظواهر الآيات والروايات. ففي عيون أخبار الرضا عليه السلام في باب ما سئل عنه أمير المؤمنين عليه السلام في جامع الكوفة، قال: «و سئل عن أكرم وإد على وجه الأرض، فقال: واد يقال له: سرنديب، سقط فيه آدم من السماء» (٤). وفيه أيضاً عن الرضا عليه السلام في جواب محمد بن الجهم بعد أن سأله عن قوله تعالى: «و عصى آدم ربّه فعوى» (٥): «إنَّ الله عزَّ وجلَّ خلق آدم حجّة في أرضه وخليفه في بلاده لم يخلقه للجنَّة، وكانت المعصية من آدم في الجنَّة لا في الأرض لتتم مقادير أمر الله عزَّ وجلَّ، فلَمَّا اهبط إلى الأرض وجعل خليفه عصم بقوله تعالى: «إنَّ الله اضطرّفى آدمَ ونوحاً» (٦) الآية» (٧). ونحن قد أكثرنا الآيات والروايات في هذا المعنى في الرسالة المذكورة

ص: ٥٤

١-١ (الرحمن: ٤٣، ٤٤).

٢-٢ (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١١٦.

٣-٣ (٣) راجع هداية الفؤاد المطبوع في الرسائل الاعتقاديّة للمؤلف ٢: ٢٩٠.

٤-٤ (٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٤٤.

٥-٥ (٥) طه: ١٢١.

٦-٦ (٦) آل عمران: ٣٣.

٧-٧ (٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٩٣.

فليطالع من هناك. و أما ما ورد في بعض الأخبار أنها كانت جنة من جنان الدنيا تطلع فيها الشمس و القمر و لو كانت من جنان الآخرة ما خرج منها أبداً، فمع أنه مرفوع في تفسير علي بن إبراهيم (١) و مجهول في الكافي (٢) لأن من رجاله الحسن بن بشير و هو غير مذکور في رجال أبي عبد الله الصادق عليه السلام بل غير مذکور في الرجال مطلقاً و الرواية مروية عنه عليه السلام، فيدفعه ما ذكرناه من الأخبار، فإن النبي صلى الله عليه و آله قد دخل الجنة ليله اسرى به ثم خرج منها، و لا فرق، بل آدم عليه السلام كان بعصيانه أولى بالإخراج، و لذا ذهب أكثر المفسرين و الحسن البصري و عمرو بن عبيد و واصل بن عطاء، و كثير من المعتزلة كالجبائي و الرمانى و ابن الأخشيد إلى أنها كانت جنة الخلد؛ لأن الألف و اللام للتعريف و صار كالعلم لها، قالوا: و قول من يزعم أن جنة الخلد من يدخلها لا يخرج منها غير صحيح؛ لأن ذلك إنما يكون إذا استقر أهل الجنة فيها للثواب، و أما قبل ذلك فلا. و هذا منهم ردّ على أبي هاشم حيث زعم أنها كانت جنة من جنان السماء غير جنة الخلد، قال: لأن جنة الخلد أكلها دائم و لا تكليف فيها (٣). و بالجملة: ظواهر الآيات و الروايات الكثيره و ما نقلناه عن أكثر المفسرين تدلّ على أن جنة آدم عليه السلام كانت جنة من جنان الخلد، و لذا قال شارحو المقاصد و التجريد: إن حملها على بستان من بساتين الدنيا يجرى مجرى التلاعب في الدين و المراغمة لإجماع المسلمين (٤)، و لعلهما أرادا بإجماعهم اتفاق أكثرهم؛ إذ لم يعتبروا خلاف الشاذ منهم لكونه خلاف ظاهر الكتاب و صريح السنّة. و أما الرواية العاضده لخلافهم و هى الرواية المذكوره المرويه عن

ص: ٥٥

١-١ (١) تفسير القمى ٤٣: ١.

٢-٢ (٢) فروع الكافي ٣: ٢٤٧ ح ٢، و ليس فى السند: الحسن بن بشير، بل الموجود فيه: الحسين بن ميسر.

٣-٣ (٣) راجع كشف المراد للعلامة: ٤٢٦.

٤-٤ (٤) بحار الأنوار ٢٠٦: ٨ عن شرح المقاصد.

الصادق عليه السلام فمع أنها غير حجّه عليهما لأنهما لم يقولوا بها معارضه بأقوى منها و أكثر كما عرفت.فما أورده عليهما البهائي في الأربعين بقوله:لا تلاعب مع النقل عن المفسّرين المعتضد بالروايه عن الأئمة الطاهرين و الإجماع غير ثابت (١)،غير وارد.و بما قرّناه يظهر أنّ الحقّ مع الأشاعره القائله بوجود الجنّه و النار،و خلاف أكثر المعتزله كالعبيّاد و أبي هاشم و القاضي عبد الجيّر حيث زعموا أنّهما غير مخلوقتين الآذن و إنّما تخلقان يوم القيامة غير مسموع في مقابل النصوص الصريحه الدالّه على وجودهما.قال مجاهد:قلت لابن عباس:أين الجنّه؟ فقال:فوق سبع سماوات،قلت:فأين النار؟ قال:تحت أبحر مطبقه (٢).و الأخبار على ذلك من الطرفين أكثر من أن تحصي.و إلى وجودهما الآن ذهب كثير من أصحابنا،منهم الطوسي في التجريد (٣)و القمّي في الاعتقادات بل اتّفاقيّ فيهم،قال القمّي:اعتقادنا أنّ الجنّه و النار مخلوقتان،فإنّ النبيّ صلى الله عليه و آله قد دخل الجنّه و رأى النار حين عرج به،و اعتقادنا أنّه لا يخرج أحد من الدنيا حتّى يرى مكانه من الجنّه و النار.و هذا كلام جيّد،إلّا أنّه نقل بعده كلاماً غير جيّد،قال:إنّ جنّه آدم كانت من جنان الدنيا و ما كانت من جنّه الخلد،قال:لأنّه لو كانت من جنّه الخلد ما خرج منها أبداً (٤).و الحال على ما عرفت،و عملنا بخذ ما صفى و دع ما كدر.و أمّا ما استدللّ به على امتناع وجودها بأنّه لا يمكن حصولها في عالم العناصر و الأفلاك لأنّها لا تسعها فتكون فوقها و هو محال لانتهاء عالم الأجسام

ص: ٥٦

١-١ (١) الأربعون حديثاً: ٥٠٢.

٢-٢ (٢) هدايه الفؤاد المطبوع في الرسائل الاعتقاديّه للمؤلّف ٢: ٢٩٦.

٣-٣ (٣) تجريد الاعتقاد: ٣٠٩.

٤-٤ (٤) بحار الأنوار ٢٠٠: ٨: ٢٠١٨ عن كتاب اعتقادات الصدوق.

بالمحدّد، فمجاوب بأنّ حصولها فوقها ممكن، و حديث المحدّد فلسفى و همى مقدوح، بل يظهر من طريق الخبر أنّ لله تعالى ألف ألف عالم و ألف ألف آدم غير هذا العالم و الآدم (١). و قد أشبعنا الكلام فيه فى الرسالة (٢). و تحقّق الخلاء على تقدير التسليم بين تلك العوالم بناءً على وجوب كرويتها لو سلّم غير ممتنع، بل الدليل قائم على إمكانه؛ إذ السطح المستوى الموضوع على مثله إذا رفع رفعاً متساوياً ارتفع جميع جوانبه و إلّا لزم التفكيك، ففى أوّل زمان رفعه لزم خلوّ الوسط؛ لأنّ حصول الجسم فيه إنّما يكون بعد المرور على الطرف، فحال كونه على الطرف يكون الوسط خالياً، فظهر أنّ وجود عالم آخر من الممكنات، و الله قادر عالم، و المخبر صادق، فوجب التصديق «أَ وَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ» (٣).

تحقيق فى حياه الأفلاك

قال الحكماء: أنّ الأفلاك بأجمعها حيه ناطقه، و أكثرهم على أنّ غرضها من حركاتها نيل التشبه و التقرب، و بعضهم على أنّ حركاتها لورود الشوارق القدسيه عليها أنّاً فأنّا فهى من قبيل الطرب و الرقص بشده السرور و الفرح، و ذهب جمع منهم إلى أنّه لا ميت فى شىء من الكواكب أيضاً و أثبتوا لكلّ منها نفساً تحرّكه حرکه مستديره على نفسه، و ابن سينا فى الشفاء (٤) مال إليه، و رجّحه فى الإشارات (٥). و قال البهائى فى الحديقه الهالويه: لم يرد فى الشريعه المطهره ما ينافيه، و لا قام دليل عقلى على بطلانه، و لو قال به قائل لم يكن مجازياً، و إذا جاز أن يكون لمثل البعوضه و النمله فما دونهما حياه فأى مانع أن يكون لتلك الأجرام

ص: ٥٧

١- (١) التوحيد للصدوق: ٢٧٧ ح ٢.

٢- (٢) هدايه الفؤاد: ٢٩٢ ٢٩٨.

٣- (٣) يس: ٨١.

٤- (٤) الشفاء ٢: ٤٥، الفصل السادس حركات الكواكب قسم الطبيعيات.

٥- (٥) الإشارات و التنبيهات ٢: ٣٤.

الشريفه ذلك (١). و تبعه في ذلك كله آخوندنا فيض في تعليقاته على هذا الدعاء (٢) و نسج على منواله، ثم زاد عليه أبيات فارسيه، حيث قال: وقد أنشد بعضهم:

از ملك نه فلک چو گردان است فلک آمد تن و ملک جان است

عرش و کرسی و جرمهای کرات کمتر است از بهائم و حشرات

خنفساء و مگس حمار و قبان همه با جان و مهر و مه بی جان

أقول: قول ابن سينا و أمثاله لا حجه فيه يركن إليها الديانون في أمثال تلك المطالب، و لا سيما إذا كان مجرد دعوى بلا دليل، بل مصاد لما انعقد عليه إجماع المسلمين كما نقله السيد و هو السند في ملحقات الدر و الغرر، حيث قال: لا خلاف بين المسلمين في ارتفاع الحياه عن الفلك و ما يشتمل عليه من الكواكب، فإنها مسخره مدبره (٣). و يدل عليه أيضاً كثير من الروايات: منها: ما رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «سألته عن ركود الشمس، فقال: إن الشمس إذا طلعت جذبها سبعون ألف ملك بعد أن أخذ بكل شعاع منها خمسه آلاف من الملائكه من بين جاذب و دافع، حتى إذا بلغت الجو و جازت الكواكبها ملك النور ظهراً لبطن» الحديث، و هو مذكور في الفقيه (٤). و منها: ما رواه فيه أيضاً عن علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال: «إن الله و كل بالفلك ملكاً معه سبعون ألف ملك، فهم يدبرون الفلك، فإذا أداروه دارت الشمس و القمر و النجوم معه فنزلت في منازلها التي قدرها الله ليومها و ليلتها، فإذا كثرت ذنوب العباد و أحب الله أن يستعذبهم بآيه من آياته أمر الملك الموكل أن أزيلوا الفلك عن مجاريه.» الحديث (٥) و طوله. و فيه و في أمثاله الكثيره دلالة واضحه على أن حركة الفلك و الكواكب حركه

ص: ٥٨

١-١) الحديقه الهلاليه: ٩٣ ٩٢.

٢-٢) تعليقات على الصحيفه السجديه: ٨٠.

٣-٣) هدايه الفؤاد: ٣١٠ عنه.

٤-٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٢٥ برقم ٦٧٥.

٥-٥) من لا يحضره الفقيه ١: ٥٣٩ برقم ١٥٠٦.

قسريّه لا إراديه كما زعمه الفلاسفه و شيعتهم، و إلى هذا أشار السيد السند بقوله: فإنها مسخره مدبره، و يؤيده ظاهر قوله تعالى: «وَ سَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ دَائِبِينَ» (١). فإن قلت: إسناد الدؤوب و هو الجدّ و التعب إليهما يشعر بكونهما ذوى حياه و إدراك. قلت: هذا الإسناد و أمثاله كالنداء و الوصف بالطاعه و التردد في المنازل و التصرف في الفلك و ما شابه ذلك، كما وقع في قوله عليه السلام: «أيها الخلق المطيع الدائب السريع، المتردد في منازل التقدير، المتصرف في فلك التدبير» (٢). إسناد مجازي، كما في قوله في منزلي سلمى سلام عليكما ثلاثه أثنائي و الديار البلاقع

و في قول آخر امتلاً الحوض و قال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني

و في قول آخر و قالت له العينان سمعاً و طاعه و صدرتا كالدّر لما تثقب

و في قوله تعالى «فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» (٣) و كثيراً ما يقال: جوارحي تشهد بنعمك. و الأظهر أنّ الدؤوب هنا بمعنى الدوام، و به فسّر «دائبين» في مجمع البيان بقوله: دائبين في صلاح الخلق و النبات و منافعهم (٤)، و في بعض حواشي الكفعمي: الدائب: الدائم و الواصب و السرمد و اللازم و اللابث نظائر. و مخالفه ما ذكرناه لقوانين الحكمة الفلسفيه غير مضرّه؛ لأنّها نظريات لم تثبت ببرهان، فالقول بها وهمي شعري لا يعارض ظواهر النصوص الجليله الشرعيّه.

ص: ٥٩

١-١ (١) إبراهيم: ٣٣.

٢-٢ (٢) من دعاء الامام زين العابدين عليه السلام عند رؤيه الهلال.

٣-٣ (٣) فصّلت: ١١.

٤-٤ (٤) مجمع البيان ٣: ٣١٦.

و تأويل الأملاك بنفوس الأفلاك و الكواكب على القول بأن لكل كوكب نفساً تحرّكه غير جائز؛ لأنّ تأويل الظاهر إنّما يجوز إذا دلّ القاطع على خلافه، و هنا لم يقدّم دليل على خلافه يفيد الظنّ فضلاً عن القطع و اليقين، فالواجب الإعراض عن التأويل فإنّه جارٍ في كثير من المذاهب الباطلة، و التعرّض له إنّما ينشأ من التعصّب و التكلف المبرّئ عنهما أهل الحقّ. فظهر أنّ القول بحياه الأفلاك و ما اشتملت عليه من الكواكب ممّا تنافيه الشريعة المطهّره على صانعها و آله السلام، و منه يلزم نفى القول بالعقول المتشبهه بها، و ما جعلوه واسطه بين الله تعالى و بين العالم الجسماني، فاستمع القول و اتّبع الحقّ، و لا تتّبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، و الله الموفق و المعين.

تلقيّن الأموات

في الفقيه بحذف السند «قال أبو جعفر عليه السلام: إنّكم تلقّون موتاكم لا إله إلاّ الله عند الموت، و نحن نلقّن موتانا محمّداً رسول الله صلى الله عليه و آله» (١). و في فروع الكافي بإسناده المتّصل (٢) إلى أبي جعفر، و حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام مثله (٣). و الظاهر أنّه ترغيب للمخاطبين و غيرهم أن يلقّنوا موتاهم أي من يحضرونهم (٤) من أهل الولاية عند حضور موتهم، فيكون مجازاً بطريق

ص: ٦٠

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣١ ح ١٣٢ ح ٣٤٤.

٢- ٢) و السند في فروع الكافي هكذا: عنه أي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر. و حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام. و السند على المشهور حسن بإبراهيم بن هاشم، و على ما تقرّر عندنا صحيح، و ذلك أنّ أبا أيّوب الواقع في السند و إن كان مشتركاً بين جماعه إلاّ أنّ المراد به في هذا السند منصور بن حازم أبو أيّوب البجلي الكوفي الثقه، بقريته روايه ابن أبي عمير عنه. هذا حال سنده. و قيل في معناه: إنّ قوله عليه السلام: «إنكم» أي: من عندكم من العامّة يكتبون في التلقيّن بالشهادة بالتوحيد، و نحن نضمّ إليها الشهادة بالرسالة. و لا يخفى بعده لفظاً و معنّى؛ إذ العامّة أيضاً يقولون بالشهادة بالرسالة و إن لم يكونوا ينتفعون بها في النشأ الآخرة «منه».

٣- ٣) فروع الكافي ١: ٢٢ ح ٣.

٤- ٤) في «خ»: يحضرونه.

المشارفه محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنّ إقرارهم بعد تذّكرهم برسالته يتضمّن إقرارهم بوحدانيّة الله تعالى من غير عكس، بل إقرارهم بالرسالة يستلزم الإقرار والتصديق بجميع ما جاء به مجملاً و منه التوحيد و الولاية لمن له الولاية، فإذا أقرّ المحتضر بذلك و مات عليه مات مؤمناً و آمناً من إبليس و شياطينه أن يأمره بالكفر و يشكّكه في دينه. و الحاصل أنّه تويخ و إنكار للاقتصار على مجرّد تلقين لا إله إلّا الله عند ظهور أمارات الموت، و ترغيب على تلقين محمّد رسول الله صلى الله عليه و آله لما ذكرناه. و الواو للحال، و همزة الاستفهام في «أنكم» محذوفه، أو هو استفهام في صورته الخبر. و المراد أنّ المحتضر مطلقاً من الخواصّ كان أم من العوام يحتاج إلى تلقين الرسالة لئلا يشكّكه الشيطان و جنوده في دينه فيموت و هو كافر بالتوحيد و الرسالة و الإمامه، نعوذ بالله منه. و في الخبر (١): أنّه يجيء الشيطان إليه فيجلس عند يساره، فيقول: أترك هذا الدين و قل آمين حتى تنجو من هذه الشدّه، و هذا الشيطان يسمّى بالعديله، و ربّما يجيء بصوره أبيه و جدّه و أخيه و أقاربه و يقول: اعدل عن هذا المذهب فإنّي كنت عليه و أنا الآن معدّب، فلا بدّ من التلقين و تذكير الاعتقادات كما ورد في الخبر (٢)، و فيه: أنّ أكثر ما يسلب الإيمان في وقت النزاع. و يقال: إنّ أشدّ حال الميّت حال العطش و احتراق الكبد، ففي ذلك الوقت يجد الشيطان عليه فرصه من نزع الإيمان؛ لأنّه يعطش فيجيء الشيطان عند رأسه مع قدح من ماء الجمد فيحرّك، فيقول المؤمن: أعطني من الماء و لا يدري أنّه شيطان، فيقول: قل لا صانع للعالم حتى أعطيك، فإن لم يجبه فيجيء إلى موضع قدميه فيحرّك القدح و يقول قل: كذب الرسل حتى أعطيك، فمن أدركته الشقاوه يجيب إلى ذلك و يخرج من الدنيا كافراً، و من أدركته السعاده ردّ كلامه

ص: ٦١

١-١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٤، ١٣٥.

٢-٢) راجع: فروع الكافي ٣: ١٢١، باب تلقين الميّت.

و يلتفت أمامه. كما حكى عن أبي زكريا الزاهد أنه لما حضرته الوفاة، فأتاه صديقه و هو فى سكرات الموت فلقنه لا إله إلا الله محمد رسول الله على ولي الله، فأعرض الزاهد وجهه و لم يقل، و قال ثانياً فأعرض عنه، و قال ثالثاً فقال: لا أقول و غشى، فلما كان بعد ساعه وجد خفه ففتح عينه، فقال: هل قلتم لى شيئاً؟ قالوا: عرضنا عليك الشهاده ثلاثاً فأعرضت مرتين و قلت فى الثالثه: لا أقول، قال: أتانى إبليس عليه اللعنه و معه قدح من الماء فوقف على يمينى و حرّك القدح و قال لى: أ لك حاجه إلى الماء؟ فقلت: بلى، فقال لى: قل آيست من الله، فأعرضت عنه، ثم أتانى من قبل رجلى فقال لى كذلك، و فى الثالثه قال: قل لا إله، فقلت: لا أقول: فضرب القدح على الأرض و ولى هارباً، فرددت على إبليس: لا عليكم، فأشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و أن عليّاً وليّ الله. و على هذا جاء فى الخبر عن منصور بن عمّار «قال: إذا دنا موت العبد قسّم ماله للوارث، و الروح لملك الموت، و اللحم للدود، و الحسنات للخصوم، ثم قال: إن ذهب الوارث بالمال يجوز، و إن ذهب الخصوم بالحسنات يجوز، و يا ليت الشيطان لا يذهب بالإيمان عند الموت فإنه يكون خروجاً من الدين». و على ما قرّناه سابقاً فما ورد فى الخبر عن سيّد البشر عليه و آله السلام: «إن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنّه» (١) مشروط بشروطها، و الإقرار به و بالأوصياء من بعده من شروطها، كما ورد فى الخبر عن الرضا عليه السلام (٢) فإنّ الإيمان الموجب لدخول الجنّه إنّما يتمّ بذلك. و يشهد له ما رواه أبو سعيد الخدرى «قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله ذات يوم جالساً و عنده نفر من أصحابه فيهم على بن أبى طالب عليه السلام، إذ قال: من قال:

ص: ٦٢

(١ - ١) ثواب الأعمال: ٢٣٢، أمالى الصدوق: ٤٣٤.

(٢ - ٢) و هو قوله عليه السلام: «لا إله إلا الله حصنى، فمن دخل حصنى أمن من عذابي، ثم قال: بشروطها و أنا من شروطها» عيون الأخبار: ١٣٥: ٢.

لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال رجلا من أصحابه: فنحن نقول لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنما يقبل شهادته أن لا إله إلا الله من هذا و شيعته الذين أخذ ربنا ميثاقهم» الحديث (١). و بذلك يجمع بين الأخبار، حيث ورد في بعضها تلقين لا إله إلا الله، و في بعضها مع ذلك محمد رسول الله صلى الله عليه وآله، و في بعضها معه تلقين و لايه الائمه عليهم السلام واحد بعد واحد على أسمائهم و ترتيبهم (٢)، هذا. و أميا ما ذكره الفاضل التفرشى في حواشيه على الفقيه من أن الظاهر أنه أمر في صورته الخبر، و لعل وجه ذلك أن العقل يستقل (٣) في التوحيد من غير توقفه على تعقل ارتباط الأجسام بعضها الى بعض، فلا يمكن غفله الخواص عنه فلا يقدر الشيطان على إغفالهم عنه، بخلاف إثبات النبوه فإن العلم به و ثبوته في نفسه يتوقف على خلق الأجسام و ارتباط بعضها إلى بعض، فليس استقلال العقل فيه بتلك المثابه، فينبغى التلقين في تلك الحاله. و أما العوام فيمكن إغفالهم عن التوحيد أيضاً في حال السكرات فيحتاجون إلى التلقين و التذكير (٤). ففيه نظر، أميا أولاً: فلأن الخواص إذا احتاجوا إلى تلقين الرساله في تلك الحاله بناءً على جواز غفلتهم عنها أو قدره الشيطان على إغفالهم، فالعوام بطريق أولى يحتاجون إليه. و بوجه آخر: إمكان غفله (٥) العوام عن التوحيد في حال السكرات مع كونه أظهر عند العقل لاستقلاله فيه من غير توقّف على أمر آخر يستلزم إمكان إغفالهم عن الرساله في تلك الحاله بطريق أولى؛ لأن استقلاله فيها ليس بتلك المثابه.

ص: ٦٣

١-١) بحار الأنوار ٩٣:٤٠ عن ثواب الأعمال.

٢-٢) راجع الروايات الواردة في التلقين إلى فروع الكافي ١٢١:٣ ١٢٥.

٣-٣) في «خ»: مستقل.

٤-٤) التعليقه السجاديّه حاشيه على من لا يحضره الفقيه: مخطوط.

٥-٥) في «خ»: إغفال.

و على الوجهين لو كان هذا الكلام من الإمام عليه السلام أمراً في صورة الخبر لكان ينبغي أن يقول: إنكم تلقنون موتاكم لا إله إلا الله و محمد رسول الله صلى الله عليه و آله عند الموت بناءً على إمكان غفلتهم عنهما معاً، و نحن نلقن موتانا محمد رسول الله صلى الله عليه و آله من غير حاجه إلى تلقين لا- إله إلا الله بناءً على عدم إمكان غفلتهم عنه كما فهمه قدس سره. و أما ثانياً: فلأن إثبات النبوه و العلم بصدق النبي صلى الله عليه و آله في دعواه النبوه إنما يتوقف على ظهور المعجزه على يده و إتيانه بخارق العاده، لا على خلق الأجسام و ارتباط بعضها ببعض، فإن نبوه نبينا محمد صلى الله عليه و آله قد ثبت بمجرد إتيانه بالقرآن العزيز الذي أعجز مصاقع الخطباء و أعقم أرحام أعلام البلغاء و أصلاب أعظم فصحاء العرب العرباء، من دون توقفه على خلق الأجسام و ارتباط بعضها ببعض. نعم هذا التوقف أكثرى، مثل نبوع الماء من بين أصابعه و إشباع الخلق الكثير من الطعام القليل و مكالمات الحيوان العجم و أمثال ذلك، و أما العلم بالنبوه و ثبوته في نفسه يتوقف على ذلك كلياً فلا. و أما ثالثاً: فلأن هذا الوجه يناقشه ما ورد في خبر آخر: «ما من أحد يحضره الموت إلا و كل به إبليس من شياطينه أن يأمره بالكفر و يشككه في دينه حتى تخرج نفسه، فإذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهاده أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله حتى يموتوا» (1). و أما رابعاً: فلأنه إن أُريد بموتاهم عليهم السلام عامه عشيرتهم و أهل قبيلتهم فمن البين أن كل واحد منهم ما كان من الخواص الذين لا يقدر الشيطان على إضلالهم و إغفالهم عن التوحيد ليستغنى عن تلقينه، بل كان أكثرهم من العوام، بل ربما لم يكن بعضهم من أهل المعرفه و الولايه كما يشهد به التسبح. و إن أُريد بهم أهل بيتهم عاماً أو خصوص من ولد منهم فكذلك، فإن المراد بالخواص هنا من أخذ دينه بالكتاب و السنه، و صحح اعتقاداته بالبراهين القاطعه و الأدله القامعه بحيث

ص: ٦٤

لا يقدر الشيطان على تشكيكه في دينه. و من المعلوم بديهه أنّ كلّ واحد من أهل بيتهم و أولادهم عليهم السلام ما كان بصفه لا يقدر الشيطان على تشكيكه و خاصّه في حال الاحتضار، كيف و كثير منهم في حال استقامه العقل و ثبوت النفس خرجوا عن الدين و نازعوا في أمر الإمامه؟ فينبغي أن يجعل الإضافتين في الموضوعين لأدنى ملايسه، و يراد بموتاهم من يحضرونه عند سكراته من أهل الولايه، سواء كان من الخواصّ أم من العوامّ، منهم أو من غيرهم. فيكون المراد: إنّنا إذا حضرنا الموتى عند سكراتهم نلقنهم الرساله ليؤمنوا من إضلال الشيطان و تشكيكه، و أنتم تخالفونا في ذلك فإذا حضرتموهم تلقنوهم مجرد التوحيد من غير تلقين الرساله، و الإقرار بمجّرد التوحيد دون الرساله لا- يفيد إيماناً بل و لا إسلاماً، لا في الدنيا و لا في الآخره، فيكون الغرض توبيخاً على المخالفه و ترك المتابعه، و الله أعلم بمقاصد أهل بيت الطهاره و الرساله.

ما يبقى من الميّت في القبر

في الفقيه و كذا في الكافي عن عمّار الساباطي عن الصادق عليه السلام أنّه «سئل عن الميّت هل يبلى جسده؟ قال: نعم حتّى لا يبقى له لحم و لا- عظم إلّا طينته التي خلقت منها، فإنّها لا- تبلى بل تبقى في القبر مستديره حتّى يُخلق منها كما خلقت أول مرّه» (١). أقول: الظاهر أنّ هذا مخصّص بغير سيّد المرسلين و أوصيائه المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، لما في الفقيه في حديث طويل «قالوا: و قد رمت يا رسول الله يعنون صرت رميمًا فقال: كلّا إنّ الله عزّ و جلّ حرّم لحومنا على الأرض أن تطعم منها شيئاً» (٢). و فيه عن الصادق عليه السلام: «إنّ الله تعالى حرّم عظامنا على الأرض، و لحومنا على الدود أن تطعم منها شيئاً» (٣).

ص: ٦٥

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٩١ برقم: ٥٨٠، فروع الكافي ٣: ٢٥١ ح ٧.

٢- ٢) من لا يحضره الفقيه ١: ١٩١ رقم ٥٨٢.

٣- ٣) من لا يحضره الفقيه ١: ١٩١ برقم ٥٨١.

و فى الذكرى فى مقام ذكر الأخبار الدالّة على تعلّق النفس بالأبدان: و منها ما روى من الطريقتين عنه صلى الله عليه و آله قال: «حياتى خير لكم و مماتى خير لكم، قالوا: يا رسول الله و كيف ذلك؟ قال: و أمّا حياتى فإنّ الله يقول: «ما كان الله ليعدّ بهم و أنت فيهم» (١) و أمّا مفارقتى إياكم فإنّ أعمالكم تعرض علىّ كلّ يوم، فما كان من حسن استزدت الله لكم، و ما كان من قبيح أستغفر الله لكم، قالوا: و قد رمت يا رسول الله.» الحديث كما سبق (٢). و فى الصحاح: بلى يبلى بلى بكسر الباء، فإن فتحها مددت (٣). و فى مجمع البحرين: بلى الثوب يبلى من باب تعب، بلى بالكسر و القصر، و بلاء بالضمّ و المدّ: خلق فهو بال، و بلى الميّت أفنته الأرض (٤). و هو كناية عن ذهاب بعض جسد الميّت. و فى نهايه ابن الأثير: طينه الرجل خلقه و اصله (٥). و فى القاموس: الطين بالكسر الخلقه و الجبله (٦). و فى مجمع البحرين: الطين معروف و الطينه الخلقه (٧). و ظاهر أنّ الأصل الذى خلق منه البشر إلّا آدم أبا البشر و زوجته هو النطفه، و أمّا المسيح فخلق من بخارات خرجت من آدم حين عطس فى أوّل ما عطس، و ذلك لأنّ جبرئيل عليه السلام كان قد قبضه فى كفّه بأمر الله تعالى و حفظه إلى أن ألقاه على مريم و نفخه فيها، كذا جاء فى بعض الآثار و لكن لم يحضرنى الآن ألفاظه. فالمراد بالطينه هنا ما به تتولّد الأجزاء الأصليّه من العظم و العصب و الرباط. فهذا الخبر إشاره الى أنّ الأجزاء الفضليّه و الأصليّه تتفرّق و تتلاشى بالموت الحيوانى البدنى، و يبقى ما به تتكوّن تلك الأجزاء و هو النطفه بحاله ليكون كالمادّه يُخلق منها جسد الميّت كما خلق منها أوّل مرّه: إمّا بضمّ تلك الأجزاء إليها بعد

ص: ٦٦

١-١ (١) الأنفال: ٣٣.

٢-٢ (٢) الذكرى: ٧٨.

٣-٣ (٣) صحاح اللغة ٢٢٨٥: ٦.

٤-٤ (٤) مجمع البحرين ٦٢: ١.

٥-٥ (٥) نهايه ابن الأثير ١٥٣: ٣.

٦-٦ (٦) القاموس ٢٤٥: ٤.

٧-٧ (٧) مجمع البحرين ٢٧٨: ٦.

التفتت و التشتت، أو بإنشائها منها مرّه أخرى كما أنشأها منها في المرّه الأولى، وقد ورد في الخبر: «أنّ الله إذا أراد أن يبعث الخلق مطر السماء على الأرض أربعين صباحاً فاجتمعت الأوصال و نبتت اللحوم» (١). و بعضهم (٢) حمل الطينه في هذا الخبر على النفس الناطقه مجازاً؛ لأنّ المدار عليها، و لا اعتبار بالبدن فإنّها تثاب و تعاقب، و هو بعيد. و إنّما تبقى مستديره لكونها في بدو الفطره حين كونها في الرحم كذلك؛ لأنّ الماء بطبعه يقتضى الكرويّه و الاستداره حيثما كان كما هو المقرّر عندهم، حيث قالوا: إنّ السطح الظاهر من الماء الواقف أينما كان يكون قطعه من سطح كرويّ مركزه مركز العالم؛ لأنّه لو كان سطحاً مستويّاً لكان جزءاً منه أقرب منه إلى المركز و جزءاً منه أبعد فيميل الماء من الموضع الأبعد إلى الموضع الأقرب؛ لأنّه سيّال مائل إلى مركز العالم بالطبع فينتقل من موضع إلى آخر، أي: تتشابه نسبه جميع أجزاء سطحه الظاهر الى مركز العالم فيصير قطعه من سطح كره مركزها العالم. و قد يقال: إنّ استدارتها كناية عن انتقالها من حال إلى حال من الدوران بمعنى الحركة، يعني: أنّها مأخوذه من دار يدور دوراناً، بمعنى منتقله من حال إلى حال، و من شأن إلى شأن، فما سوى الطينه ينفي و إنّما تبقى الطينه مستديره مستديمه مستمرّه في جميع مراتب التغيّر دائره منتقله من حال إلى حال مع بقائها بذاتها حتّى يُخلق منها كما خُلق أول مرّه. و الأظهر أنّ المراد بالطينه هنا كما سبق شخص النطفه التي خُلق منها الميّت تبقى في القبر على هيأه الكره إلى أن يعاد في القيامة، و لا استبعاد في بقائها بحالها بالنظر إلى قدره الله القادر، فلا حاجه الى تأويلها بالصوره البرزخيّه الباقية بعد الموت، و لا إلى القول بأنّها إنّما لا تبلى لأنّها لا تقبل البلى؛ لأنّه خلاف الأظهر بل هو خلاف الشرع الأنور؛ لا بتناؤه على القواعد الفلسفيّه.

ص: ٦٧

١-١ (١) أمالي الصدوق: ١٥٦ ١٥٧.

٢-٢ (٢) راجع هدايه الفؤاد: ٣٢٧.

و قال بعض الفضلاء: و المراد بالطينه: إِمَّا التراب الذى يدخل فى النطفه كما هو ظاهر الآيات الكثيره و إن فسروها بغيرها، مثل قوله تعالى: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَ مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى» (١) و ظاهر الأخبار مثل صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «من خلق من تربه دفن فيها» (٢) و روايه الحارث بن المغيرة «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنَّ النطفه إذا وقعت فى الرحم بعث الله ملكاً فأخذ من التربه التى يُدفن فيها فمائها أى خلطها فى النطفه، فلا يزال قلبه يحنّ إليها حتّى يدفن فيها» (٣) و يمكن أن يكون المراد بها بعض النطفه لأنّ بعضها يخرج منه و بسببه يجب غسل الميّت. أو يكون المراد منها النطفه مع التربه، و بقاؤها مستديره يمكن أن يكون على الحقيقه و تكون محفوظه حتّى يُبعث منها، أو على المجاز بأنّها دائره على الحالات و لو فى الكيزان و الصحاف حتّى يُخلق منها. و قال آخوندنا المراد فى حواشيه على الفقيه: يمكن أن يراد بالطينه ذرّه من الذرّات المسئوله فى الأزل بقوله: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» بعد ما جعلت قابله للخطاب بتعلّق روح كلّ واحده بها، فيكون بدن كلّ إنسان مخلوقاً من ذرّه من تلك الذرّات، فينميها الله تعالى إلى ما شاء من غايه ثمّ يذهب عنها ما زاد عليها، و تبقى مستديره فى القبر الى ما شاء الله، فيزيد فيها تلك الزيادات وقت الاحياء (٤). و فيه نظر، أمّا أوّلاً: فلاّنه يستلزم القول بأزليه الأرواح، و هو مع كونه خلاف ما ذهب إليه المليّون من المسلمين و غيرهم إذ لا-قديم عندهم فى الوجود إلّا الله، و الأخبار المتواتره من الطريقتين، بل هو من ضروريات الدين، باطل لما تقرّر من أنّها حادثه بحدوث البدن، قال صاحب التجريد: و هى حادثه (٥)، و هو ظاهر على قولنا، و على قول الخصم لو كانت أزليه لزم اجتماع الضدّين أو بطلان ما ثبت،

ص: ٦٨

١-١ (١) طه: ٥٥.

٢-٢ (٢) فروع الكافى ٣: ٢٠٢ ح ١.

٣-٣ (٣) فروع الكافى ٣: ٢٠٣ ح ٢.

٤-٤ (٤) التعليقه السجّاديه: مخطوط.

٥-٥ (٥) كشف المراد: ص ١٧٠.

أو ثبوت ما يمتنع. و أما ثانياً: فلأنَّ المسئول و القابل للخطاب الفاهم له و المطلوب منه الجواب لا شكَّ أنه الروح المجرَّده القائمه بذاتها لا الذرّه المتعلّقه هي بها، و إنّما الاحتياج إلى الذرّه في أن تصير آله في تكلمها الحقيقي بلسانها المقالى لتتمكّن بذلك على الجواب عن السؤال. و لا- شبهه أنّ الذرّه التي مائه منها زنه شعيره كما صرح به في القاموس (١) غير صالحه للآليه الكذائيه، فتعلّقها بها ممّا لا فائده له في هذه الآليه أصلاً. و أما ثالثاً: فلأنّ بدن كلّ إنسان إلّا ما استثنى آنفاً إنّما هو مخلوق من النطفه أو ما يقوم مقامها، أمّا نقلاً فظاهر «و لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ» (٢) الآيه «فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ يُخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَ التَّرَائِبِ» (٣) «أَ وَ لَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ» (٤) و أمّا عقلاً فلأنّ المقرّر عندهم أنّ نفس الأبوين تجمع بالقوه الجاذبه أجزاء غذائيه، ثمّ تجعلها أخلاطاً و تفرز منها بالقوه المولده مادّه المنى، و تجعلها مستعدّه لقبول قوه من شأنها إعداد المادّه لصيرورتها إنساناً، فتصير بتلك القوه متيّه، و تلك القوه تكون صوره حافظه لمزاج المنى كالصوره المعدنيه، ثمّ إنّ المنى يتزايد كمالاً في الرحم بحسب استعدادات يكتسبها هناك الى أن يصير مستعداً لقبول نفس أكمل تصدر عنها مع حفظ المادّه الأفعال النباتيه، فتجذب الغذاء و تضيفها إلى تلك المادّه فتتميمها، فتتكامل المادّه بتربيتها إياها فتصير تلك الصوره مصدراً لهذه الأفاعيل، و هكذا إلى أن يصير مستعداً لقبول نفس أكمل تصدر عنها الأفاعيل الحيوانيه أيضاً، فيتّم البدن و يتكامل الى أن يصير مستعداً لقبول نفس ناطقه تبقى مدبره الى حلول الأجل.

ص: ٦٩

١-١ (١) القاموس ٢:٣٤.

١٣-٢ (٢) المؤمنون: ١٢.

٧-٣ (٣) الطارق: ٥.

٧٧-٤ (٤) يس: ٧٧.

و أمّا رابعاً: فلأنّه يلزم أن يكون أصول الأبدان و أجزاءها الأصليّة أزلّيّة قديمه، و الحادث إنّما هو أجزاءها الفضليّة التي تزيد و تنقص. و على هذا فالوجه في بقائها ظاهر، فإنّ القديم لا يجوز عليه الزوال، و لكن لا يعلم من أيّ طريق حصلت تلك الذرّة الأزلّيّة في الرحم حتى خلق منها البدن، ثمّ نمت إلى هذه الغايه. و أمّا خامساً: فلأنّه لا يظهر حينئذٍ وجه لبقائها مستديره؛ لأنّ كون الذرّة و هي صغار المنىّ مستديره مع أنّه غير معهود و لا- معروف ممّا لا- دليل عليه لا عقلاً و لا نقلاً، إلّا أن يجعل الاستداره كناية عن انتقالها من حال إلى حال مع بقائها بذاتها كما سبق. و أمّا سادساً: فلأنّ تلك الذرّات المسئوله في الأزل بعد ما جعلت قابله للخطاب، إن كانت في تلك المدّة المتطاولة الغير المتناهيه كاسبه فأين مكسوباتها؟ و إن لم تكن بل كانت مهمله معطله لزم التعطيل مع أنّه لا- وجه لتعطّلها مع بقائها و بقاء ما تعلّقت هي بها، و كونها قابله للخطاب و السؤال و الجواب، فيلزم أن يكون لكلّ إنسان علوم و كمالات أو نقصان و جهالات غير متناهيه، و طول العهد لو كان منسياً، مع أنّه بعينه جواب التناسخيه لما كان منسياً للجميع و خاصّه ما هو قريب العهد، و لا- يجد إنسان من نفسه شيئاً من ذلك. و أمّا سابعاً: فلأنّ تلك الذرّات لمّا جعلوا عقلاء عارفين التوحيد فاهمين الخطاب بتعلّق روح كلّ واحده بها و جب أن ينكروا الميثاق؛ لأنّ أخذه إنّما يكون حجّه على المأخوذ عليه إذا كان ذاكرًا له، و كيف يجوز أن ينسى الجمّ الغفير من العقلاء شيئاً كانوا عرفوه و ميزوه حتّى لا يذكره واحد منهم و إن طال العهد؟ ألا يرى أنّ أهل الآخرة يتذكّرون كثيراً من أحوال الدنيا حتّى يقول أهل الجنّه لأهل النار: «أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدْنَا رَبُّنَا حَقًّا» (١) و لو جاز أن ينسوا ذلك لجاز أن يكون الله تعالى قد كلّف (٢) الخلق فيما مضى ثمّ أعادهم ليثيبهم أو يعاقبهم

ص: ٧٠

١- ١) الأعراف: ٤٤.

٢- ٢) في «خ»: خلق.

و نسوا ذلك، و ذلك يؤدى إلى الجهل، و إلى صحّه مذهب التناسخيّه، لأنّ من أقوى الدليل فى الردّ عليهم أنّ النفس المتعلّقه بهذا البدن لو كانت منتقله إليه من بدن آخر لزم أن يتذكّر شيئاً من أحوال ذلك البدن؛ لأنّ محل العلم و التذكّر إنّما هو جوهر النفس الباقى كما كان، و اللازم باطل. فلهم أن ينقضوه بقصّه العهد و الميثاق، و يقولوا: لا واقعه أعظم من هذه الواقعه، و لا محفل أجمع من هذا المحفل الذى جمع فيه الخلائق أجمعين، و لا يجد إنسان منهم من نفسه تذكّر شىء من هذه الواقعه أصلاً. بل ينكره غايه الإنكار، إلّا أن يقال: امتناع التناسخ إنّما يتمّ بالدليل النقلى لا بالدليل العقلى، و الدليل النقلى لا يشمل تلك الصوره، و فيه نظر. و أمّا ادّعاء الصوفيّه تذكّره و بقاء لذه الخطاب فى آذانهم كما أشار إليه صاحب عرائس البيان (١) بعد كلام: و يقال: كاشف قوماً حال الخطاب بجماله، فطرحهم فى هيجان حبّه، فاستكتب نجاتهم فى كوامن أسرارهم، فإذا سمعوا اليوم سماعاً تجدد لهم تلك الأحوال و الانزعاج الذى يظهر منهم لتذكّر ما سلف لهم من العهد القديم، فهذيان عند أهل الأديان، كدعواهم أنّا نستمع حال الرقص و السماع من حور مقصورات فى خيام الجنّه و نجامعهنّ جامع و طى، فإذا صاروا مغشياً عليهم وقت السماع و الطرب اغتسلوا غسل جنباه بعد أن أفاقوا. و أمّا ثامناً: فلأنّ تلك الذرّات المسئوله غير أزليه، و السؤال لم يكن فى الأزلى، و إنّما كان: إمّا فى عالم الأرواح الصرفه، أو وقت تخمير الطينه قبل خلق آدم منها، أو كان بعد خلق آدم منها حين أخرجهم من صلبه و هم ذرّ يدبّون يميناً و شمالاً، أو كان فيهما جميعاً كما يفهم من الأخبار المذكوره فى الكافى (٢). و لعلّه اشتبه عليه عالم الذرّ فظنّ أنّ المراد به الأزلى، و ليس كذلك، بل المراد به أحد الأخيرين أو كلاهما، فلا تغفل.

ص: ٧١

-
- ١- ١) هو كتاب عرائس البيان فى حقائق القرآن للشيخ روزبهان بن أبى النصر البقلى الشيرازى المتوفى سنة (٦٠٦) و هو تفسير على طريقه أهل التصوّف.
- ٢- ٢) أصول الكافى ٦: ٢٠٨.

و يستفاد من الخبر المذكور أنّ إعادته فواضل المكلف غير واجبه، و به تندفع شبهه المشهوره أنّ المعاد البدني غير ممكن؛ لأنّه لو أكل إنسان إنساناً و صار جزءً بدنه: فإمّا أن لا يعاد و هو المطلوب، أو يعاد فيهما معاً و هو محال، أو في أحدهما وحده فلا يكون الآخر بعينه معاداً. و هذا مع إفضائه إلى ترجيح من غير مرجح يستلزم المطلوب و هو عدم إمكان إعادته جميع الأبدان بأعيانها، و ذلك لأنّ المعاد إنّما هو الأجزاء الأصليّة الباقية، و هذا الجزء فضل لا يجب إعادته، نعم لو كان من الأجزاء الأصليّة للمأكل أعيد فيه و إلّا فلا، أو يقال: أجزاء المأكل الأصليّة له و فضليه للأكل، فيعاد كلّ منهما مع إجزائه الأصليّة، فيرد الأصليّة المأكل التي صارت فضليّة الأكل إلى المأكل و تبقى فضليّة الأكل معه فلا- يمتنع العود. و على تقدير عدم إعادته الإجزاء مطلقاً، الأصليّة كانت أو فضليّة، بقاء الطينه التي يُخلق منها كما خُلق أوّل مره كافٍ في القول بالمعاد البدني، و إليه يشير قول بعض الأفاضل (١): الظاهر أنّ أمثال هذه الأخبار وردت لدفع شبه الملاحده في نفى المعاد الجسماني الوارد في الآيات و الأخبار المتواتره التي صار من الدين ضروره و إنكاره كفرةً اتّفاقاً، و شبهتهم: أنّ الميت إذا صار رميماً أو صار جزءاً لبدن إنسان آخر أو حيوان فلا يمكن بعثه في البدنين، و أنّ الإنسان الفاعل للخير و الشرّ في كلّ يوم يتحلّل بدنه و الغذاء بدل ما يتحلّل منه حتّى أنّه لا- يبقى في سنه ما كان في السنه السابقه، فكيف يبعث؟ و الجواب: أنّ النطفه و التربه المخلوق منهما لا يبلى و لا يصير جزءاً للحيوان الآخر و يبعث منهما، و هو ممكن أخبر به الصادق عليه السلام عن الله فيجب قبوله، على أنّ الله قادر على أن لا يجعل كلّ جزءاً أو يبعثه مع إجزائه الذاهبه بالتحليل، انتهى. ثمّ أنت خير بأنّ هذا الخبر يؤيّد القول بامتناع إعادته المعدوم، فلا تغفل، و نحن قد فصلنا القول فيه في بعض رسائلنا (٢). فليطلب من هناك.

ص: ٧٢

١- ١) راجع حول تحقيق أحاديث الطينه إلى مرآه العقول للعلامة المجلسي ١: ٧: ٣١.

٢- ٢) هدايه الفؤاد المطبوع في الرسائل الاعتقاديّه للمؤلّف ٢: ٣٢٨.

قال الفاضل المليّ ملّا محمّد باقر بن محمّد تقى في شرحه على الصحيفه الكامله: أوّليته تعالى و آخريته فسّرتا بوجوه: الأوّل: أن يكون المراد الأسبقيّه بحسب الزمان، و هذا إنّما يتمّ إذا كان الزمان أمراً موهوماً كما ذهب إليه المتكلّمون، أو بحسب الزمان التقديرى كما ذكره الطبرسى في مجمع البيان (١) أى: لو فرضنا و قدّرنا قبل حدوث الزمان زماناً آخر كان الواجب تعالى أسبق و أقدم؛ إذ لو قيل بزمان موجود قديم يلزم إثبات قديم سوى الواجب و هو خلاف ما ذهب إليه المليّون (٢) من المسلمين و غيرهم، و الأخبار المتواتره من طرق العامه و الخاصه، بل هو من ضروريات الدين و جاحده كافر. و على هذا فالمراد بالآخريه أنّه الموجود بعد الأشياء بأحد المعنيين، و هذا يدلّ على أنّه تعالى يفنى الأشياء جميعاً ثمّ يوجدّها كما يدلّ عليه صريح كلام أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطب نهج البلاغه (٣) فلا عبره بما يقال من امتناع إعادته المعدوم، فإنّ دلائلهم مدخوله ضعيفه لا تعارض النصوص الجليّه الواضحه (٤). أقول: و فيه نظر، أمّا أوّلاً: فلأنّ هذا الكلام من ذلك العلام: إمّا مبنى على أنّه لا يقول بتجرّد النفس و مغايرتها للبدن، فمثله عن مثله بعيد، كيف لا و تجرّدها ممّا لا ينبغى أن يشكّ فيه عاقل؛ لكونه ممّا قد قامت عليه البراهين و أشارت اليه الكتب السماويه و شهدت له الأخبار النبويه، و قد ذكرنا طرفاً صالحاً منها في هدايه الفؤاد (٥). أو على أنّه يقول بتجرّدها و لكنّه يقول: إنّها تفنى بفناء البدن، و هو أيضاً منه بعيد بل أبعد؛ لأنّ كلّ من قال بتجرّدها و مغايرتها للبدن قال ببقائها

ص: ٧٣

١-١) مجمع البيان ٢٣٠: ٥.

٢-٢) و فى المصدر بعد قوله «الواجب»: و حدوث العالم بمعنى انتهاء وجودها من جانب الأنزل ممّا لا- خلاف فيه عند المليّين. إلخ.

٣-٣) نهج البلاغه: ٢٧٥ ٢٧٦ برقم: ١٨٦.

٤-٤) الفرائد الطريفه فى شرح الصحيفه: ص ١٠٩ ١١٠ المطبوع بتحقيقنا.

٥-٥) هدايه الفؤاد المطبوع فى الرسائل الاعتقاديّه ٣٥٦: ٢.

بعد فئاته، ومع ذلك فهو مخالف لكثير من الآيات و الروايات الدالّة على بقائها بعد خرابه ما دامت في عالم البرزخ. أو على أنّه يقول ببقائها مدّة البرزخ، كما يظهر منه في بعض كتبه حيث قال: حضور النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام عند الموت ممّا قد وردت به الأخبار. إلى أن قال: ويمكن أن يكون حضورهم بجسد مثالي لطيف لا يراه غير المحتضر، وستأتي الأخبار في سائر الموتى أنّ أرواحهم في البرزخ متعلّقة بأجساد مثاليه، وأمّا الحيّ من الأئمة عليهم السلام فلا يبعد تصرّف روحه لقوّته في جسد مثالي أيضاً (١)، انتهى. ولكنّه يقول بفنائها عند النفخه الأولى أو بعدها، وهو أبعد من سابقه؛ لأنّه مع كونه خرقاً للإجماع المركّب فإنّ من جوّز إعادته المعدوم جوّز فناءها بفنائها، فهو لا يقول ببقائها بعد فئاته، ثمّ بفنائها بعد مدّة من فئاته يخالف كثيراً من الأخبار الدالّة على أنّها إذا فارقت البدن فهي باقية: أمّا منعمه أو معدّبه، إلى أن يردها الله تعالى بقدرته إلى بدنها، وقد ذكرنا نبذاً من تلك الأخبار مع قول بعض الأخبار في الرساله (٢). بل يظهر من بعضها وقد سبقت إليه الإشارة أنّ أجساد نبيّنا وأوصيائه صلوات الله على أرواحهم وأجسادهم تبقى إلى يوم القيامة من غير أن تصير رميماً ورفاتاً، مع أنّه قد صرح في كلامه المنقول منه أنّ الأرواح في البرزخ تتعلّق بالأجساد المثاليه وأسندة إلى الأخبار، وقد ورد في غير واحد منها أنّ البرزخ عبارته من القبر حين الموت إلى يوم القيامة وهو يوم البعث؛ لقوله تعالى: «وَمِن وَّرَائِهِمْ بَرَزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ» (٣) وبعده بلا- خلاف لا- موت ولا- فناء لشيء من الأرواح، فكيف يسوغ له القول بأنّه تعالى يفنى الأشياء جميعاً ثمّ يوجدّها؟ واعلم أنّه قد صرح في شرحه على الكافي في كتاب العقل بأنّ تجرّد النفس لم يثبت لنا من الأخبار، بل الظاهر منها مادّيّتها كما بيّناه في مظانّه.

ص: ٧٤

١-١ (١) بحار الأنوار ٢٠١:٦.

٢-٢ (٢) أي: رساله هدايه الفؤاد.

٣-٣ (٣) المؤمنون: ١٠٠.

وقد قال قبيل ذلك بأنه لا يظهر من الأخبار وجود مجرد سوى الله تعالى (١). وهو منه غريب، لأنه لما قال ببقائها بعد فناء البدن وتعلقها في عالم البرزخ بأجساد مثاليه فلا بد له من القول بتجردها، ولذا قال الشهيد في الذكرى: دل القرآن العزيز على بقاء النفس بعد الموت وتعلقها بأبدان مثاليه بناءً على تجردها (٢). اللهم إلهما أن يقال: إنه يذهب إلى أنها جسم منفصل عن البدن خارج عنه مجاور له، لا تفتنى بفناؤه، فيتعلق بعد مفارقتها عنه ببدن مثله مدّه البرزخ، وهو شبيه بما قال به أكثر النصارى من أن الروح جسم روحاني سماوي، وإليه ذهبت طائفه من المسلمين، ولكنه باطل لما تقرّر في مقرّه. وقال في كتاب البحار بعد كلام: لا يخفى عليك أنه لم يقد دليل عقليّ على التجرد ولا على المادّيّه، وظواهر الآيات والأخبار تدلّ على تجسّم الروح والنفس وإن كان بعضها قابلاً للتأويل، وما استدّلوا به على التجرد لا يدلّ دلالة صريحه عليه وإن كان في بعضها إيماء إليه، فما يحكم به بعضهم من تكفير القائل بالتجرد إفراطاً وتحكّم، كيف وقد قال به جماعه من علماء الإماميّة ونحاريرهم؟ وجزم القائلين بالتجرد أيضاً بمحض شبهات ضعيفه مع أنّ ظواهر الآيات والأخبار تنفيه أيضاً جراًه وتفريطه، فالأمر مردّد بين أن يكون جسماً لطيفاً نورانياً ملكوتياً داخلياً في البدن تقبضه الملائكه عند الموت وتبقى معدّياً أو منعماً بنفسه أو بجسد مثاليّ يتعلّق به كما مرّ في الأخبار أو يلهى عنه إلى أن ينفخ في الصور كما في المستضعفين، أو يكون مجرداً يتعلّق بعد قطع تعلقه عن جسده الأصليّ بجسد مثاليّ، ويكون قبض الروح وبلوغها الحلقوم وأمثال ذلك تجوّزا عن قطع تعلقها، أو أجرى عليها أحكام ما تعلقّت أوّلاً به وهو الروح الحيوانيّ البخاريّ مجازاً (٣). أقول: ويظهر منه أنه مردّد بين تجرده و مادّيته، ولكنه يقول على التقديرين

ص: ٧٥

١-١ (١) مرآه العقول ٢٧: ١.

٢-٢ (٢) الذكرى: ص ٧٧.

٣-٣ (٣) بحار الأنوار ١٠٤: ١٠٥.

ببقائه مدّة البرزخ: إما بنفسه، أو بجسد مثالي يتعلّق به: إما منعمًا، أو معدّبًا، أو ملهوّاً عنه إلى يوم نفتح الصور لقيام القيامة، وقد عرفت أنّه لا موت ولا فناء بعده لشىء من الأرواح، فكيف يسوغ له القول هنا بأنّه تعالى يفنى الأشياء جميعاً ثمّ يوجدّها؟ ثمّ أنّه قدس سره قد رجح عن قوله بما ذوّبها وصرّح بتجرّدّها وبقائها في اعتقاداته، وهو الحقّ. وأمّا ثانياً: فلأنّ القول بالزمان الموهوم مع أنّه واهٍ لا محصّل له ولا دليل عليه باطل عند محصّي لمي المتكلّمين، ومخالف لظاهر الشرع المبين على ما يشعر به بعض الأخبار كما صرّح به بعض الأخيار، وقد ذكرنا نبذاً منها في رسالتنا (١) المعموله لتحقيق القول بالحدوث الدهري، ومنها الخطبه المستدلّ بها، فإنّ الزمان الموهوم لو كان شيئاً في نفس الأمر لتكون الأوّليه والآخريه بحسبه لكان قبل ابتداء العالم، وكذلك بعد فئائه زمان، وقوله عليه السلام في تلك الخطبه: «وإنّه يعود سبحانه بعد فناء العالم وحده لا شىء معه، كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فئائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان، عدمت عند ذلك الآجال والأوقات، وزالت السنون والساعات، فلا شىء إلّا الله» (٢) ينفيه، وإن لم يكن شيئاً في نفس الأمر فهو مجرد اسم من دون تحقّق المسمّى، فكيف تكون الأوّليه والآخريه بحسبه؟ ثمّ كيف يكون له تحقّق وليس له منشأ انتزاع موجود في الخارج؟ إذ هو غير قارّ، لا يمكن انتزاعه إلّا ممّا يختلف نسبه إلى الأمور الخارجيه وقبل حدوث العالم وبعد فئائه، على هذا الفرض ليس موجود سوى ذات الله تعالى، وقد فصلنا القول فيه بما لا مزيد عليه في رساله المذكوره فليطلب من هناك. وأمّا ثالثاً: فلأنّه لما فرض أنّ المراد بالأوّليه الأسبقيه بحسب الزمان فحينئذٍ لا معنى لقوله:

إذ لو قيل بزمان موجود قديم. إلى آخره، لدلالته على أنّ الزمان لو كان موجوداً قديماً لتّم القول بالأسبقيه الزمانيه، إلّا أنّه يلزم منه إثبات قديمٍ

ص: ٧٦

١- ١) وهى رساله ابطال الزمان الموهوم المطبوعه فى آثار حكماء إيران.

٢- ٢) نهج البلاغه: ٢٧٦ برقم الخطبه: ١٨٦.

سوى الله تعالى، وليس كذلك؛ إذ للزمان و راسمه و ما هو موضوع لذلك الراسم و غيرها على هذا الفرض معيه أزيه مع الواجب، و إلا لزم حدوث الزمان، و المقدر خلافه. نعم لو كان المراد بالأسبقية الذاتية لكان له وجه، و ليس فليس، فكان الواجب أن يقول: إذ لو قيل بزمان موجود قديم لا يتصور الأسبقية بحسب الزمان، مع أنه يلزم منه إثبات قديم سوى الواجب. و أما رابعاً: فلأن الخطبه لما كانت بظاها معارضه بأخبار كثيره صريحه فى بقاء النفس أبداً، و كذلك الجنة و النار و أهاليهما، من غير أن يطرأ عليها العدم كما بيناها فى الهدايه (1) و معمول بها عند علمائنا كالصدوق و الشهيد و غيرهما حيث اعتقدوا بقاء النفس دائماً، و ذكروا لإثباته تلك الاخبار، و جب تأويلها إلى ما يوافقها؛ إذ الجمع مهما أمكن أولى من اطراح بعضها رأساً، و خاصه إذا كان ذلك البعض ممياً تلقاه بالقبول جم غفير من الفحول و جمع كثير من ذوى الأحلام و العقول، فالأمر ان بنى على التقليد فتقليدهم أولى؛ لقرب عهدهم و صفاء ذهنهم و غايه تتبعهم فى الأخبار و تصفحهم فى الآثار و كمال تصلبهم فى الدين، أولئك آباءى فجئنى بمثلهم، و إن بنى على ما هو مقتضى الأدله و التحقيق فالتحقيق يقتضى ترجيح تلك الاخبار أو تأويل تلك الخطبه و أمثالها إلى ما يطابقها، و إلا فابقائها على ظاها و اطراح غيرها مع أنه أكثر و أقوى ليس بأولى من العكس، كيف و تلك الأخبار مؤيده بأدله عقليه قطعيه داله على امتناع إعادته المعدوم حتى كاد أن يكون بديهياً؛ و لذا قال كثير، منهم: ابن سينا فى التعليقات و غيره: إن تلك الأدله تنبيهات على المطلب، و إلا فأصله بديهى، و إنكاره يوجب رفع الاعتماد عن حكم العقل رأساً. قال المحقق الدوانى فى القديمه بعد نقل كلامه: و لما كان الشيخ يدعى بداهه المدعى لم يبال بذكر بعض المقدمات التنبيهيه فى صوره المنع.

ص: ٧٧

وقال ملأ ميرزا جان بعد ذكر بعض التنبهات: فعلم أن امتناع إعاده المعدوم مركز في جميع الطبائع، وقد ذكر صاحب التجريد و الفاضل الحلّي آيه الله العلامه و غيرهما أدله عديده على امتناعها. و بالجمله أخبار أبدية النفوس مع كونها مؤيده بتلك الأدله غير قابله للتأويل لكونها خاصه بالباب هاديه إلى الصواب، بخلاف النادره الداله: إما بعمومها أو بإطلاقها على خلافها، فوجب: إما التخصيص أو التقييد؛ إذ الشيء إذا ورد في كلامهم مطلقاً تارة و مقيداً أخرى يحمل مطلقه على المقيد، و فناء العالم في هذه الخطبه ورد مطلقاً و قد ورد مقيداً في بعض الأخبار بعالم الأجسام، فوجب حمله عليه و إجراء حكمه عليه؛ إذ الأخبار المجمله تحكم عليها الأخبار المفصلة كما هو المروي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، و قد ذكرنا طريق تخصيصها بها في هدايه الفؤاد (1) فليطلب من هناك، و بالله التوفيق.

تحقيق حول الفقرات الوارده في ادعيه في اخبار أهل النار بالشهادتين

قال عليه السلام في دعاء كان له مشهور: «و لئن أمرت بي إلى النار لأخبرن أهلها أنني كنت أقول لا إله إلا الله محمّد رسول الله صلى الله عليه و آله». أقول: لعل فائده هذه الاخبار أنهم إذا أخبروا بأنه كان موحيداً مؤمناً مقراً بالتوحيد و الرساله و معه يكون معذباً معهم في النار صاروا مسرورين بعذابه، بل شامتين بأن إيمانه بالله و رسوله لم يدفع عنه العذاب، فكان هو و الكفر شرعاً سواء، بل الكفر أعظم منه و أكثر جدوى، حيث إن المؤمن مع مشقته و كده و جدّه و جهده في دار التكليف بالتكاليف الشاقه ليس له بها عليهم فضل حيث اشتركوا في العذاب جميعاً، و الله أجلّ و أكرم من أن يرضى بسرور أعدائه و حزن أوليائه و لا سيما في الجحيم و النعيم؛ لما ثبت في أصول العدليه من وجوب خلوص الثواب

ص: ٧٨

و العقاب من الشوائب، فوجب على الله تعالى أن يعفو عنه و يتجاوز عن جرمه و جريرته و لا يأمر به إلى النار. و يدلّ على تلك الجملة قول سيّد العابدين و فخر الساجدين في دعاء أبي حمزه الثمالي: «و لئن أدخلتني النار لأخبرنّ أهل النار بحبّي إياك. و ساق الكلام عليه السلام الى أن قال: إلهي إن أدخلتني النار ففي ذلك سرور عدوّك، و إن أدخلتني الجنّة ففي ذلك سرور نبيّك، و أنا و الله أعلم أنّ سرور نبيّك أحبّ إليك من سرور عدوّك.» الدعاء. و فيهما إيحاء الى أنّ المؤمن المستقرّ الإيمان لا يؤمر به إلى النار الكبرى، و هو المصرّح به في قول الصادق عليه السلام: «و الله لا يموت عبد يحبّ الله و رسوله و الأئمّة فتمسّيه النار» (١). و عليه فلا بدّ: إمّا من حمل المحبّة على المحبّة الصادقة الكافّة عن ارتكاب ما يوجب النار، أو من تخصيص الآيات و الروايات الدالّة على عذاب صاحب الكبيّره بالعذاب البرزخيّ كما يصرّح به روايه عمرو بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: إنّي سمعتك و أنت تقول: كلّ شيعتنا في الجنّة على ما كان فيهم، قال: صدقتك كلّهم و الله في الجنّة، قال: قلت: جعلت فداك إنّ الذنوب كثيره كبائر، فقال: و أمّا في القيامة فكلّكم في الجنّة بشفاعه النبيّ المطاع أو وصيّ النبيّ، و لكنّي أتخوّف عليكم في البرزخ، قلت: و ما البرزخ؟ قال: القبر منذ حين موته إلى يوم القيامة» (٢). و لكن ما في مجمع البيان عن العياشي بإسناده عن محمّد بن النعمان الأحمول عن حمّان بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إنّ الكفّار و المشركين يعيرون أهل التوحيد في النار و يقولون: ما نرى توحيدكم أغنى عنكم شيئاً، و ما نحن و أنتم إلّا سواء، قال: فيأنف لهم الربّ تعالى فيقول للملائكة: اشفعوا فيشفعون لمن شاء الله، ثمّ يقول للنبيّين: اشفعوا فيشفعون لمن شاء الله، و يقول الله: أنا أرحم الراحمين

ص: ٧٩

-
- ١-١) بحار الأنوار ١١٥: ٤٨ ح ٣٥.
٢-٢) فروع الكافي ٣: ٢٤٢، بحار الأنوار ٦: ٢٤٧ ح ١١٦.

اخرجوا برحمتي، فيخرجون كما يخرج الفراش، قال: ثم قال أبو جعفر عليه السلام: مدّت العمدة وأوصدت عليهم و كان و الله الخلود (١). يخدمه و لا- يذهب عليك أن هذا الحديث و إن كان يصدق ما قلناه أولاً و لكنّه بظاهره يفيد أن أحداً من أهل التوحيد مع اختلاف مذاهبهم لا يبقى مخلداً في النار، و لعلمائنا فيه خلاف، كما فصّله الفاضل العلامة في شرحه على التجريد في بحث الإمامه (٢) فهو مؤيد بقول من يقول بنجاتهم من النار، و لكن ليس بصريح في دخولهم الجنه؛ لاحتمال أن يكونوا يخرجون منها و لا يدخلون الجنه كما ذهب إليه جماعه من أصحابنا، و قد سبق في أوائل الكتاب، فتدبر. و أما الاحتمالات الأخر كأن يكون المراد بأهلها الملائكه الموكّلين بها، يعني: أنّهم إذا سألوه عن سبب عذابه فيقول في جوابهم: إنّ كان مؤمناً و لكن خالف الله في أوامره و نواهيه فصار معذباً فيشفعون له تعظيماً لإيمانه، أو يكون الغرض من الأخبار دفع توهم أنّه كان شريكاً مع المعدّيين و هم أهل النار في سبب العذاب و هو الكفر، فإنّهم إذا سألوه عن سببه فإنّه لا محاله يقول في جوابهم: إنّ كان مؤمناً، و إذا أجابهم بذلك فإنّ الله يتجاوز عن سيئاته تفضلاً و لا يرضى بأن يكون في النار فخلاف الظاهر، بل بعيداً جداً و إن قال بها جمال المله و الدين الخوانساري قدس سره في ترجمه مفتاح الفلاح (٣). أمّا أولاً: فلما ظهر ممّا قررناه و نقلناه أنّ المراد بأهل النار الأئمه المعدّيون بها أو إبليس و شياطينه الآمرون بما يوجبها، لا الملائكه الموكّلون بها فإنّهم أولياء الله لا أعداؤه. و أمّا ثانياً: فلأنّ الظاهر المتبادر من كلامي الإمامين الهمامين عليهما السلام أنّ هذا الإخبار ابتدائيّ يجعل وسيله للنجاه من النار و عذابها من دون سابقه سؤال. و أمّا ثالثاً: فلأنّه لا يظهر ممّا أفاده قدس سره ما يكون سبباً لوجوب تجاوزه تعالى

ص: ٨٠

١- ١) بحار الأنوار ٨: ٢٧٩.

٢- ٢) كشف المراد: ٣٩٨.

٣- ٣) ترجمه مفتاح الفلاح للمحقق الخوانساري: مخطوط.

عن سيئاته بمجرد هذه الأخبار، وهو الظاهر من كلامه عليه السلام، بخلاف ما قرناه ونقلناه من سرور أعداء الله في النار الموجب لعدم خلوص عقابهم، المنافي لما ذهب الإمامية من وجوب خلوصه؛ لأنه أُدخل في باب الزجر فتقتضى الحكمة البالغة أن لا- يؤمر به إلى النار، ولذا أتيا بكلمه «إن» دون «إذا» مؤكدين بلام الموطأه للقسم، و أدخلوا- اللام في الجزاء المستعمله في جواب «لو» إيماءً لطيفاً إلى أن هذا أمر فرضي لا أمر واقعي بتحقق وقوعه من الحكيم تعالى شأنه العزيز. وفيه مع ما مرّ من الإشعار بحسن الظنّ بالله ما لا- يخفى. وعلى أيّ احتمال من الاحتمالات السابقة فليس الغرض إظهار الشكايه و التظلم أو الإخبار بأنّ الأيمان ممّا لا فائده له كما يتوهم، بل المراد كما مرّ إليه الإيماء إظهار أنّ كلّ من قال بالكلمتين الطيبتين عاقداً بهما قلبه ثمّ مات عليه دخل الجنّه و نجا من النار و إن كان القائل بهما عاصياً مخالفاً لأمر الله و نهيه، و لكن بشروط، و محبّه الأئمّه من شروطه كما هو صريح الأخبار و قد مرّ بعضها. و الحاصل: أنّ من قال محمّد رسول الله صلى الله عليه و آله ثمّ استقام عليه و صدّقه في جميع ما أخبر به عن الله، و منه محبّه ذوى القربى و أتباع على عليه السلام و اعتقاد عصمته و إمامته بلا- فصل حيث جعله من كمال الدين دخل الجنّه و نجا من النار، فلا يرد أنّ مجرد الإقرار بالشهادتين كيف يوجب النجاه منها؟ و أغلب أصحابنا ذاهبون إلى أنّ مخالفينا مع قولهم بهما مخلسون في النار؛ لعدم استحقاقهم الجنّه بإنكارهم ما علم بالضروره من الدين، و هو النصّ الجليّ على إمامه أمير المؤمنين عليه السلام و من بعدهم واحداً بعد واحد، و هو الظاهر من الأخبار الواردة في الطريقين، و منها الخبر المستفيض بين الفريقين: «من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة» (1) نعوذ بالله منها.

عظم ثواب كلمه التهليل

في كتاب التوحيد للصدوق بإسناده المتصل إلى ابن عباس عن النبيّ صلى الله عليه و آله

ص: ٨١

(١-١) راجع: كمال الدين للصدوق: ٤١٣ و ٤٤٨.

أنه قال: «ما من الكلام كلمه أحب إلى الله عز وجل من قول لا إله إلا الله، و ما من عبد يقول: لا إله إلا الله يمد بها صوته فيفرغ إلّا تناثر ذنوبه تحت قدميه كما يتناثر ورق الشجر تحتها» (١). أقول: إنّما صارت هذه الكلمه الطيبه أحب الكلمات إلى الله عز وجل لأنّها أعلى كلمه و أشرف لفظه نطق بها في التوحيد، دالّه على وجوده تعالى مفهوماً و على وحدته منطوقاً، و على استجماعه لجميع صفات الكمال و تنزهه عن جميع النقائص و الزوال، و ليس في الأذكار ما يدلّ على ذلك دونها لأنّها: إمّا تمجيد أو تنزيه، بخلاف هذه الكلمه فإنّها جامعهم بينهما منطبقه على جميع مراتب التوحيد. أو يقال: لَمّا كان الشريك و هو من يمنع صاحبه أن يتصرّف فيما اشتركا فيه على ما يريد و هو ينافي السلطنه و الملك أبغض الأشياء إليه تعالى، و لذا لا يغفر أن يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء، كان أحب الأشياء إليه نقيضه و هو التوحيد المدلول عليه بلا- إله إلا الله، فكانت أحب الكلمات إليه تعالى. و بما قررنا ظهر وجه ما في خبر آخر نبوي: «ما قلت و لا قال القائلون قبلي مثل لا إله إلا الله» (٢) و ما في آخر باقري: «ما من شيء أعظم ثواباً من شهادته أن لا إله إلا الله» (٣) و ما في آخر صادق: «قول لا إله إلا الله ثمن الجنّة» (٤) و نظائرها في الأخبار كثيره، هذا. و أمّا انطباقها على توحيد الأفعال، و هو أن يعتقد الموحّد أن لا- مؤثّر في الوجود إلّا الله و إليه يذهب الحكماء الموحّدون أيضاً لأنهم يجعلون ما عداه تعالى بمنزله الشرائط و الآلات، فلأنّ علّه الوجود كما صرح به بهمنيار في التحصيل لا تصلح أن تكون إلّا ما هو برىء من كلّ وجه من معنّى ما بالقوّه، و هذا صفه الأوّل تعالى؛ إذ لو كان مفيداً لوجود ما فيه معنى ما بالقوّه عقلاً كان أو جسماً كان للعدم شركه في إفاده الوجود، و كان لما بالقوّه شركه في إخراج الشيء من القوّه إلى

ص: ٨٢

-
- ١-١) التوحيد: ٢١ ٢٢ ح ١٤.
 ٢-٢) التوحيد: ١٨ ح ١.
 ٣-٣) التوحيد: ١٩ ح ٣.
 ٤-٤) التوحيد: ٢١ ح ١٣.

الفعل، و إليه يشير صاحب التجريد بقوله: و الواسطه أى: فى إيجاد العالم الجسمانى غير معقوله (١) فإنّ العقل الصريح يحكم بأن ليس فى منيه الممكن إيجاد الجواهر و الأعراض المفارقة لذات الموجود، و هذا لا- ينافى دعواهم الضروره فى استناد أفعالنا إلينا، فتدبر. و أمّا توحيد الصفات، فهو أن يرى الموحد كلّ قدره مستغرقه فى قدرته الكامله، و كلّ علم مضمحلا فى جنب علمه الشامل. و هكذا، و بالجملة: أن يرى كلّ كمال لمعه من عكس كماله تعالى، و هذه المرتبه أعلى من الأولى و مستلزمه لها. و ثالث المراتب مرتبه توحيد الذات، و هناك تنمحلّ الإشاره و تنطمس العبارة. ثمّ لَمّا كان مبدأ الكمالات و جوب الوجود كما أنّ منشأ النقائص إمكان الوجود فالمعبود بالحقّ هو الذى يثبت له و جوب الوجود و انتفى عنه الإمكان، فمعنى «لا إله إلاّ الله»: لا واجب الوجود إلاّ الله، فإنّه واجب الوجود، فحينئذٍ يصحّ تقدير الممكن و الموجود فى خبر «لا»، أمّا الأول: فلأنّ مفهومه أن الله يمكن أن يكون واجب الوجود، فيندفع فساده و هو أنّ اللازم إمكان وجوده تعالى لا ثبوت وجوده، فلا يتمّ التوحيد بأنّ ما يمكن أن يكون واجب الوجود فهو واجب الوجود؛ إذ لو لم يكن هو يكون: إمّا ممتنع الوجود أو ممكنه، و على التقديرين لا يكون واجب الوجود و إلّا لزم جواز الانقلاب. و أمّا الثانى: فلأنّ فساده و هو أن اللازم نفى وجود الشريك لا- نفى إمكانه مندفع بأنّ نفى و جوب الوجود عمّا سواه يستلزم نفى إمكان و جوب الوجود عنه أيضاً، و إلّا لثبت له نقيضه و هو إمكان و جوب الوجود، فيثبت له و جوب الوجود. و اعلم أنّ أصل هذا التشكيك من إمام المشكّكين، و أجاب عنه الحنفية بناءً على قاعدتهم فى الاستثناء بأنّ دلالة كلمه الشهاده على وجوده تعالى بحسب العرف و طريق الإشاره؛ لأنّه لَمّا ذكر الإله ثمّ استثنى الله منه ثمّ حكم على الباقي بالنفى كان ذلك إشارة الى أنّ الحكم فى الاستثناء خلاف حكم الصدر، و إلّا لما

ص: ٨٣

خرج منه، هذا. و ليعلم أنّ ترتّب الثواب على قول لا إله إلا الله له شروط: منها: أن يكون قلبه موافقاً لسانه، و لذا ورد في خبر آخر نبوي: «أن لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمه على الله عزّ و جلّ، من قالها مخلصاً استوجب الجنّة، و من قالها كاذباً عصمت ماله و دمه و كان مصيره إلى النار» (١) فمن آمن بالله و اليوم الآخر و بما جاء به الرسل ثمّ قال: لا إله إلا الله، ترتّب عليه ثوابه، فالمطلق مقيد، و العامّ مخصّص، و هذا ممّا انعقد عليه إجماع الأمّة، و قد دلّ عليه الكتاب و السنّه «و من أراد الآخرة و سعى لها سعيها و هو مؤمنٌ فأولئك كان سعيهم مشكوراً» (٢) و في صحيح البخارى عن وهب بن متهبه قيل له: أليس لا إله إلا مفتاح الجنّة؟ قال: بلى، و لكن ليس مفتاح إله و له أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك و إله لم يفتح لك (٣). و منها: الولايه لأهل الولايه كما يدلّ عليه قول الرضا عليه السلام بعد أن روى عن جدّه عن جبرئيل عن الله عزّ و جلّ: «لا إله إلا الله حصنى فمن دخل حصنى أمن من عذابي، بشروطها و أنا من شروطها» (٤). و قال أبو سعيد الخدرى: كان رسول الله صلى الله عليه و آله ذات يوم جالساً و عنده نفر من أصحابه فيهم على بن أبى طالب عليه السلام إذ قال: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنّة، فقال رجلان من أصحابه: فنحن نقول: لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: إنّما يقبل شهاده أن لا إله إلا الله من هذا و شيعته الذين أخذ ربنا ميثاقهم» الحديث (٥). و في الكافى عن أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام «قال: يا أبان إذا قدمت الكوفه فارو هذا الحديث: من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً وجبت له الجنّة، قال: قلت: إنّه يأتينى من كلّ صنف من الأصناف أ فأروى لهم هذا الحديث؟ قال: نعم يا

ص: ٨٤

١-١) التوحيد للصدوق: ٢٣ ح ١٨.

٢-٢) الإسراء: ١٩.

٣-٣) صحيح البخارى ٢: ٦٩ باب الجنائز.

٤-٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٣٥.

٥-٥) بحار الأنوار ٩٣: ٤٠ عن ثواب الأعمال.

أبان، إنه إذا كان يوم القيامة و جمع الله الأولين و الآخرين فيسلب لا إله إلا الله منهم إلا من كان على هذا الأمر» (١). و منها و من نظائرها يظهر أن من لم يكن موالياً لمولانا أمير المؤمنين و من بعده من الأئمة عليهم السلام تسلب منه ثمره لا إله إلا الله، و يكون توحيدته و تهليله في الدنيا مجرد تحريك لسان لا ينتفع به في الآخرة، فلا إشكال و لا منافاه بين الأخبار الدالة على أن «من قال: لا إله إلا الله فله الجنة، أو دخل الجنة» و أمثال هذه العبارات دالة على عدم دخول مخالفيها الجنة و إن بالغوا و اجتهدوا في العبادات بين الركن و المقام حتى صاروا كالشئ البالي، فإنهم ليسوا من أهل التوحيد المنتفعين بتوحيدهم في الآخرة لما فاتهم من الولايه الشديده الحاجه إليها في تحقق الإيمان الموجب لاستحقاق الثواب و دخول الجنة، فالمطلق من هذا الوجه أيضاً مقيد. و منها: أن يكون الموحّد تاركاً للدنيا زاهداً عنها، فعن حذيفه عن النبي صلى الله عليه و آله قال: «لا يزال لا إله إلا الله تردّ غضب الربّ جلّ جلاله عن العباد ما كانوا لا يبالون ما انتقص من دنياهم إذا سلم دينهم، فإذا كانوا لا يبالون ما انتقص من دينهم إذا سلمت دنياهم ثمّ قالوها زُدت عليهم و قيل: كذبتهم و لستم بها صادقين» (٢) و هذا بعينه حال أبناء زماننا أجمعين، إلا من عصمه الله و هم أقلّ الأقلّين. و منها: الموافاه على التوحيد كما تدلّ عليه روايه أبي ذرّ عن النبي صلى الله عليه و آله: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثمّ مات على ذلك إلا دخل الجنة» (٣). و بالجملة: المراد بالموحّد الذي لا يعدّب بالنار إذا كان محسناً بأن يكون توحيدته يحجزه عمياً حرّمه الله و هو علامه إخلاصه؛ لأنّه إذا تيقّن بأنّ الله ليس له شريك أن يمنعه عن عذابه حصل له الخوف على تقدير المخالفه فيترك المعاصي

ص: ٨٥

١-١) أصول الكافي ١: ٥٢٠ ح ٥٢١ ح ١.

٢-٢) بحار الأنوار ١٩٧: ٩٣ ح ١٩٨ ح ٢٣ عن ثواب الأعمال.

٣-٣) بحار الأنوار ١٩٩: ٩٣.

بحذفها، أو يدخل الجَنَّة و لو بعد تعذيب برزخى إذا كان مسيئاً هو من كان موالياً ثم مات على ذلك، وإلا فتسلب عنه فوائد لا إله إلا الله، فالأخبار المطلقة الواردة في هذا الباب المذكورة في كتاب التوحيد وغيره كقوله صلى الله عليه وآله: «من مات و لم يشرك بالله شيئاً أحسن أو أساء دخل الجنة» (١) وقول الصادق عليه السلام: «إن الله حرم أجساد الموحدين على النار» (٢) وأمثلة ذلك مقيدة بما ذكرنا من القيود والشروط، فلا إشكال ولا تدافع، هذا. وأما قوله عليه السلام: «يمد بها صوته» فظاهره يدل على صحه مذهب من قال بأن تطويل المده فى «لا إله إلا الله» مندوب إليه مستحسن؛ لأن المكلف فى زمان التحديد يستحضر فى ذهنه جميع ما سوى الله من الأضداد والأنداد و ينفيهما، ثم يعقب ذلك بقوله: «إلا الله» فيكون أقرب إلى الكمال والإخلاص. و من الناس من قال بأولويه ترك التمديد، مستدلاً بأنه ربما مات فى زمان التلفظ ب«لا» قبل الانتقال إلى «إلا». أقول: وهذا القول مع أنه مخالف لقواعد التجويد و مناقض لصريح الروايه مدفوع دليله بأن من مات فى زمن التلفظ ب«لا» قبل الوصول إلى «إلا» لا شك أنه مات مؤمناً موقناً بالتوحيد؛ لأنه عقد بهذه قلبه ثم أراد أن يخبر بما فى ضميره فيكون ذلك دليلاً عليه فلم يجد من المهله ما يأتى به المعقوده فلم يلزم كفره، خاصه إذا كان المتلفظ بها مؤمناً موقناً بمدلولها، وإنما يلزم كفره أو عدم انتقاله منه إلى الإيمان أن لو وجد من الفرصه ما أمكنه فيه أن يقول لا- إله إلا الله ثم أهمل و لم يقل و مات. و أما ما فصّله الفخر الرازى و استحسنته الصدر الشيرازى و أثنى عليه فى رسالته المعموله لتفسير آيه الكرسي (٣) من أن المتلفظ بهذه الكلمه إن كان يتلفظ

ص: ٨٤

١-١) التوحيد: ١٩ ح ٥.

٢-٢) التوحيد: ٢٠ ح ٧.

٣-٣) لم أعتز على خصوص ما ذكره عنهما، راجع: التفسير الكبير للفخر الرازى ٤: ١٧٤ و ٧: ٣، و تفسير القرآن الكريم آيه الكرسي للصدر الشيرازى ٤: ٦٠.

لينتقل بها من الكفر إلى الإيمان فترك التمديد أولى حتى يحصل الانتقال من الكفر إلى الإيمان بأسرع أوان، وإن كان مؤمناً و إنما يذكرها للتجديد فالتمديد أولى ليحصل في زمانه صورته الأضداد في خاطر و ينفىها ثم يعقبها بقوله: «إِلَّا اللَّهُ» فيكون الإقرار بالإلهية أصفى و أكمل، فهو مع كونه غير دافع لما مرّ من أولويته ترك التمديد فما ذكره من أولويته معارض به، و إنما يدفعه ما ذكرناه مخالف لمذهبه، فإنّ الانتقال من الكفر إلى الإيمان على مذهبه قد حصل بمجرد التصديق القلبي كما هو مذهب الأشاعره و هو منهم و إنما جعل اللسان على الجنان دليلاً فهو على مذهبه كاشف عن إيمانه السابق على زمن التلفظ بهذه الكلمه لا مصحح له و متمم. نعم ما ذكره يصحّ على مذهب من قال: إنّ التصديق وحده ليس بإيمان، بل الإيمان هو التصديق بالقلب مع الإقرار بالشهادتين كما هو المنقول عن أبي حنيفة و إليه مال صاحب التجريد (1) و أمّا على مذهبه فلا. و بالجملة: فالتمديد بها مطلقاً كما هو ظاهر الروايه حيث رتب تناثر الذنوب على قول لا إله إلاّ الله لا مطلقاً، بل مقيداً بمدّ الصوت بها ليشعر بعليّه الحكم مندوب إليه مستحسن، بل الظاهر عندي أنّ الغرض من التمديد مجرد تجويد اللفظ و تحسينه على ما تقتضيه القواعد التجويدية لا الاستحضار المذكور، فإنّ المتلفظ بالكلمه إن كان عالماً بأوضاع ألفاظها و مفرداتها يستحضر الأضداد و الأنداد و ينفيهما و يثبت الإله الحقّ بمجرد الالتفات إلى معانيها مدّ صوته في الأوّل، و إن لم يكن عالماً أو كان و لم يكن ملتفتاً فلا يتيسر الاستحضار، مدّ أم لم يمدّ، فإنّ المدّه لا توجب الاستحضار كما لا يخفى على ذوى الأبصار، و الحمد لله الواحد القهار، و الصلاة على نبيّه محمّد و آله الأطهار.

فضيله اخرى للتلهيل

في كتاب التوحيد عن النبي صلى الله عليه و آله «قال: قال الله جلّ جلاله لموسى: يا موسى

ص: ٨٧

لو أنّ السماوات و عامريهنّ و الأرضين السبع في كفه و لا إله إلّا الله في كفه، مالت بهنّ لا إله إلّا الله» (١). أقول: المراد بعامريهنّ ساكنوهنّ الذين يعمرونهنّ بالعبادات و الطاعات و ألوان التسيّحات و التقديسات، فإنّهم يسبحون الليل و النهار لا يفترون، فشبه ذلك بالعمران من البلاد؛ لأنّ من شأنها أن تكون فيها أنواع النعم و ما يحتاج إليه الأمم. و فيه تنبيه على كون الأفلاك و ساكنيهنّ من الملائكة أجساماً ثقلاً. ذوات مقادير؛ إذ المقام يقتضى ذكر ماله ثقل و مقدار، فدلّ على بطلان القول بأنّ الفلك لا ثقل له كما هو المشهور بين الجمهور من الحكماء، بل أكثر المتكلّمين أنّها غير موصوفة بالثقل و إلّا لزم قبولها الحركة المستقيمه، و يدلّ عليه أيضاً ظاهر قوله تعالى: «الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا» (٢). و في ترك عامرى الأرض تنبيه على قلّتهم بالنسبه إلى عامرى السماوات فكأنّهم ليسوا في جنبهم بشيء له مقدار و ثقل، أو حذف اكتفاءً، أو هو من قبيل ذكر الشيء بأكثر أجزائه. و المراد: أنّ ثواب لا إله إلّا الله يثقل الميزان و يرجح كفه الحسنات حتّى لو كانت في كفه السيّئات أثقال الأرضين و السماوات و ما فيهما لمال بهنّ، و الكلام: إمّا محمول على تجسّم الأعمال كما ذهب إليه كثير من أهل الإسلام، و يؤيّدّه ظاهر كثير من الآيات و الروايات، منها روايه قيس بن عاصم و آياته المشهوره التي منها تخيّر خليطاً من فعالك إنّما قرين الفتى في القبر ما كان يفعل و لا بُعد فيه، فإنّ صوره العلم في اليقظه أمر عرضيّ، ثمّ إنّّه تظهر في النوم بصوره اللبن، فالظاهر في الصورتين حقيقه واحده ظهرت في كلّ ظرف بصوره

ص: ٨٨

١-١ (١) التوحيد: ٣٠ ح ٣٤.

٢-٢ (٢) الرعد: ٢.

و يسمّى في كلّ مكان باسم، فقد تجسّم في مقام ما كان عرضاً في آخر، وقد ذهب كثير من الحكماء الى وجود الأشياء أنفسها في الذهن و كونها أعراضاً ما دامت فيه، فاذا وجدت في الأعيان كانت الصورة الجوهرية منها جوهرًا لا في موضوع، و لذا اعتبروا في تعريف الجوهر قيدًا «إذا» فاختلف الصور باختلاف الظروف. أو على الاستعاره التمثيليه الحاصله من تشبيه معادله ثواب التوحيد بما سواه من الحسنات، و رجحانه عليه بالهيئه الحاصله من موازنه جسم ثقيل بما عداه و رجحانه عليه.

تفسير حديث التوحيد في التهليل

في كتاب التوحيد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «من قال: لا إله إلا الله مائة مرّه كان أفضل الناس ذلك اليوم عملاً إلا من زاد» (١). أقول: من ظاهر هذا الاستثناء يلزم ترجّح أحد المتساويين من غير مرجّح؛ لأنّ بعد نفى الزائد يبقى الناقص و المساوي، و في الصورة الأخيره يلزم المحذور. و الجواب: أنّ صيغه أفعال إذا أُضيفت فلها معنيان: أحدهما و هو الشائع الذائع: أن يقصد بها الزيادة على جميع ما عداها ممّا أُضيفت إليه، و ثانيهما: أن يقصد بها الزيادة على ما عداها مطلقاً لا ما عداها ممّا أُضيفت إليه وحده، و بالمعنى الأوّل يجوز أن يقصد بالمفرد منها المتعدّد دون المعنى الثاني، و هذا هو المراد هنا، فانتهى المساوي و بقي الزائد و الناقص فاندفع المحذور، فتأمل.

تحقيق حول الحديث الوارد في قطع الخبز بالسكين

في الكافي في مرفوعه أبي علي بن راشد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين سلام الله عليه إذا لم يكن له أدم يقطع الخبز بالسكين» (٢). و فيه في مرفوعه السيارى عنه عليه السلام أيضاً «قال: أدنى الأدم قطع الخبز بالسكين» (٣).

ص: ٨٩

١- ١) التوحيد: ٣٠ ح ٣٣.

٢- ٢) فروع الكافي ٣: ٣٠٣ ح ٩ و فيه «قطع».

٣- ٣) فروع الكافي ٤: ٣٠٤ ح ١٠.

أقول:الإدام بالكسر و الأدم بالضم:ما يؤكل مع الخبز أى شىء كان كذا فى نهايه ابن الأثير (١).و لعلّ قطعه لقمه لقمه بالسكين و أكله على هذا الهياه ليكون شبيهاً بأكله مع الإدام و نازلاً منزلته يفيد لذه ما موهومه مرغبه للنفس و مسكنه لها،بل محرّكه لها إلى أكله و الالتذاذ به،فيكون الغرض منه مجرّد إبداء حيله تتخدّع بها النفس فتصير بذلك قانعه لما فيه من التشبه بأكله مع الإدام.و يحتمل أن يكون ذلك يفيد في الواقع صلاحاً،و يجعله مناسباً و موافقاً للمزاج الإنسانى ما لا يفيد و لا يصلحه الكسر باليد،و ذلك لما فى مزاج السكين من نوع ملائمه و مناسبه مع مزاج الخبز غير معلوم لنا إلّا بالوجه،و نظيره فى سائر اختلاطات الأدم و غيره بعضها مع بعض كثير، كما قيل:«الجوز داء،و الجبن داء،فإذا اجتمعا صارا دواء»فيحتمل أن يكون نفوذ السكين فيه و قطعه له من هذا القبيل،فيصير بذلك شبيهاً بالخبز المأدوم فى كونه صالحاً بالإدام غير مضرّ لبدن الأنام لا فى كونه لذيذاً مرغوباً للطبع لينكر بعدم مطابقتة الواقع،فإنّ لآلات القطع و الأوانى دخلاً عظيماً فى تغيير أمزجه المأكول و المشروب و عدمه كما جزّبه أهل الطب من الحكماء،فلعلّ مجرد إمرار السكين فى حال القطع على أيّه قطعه منه و قطعها به يفيدها من الصلاح كالإدام ما لا يفيدها الكسر باليد،فلعلّهم لذلك كانوا يقطعونه حال الضروره و فقدان الأدم،هذا.و أمّا حديث النهى عن قطعه بالسكين كما رواه فى الكافى عن أبى عبد الله الصادق عليه السلام أنّه قال:«قال رسول الله صلى الله عليه و آله:لا تقطعوا الخبز بالسكين و لكن اكسروه باليد و ليكسر لكم،خالفوا العجم» (٢)فأما محمول على حال غير الأكل كما إذا احتيج إلى كسره باليد ليبياع أو يوهب مثلاً فيعدل عنه إلى القطع،أو على كراهته فى حال غير الضروره كما إذا كان هناك إدام يصلحه فإنّ قطعه حينئذٍ مكروه للغناء عنه بالكسر،و الإدام مع ما فيه من نوع إهانته و ترك الإكرام،و قد ورد:«أكرموا

ص:٩٠

١-١) نهايه ابن الأثير ٣١:١.

٢-٢) فروع الكافى ٣٠٤:٦ ح ١٣.

الخبز فإنَّ الله أنزله من بركات السماء» (١). و الظاهر أنَّ قطعه بما يشبه السكين كالخشب المنحوت المشكل بشكل السكين و نحوه كما هو المتعارف بين أكثر الناس حكمه حكمه، فتركه من غير ضروره أولى و أحوط. ثمَّ إنَّي بعد ما فرغت من تقريرى هذا عثرت على كلام لصاحب الوافى أورده فيه فى باب فضل الخبز فى مقام بيان هذا الخبر هكذا: كأنَّهم كانوا يلينون الخبز اليابس بالأدم كالزيت و اللبن و نحوهما، فإذا لم يجدوا إداماً قطعوه بالسكين إلى حدِّ لم يمكن كسره باليد إلى ذلك الحدِّ ليسهل تناوله، فيفعل فعل الإدام، و لعلَّهم كانوا يجدون فى المقطوع لذَّة و لا يجدونها فى المكسور، و هذا رخصه خصت بحال الضروره و فقدان الإدام (٢)، انتهى. و فيه بُعد، أمَّا أولاً: فلأنَّ تخصيصه باليابس مع عمومه خلاف الظاهر، بل الظاهر من قوله: «كان يقطع» أنَّه كان جديداً لئناً لا يحتاج إلى التلين الذى يحتاج إليه اليابس، فينبغى توجيهه على وجه يطابق عمومه. و أمَّا ثانياً: فلأنَّ المتعارف بين الناس فى الخبز اليابس أنَّهم يكسرونه باليد، و إذا أرادوا سهوله تناوله أو المبالغه فى تكسيره و تفتيته إلى حدِّ لا يمكن كسره إليه باليد: إمَّا لصلابته أو لانتهاء أجزائه فى مراتب التكسير إلى غايه لم يمكن كسره باليد يلينونه بالماء أو يرضونه و يدقُّونه حتَّى كأنَّه السويق، فيفيد بذلك أدنى فائده الإدام فى سهوله التناول، لا أنَّهم يقطعونه بالسكين إلى ذلك الحدِّ الغير الممكن كسره إليه باليد، فإنَّ ذلك مع كونه خلاف المعهود منهم خلاف طور العقل. و أمَّا ثالثاً: فلأنَّ تخصيص وجدان اللذَّة فى المقطوع بهؤلاء السلف و نسبه إليهم ممَّا لا وجه له، بل الظاهر من خبر السيارى أنَّ قطع الخبز بالسكين يفيد أدنى فائده الإدام مطلقاً فى أى مكان أو زمان كان، و بالنسبه الى أى شخص أو مزاج كان، مع أنَّه لم يظهر ممَّا أفاده لم لذتهم بالمقطوع دون المكسور.

ص: ٩١

١-١ (١) كتر العمال ١٥:٢٤٥ برقم: ٤٠٧٧٦.

١٩:٢٧٢. ٢-٢ (٢) الوافى للفيض الكاشانى

ثم من الظاهر ذكر كلمه «أو» في قوله: «و لعلهم» بدل الواو ليكون ما ذكره وجهين لقطعهم الخبز بالسكين كما هو الظاهر، و لكن الموجود في نسخه مرقوه عليه قدس سره و عليها خطه و بيان أن القارئ سمعه منه سماع تثبت و تفهم و تحقيق و تدقيق و استبصار هو الواو. و يمكن توجيهه بأن المراد بالواو الجامعه أو القاسمه، و هذا و إن كان بعيداً في أمثال هذه المقامات إلا أنه توجيه يرفع الغبار عن كلمات نشأت من أولى الأبصار.

تفسير آيه «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ»

و تحقيق حول تكليف الكفار بالفروع و عدمه]

قال الفاضل الأردبيلي بعد تفسير كريمه «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» (١): و يستفاد من الآيه أحكام، منها: كون الكفار مكلفين بالفروع، و منها: عدم تمكين المسلمين لهم. بمعنى منعهم عن دخوله، بل قيل: هو المراد من النهي. إلى آخر ما أفاده هناك (٢). أقول: إنهم اختلفوا في أن الكفار هل هم مكلفون بالفروع مع انتفاء شرطها و هو الايمان حتى يعدّوا بها كما يعدّون بالايمان أم لا؟ فالأكثر على الأول، قالوا: لا شرط في التكليف بفعل حصول شرطه الشرعي، بل يجوز التكليف به و إن لم يحصل شرطه شرعاً، خلافاً لجمهور الحنفية و أبي حامد الاسفرائني من فقهاء الشافعية، و تبعهم على ذلك بعض متأخرينا كالقاساني في تفسيره الصافي (٣)، قالوا: لو كلف الكافر بها لصحّت منه؛ إذ الصحه موافقه الأمر، و اللازم منتف. و أُجيب: بأنه غير محلّ النزاع؛ إذ لا نريد أنه مأمور بفعلها حاله كفره، نعم يصحّ منه بأن يؤمن و يفعل كالجنب و المحدث حاله الجنابه. و الحدث امرا به بعد التطهير. قالوا: لو وقع التكليف بالفروع لوجب القضاء و لا يجب. و أُجيب: بمنع

ص: ٩٢

١- (١) التوبه: ٢٨.

٢- (٢) زبده البيان: ٣٩، ٤٠.

٣- (٣) الصافي ٣٥٣: ٤.

الملازمه؛ إذ القضاء إنما يجب بأمر جديد، وليس بينه وبين وقوع التكليف ولا صحته ربط عقلي، فلا يستلزمه أحدهما. ثم من الدليل على أنهم مكلفون بالفروع: قوله سبحانه «ما سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لِمَ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ» صرح بتعذيبهم بتركهم الصلاة، ولا يحمل على المسلمين؛ إذ «وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمُسْكِينِ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ» (١) ينفيه. وقوله: «فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلَا كَذَبَ وَتَوَلَّى» (٢) ذمته على ترك الجميع ومنه الصلاة، فيكون مذموماً بتركها. وقوله: «لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٣) حيث جعل العذاب المضاعف جزاءً لهم على الأفعال المذكورة ومنها قتل النفس والزنا. وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ» (٤) «وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ» (٥) ونحوهما من الأوامر العامه بالعبادات، فإن الكفار مندرجون تحتها، فوجب عليهم هذه العبادات وجوبها على غيرهم، وتخصيص العباده المأمور بها فيهما بالإيمان لصدقها عليه مع أنه خلاف الأصل، والظاهر مما لا مخصيص له سوى الاحتمال وهو لا يصلح للتخصيص. وإذ قد تقرّر هذا، فنقول: يمكن استفاده الحكم الأول وهو كون الكفار مكلفين بالفروع من توجه صريح النهى فى «فَلَا يَقْرَبُوا» إليهم، فنهوا أن يقربوه، وهو تكليف لهم، إلما أنهم لم يكونوا قابليين للخطاب لبعدهم عن ساحه عزّ الحضور خصّ المؤمنين به تنبيهاً على ذلك. فالمؤمنون يبلغون ذلك النهى إليهم، ويقولون: أنتم أنجاس، والأنجاس

ص: ٩٣

١-١) المدثر: ٤٢ ٤٦.

٢-٢) القيامة: ٣١ ٣٢.

٣-٣) الفرقان: ٦٨ ٦٩.

٤-٤) البقره: ٢١.

٥-٥) يس: ٦١.

لا- يجوز دخولهم المسجد، والتكليف لا- يستلزم كون المكلف مخاطباً به خطاب مشافهه، بل يجوز أن يخاطب آخر بتبليغه إلى المكلف كما في كثير من التكاليف الشرعيه، ويدل عليه قول علي عليه السلام حين نادى ببراءه: «ألا- لا يحجّ بعد عامنا هذا مشرك» (١). وأما استفاده الحكم الثاني و هو عدم تمكين المؤمنين لهم من النهي فمبني على جعله من باب الكنايه، كما في «يا بني آدم لا- يفتننكم الشيطان» (٢) نهاه عنه، والمراد نهيهم عن أتباعه و الافتتان به لأنهم لو أتبعوه لامتحنهم، و الكنايه لا تنافي الحقيقه، فيجوز إرادته المعنى و هو نهى المشركين أن يقربوه مع إرادته لانزومه و هو نهى المسلمين عن تمكينهم منه؛ لأنهم لو مكّنوهم لدخلوه كما كانوا يدخلونه. و الفرق أن إرادته اللازم أصل، و إرادته المعنى تبع كما أوأنا إليه، و ذلك غير إرادته مجموع المعنيين، بل إرادته كلّ واحد منهما معاً كما بين في الأصول. لا يقال: إن اللفظ إذا دلّ بأقوى الداليتين لا يدلّ بأضعفهما؛ لأنّ القوه و الضعف يتنافيان. لأننا نقول: لا نسلم ذلك، و إنّما يكون كذلك لو كانت الدلاله الضعيفه و القويّه من جهه واحده، و هما فيما نحن فيه ممنوع، ضروره أنّهما من جهتين مختلفتين إحداهما بالمطابقه و الأخرى بالالتزام. فظهرت ثمره الخطاب و فائدته من غير أن يكون فيه تعسف، و لا- جمع بين الحقيقه و المجاز، و كذلك ليس فيه ما يجرى مجرى التكليف بالمحال؛ لأنهم يتمكّنون من امثاله حال الكفر لتحقق شرط الامتثال و هو فهم المكلف التكليف، و هو الذي جعلوه شرطاً لصحّته كما فصلناه في بعض رسائلنا و ليس بشرط في التكليف بفعل حصول شرطه الشرعي و هو هنا الإيمان، بل يجوز التكليف به و إن لم يحصل شرطه.

ص: ٩٤

١- ١) التفسير الكبير ١٥: ٢١٨.

٢- ٢) الأعراف: ٢٧.

و بما قرّره لا يتوجّه إليه ما أورده عليه محمّد بن عبد الفتّاح التنكابني المشهور بالسراب بقوله: النهي في «فلا يُقرَّبوا» إمّا متعلّق بالمسلمين بمعنى منع المسلمين المشركين عن الدخول، وإمّا متعلّق بالمشركين، فعلى الأوّل كون الكفّار مكلفين بالفروع ليس من أحكام الآيه، وعلى الثاني ليس عدم تمكين المسلمين لهم من أحكامها فعدّهما من الأحكام لا وجه له. ثمّ قال: فإن قيل: منع المسلمين إياهم عن الدخول إنّما هو بمقتضى النهي عن المنكر، فليس عدم التمكين حينئذٍ من الأحكام المستفاده من الآيه، والقول بأنّ مراده من جعل كلّ واحد من الأمرين من أحكام الآيه إنّما هو على تقدير خارج عن أسلوب الكلام (1)، انتهى. وذلك لأننا نختار أنّ النهي متعلّق بهما معاً، ولكن تعلّقه بالمؤمنين أصاله و بالذات، و بالمشركين تبعاً و بالعرض، نظيره ما قالوه في طويل النجاد: إنّّه يجوز إرادته طول النجاد مع إرادته طول القامه. و في كلام صاحب المفتاح ما يدلّ على أنّ اللفظ المستعمل في الحقيقة و المجاز حقيقة باعتبار معناه الحقيقي، فإنّ الحقيقة قسمان: قسم يراد به معناه الحقيقي، و لازمه و هو الكنايه، و ذهب الحاجبي إلى أنّه مجاز؛ لأنّ المعنى الحقيقي هو المفهوم بقيد الانفراد، فإذا استعمل اللفظ في المجموع يبطل معناه الحقيقي، فيكون اللفظ مستعملاً في المجموع بوضع ثانٍ كما في عموم المجاز. و الحقّ أنّ اللفظ موضوع لمفهوم الحقيقة مطلقاً، مع قطع النظر عن الانفراد و الاجتماع، فإذا استعمل في معناه الحقيقي و المجازي لم يبطل معناه الحقيقي، لكن يكون مجازاً في إرادته كلّ منهما لتجاوزه عن معناه الحقيقي، و قد بيّن ذلك في الأصول. و كذلك لا يرد على البيضاوي ما أورده عليه ملا ميرزا محمّد بن الحسن الشيرواني بقوله: من الأوهام الفاضحه و الأغلاط الواضحه ما ذكره في تفسير هذه

ص: ٩٥

الآية، حيث قال: وفيه دليل على أنّ الكفار مخاطبون بالفروع (١)، ولا يخفى أن سياقها ظاهر في أنّها تكليف للمؤمنين بمنعهم من المسجد وما بعدها وهو «وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَهُ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» (٢) أيضاً دليل عليه. ثم قال: وأنت خير بأنه لو كان المراد نهى الكفار وخطابهم وتكليفهم مع قطع النظر عن المؤمنين ولم يكن له تعلق بالمؤمنين ولم يكن للخطاب بالمؤمنين حاصل وثمره، إلّا أن يكون المراد خطابهم إياهم وتبليغهم لهم، وفيه تعسف وحمل الآية على تكليف المؤمنين بالمنع وعلى تكليف المشركين بعدم القرب معاً، قريب من الجمع بين الحقيقيه والمجاز. على أنّ تكليف الكفار بما يشترط فيه الكفر (٣) ويتوقف عليه يجرى مجرى تكليف المحال؛ لأنهم لا يتمكنون من امتثاله حاله الكفر ولا حاله الإيمان لو وقع بدل الكفر، بخلاف سائر الفروع، فإنّ الكافر لو بدل الكفر بالإيمان وقت الزوال لتمكّن من إيقاع الصلاة الصحيحه الشرعيه (٤)، إلى هنا كلامه طاب منامه. وأنت خير بأنّ علاقته هذه مع أنّها واهيه في نفسها لما عرفته منقوضه بكون الجنب مثلاً منهياً عن دخوله المسجد، لأننا نقول: تكليفه بما يشترط فيه الجنابه ويتوقف عليها يجرى مجرى تكليف المحال؛ لأنه لا يتمكن من امتثاله حاله الجنابه ولا حاله الطهاره لو وقعت بدل الجنابه. فما هو جوابه عن هذا؟ فهو جوابنا عن ذلك. وحله كما سبق: أنّ الامتثال لا يتوقف على الإيمان، ولا يمنعه الكفر، وإلّا يلزم منه الدور فيما إذا كان المأمور به هو الإيمان، وإنّما هو موقوف على قدره المكلف وتمكّنه وفهمه التكليف، ولا شك أنّ الكافر حاله كفره متمكّن من الامتثال بهذا المعنى؛ إذ هو قادر عليه فيصحّ منه كفّ النفس عن الدخول، فيكون ممثلاً. وعاملاً. بمقتضى النهي وعدمه، فيكون عاصياً وتاركاً لمقتضاه. نعم لا يترتب عليه أثر الصّحّه بمجرد موافقه الأمر، بل لا بدّ وأن يكون مسبوقةً

ص: ٩٦

١-١) أنوار التنزيل ١: ٤٩٦.

٢-٢) التوبه: ٢٨.

٣-٣) في «خ»: الكفار.

٤-٤) لم أعثر على مصدر النقل.

بالإيمان، و هو أمر آخر لا- ينفعه رحمه الله. نعم يرد على البيضاوى أنّ الآية ليست دليلاً- على كونهم مخاطبين بالفروع، بل غايه الأمر استفادته منها كما أوماً إليه الفاضل الأردبيلي (١) وذلك لأنهم إنّما يطلقون الدليل على ما هو نصّ أو ظاهر، لا على ما هو متساوى الاحتمالين أو خلاف الظاهر، ولعلّه أراد بالدليل هنا غير ما يفهم من هذا اللفظ بحسب العرف، بل ما يندرج فيه الاحتمال و إن لم يكن معروفاً فيهم؛ لأنّه يبعد عن مثله الغفلة عن عدم كونها دليلاً- عليه بالمعنى المتعارف، كيف لا- و هو قد رأى أنّ صاحب الكشّاف نقل عن عطاء أنّه قال: نهى المشركين أن يقربوه، راجع إلى نهى المسلمين عن تمكينهم منه (٢)، و اقتصر عليه و لم يذكر احتمالاً- آخر، كما أوماً إليه الأردبيلي بقوله: بل قيل هو المراد من النهى. ثمّ الظاهر أنّ صاحب الكشّاف إنّما اقتصر على مجرد نقل قول عطاء، و لم يحتمل في الآية ما احتمله البيضاوى و غيره، لأنّه حنفى الفروع، و أبو حنيفة زعم أنّ الكفار غير مكلفين بالفروع كما سبق في أوّل المسأله، و قد نقله عنه أيضاً شيخنا الشهيد الثانى فى شرحه على اللمعه (٣). و أمّا البيضاوى فلما كان شافعى الفروع، و الشافعى يقول بكونهم مكلفين بها كما هو مذهب الأ-كث، حمل الآية عليه ردّاً على الكشّاف، و زعماً منه أنّه الظاهر منها، حتّى أنّه جعلها دليلاً عليه. و الظاهر أنّ ذلك إنّما صدر منه لحرصه على المذهب و تعصّبه على تصحيحه كما هو دأبهم، و قد قيل: إنّ حيّك الشىء يعمى و يصمّ، و بالجمله: هما على طرفى الإفراط و التفريط. و أمّا الفاضل الأردبيلي رحمه الله فلما أمعن النظر فى الآية و رأى أنّها تحتلها معاً؛ لانتفاء منع الجمع، حملها عليه ردّاً عليهما، و هو الحقّ، كذلك يفعل

ص: ٩٧

١-١) زبده البيان: ٣٩.

٢-٢) الكشّاف ١٨٤: ٢.

٣-٣) شرح اللمعه ٢٣٧: ١.

الرجل البصير. و اعلم أنه طاب ثراه بعد نقله كريمه «و وَيَلُّ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالْمَآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» (١) قال: فيها دلالة على وجوب الزكاة على الكفار؛ لأنه يفهم منها أن للوصف بعدم إيتاء الزكاة دخلاً في ثبوت الويل لهم، ولكن علم من الإجماع وغيره عدم الصحه منهم إلا بعد الإسلام (٢). إلى هنا كلامه طاب منامه. فإن قلت: «الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» صفه كاشفه على طريقه الألمعي الذي يظن بك الظن، فيدل على أن المراد بالمشركين من لا يؤتى الزكاة، وإطلاقه عليه من باب المبالغة كإطلاق الكافر على تارك الحج في قوله: «وَمَنْ كَفَرَ» وكذلك حصر الكافرين بالآخره فيهم للمبالغة والإشارة إلى غايه اهتمامه تعالى بشأن الزكاة و وجوب إخراجها، ويدل عليه أيضاً بعض الروايات كروايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «من منع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم» (٣). وقوله «وَهُمْ بِالْمَآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» جملة حاله تعليقه، أي: عدم إتيانهم الزكاة لأنهم غير مؤمنين بالآخره، إذ الإيمان بها يقتضى إبتاؤها، فعدمه دليل على عدمه، فدللت الآية على شرك الموصوفين بعدم الإيتاء المعلل بعدم الإيمان بالآخره، ولا دلالة فيها على وجوب الزكاة على الكفار ليثبت به تكليفهم بالفروع. قلت: فيها دلالة على أن ترك الزكاة من صفات الكفار، وفي تعليق الويل على الوصف بعدم الإيتاء إشعار بعليته لثبوتها لهم، فتدل على وجوبها عليهم، ويلزم منه كونهم مكلفين بها. قال القاساني في الصافي بعد نقله ما رواه القمي عن أبان بن تغلب قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا أبان أ ترى أن الله طلب من المشركين زكاة أموالهم وهم يشركون به، حيث يقول «و وَيَلُّ لِلْمُشْرِكِينَ» الآية؟ قلت له: جعلت فداك فسره

ص: ٩٨

١-١ (١) فصلت: ٧.

٢-٢ (٢) زبده البيان: ١٨٠ للمحقق الأردبيلي.

٣-٣ (٣) من لا يحضره الفقيه ١٢: ٢.

لى، فقال: ويل للمشركين الذين أشركوا بالإمام الأوّل و هم بالأئمّه الآخرين كافرين، يا أبان إنّما دعا الله العباد إلى الإيمان به فإذا آمنوا بالله و برسوله افترض عليهم الفرائض»: هذا الحديث يدلّ على ما هو التحقيق عندى من أن الكفّار غير مكلفين بالأحكام الشرعيّه ما داموا على الكفر (1). وفيه: أنّ هذا الحديث بظاهره لمّا كان مخالفاً للمذهب المشهور المنصور، و لظاهر هذه الآيه و ظواهر كثير من الآيات، و جب تأويله على تقدير إمكانه أو ردّه على تقدير عدمه؛ لما ورد عن الصادقين عليهم السلام فى كثير من الأخبار: «إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فخذوه، و إن خالفه فردّوه و اضربوا به عرض الحائط» (2). و فى الكافي بسند صحيح عن الصادق عليه السلام: «إنّ الحديث الذى لا يوافق القرآن فهو زخرف» (3). و عنه صلى الله عليه و آله: «ستكثر من بعدى الأحاديث، فما وافق كتاب الله فخذوه، و ما خالفه فانبذوه» (4) إلى غير ذلك من الأخبار. و بالجملة: مدار الاستدلال بالآيات و الروايات على الأحكام الشرعيّه من السلف إلى الخلف على الظاهر المتبادر المنساق إلى الذهن لما تقرّر فى الأصول من امتناع أن يخاطب الله بشيء يريد خلاف ظاهره (5) من دون البيان، و إلّا لزم الإغراء بالجهل، لأنّ إطلاق اللفظ الظاهر الدلالة على معنى يوجب اعتقاد سامعه العالم بوصفه إرادته لافظه منه ذلك المعنى، فإذا لم يكن ذلك المعنى مراداً للافظ كان اعتقاد السامع إرادته له جهلاً، فإطلاقه مع عدم إرادته معناه الظاهر إغراء

ص: ٩٩

١-١ (١) الصافي ٣٥٣:٤.

٢-٢ (٢) راجع تهذيب الاحكام ٣٠٢:٦، و أصول الكافي ١:٦٩ ح ٢.

٣-٣ (٣) أصول الكافي ١:٦٩ ح ٣.

٤-٤ (٤) أصول الكافي ١:٦٩ ح ١.

٥-٥ (٥) إشاره إلى أنّ إرادته خلاف ظاهره إنّما يمتنع من دون البيان كما قاله هذا الأصولي، و هنا قد بيّنه من هو من تراجمه كلامه تعالى، لكنّه لا يقوم حجّه عليه، و يحتمل أن يكون ما ذكره عليه السلام من بطون الآيه «منه».

للسامع بذلك الاعتقاد الجهل، ولأنه بالنسبة إلى غير ظاهره مهمل، فتأمل.

تحقيق حول النبوي: الطلاق بيد من أخذ بالساق

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الطلاق بيد من أخذ بالساق» (١). أقول: الطلاق مشتق من الإطلاق، يقال: أطلق قيده إذا أحله، ثم نقل إلى إزالة قيد النكاح من غير عوض بصيغه طالق، والمراد به فيما ورد في الطلاق من الآيات والروايات، مثل «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» (٢) «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» (٣) «المتعه تبيين بغير طلاق» (٤) وأمثال ذلك هو هذا المعنى؛ لأنه المتبادر من إطلاق الطلاق في عرف الشرع. وقد تقرّر في الأصول أنه إذا صدر من الشارع ماله محمل لغويّ و محمل شرعيّ، كالطواف بالبيت صلاة، فمثل هذا لا يكون مجملاً بل يحمل على المحمل الشرعيّ؛ لأنّ عرف الشارع أن يعرف الأحكام الشرعيّة ولذلك بعث، ولم يُبعث لتعريف الموضوعات اللغويّة، فكانت ذلك قرينه موضحة للدلالة فلا إجمال. ثمّ لما كان المبتدأ معرّفًا بلام الجنس كان مفيداً للحصر، فالمستفاد من الخبر حصر المبتدأ في خبره، وهو يقتضي انحصار وقوع الطلاق المعتبر في الزوج المستحقّ للوصف. هذا غاية ما يمكن أن يستفاد من هذا الخبر. وفيه: أنّ دلالة على الحصر ضعيفه لعدم إرادته، على أنّ المراد باليد هاهنا قدره كما صرح به في التنقيح (٥) وإلا لم يجر طلاق الوكيل مع أنّه جائز؛ لأنّ يده مستفاده من يده، فليجز من الوليّ أيضاً لأنّ الشارع نصبه ليقوم بمصالح المولى عليه. واليد بالمعنى المذكور كما تشمل الوكاله فكذلك تشمل الولايه، فقول بعض الأصحاب بعدم جواز طلاق الوليّ عن المجنون مستدلاً بهذا الخبر محلّ نظر.

ص: ١٠٠

١-١ (١) عوالى اللثالى ١:٢٣٤ برقم: ١٣٧.

١-٢ (٢) الطلاق: ١.

٣-٣ (٣) البقره: ٢٢٩.

٤-٤ (٤) وسائل الشيعه ١٤:٤٩٥.

٥-٥ (٥) التنقيح الرائع ٢:٢٩٣.

نعم يمكن القول بعدم وقوع طلاق الولي عن الصبي؛ لأن له أمداً يترقب و يزول نقصه فيه، فيمكن أن يقع الطلاق بيده بلا واسطه إن أراد ذلك، بخلاف المجنون المطبق، هذا. و إذ قد تقرّر أنّ المراد بالطلاق المذكور في الخبر هو المعنى الشرعي فظاهر أنه لا يشمل نكاح المتعه؛ إذ لا تقع بها طلاق بل تبين (١) بانقضاء المدّه أو بهيته إيّاها كما هو مذهب أصحابنا القائلين بالمتعه، و لذلك اعتبروا في عقد المطلّقه الدوام، و فرعوا عليه عدم وقوع الطلاق بالتمتّع بها. و في روايه محمّد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام «قلت: و تبين بغير طلاق، يعنى المتعه؟ قال: نعم» كذا في التهذيب و الاستبصار (٢). و فيه عن محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في المتعه «قال: ليست من الأربع؛ لأنها لا تطلق و لا ترث و لا تورث، و إنّما هي مستأجره» (٣). و في الفقيه عن موسى بن بكر عن زراره «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: عدّه المتعه خمسّه و أربعون يوماً، فإذا جاء الأجل كانت فرقه بغير طلاق» (٤). و قد نفى كثير من الأصحاب إيلاء المتعه بقولهم: «و لا يقع بها إيلاء» لقوله تعالى في قصّه الإيلاء: «وَ إِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ» (٥) و ليس في المتعه طلاق، و قال في المسالك: إقامه الهبه مقام الطلاق قياس (٦) و قال المحقق الثاني الشيخ علي رحمه الله في حواشيه: جعل الهبه عوض الطلاق إدخال لها في باب القياس (٧). و أيضاً فإنّ

ص: ١٠١

-
- ١- ١) عن محمّد بن يعقوب عن محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن محمّد عن محمّد بن إسماعيل و السند علي المشهور صحيح عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يتزوّج متعه سنه أو أقلّ أو أكثر، قال: إذا كان شيئاً معلوماً إلى أجل معلوم، قال: قلت: و تبين بغير طلاق؟ قال: نعم» «منه». فروع الكافي ٤٥٩: ٥ ح ٢.
- ٢- ٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦٦ ح ٧٢، الاستبصار ٣: ١٥١ ح ٢.
- ٣- ٣) الاستبصار ٣: ١٤٧ ح ٥.
- ٤- ٤) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٦٤.
- ٥- ٥) البقره: ٢٢٧.
- ٦- ٦) المسالك ٧: ٤٦٤.
- ٧- ٧) الحاشيه على المسالك: مخطوط.

الأصحاب لم يعدوا الهبه من أقسام الطلاق. و بما قرّرنا ظهر فساد ما توهمه بعض (١) معاصرنا ممّن ألقى بيده إلى مهلكه الإفتاء من حيث لا يشعر من عدم جواز هبه الأب المدّ المضرّوبه في نكاح متعه ولده الصغير، مستدلاً بأنّها طلاق، والخبر المذكور يدلّ على عدم جواز طلاقه عنه، وذلك لأنّه إن أراد أنّ الهبه المذكوره طلاق شرعيّ ففيه ما عرفته، وإن أراد أنّها طلاق لغويّ ففيه أيضاً ما عرفته من أنّ المراد بالطلاق المذكور في الخبر هو الطلاق الشرعيّ. وبالجملة: دلالة الخبر على عدم جواز هبه الوليّ المدّ إنّما تثبت أن لو كان المراد بالطلاق المذكور فيه هو الطلاق بالمعنى اللغويّ، ودون ثبوته خبط القناد، وكيف لا. والأصحاب مصرّحون بأنّ المتعه لا يقع بها طلاق كما مرّ؟ وهذا منهم صريح في أنّهم حملوا الطلاق المذكور فيه على معناه الشرعيّ، وإلّا فلا. وجه لتخصيصهم الطلاق بغير المتعه، واعتبارهم في المطلّقه الدوام. على أنّ قول الرضا والباقر عليهما السلام: «المتعه تبيّن بغير طلاق» صريحان في أنّ هبه المدّ لا تسمّى طلاقاً شرعيّاً، وإلّا لكانت بينونتها في صورته الهبه بالطلاق لا غيره. فالصواب صحّه هبه الوليّ؛ لثبوت ولايته المجوّزه للتصرّف في أمور المولّى عليه مع رعايه الغبطه و المصلحه، وتخلّفه في صورته الطلاق لدليل خارج لا. يوجب إلحاقها به؛ لأنّه قياس لا نقول به. وأيضاً فإنّ «كلّ شيء مطلق حتّى يرد فيه نهى» كما قال الصادق عليه السلام، وقد رواه الصدوق رحمه الله في الفقيه (٢). و هبه الوليّ المدّ ممّا لم يرد فيه نهى و خصوصاً إذا كانت المدّ قليله غير واصله إلى زمان بلوغ الصبيّ، فإنّ في هذه الصوره لا يتصوّر له أمد يترقّب و يزول فيه نقصه ليقع الطلاق بيده على تقدير كون الهبه طلاقاً شرعيّاً.

ص: ١٠٢

١-١) المراد بهذا البعض سيدنا أمير معصوم و مولانا ملّا محمد رفيع زيد قدرهما «منه».

٢-٢) من لا يحضره الفقيه ٣١٧: ١.

و الحاصل: أنّ كون الولي ممنوعاً من الهبه المذكوره غير منصوص و لا- مفهوم من الخبر، و مساواتها للطلاق المنصوص في المعنى المقتضى للمنع مع أنه قياس و مخالف للأصل ممنوعه؛ لأنّ لكلّ منهما حدوداً و لوازم مختلفه، و اختلاف اللوازم يدلّ على اختلاف الملزوم. فلعلّ غرض الشارع من نهى الولي عن الطلاق دون الهبه تعلق بما هو معتبر في أحدهما دون الآخر، فهذا القياس على القول به باطل لانتفاء الجبهه الجامعه، فنقول: كما جاز للوليّ العقد أو البناء على أصله الجواز و ثبوت ولايته الشرعيّه فليجز له الهبه آخرّاً بناءً على ذلك الأصل السالم عن المعارض، و إنّما خرج عنه الطلاق عن العقد الدائم للدليل من الخارج، و هو على تقدير تسليمه إنّما دلّ على كونه ممنوعاً من الطلاق و لم يدلّ على كونه ممنوعاً من غيره، فليقتصر عليه فيما خالف الأصل، و بالله التوفيق.

مسأله في حرمه النظر إلى أخت الموطوء

من أوقب غلاماً أو رجلاً- بأن أدخل به بعض الحشفه حرمت عليه أمّ الموطوء و أخته و بنته مؤبّداً. و هل يجوز للموقب أن ينظر إليهنّ كما يجوز له النظر إلى سائر محارمه و بالعكس؟ الظاهر العدم، فإنّ كلا منهما بالقياس إلى الآخر أجنبيّ، و حرمه النكاح مطلقاً لا تعطى جواز النظر مطلقاً، بل المحرّم الذي يجوز النظر إليه هو من حرم نكاحه مؤبّداً بنسب أو رضاع أو مصاهره مع حلّ السبب كما صرّح به الأصحاب و بيّناه في بعض رسائلنا (1) و هنا ليس كذلك؛ إذ لا- نسب بينهما و لا- رضاع و لا مصاهره. و أسباب جواز النظر إلى الحرّه المسلمه البالغه العاقله و بالعكس منحصره فيها، فمن زنى بذات بعل أو بذات عدّه رجعيّه أو عقد عليهما مع العلم بأنّهما كذلك أو عقد على امرأه و هو محرم عالماً بالتحريم حرّم من عليه مؤبّداً، و لكن

ص: ١٠٣

(١- ١) و هي رساله في حرمه النظر إلى وجه الأجنبيّه.

لا يجوز أن ينظر أحدهما إلى الآخر إلّا مرّة من غير قصد و لا معاودة كما في سائر الأجنبيّات؛ للأمر بغضّ البصر و حفظ الفروج، و المفهوم منه تحريم النظر و عدم حفظ الفروج مطلقاً، و قد علم الجواز في المحارم و الحلائل بالآية و الرواية و الإجماع و بقي الباقي في تحته. نعم جوّزوا النظر الى وجه امرأه يريد نكاحها، أو أمه يريد شراءها بشرائط مذكوره في محالها. فما أفتى به المعاصر المذكور من جواز نظر الموقّب الى أخت الموطوء بعد أن سئل عنه بخصوصه، مردود لما عرفت.

تحقيق حول الحديث النبويّ: «الناس معادن. الخ»

قال سيّد البشر على ما ورد عنه في الخبر: «الناس معادن كمعادن الذهب و الفضة، خيارهم في الجاهليّة خيارهم في الإسلام» (١)(٢). أقول: المعدن كالمجلس: منبت الجواهر من ذهب و نحوه، و هو مأخوذ من عدن بالبلد إذا أقام فيه، سمّي بذلك لإقامه أهله فيه، أو لإثبات الله إياه فيه. و الخيار خلاف الأشرار، و منه قول البغدادي في جواب المصري: حسناء خير من خياركم. يعني: كما أنّ معادن الذهب مثلاً مختلفه في الجياده و الرداءه، فبعضها جيّد لا يحتاج الى عمل و معالجه لحصوله و ظهور جوهره و بعضها رديّ و بعضها فوق بعض فيهما الى غير ذلك من الاختلافات بالعرض، كذلك أفراد الناس مختلفه في الصفات و المهلكات، فمنهم أختيار و منهم أشرار، و منهم من له فطانه لا يحتاج إلى معلّم بشريّ يتصرّف فيه ليخرجه من القوّه إلى الفعل، و منهم من له غباوه لا- تعود عليه الفكرة بل يثبت جميع أفكاره عن مطالبه و لا يفيد المعلم، و منهم من له فطانه إلى حدّ ما ويستمتع بالفكر و له أصابه في المعقولات و يفيد المعلم، و تلك

ص: ١٠٤

١- (١) كنز العمّال للمتقى الهندي ١٠: ١٤٩ برقم: ٢٨٧٤١.

٢- (٢) في الكافي: [١٧٧: ٨ ح ١٩٧] عن بكر بن صالح رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الناس معادن كمعادن الذهب و الفضة، فمن كان له في الجاهليّة أصل فله في الإسلام أصل» «منه».

الاختلافات ثابتة فيهم دائماً، فمن كان منهم في الجاهلية خيراً جواداً فطناً حليماً عليماً إلى غير ذلك من الصفات والمهلكات النفسانية كان في الإسلام كذلك، ومن كان فيها متصفاً بأضدادها ومقابلاتها كان فيه كذلك؛ إذ الإسلام لا يجعل الفطن مثلاً غيبياً وبالعكس. والغرض هو الإشارة إلى اختلاف مراتب الناس في معرفه طريق الحق والتوفيق للإيمان، فإن القلب المستعد لقبول الحق يكفيه أدنى تنبيه، والقلب المطبوع على الباطل لا تنجح فيه دعوته داع، بل يضره و تصير سبباً لمزيد رسوخه فيما هو فيه «وَ إِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَ هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ وَ أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَ مَاتُوا وَ هُمْ كَافِرُونَ» (١). فقوله: «الناس معادن» تشبيه بليغ حذف فيه الأداة، وقوله: «كمعادن الذهب» إما خبر محذوف أو استئناف، وإضافتها إليه لأميته، وكذا إلى الفضة، وهي عطف على الذهب و مشبه به كهو، فكما أن الاختلاف بين معادن كل من الذهب و الفضة اختلافات صنفية أو شخصية كذلك الاختلاف بين الناس، ففيه دلالة على كون النفوس البشرية متحدة بالنوع و مختلفة بالشخص، لا على كونها متحدة بالجنس و مختلفه بالنوع كما فهمه منه القوشجي في الشرح الجديد على التجريد تبعاً للآخرين. ولعلهم اعتبروا أولاً عطف الفضة على الذهب، ثم جعلوا مجموعهما مدخول حرف التشبيه و مشبهاً به، كما في قوله: و ما الناس إلّا كالديار و أهلها بها يوم حلوها و غدوا بلاقع فكما أن معادن الذهب و الفضة مختلفة بالمهية و النوع فكذلك الناس معادن يختلف كل منها بالمهية و النوع. وفيه نظر؛ لأن ذلك إنما يعتبر فيما إذا لم يكن التشبيه تاماً بدون اعتبار

ص: ١٠٥

المجموع، و هنا يتحقق التشبيه بدون، فاعتبار المجموع و جعله مشبهاً به يحتاج إلى عله و نكته، و خاصه في مقام الاستدلال و جعله حجه على ذلك المطلب، و إنما أورد مثالين زياده في التوضيح، و له نظائر كثيره الأفراد «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَ امْرَأَتَ لُوطٍ» الآيه (١) «وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ» إلى قوله «وَ مَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ» (٢). و بالجمله لا دلالة فيه، بل و لا تأييد على ما راموه، فلي تأمل.

تحقيق حول الحديث الوارد في لعن النامصه و المتمصه و غيرهما

قال الصدوق في معانى الأخبار بعد أن روى حديثاً عن سيّد الأبرار بهذه العبارة: «لعن رسول الله صلى الله عليه و آله النامصه و المتمصه، و الواشره و المستوشره، و الواصله و المستوصله، و الواشمه و المستوشمه» قال على بن غراب: النامصه التى تتنف الشعر من الوجه، و المتمصه التى يفعل بها ذلك، و الواشره التى تنشر أسنان المرأه و تفلجها و تحددها، و المستوشره التى يفعل بها ذلك، و الواصله التى تصل شعر المرأه بشعر امرأه غيرها، و المستوصله التى يفعل بها ذلك، و الواشمه التى تشم و شماً فى يد المرأه أو فى شىء من بدنها و هو أن تغرز يدها أو ظهر كفها أو شيئاً من بدنها بإبره حتى تؤثر فيه ثم تحشوه بالكحل أو بالنوره فيخضّر و المستوشمه التى يفعل ذلك بها (٣). أقول: تميم بن بهلول من رجاله، و هو غير مذكور فى الرجال، و المذکور فيها الذى يروى عنه الصدوق هو تميم بن عبد الله بن تميم القرشى و هو ضعيف. و بكر بن عبد الله بن حبيب المزنى ساكن الرى من رجاله، يعرف تاره و ينكر اخرى، فضعه ظاهراً و جهالته معلومه. و على تقدير قوته و صحته، فحمل ما فيه من النص و غيره على الكراهه دون الحرمه لأصالة الجواز و الإباحه غير بعيد، و ذكر اللعن المحمول على المبالغه كما

ص: ١٠٦

١-١) التحريم: ١٠.

٢-٢) التحريم: ١١.

٣-٣) معانى الأخبار: ٢٥٠.

فى النائم وحده و الآكل وحده غير مانع عنه. و كذا حمل النهى عن وصل الشعر بالشعر فى غير هذا الخبر، مثل ما فى التهذيب (١) فى حديث الماشطه فى الروايتين «و لكن لا تصل الشعر بالشعر» على الكراهه، كالنهى المذكور فىه عن غسل وجهها بالخرقه معللاً بأنه يذهب بماء الوجه، غير بعيد أيضاً. لما فى روايه سعد الإسكاف «قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن القرامل التى تصنعها النساء فى رؤوسهن يصلنه بشعورهن، فقال: لا بأس به على المرأه ما تزینت به لزوجها، قال: فقلت: بلغنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الواصله و الموصوله، فقال: ليس هناك، إنّما لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الواصله التى تزنى فى شبابها فلما كبرت قادت النساء إلى الرجال، فتلك الواصله و الموصوله» (٢). فما ذكره بعض أصحابنا كالسيد الداماد فى شارع النجاه (٣) أخذاً من الذكرى من حرمة تميمص الشعر و وصله، و غيرهما فى الفاعله و القابله، مستدلاً بالخبر الأوّل و نحوه، و بكونه من باب التغيير فى خلق الله، فيدخل تحت عموم «و المغيّرين خلق الله» (٤) كما ترى؛ لأنّ الأخبار الوارده فى هذا الباب بين ضعيف و مجهول، و ليس فيها خبر صحيح صريح فيه على وجه يعتمد عليه أو تركز النفس إليه، فإثبات التحريم بها مع القول بالإباحه الأصليه مشكل؛ لإطباقهم على أنّ الخبر الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعيه، و الحرمة و الكراهه منها، فمن ادعى إحداهما فعليه البيان. و العجب من الشهيد أنّه كيف مال إلى تحريم ما هو المذكور فيه و هو مجهول؟! فإنّ الخطب فى السيد سهل؛ لأنّه لما قلده واثقاً به من غير المراجعه إلى الأصول، حكم بما حكم، و هو ليس من أصحاب النقل بل هو من أرباب العقل.

ص: ١٠٧

١-١) تهذيب الأحكام ٣٥٩: ٦: ٣٦٠ ح ١٥١ و ١٥٢.

٢-٢) تهذيب الأحكام ٣٦٠: ٦ ح ١٥٣.

٣-٣) شارع النجاه: ١١٦.

٤-٤) إشاره إلى قوله تعالى: «و لَأْمُرَنَّهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ النساء: ١١٩».

فإن قلت: إحدى روايتي النهي عن وصل الشعر المذكوره في التهذيب و إن كانت ضعيفه إلا أن الأخرى من مراسيل محمد بن أبي عمير، وقد قال العلامة في النهاية: العدل إذا أرسل الحديث فالوجه المنع من قبوله، إلا إذا عرف أنه لا يرسل إلا مع عداله الواسطه كمراسيل محمد بن أبي عمير (١). قلت: كلامه في التهذيب (٢) خالٍ عن هذا الاستثناء، وهو الوجه كما بينه صاحب المعالم (٣) ثم اختاره هو ونقله عن أبيه، وقد بسط القول فيه الشهيد الثاني بما لا مزيد عليه في الدرايه (٤) فليطلب من هناك.

تحقيق حول المراد من النور في حديث أبي ذرٍّ وغيره

قال ابن الأثير في النهاية: وفي حديث أبي ذرٍّ، قال له ابن شقيق: لو كنت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله لسألته هل رأيت ربك عزّ وجلّ؟ فقال: قد سألته، فقال: نورٌ أنى أراه؟ أى: هو نور كيف أراه. سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، فقال: ما زلت منكراً له، وما أدري ما وجهه، وقال ابن خزيمة: فى القلب من صحّحه هذا الخبر شىء فإن ابن شقيق لم يكن يثبت أبا ذرٍّ، وقال بعض العلماء: النور جسم و عرض، والبارى عزّ و علا ليس بجسم و لا عرض و إنما المراد أنّ حجاب النور، و كذا روى فى حديث أبى موسى. و المعنى: كيف أراه و حجاب النور، أى: أنّ النور يمنع من رؤيته (٥) انتهى. أقول: كثيراً ما يطلق النور و يراد به الموجود المفارق القائم بذاته المجرد عن المادّه و علائقها المستلزمه للنقص و الظلمه، فمنه قولهم: إنّ النفس الناطقه نور من أنوار الله القائم لا- فى أين، من الله مشرقها و إلى الله مغربها. و كذلك الأنوار العالیه يعنون بها المفارقات و المجردات. و منه ما ورد فى الخبر عن سيّد البشر: «أول ما خلق الله نوري» (٦). و فى روايه

ص: ١٠٨

١-١) نهاية الأصول: ٢٣٧ من المخطوط.

٢-٢) تهذيب الأصول: ٨٩ من المخطوط.

٣-٣) المعالم: ٢١٣.

٤-٤) الرعايه فى علم الدرايه للشهيد: ١٣٨.

٥-٥) نهاية ابن الأثير ١٢٤: ٥١٢٥.

٦-٦) بحار الأنوار ٩٦: ١.

أخرى: «روحي» (١) وهي تدلّ على أنّ المراد بالنور في الرواية الأولى، وهو هذا المجرد القائم بذاته المعبر عنه بالروح، وكذلك يدلّ عليه ما ورد في روايه أُخرى: «أول ما خلق الله العقل» (٢). وفي الأخرى: «القلم» (٣) فإنّ المراد بها كلّها شيء واحد وهو نفس النبي صلى الله عليه وآله، سمّيت عقلاً و نوراً و روحاً و قلماً بالاعتبارات المختلفه، فمن حيث أنّها تدرك الأشياء كما هي سمّيت عقلاً، و من حيث أنّها يهتدى بها سمّيت نوراً، و من حيث أنّها باعث حياه الخلق بالمعرفه و العباده سمّيت روحاً، و من حيث أنّها مظهر الحقائق و الدقائق سمّيت قلماً. و منه ما في خير آخر: «كنت أنا و على نوراً بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق آدم بأربعه عشر ألف عام» (٤) و في آخر: «قال الله تبارك و تعالى: يا محمد، إنّي خلقتك و عليّاً نوراً يعني: روحاً بلا بدن قبل أن أخلق سماواتي و أرضي و عرشي و بحري، فلم يزل يهللني و يمجّدني» هكذا جاء مفسراً في كتاب المناقب لابن المغازلي الشافعي (٥) و كتاب فردوس الأخبار (٦) لابن أبي ليلى، و في الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني بإسناده إلى أبي عبد الله الصادق عليه السلام (٧). و لما كان واجب الوجود تعالى شأنه العزيز في أعلى مراتب التجرد كان نور الأنوار، بل جميع الأنوار شعل من نوره، فالمراد بالله تعالى يعلم أنّ ربّي تبارك و تعالى مجرد ليس له مكان من أين أراه، و الرؤيه مسبوقة بكون المرئي في مكان أو جهه مقابلاً و مسامتاً للرأى. فحاصل الجواب يؤول إلى الشكل الأوّل هكذا: ربّي مجرد، و كلّ مجرد لا يرى بالبصر، و إنّما حذف موضوع الأوّل لدلاله السؤال عليه. و أمّا الثانيه فأقيم ما يفيد مفادها مقامها، فلا حاجه إلى تكلف تقدير المضاف و المضاف إليه، مع دلاله الكلام عليه كما يلزم ذلك ممّا فهمه منه بعض

ص: ١٠٩

١-١) بحار الأنوار ٣٠٩: ٥٧.

٢-٢) بحار الأنوار ٩٧: ١.

٣-٣) بحار الأنوار ٣٠٩: ٥٧ و ٣٦٢.

٤-٤) راجع: إحقاق الحق ٣٤: ٥.

٥-٥) المناقب لابن المغازلي: ٨٧، ٨٩.

٦-٦) فردوس الأخبار ٣: ٣٣٢، برقم: ٤٨٨٤.

٧-٧) أصول الكافي ١: ٤٤٠، ح ٣.

العلماء، أى: حجاب ربّي نور يمنع من رؤيته، مع أنّه لا حجاب له لكونه فى أعلى مراتب التجرد، و الحجاب من لواحق الماديات لا من عوارض المجردات، و إنّما احتجب لشده ظهوره، فإنّ الشىء إذا جاوز حده انعكس ضده، و هذا معنى ما قيل: إنّ الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، و ذلك لأنّه معقول بذاته غير محتاج الى عمل يعمل به ليصير معقولاً، فإنّ لم يعقل و لن يعقل أبداً كان من جهه العاقل لا- من جهته. و لا- يذهب عليك أنّ تقريره هذا يفيد أنّ رؤيته تعالى ممكنه بالذات و ممتنعه بالغير، و هذا لا يستقيم إلّا على مذهب من ذهب الى كونه تعالى جسماً أو ما يستلزمه كالمجسمه الغير المبلكفه و المشبهه و الأشاعره و من يحدو حدوهم، فالحقّ فى تقريره على تقدير صحه السند و كونه من كلام رسول الله صلى الله عليه و آله ما قرّناه من أنّ المراد أنّه تعالى نور مجرّد غير ممكن إدراكه بالبصر كما أخبر بذلك عن نفسه بقوله: «لا تُدركهُ الأبصارُ وَ هُوَ يُدركُ الأبصارَ وَ هُوَ اللطيفُ الخبيرُ» (١) هذا. و لو جعل المضارع للحال، و حمل الرؤيه على الرؤيه بالقلب تلقياً للمخاطب بغير ما يترقبه، بحمل كلامه على خلاف مرامه تنبيهاً على أنّه الأولى بالقصد و الإراده، كما فى قول على عليه السلام و قد سئل هل رأيت ربك؟: «لم أعبد رباً لم أراه» (٢) لجاز أن يقرأ «أنى» بكسر المشدده على هياه حرف التأكيد. و نورانى كربانى بزياده الألف و النون مع الياء المشدده للمبالغه، أى: ربّي نور ظاهر بنفسه مظهر لغيره، إنى أراه الآن كما كنت رأيت قبل ذلك الزمان. و لعله لذلك عدل عن مقتضى الظاهر، حيث لم يقل: إنى رأيت، بل قال: إنى أراه. و من هذا الباب قول الصادق عليه السلام حينما سئل عن الله جلّ و عزّ هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟: «نعم قد أراه قبل يوم القيامة، فليل: و متى؟ قال: حين قال لهم: «أ لستُ برّبكم قالوا بلى» ثمّ سكت ساعه، ثمّ قال: و إنّ المؤمنين ليرونه فى

ص: ١١٠

١-١ (١) الأنعام: ١٠٣.

٢-٢ (٢) التوحيد: ٣٠٨.

الدنيا قبل يوم القيامة، أ لست تراه في وقتك هذا؟ قيل: فأحدث بهذا عنك؟ فقال: لا، فإنك إذا حدثت به فأنكره منكر جاهل بمعنى ما تقول ثم قدر أن هذا تشبيه كفر، وليست الرؤية بالقلب كالرؤية بالعين، تعالى الله عما يصفه المشبهون والملحدون» (١) ولكنه مع كونه بعيداً عن المقام و سياق الكلام، لا ينساب حال هذا المخاطب العلام، ولذلك لم يحمله عليه هؤلاء الأعلام. و الظاهر أنه وصلت إليهم الرواية «أنى» بالفتح على صوره حرف الاستفهام، و هو إنكار لما توهمه السائل من إمكان رؤية الله ذى الجلال و الإكرام، و العلم عند الله و عند رسوله و آله الكرام العلماء العظام عليهم التحية و السلام.

تحقيق حول حديث «الولد سرّ أبيه»

قال عليه السلام: «الولد سرّ أبيه» (٢). أقول: فى مجمع البيان: السرّ إخفاء المعنى فى النفس، و منه السرور لأنّه لئذّه تحصل فى النفس، و منه السرير لأنّه مجلس سرور (٣). و فى نهايه ابن الأثير: سرّ كلّ شىء جوفه (٤). و فى القاموس: السرّ ما يكتتم، و امرأه سرّه و سارّه تسرّك، و رجل برّ و سرّ يبّرّ و يسرّ، و قوم برّون و سرّون (٥). فنقول: و يمكن أن يقرأ فى الحديث بكسر السين و فتحها، و فعلى الأوّل يحتمل أن يكون المراد بعض أفراد الولد، و هو العاقل الرشيد سرّ أبيه، أى: صاحب سرّه الذى يظهر له من باطن أمره ما يستره عن غيره، فحذف المضاف كما فى قول الخنساء ترتّع ما رتعت حتّى إذا اذكرت فإنما هى إقبالٌ و إدبارٌ (٦).

يعنى: أنّه ناموس أبيه، و هو يكشف عنده ما يخفيه عن كلّ من هو غيره من

ص: ١١١

- ١-١) التوحيد: ١١٧ ح ٢٠.
- ٢-٢) لم أعثر عليه فى المصادر المعتره.
- ٣-٣) لم أعثر عليه فى المجمع.
- ٤-٤) نهايه ابن الأثير ٢:٣٦٠.
- ٥-٥) القاموس المحيط ٢:٤٧.
- ٦-٦) أمالى السيّد المرتضى ٢:١٤٦، و مجمع البيان ٣:٢٨٠.

الأسرار و الأمور المخفّية، فكأنّه بمثابة نفسه الناطقه و جوفه فيكتم فيه و يخفى مقاصده و أسراره التي لا يجب إظهارها عند أحد غيره. فاللام في «الولد» للجنس، و المراد به الكاملون في الولاية العاملون بقضيه العقل، فإنّ اسم الجنس كما يستعمل لمسمّاه مطلقاً يستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصه به و المقصوده منه، و لذا يسلب عن غيره، فيقال مثلاً: فلان ليس بولد لأبيه إذا لم يعمل بمقتضى الولديّه له و لم يحفظ سرّه و غيبه. و يمكن أن يكون المراد أنّ بعض أفراد الولد في غالب أحواله يشبه بأبيه في خلقه و خلقه و طرزّه و طوره و سخاوته و شجاعته و جوده طبعه و بلادته. إلى غير ذلك، و لذا قيل بالفارسيه:

دهد ثمر زرگ و ريشه درخت خبر نهفته های پدر از پسر شود پیدا

فالقضيه مهمله في قوه الجزئيه، و على الثاني يمكن اعتبارها كليّه بحمل حرف التعريف على الاستغراق، فيكون المراد أنّ كلّ ولد سبب لسرور أبيه و منشأً لنشاطه، و هو يستلذّ به لذّه روحانيّه، و لذا يقال للولد: قرّه العين و نورها و ضياؤها و ثمره الفؤاد و سرور النفس، الكمد في هذه و أمثالها بأيه لغه كانت، و المآل في الكلّ واحد، و منه ما ورد في الخبر عن سيّد البشر: «الحسن و الحسين ريحانتاي» (١) فالكلام في قوه المجاز المرسل. و يمكن أن يكون المراد بالأب النبيّ أو واحداً من أوصيائه عليهم السلام، و بالولد الأئمّه، لكن الكاملين المقتبسين من مشكاه أنوارهم سبقوهم بالزمان أو لحقوهم، فإنّ نسبه ذواتهم المقدّسه بالقياس إلى سائر الأولياء و العلماء بالولاده المعنويّه نسبه آدم أبي البشر إلى سائر الناس بالولاده الصوريّه، و المراد أنّهم صواحب أسرارهم عليهم السلام بحذف المضاف كما سبق، و يؤيّدّه: «أنا و على أبوا هذه الأئمّه» (٢). و يحتمل أن يكون المعنى بالولد ما يتولّد من كلّ أحد من أفعاله و أقواله و كيفيه

ص: ١١٢

١-١) راجع: إحقاق الحق ٩٢: ٥.

٢-٢) راجع: إحقاق الحق ١٠٠: ٤ و ٢٢٧ و ٣٦٦ و ٩٥: ٥.

أعماله و طرزہ و طورہ، فإنہا تدلّ علی سریرتہ و باطنتہ و مراتب فہمہ و درجات عقلہ و دینہ و مذہبہ و خلقہ و کیفیہ مزاجہ، و بالجملہ علی قاطبہ صفاتہ و تمامہ سماتہ، فإنّ الظاہر عنوان الباطن، و سیرہ المرء تنبئ عن سریرتہ، و إلیہ أشار من أشار بقولہ شد عزازیلی از این مستی بلیس

تحقیق حول حدیث «الولد الحلال یشبہ بالخال»

قال ولیّ ذی الجلال علیہ سلام اللہ الملک المتعال:

«الولد الحلال یشبہ بالخال».

قول: فإن قيل: کلّ کلام مشتمل علی قید زائد، مثبتاً کان أو منفيّاً، فإنّ الحكم فيه راجع إلیه، و هنا قد حکم بكون الولد شبيهاً به مقيداً بكونه حلالاً، فهذا يقتضى كون کلّ واحد حلال شبيهاً به، و إلاّ لغى القيد فصار لا فائده له. و بعبارة اخرى: لو كان للولد الحلال من حيث هو ولد حلال كما يشعر به تعليق الحكم على الوصف شباہه به لكان لكلّ ولد حلال لكونه حلالاً شباہه به؛ لا متناع تخلف المعلول عن العله، و يفهم منه أنّ الولد إذا لم يكن شبيهاً به لم يكن حلالاً؛ لأنّه جعل الشباہه دليلاً على كونه حلالاً، فلو اعتبر مفهومه المخالف يلزم منه أن لا يكون للولد الحرام شباہه به، و كلّ ذلك مخالف للأمر نفسه لتخلفه في أغلب المواد. قلت: لا يلزم من قولنا: للولد الحلال شباہه بالخال، قولنا: للولد الحلال من

حيث هو ولد حلال شباهه به، بل يحتمل أن يكون شباهته به لا لكونه حلالاً فقط، بل له و لحيثيه اخرى كوقوع النطفه على عرق من عروق الأخوال، كما سيأتي. على أن المهمله لا تقتضى الكليّه بل هي في قوه الجزئيه؛ إذ المفرد المحلى باللام لا يستدعى في أصل وضعه العموم و الاستغراق كما صرح به بعض محققى العرييه و الأصول، فكأنه قيل: بعض أفراده يشبه به، و هو كذلك، فإن بعضها يشبه بالأخوال و بعضها بالأعمام و بعضها بالآباء و بعضها بالأمهات. إلى غير ذلك. و الغرض منه ردّ القيافه، و دفع توهم عسى أن يتوهم أن الولد إذا لم يشبه بأبيه المنسوب إليه فهو ليس بولده بل هو ولد لغيره الشبيه به كما هو مقتضى القيافه، و لذا قالوا: من أشبه أباه فما ظلم، أى: فما وضع الشبهه فى غير موضعه، و يرد عليك نظير هذا الوهم من رجل كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله فردّ عليه ذلك الوهم، بأن قال: «الولد الحلال يشبه بالخال» أى: يمكن أن يصير مشابهاً و مماثلاً له خلقاً أو خلقاً أو هما معاً، و لذا أتى بصيغه المضارع، و إنما اقتصر على هذا القدر و لم يفصل كما فصّلناه لأنّ بهذا القدر يندفع هذا الوهم، فما سواه فضل لا يحتاج إليه، و لما كان وقوع هذا القسم و تحقّقه فى الخارج أغلبياً خصّه بالذكر. قال القطبى فى شرحه: إنّنا إذا قلنا: إنّ منى الذكر لا يصير جزءاً من الجنين، فحينئذ يكون بدن المولود متكوّناً بكليته من منى الأمّ و دم الطمث، و إن قلنا: إنّ منى الأمّ يشبهه جزءاً منه إلّا أنّه كالإنفحة و منى الأمّ يكون كاللبن، فلا شكّ أنّ مادّه الأمّ أكثر. ثمّ ذلك المتكون إنّما ينمى بالدم الذى ينفصل عن الأمّ، فعلى جميع التقادير أكثر الأجزاء التى منها يولد الجنين منفصل عن الأمّ، و ذلك يقتضى أن يكون مشابهه الولد للأمّ أكثر من مشابهته للأب، و لهذا قال عليه السلام: «تخيروا لنطفكم، فإنّ الولد أكثر ما يشبه من الأخوال» انتهى. و هذا يؤيد من طريق العقل مذهب السيد المرتضى: أنّ الولد سيّد إذا كانت امّه سيّده، فتأمل. و يدلّ على التفصيل السابق ذكره ما روى عن الحسن بن على بن

أبى طالب عليهما السلام فى حديث طويل فى جواب مسأله الخضر عليه السلام فأخذ منه موضع الحاجه، فإنه لما سئل عن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال، قال عليه السلام فى جوابه بعد جواب مسألتين أخرتين: «وأمّا ما ذكرت من المولود الذى يشبه أعمامه وأخواله، فإنّ الرجل إذا أتى أهله فجامعها بقلب ساكن و عروق هادئه و بدن غير مضطرب و استكنت تلك النطفه فى جوف الرحم خرج الرجل يشبه أباه و أمه، و إن هو أتاها بقلب غير ساكن و عروق غير هادئه اضطربت النطفه فوقعت حال اضطرابها على بعض العروق، فإن وقعت على عرقٍ من عروق الأعمام أشبه الولد أعمامه، و إن وقعت على عرقٍ من عروق الأخوال أشبه الولد أخواله» (١). و يستفاد منه سرّ مشابهه الولد بأبيه دون أمه و بالعكس، و كونه أشبه بأحدهما من الآخر، و كونه غير شبيه بواحد منهما و لا بواحد من الأعمام و الأخوال، و ذلك لأنّ طمأنينه النفس من الوالدين لما كان سبباً لمشابهه الولد بهما، فإذا صلت من أحدهما دون الآخر كان الولد شبيهاً به دون الآخر، و إذا كانت طمأنينه أحدهما أتمّ كان الولد به أشبه، و كذا لما كان قلق النفس و اضطرابها سبباً لبعده تشبّهه عن الوالدين و قربه من الأقرباء الأقرب فالأقرب، فإذا صار القلق كثيراً يصير الولد شبيهاً بالأقارب و الأرحام البعيده. روى الطبرسى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه «قال لرجل: ما ولد لك؟ قال: يا رسول الله و ما عسى أن يولد لى أمّا غلام و إمّا جاربه، قال: فمن يشبه؟ قال: يشبه أمّا أمه أو أباه، قال عليه السلام: لا تقل هكذا، إنّ النطفه إذا استقرّت فى الرحم أحضر الله كلّ نسب بينه و بين آدم عليه السلام، أمّا قرأت هذه الآيه «فى أىّ صوره ما شاء ربك» (٢) و فى كتاب الاحتجاج «سأل عبد الله بن سوريا رسول الله صلى الله عليه و آله ما بال الولد يشبه أعمامه ليس فيه من شبه أخواله شىء، و يشبه أخواله و ليس فيه من شبه أعمامه شىء؟ فقال: أيهما علا ماؤه ماء صاحبه كان الشبه له، فقال: صدقت يا

ص: ١١٥

١-١ (١) علل الشرائع: ٩٧.

٢-٢ (٢) الانفطار ٨.

٣-٣ (٣) مجمع البيان ٤٤٩: ٥.

محمد» (١). وفيه عن ثوبان«قال: إنَّ يهودياً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: أ فلا أسألك عن شيء لا يعلمه إلَّا نبي؟ قال: وما هو؟ قال: عن شبه الولد بأبيه و أمه، قال: ماء الرجل أبيض غليظ، و ماء المرأة أصفر رقيق، فإذا علا ماء الرجل ماء المرأة كان الولد ذكراً بإذن الله، و من قبل ذلك يكون الشبه، و إذا علا ماء المرأة ماء الرجل خرج الولد أنثى بإذن الله، و من قبل ذلك يكون الشبه» (٢). و فى العلل عن أمير المؤمنين عليه السلام: «تعتلج النطفتان بالرحم، فأيهما كانت أكثر جاءت بشبهها، فإن كانت نطفه المرأة أكثر جاءت بشبه أخواله، و إن كانت نطفه الرجل أكثر جاءت بشبه أعمامه» (٣). و فى الكافي عن محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام«قال: إنَّ الله عزَّ و جلَّ خلق للرحم أربعة أوعيه، فما كان فى الأول فلأب، و ما كان فى الثانى فللأم، و ما كان فى الثالث فللعوم، و ما كان فى الرابع فللخؤوله» (٤). و فيه عن أبي جعفر عليه السلام«قال: أتى رجل من الأنصار رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: هذه ابنة عمى و امرأتى، لا أعلم منها إلماً خيراً، و قد أتتني بولد شديد السواد، منتشر المنخرين، جعد قطط، أفضس الأنف، لا أعرف شبهه فى أخوالى و لا فى أجدادى، فقال للمرأة: ما تقولين؟ قالت: لا و الذى بعثك بالحق نبياً ما أقعدت مقعده منى منذ ملكنى أحداً غيره، قال: فنكس رسول الله صلى الله عليه وآله ملياً، ثم رفع بصره إلى السماء، ثم أقبل على الرجل فقال: يا هذا إنه ليس من أحد إلَّا بينه و بين آدم تسعه و تسعين عرقاً كلُّها تضرب فى النسب، فإذا وقعت النطفه فى الرحم اضطربت تلك العروق تسأل الله الشبه لها، فهذا من تلك العروق التى لم تدرك أجدادك و لا أجداد أجدادك، فخذى إليك ابنتك، فقالت المرأة: فرّجت عنى يا رسول الله» (٥). و فى ذلك

ص: ١١٤

١-١) الاحتجاج ٩١:١.

٢-٢) الاحتجاج ١١٤: ١١٥.

٣-٣) علل الشرائع: ٩٥ ح ٤.

٤-٤) فروع الكافي ١٧: ٦ ح ٢.

٥-٥) فروع الكافي ٥٦١: ٥٦٢ ح ٢٣.

دليل على بطلان القيافه، وذلك ما وعدناك و الحمد لله. ثم لا يخفى أن في جوابه صلى الله عليه وآله إيماءً لطيفاً إلى أن قول الرجل: «في أخوالي» ليس في موقعه، ولذا لم يتعرض للجواب عنه تنبيهاً على أن الأمر قد اشتبه عليه، فإنّ المعتمد شباهاه الولد بأخواله لا بأخوال الأب، فلو قال مكان «في أخوالي»: «في إختوتى» لكان في موقعه، ولما احتاط هذا الرجل و لم يصرح بما يدل على القذف لم يأمر بحده و لا بالملاعنه و لا بإحضار الشهود، فتأمل.

تحقيق لطيف حول حديث «آكل اللقمه المستذره»

في الصحيحه الرضويه بالإسناد المتصل إلى علي بن الحسين: «أنّ الحسن (١) بن علي عليهما السلام دخل المستراح، فوجد لقمه ملقاه فدفعاها الى غلام له، فقال: يا غلام ذكرني هذا اللقمه إذا خرجت، فأكلها الغلام، فلما خرج الحسن عليه السلام قال: يا غلام هات اللقمه؟ قال: أكلتها يا مولاي، قال: أنت حرّ لوجه الله تعالى، قال له رجل: أعتقته يا مولاي؟! قال: نعم، سمعت جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله و هو يقول: من وجد لقمه ملقاه فمسح منها ما مسح و غسل منها ما غسل ثم أكلها، لم تستقرّ في جوفه حتى يعتقه الله من النار، و لم أكن لأستعبد رجلاً أعتقه الله تعالى من النار» (٢). و في الفقيه في باب ارتياد المكان للحدث: «دخل أبو جعفر الباقر عليه السلام الخلاء، فوجد لقمه خبز في القدر، فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك كان معه، فقال: تكون معك لأكلها إذا خرجت، فلما خرج قال للمملوك: أين اللقمه؟ قال: أكلتها يا ابن رسول الله، فقال: إنّه ما استقرّت في جوف أحد إلّا وجبت له الجنه، فاذهب فأنت حرّ فإنّي أكره أن أستخدم رجلاً من أهل الجنه» (٣). أقول: و بالله التوفيق: يستنبط منه أمور: الأول: أنّ اللقمه إذا كانت دون الدرهم عيناً أو قيمه جاز أخذها و الانتفاع بها

ص: ١١٧

١-١) في الصحيحه: الحسين.

٢-٢) الصحيحه الرضويه: ٨٠ برقم: ١٧٦.

٣-٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٧ ح ٤٩.

بغير تعريف؛ إذ الظاهر أنّ ذلك الخلاء كان مورداً عاماً يدخله غيره و غير أهل بيته عليه السلام أيضاً كما يشعر به كون الرجل هناك و سؤاله عن وجه إعتاقه، تأمل. الثاني: أنّ الخبز المتنجّس يقبل الطهاره بالغسل، إلّا أن يقال: إنّ القذر ليس بمعنى النجاسه الشرعيّه بل هو أعمّ منها، لكن ذكر الخلاء و وجدان الخبز فيه ثمّ غسله قرينه على أنّ المراد به النجاسه. و يؤيّدّه ما فى الخبر الأوّل «و غسل منها ما غسل» فيستفاد منه أنّ الماء القليل يطهر و خاصّه إذا ورد على النجاسه؛ لأنّ الظاهر أنّه لم يكن هناك كثر و لا ماء جارٍ، و هو الثالث. الرابع: استحباب الاستباقه إلى الخيرات، حيث إنّه عليه السلام أخذها و غسلها حينما وجدها من غير مهمله و تراخ، كما تدلّ عليه الفاء التعقيبيّه، و عدم انتظاره فى أخذها و غسلها إلى أوان الخروج من الخلاء و كان أوفى بمرامه. الخامس: حرمة أكل المتنجّس، أو استحباب التنزّه عن المستقذر قبل التطهير و إزاله القذر و هو السادس. السابع: جواز أكله بعده. الثامن: وجوب احترام نعم الله تعالى أو استحبابه و إن كانت حقيره، فعلى الأوّل يستفاد منه حرمة إضاعه المال و ما يمكن أن ينتفع به، و هو التاسع. و أمّا على الثانى، فلعلّ فيه نوع إشعار بأنّ فاعل المستحبات إذا كان واثقاً بنفسه آمناً عن الرياء جاز له أن يفعلها علانيه: إمّا للترغيب أو التعليم، و هو العاشر. الحادى عشر: جواز ارتكاب الإمام عليه السلام بنفسه النفسه للأُمور الخسيسه إذا كان الغرض منه نيل ثواب لا- يمكن إلّا به، و لا- يكون ذلك دناءه منه قاده فى منصب الإمامه، فيستفاد منه أنّ كلّ ما يأمر به المعصوم أو يفعله بنفسه يكون له وجه حكمه و إن كان مخفياً على غيره. و لعلّ إخباره بأنّه سيأكلها و لم يكن له وجه ظاهراً بل هو بظاهره يدلّ على خساسة النفس و دناءه الهّمّه و غايه الحرص، كان من هذا القبيل، و لذا بيّن وجهه بأنّه من موجبات الجنّه و المغفره، و هو الثانى عشر.

الثالث عشر: جواز الإيداع والائتمان. الرابع عشر: جواز أخذ المملوك أميناً. الخامس عشر: جواز استصحاب المملوك إلى باب الخلاء، والظاهر أنه كان لإحضار الماء أو للإعانة على الوصول بيت الخلاء؛ لأنه عليه السلام كان بدنأً و كان في غالب أحوال مشيه مفتقراً إلى من يعينه، فيدلّ على جواز هذا النحو من الاستعانة في الطهارة، وهو السادس عشر. السابع عشر: توقّف حصول الثواب في العبادات على المباشرة بنفسه، وعدم جواز إشراك غيره فيها، ولذا لم يأمر المملوك بأخذها و غسلها، بل أخذها و غسلها بنفسه ثم دفعها إليه و أمره بحفظها معه، ليومئ إيماءً لطيفاً إلى وجوب حفظ الأمانات في أحفظ ما يمكن أن يحفظ فيه، وهو الثامن عشر. التاسع عشر: عدم كراهه الكلام و هو في الخلاء، فكراهته فيه مختصّه بحال التغوط. العشرون: كراهه الأكل فيه على احتمال، و ذلك لأنّ تأخيره عليه السلام لأكل تلك اللقمة مع ما فيه من الثواب العظيم و الأجر الجسيم، و تعليقه على الخروج يشعر بمرجوحية الأكل في تلك الحال، و ظاهر أنه كان في غير حال التغوط، فكراهته في حاله أشدّ، و هو الحادي و العشرون. قال في المعتمد: إنّما كره الأكل لما يتضمّن من الاستقذار الدالّ على مهانه نفس معتمده (١). الثاني و العشرون: كراهه الأكل و الآكل مدافع لأحد الأخبثين على احتمال آخر. الثالث و العشرون: عدم جواز الاستثناء (٢) بمشيئه الله في أفعال يراد فعلها في

ص: ١١٩

١-١) المعتمد ١: ١٣٨.

٢-٢) و إليه يشير قوله في المثنوى: إى بسا نا گفته استنا بگفت جان أو با جان استنا است جفت

الأزمه الآتيه (١)، فالنهى فى الآيه تنزيهى، أو يعمّم ليشمل المعنوى و اللفظى، و هو الرابع و العشرون. الخامس و العشرون: جواز استعمال الخبر فى مقام الإنشاء من البليغ، و عليه مبنى كثير من الآيات و الروايات الاحكاميه و غيرها. السادس و العشرون: جواز طلب الأمانه و إن كانت حقيقه و الطالب جليلاً و لا منقصه فيه. السابع و العشرون: جواز التصرف فى ملك الغير بغير إذنه إذا لم يلحقه ضرر بالتصرف فيه؛ لأنّ تقريره كقوله. الثامن و العشرون: جواز تصرف المملوك فى ملك مالكه إذا كان مأذوناً فيه و إن كان بالفحوى. التاسع و العشرون: جواز مخالفه المملوك أمر مالكه، و أنّه لا يصير بذلك عاصياً مذموماً مستحقاً للعقاب، بل ربّما يصير موجباً للمدح و الثواب، فيدلّ على وروده فى كلامهم عليهم السلام للندب، بل لمجرد الإذن و الإباحه و هو الثلاثون، أو هو مبنى على العفو و الصفح فيدلّ على استحبابه و هو الحادى و الثلاثون. الثانى و الثلاثون: جواز مخالفه أمر الإمام عليه السلام إذا كان للندب و إن كان بالمشافهه. الثالث و الثلاثون: جواز إخفاء ثواب معين عن الغير إذا كان الغرض منه أن يحصله لنفسه، و لا يكون ذلك بخلاً بل غبطه. الرابع و الثلاثون: كون الغبطه ممدوحه مرغوبه حتى من الإمام عليه السلام. الخامس و الثلاثون: جواز ذكر العامّ و إرادته الخاصّ منه إذا دلّت عليه قرينه، ضروره أنّ المراد بالأحد أحد من المؤمنين، فيكون المراد أنّ اللقمه ما استقرت فى جوف أحد منهم فى حال من حالاته و وقت من أوقاته إلّا وقت وجوب الجنّه له.

ص: ١٢٠

(١ - ١) فى «خ»: المستقبه.

فيظهر منه أنّ وجوبها كان قبل استقرارها في جوفه، وذلك أنّه بمجرد الشروع في أكلها صار مستحقاً للثواب الموجب للجنّه لما فعله بنفسه من الهضم و الكسر، فيدلّ على أنّ كسرها و وضعها لله أمر مطلوب له موجب للثواب الجزيل و الأجر الجميل، و هو السادس و الثلاثون. أو لما فعله من الإكرام و الاحترام بنعم الله الملك العلام، فيدلّ على أنّ احترامها يورث الثواب المورث للجنّه، و قد ورد: «أكرموا الخبز فإنّ الله أنزله من بركات السماء» (١) و هو السابع و الثلاثون. الثامن و الثلاثون: أنّ الحسنات يذهبن السيئات و يكفرنّ (٢). التاسع و الثلاثون: كون موجبات الرحمه و المغفره حسنات و طاعات قليله سهيله حقيره في نظر الإنسان، فينبغي له أن يفعل جميع أنواعها و لا يترك شيئاً منها استصغاراً له، فلعلّ ما يوجب له الجنّه و المغفره يتحقّق في ضمن ما هو حقير في نظره. الأربعون: وجوب إحسان المحسن، فيدلّ على أنّ بعض الأشياء على الله واجب خلافاً للأشاعره، و هو الحادي و الأربعون. الثاني و الأربعون: استحقاق المكلف الجنّه بمجرد عمله السابق من غير تفضّل من الله. الثالث و الأربعون: فعل المكلف فعلاً يستحقّ به أجراً معيّنًا من قبل أن يقدر له في الشرع أجر، فضلاً من أن يقدر له فيه أجر معيّن، فالعلم بمقدار جزاء العمل و كونه منويّاً و قته غير مشروط في استحقاق الثواب، بل يكفي فيه مجرد العلم بأنّه فعل حسن ممدوح في نظر الشارع أو مباح، ضروره أنّ المملوك ما كان عالماً بمقدار جزاء ذلك العمل، بل يمكن أن يقال: إنّه ما كان له العلم بأنّ له جزاء، نعم قد حصل له العلم بأنّ تلك اللقمه مباح أكلها بقريته قوله عليه السلام: «لأكلها إذا

ص: ١٢١

١-١ (١) كتر العمال ١٥:٢٤٥، برقم: ٤٠٧٧٦.

٢-٢ (٢) في «خ»: و يكفرها.

خرجت» و بعد التأمل فيما فعله و في إخباره بأنه سيأكلها يمكن أن يحصل له الظن بأن لاأكلها جهه حسن يترتب عليها ثواب ما، و أمّا استفادته مقدار منه فمميّلا- يمكن استفادته منه. الرابع و الأربعون: عدم اشتراط الموافاه على الإيمان في ترتب الثواب على العمل، فيؤيد مذهب السيّد و فيه نظر؛ لأنه يمكن أن يكون المراد أنّها ما استقرّت في جوف أحد إلّا و جبت له الجنّه بشرط بقائه على الإيمان، أو يقال: إنّ أكلها ممّيلا يوجب البقاء على الإيمان، تأمّل فيه. الخامس و الأربعون: كونه عليه السلام عالمًا بأهل الجنّه، فيظهر منه علمه بالمغيبات، و هو السادس و الأربعون، و فيه مناقشه. السابع و الأربعون: وقوع التحرير بمجرد: أنت حرّ. الثامن و الأربعون: عدم اشتراط القربه فيه على نسخه غير مشتمله على الجلاله، و أمّا على نسخه اخرى فتدلّ عليه، و هو التاسع و الأربعون، و لعلّ هذه النسخه أقرب إلى الصواب؛ لأنّ العتق عباده لقوله عليه السلام: «لا عتق إلّا ما أريد به وجه الله تعالى» (١) و لما في الروايه الأولى الرضويّه من قوله: «أنت حرّ لوجه الله تعالى».

و يمكن توجيه النسخه الأولى بأنّ المعتربر هو قصد القربه إلى الله تعالى، تلفظ به أم أضممر. الخمسون: عدم اشتراط القبول فيه. الحادى و الخمسون: كراهيه استخدام من علم كونه من أهل الجنّه، فمن لم يعلم كونه منهم لم يكره، حرّا كان أم رقًا، شريفًا كان أم وضيعًا، صالحًا كان أم طالحًا، سيّدًا قرشيًا أم عبدًا حبشيًا، كما يشعر بذلك تعليق الحكم على الوصف و هو الثانى و الخمسون. و أمّا قول الصادق عليه السلام: «و لا يحلّ خدمه من كان مؤمنًا بعد سبع سنين» (٢) فمحمول على تأكيد استحباب عتقه.

ص: ١٢٢

١- ١) عوالى اللآلى ٢٩٩: ٢ ح ٥.

٢- ٢) فروع الكافى ١٩٦: ٦ ح ١٢.

الثالث و الخمسون: استحباب إعتاق العبد إذا علم كونه من أهل الجنّة، تأمل فيه.

الرابع و الخمسون: جواز إخبار غير المعصوم بأنّه من أهل الجنّة، وإن أمكن عنه صدور صغيره أو كبيره، فيدلّ على عدم قبحه خلافاً لأكثر المعتزله، وقد ذكرنا وجهه و ما فيه من الكلام و الأخبار الدالّة عليه في رسائلنا فيطلب من هناك، و هو الخامس و الخمسون. ثمّ إنّ الفطن العارف إذا تأمل فيه تأملاً صادقاً يظهر له منه أموراً آخر تركناها امتحاناً للأذهان الثاقبه و تشجيعاً للأفكار الصائبه، فخذ الفطانه بيدك و كن من المستيقظين، و الحمد لله ربّ العالمين و الصلاه على سيّدنا محمّد و آله المعصومين.

تحقيق حول حديث «ثلاثة إن لم تظلمهم ظلموك»

في الخصال للصدوق عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ثلاثة إن لم تظلمهم ظلموك: السفله، و الزوجه، و المملوك» (١).

أقول: في نهايه ابن الأثير: أصل الظلم الجور و مجاوزه الحد (٢) و لعلّه أشار بذلك الى ما قيل: إنّ الظلم هو التعدي عن حدود الله كما يفهم من قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» (٣) و قيل: أصله انتقاض الحقّ، و قيل: وضع الشيء في غير موضعه من قولهم: من أشبه أباه فما ظلم، أي: فما وضع الشبه في غير موضعه، كذا في مجمع البيان. و في نهايه ابن الأثير: السفله بفتح السين و كسر الفاء السقاط من الناس، ثمّ قال: و بعض العرب يخفف فيقول: فلان من سفله الناس، فينقل كسره الفاء إلى السين (٤). و يظهر من بعض الأخبار: أنّ السفله من لا يبالي ما قال و ما قيل له.

ص: ١٢٣

١- ١) الخصال: ٨٦ ح ١٥ و فيه: «السفله، و زوجتك، و خادمك».

٢- ٢) نهايه ابن الأثير ١٦١: ٣.

٣- ٣) الطلاق: ١.

٤- ٤) نهايه ابن الأثير ٣٧٦: ٢.

روى الشيخ فى التهذيب عن السيارى عن أبى الحسن رفعه «قال: جاء رجل إلى عمر، فقال: إن امرأته نازعته فقالت له: يا سفله، فقال لها: إن كان سفله فهى طالق، فقال له عمر: إن كنت ممن تتبع القصاص و تمشى فى غير حابه و تأتى أبواب السلطان فقد بانت منك، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ليس كما قلت، إلیّ، فقال له عمر: اتته فاسمع ما يفتيك، فأتاه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: إن كنت لا تبالى ما قلت و ما قيل لك فأنت سفله، و إلا فلا شىء عليك» (١). فأقول بعد تمهيدها: ظاهر الخبر يعطى أنك إن لم تبدئهم بالجور و الإهانه و الإساءه و الشتم و اللطم يقعون فيك و يطمعون منك ما لا يستحقونه تجبراً عليك و اقتراحاً، فيدلّ على جواز معاتبهم بل معاقبتهم من غير سابقه استحقاقهم دفعا للضرر المظنون، و هذا بعيد؛ لأنّ الظلم على الإطلاق قبيح، و المقام النبوى منزّه عن الأمر بالقبيح، كيف لا- و قد ورد فى أخبار كثيره الحثّ و المبالغه على الإحسان إلى الزوجه و المملوك، حتى روى الصدوق فى الفقيه أنه قال: «ما زال جيرئيل عليه السلام يوصينى بالمملوك حتى ظننت أنه سيضرب له أجلاً يعتق فيه، و ما زال يوصينى بالمرأه حتى ظننت أنه لا ينبغى طلاقها؟» (٢). فالوجه إذن أن يحمل على أنك إن لم تضعهم فى غير موضعهم و محلّهم وضعوك فى غير موضعك و محلّك و هتكوا حرمتك و تركوا رعايتك، و المراد أنّ مراعاتهم بقدر حالهم يوجب جرأتهم عليك و جسارتهم، فيتركون مراعاتك بقدر حالك، فوجب تنزيلهم دون منزلتهم لتسلم بذلك منزلتك و مرتبتك. أو إن لم تتجاوز الحدّ فى تأديبهم و تعليمهم و منعهم عن الفساد ظلموك و يتجاوزوا الحدّ فى الفساد، و تركوا طاعتك بل طاعه الله، على قياس ما قالوا فى قوله عليه السلام: «لا ترفع عصاك عن أهلك» أى: لا تدع تأديبهم و جمعهم على طاعه الله، و لم يرد الضرب بالعصا و لكنّه جعله مثلاً.

ص: ١٢٤

١- ١) تهذيب الأحكام ٢٩٥: ٦ ح ٢٨.

٢- ٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٥٢ ح ١٠٨.

أو يقال: المراد أن صفحك عن هؤلاء و عفوك عنهم بعد سابقه تقصيرهم و إساءتهم إليك مذموم؛ لأنه إجراء لهم و إغراء على البغى عليك و الإضرار بك، فالممدوح حينئذ تأديبهم بمعاببتهم و معاقبتهم بما يستحقونه حسماً لمآذهم على الإساءة و الطغيان. و إنما سمي ذلك ظمماً مع كونه جزاء سيئته بمثلها و هو عين العدل من باب الازدواج و المشاكلة، و المشاكلة لا يشترط فيها تقدم المشاكل بالفتح على المشاكل بالكسر و إن كان أكثرياً، ألا يرى أنهم صرّحوا بأن «يمشى» في قوله تعالى: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ» (١) لمشاكله قوله: «و مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ» (٢). و يمكن أن يكون من محطّ فائده الخبر مذمّه هؤلاء، و الإخبار بسفاله قدرهم بأنهم مع كونهم عاجزين محتاجين إليك يظلمونك من غير سابقه ظلم منك و إذا ظلمتهم يكفون عنك الظلم خوفاً لا حياءً و أدباً، فيكون الغرض مجرد الإخبار بكونهم ظالمين لك من غير سبب، فالواجب عليك أن تكون على حذر منهم و احتياط لئلا يظلموك على حين غفله منك. و أمّا جواز الابتداء بظلمهم و عدمه فمسكوت عنه، و إنما يعلم عدمه مطلقاً من أدلّه أخرى، فليتأمل. و في الفقيه في باب النوادر و هو آخر أبواب الكتاب بإسناده إلى أبي عبد الله عن أبيه عن جدّه عن علي بن أبي طالب عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه و آله أنه «قال: يا علي، ثلاثة إن أنصفتهم ظلموك: السفله، و أهلك، و خادمك» (٣) و هذا من حيث المعنى قريب من الأوّل بل عينه؛ إذ المتبادر من الأهل و خاصّه إذا قوبل بالخادم هو الزوجه، و كثيراً ما يطلق الخادم و الخادمه على المملوك و المملوكه. فمنه ما ورد في صحيحه يعقوب بن شعيب أنه «سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم، فقال: هي لفلان تخدمه ما عاش فإذا مات فهي حرّه،

ص: ١٢٥

١-١ (١) النور: ٤٥.

٢-٢ (٢) النور: ٤٥.

٣-٣ (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٥٩.

فتأبِق الأُمه قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ستّ، ثمّ يجدها ورثته، أ لهم أن يستخدموها بعد ما أبقت؟ فقال: لا، إذا مات الرجل فقد عتقت» (١). و في نهايه ابن الأثير: و في حديث فاطمه و علي عليهما السلام: «أسألي أباك خادماً يقيك حرّاً ما أنت فيه» الخادم واحد الخدم، و يقع على الذكر و الأنثى لإجرائه مجرى الأسماء غير المأخوذه من الأفعال كحائض و عاتق، و منه حديث عبد الرحمن أنه طلق امرأته فمتعتها بخادم سوداء، أي: جارية (٢). انتهى. و الإنصاف: العدل، قاله صاحب القاموس (٣) و المعنى: أنّ هؤلاء الثلاثة إن عاملتهم بالإنصاف و العدل ظلموك، فيدلّ على جواز نقيض هذه المعامله، و هو عين الظلم، فيؤول إلى ما سبق، إلّا أن يقال: دفع الضرر المظنون واجب و إن أدّى إلى الظلم و عدم الإنصاف، فتأمل.

تحقيقی پیرامون کلام فاضل هندی در رساله چهار آيينه

ملاً بهاء الدين محمد بن حسن اصفهانی معروف به فاضل هندی که من جمله فضلا و مجتهدین مشهور عصر این خاکسار و ذرّه بی مقدار بود، در رساله چهار آيينه که به نام نامی سلطان حسین بن سلیمان الموسوی الصفوی پرداخته، در فصل اثبات وحدت صانع بدلیل عقلی واضحی که مطلقاً بر آن مؤاخذه نتوان کرد، بعد از ایراد کلمات چندی که اصلاً دخل در تقریر این دلیل ندارد فرموده: که چون ثابت شد که صانع عالم بذاته دانا و توانا است، پس حکیم کامل علی الاطلاق خواهد بود، اعنی آنچه را شدنی است و مصلحت در وجود آن هست خواهد آفرید، که اگر بعضی را نیافریند در حکمت کامل نخواهد بود.

پس اگر آفریننده دیگر باشد لازم می آید که بعضی از مخلوقات آفریده هر دو باشد، که هر یک به انفراد آن را آفریده باشد و علت مستقلّه او باشد، یا آن که حکیم کامل علّت مستقلّه باشد و دیگری علّت ناقصه، و هر دو شق محال است.

ص: ۱۲۶

۱-۱) فروع الکافی ۷:۳۴ ح ۲۳، و التهذیب ۹:۱۴۳ ح ۴۳.

۲-۲) نهايه ابن الأثير ۱۵:۲.

۳-۳) القاموس ۲۰۰:۳.

فقیر بی بضاعت گوید: می‌تواند بود که امری بذاته شدنی باشد و مصلحت در کردن آن، و کننده دانا باشد بر مصلحت و توانا بر کردن، و لیکن کردن وی در صورتی صورت بنده که آن دیگری که همچون وی دانا و توانا باشد اقدام بر کردن آن امر ننماید.

فأما چون وی اقدام بر کردن آن نماید شاید مصلحت منقلب گردد و حکمت در نکردن آن باشد، پس لا جرم ترک آن کند تا آن دیگری آن را بکند، چه میان امکان ذاتی و امتناع غیری و كذلك مصلحت ذاتیه و مفسده غیریه منع جمع نیست.

پس حکیم کامل علی الاطلاق در صورتی آنچه را که شدنی است و مصلحت در وجود آن است خواهد آفرید که مانند وی حکیم دیگری که کامل باشد علی الاطلاق نخواهد که آن را بیافریند، و اما چون او خواهد که آن را بیافریند شاید حکیم مذکور اقدام بر آفریدن آن ننماید تا مفسده نشود و نزاع در میان نیاید، و خاصه در صورتی که بنای آفرینش بر علم با صلح و فعل فاعل اختیاری.

و حاصل مجزّد وجود مقتضی که علم و قدرت و امکان و مصلحت عبارت از آن است در ترتّب مقتضی و اثر کافی نیست، بل لابد است از رفع مانع، و مانع چون واجب الوجود باشد، عدم قدرت بر رفع آن بلکه عدم قدرت بر دفع آن که اسهل است از رفع، دلالت بر عجز نکند، و منافات با قدرت نداشته باشد، چه دفع آن ممتنع است، و متعلق قدرت باید که امری باشد ممکن، نه واجب و ممتنع؛ زیرا که وجوب و امتناع مقدوریت را نشاید، بل منافی مقدوریت باشد، چنان که مشهور است.

و از این قرار که آفریننده دیگری باشد که بعضی از مخلوقات آفریده او باشد، نه اخلال به حکمت لازم آید، و نه آن که هر یک بانفراده آفریننده آن باشد، بلکه در صورت مفروضه اگر هر یک بانفراده خواهد که به ایجاد جمله ممکنات پردازد اخلال به حکمت و ترک مصلحت کرده خواهد بود، چه در این صورت

حکمت و مصلحت اقتضای آن کند که هر یک برخی از ممکنات را آفریده متعرض آفریدن آن دیگری نشود تا نزاع در نگیرد و فساد برنخیزد.

و عجب است آن که این مرد فاضل در اوائل همین فصل فرموده: که ادله عقلیه که از حکما و متکلمین بنظر رسید، و از آن جمله دلیل تمانع است ناتمام و بر همگی بحث وارد است، و تصریح به آن کرده که این دلیلی که بخاطر ایشان رسیده تمام است، و اصلاً بحثی بر آن نمی آید.

و پوشیده نیست که حاصل این دلیل آئیل است به دلیل تمانع، و بحثی که مذکور شد ورود تمام توجه ما لا کلام دارد، و در دریافت آن حاجت به تدبّر و تفکر چندانی نیست، بلکه اندک التفاتی با توجه خاطر کافی است.

و بیاید دانست که وحدت واجب الوجود با آن که امری است فطری و مطلبی است بدیهی اولی، چنان که جمعی از رؤساء معتزله و متکلمین تصریح به آن کرده اند به دلیل عقل بر وجهی که مورد اعتراض نباشد، و مؤاخذه مطلقاً نتوان کرد ثابت نمی تواند شد، بل عمده در اثبات وحدت صانع عالم اخبار انبیاء و صادقین است، چه بعد از ثبوت نبوت به ظهور معجزه یا به دلیل عقل، عقل را اخبار نبی به وحدت صانع ازلی کفایت است از تجشّم استدلال و دفع ما یقال.

و دوری که در بدایت حال بخاطر و خیال می رسد، مندفع است با آن که اثبات نبوت گر چه توقّف بر علم و قدرت دارد، اما توقّف بر اثبات وحدت ندارد، و لهذا گروه انبوهی از فضلاء مدققین و علماء محققین از اصحاب حدیث و متکلمین طریق اثبات وحدت صانع را بر وجهی که اصلاً مؤاخذه بر آن نتوان کرد منحصر در نقل کرده، طریق عقل را منسد دانسته اند.

شب ظلمت و بیابان بکجا توان رسیدن مگر آن که شمع رویت بر هم چراغ دارد نقل عن الشبلی أنه لما سئل عن التوحید قال: من سأل عن التوحید فهو جاهل، و من أجاب عنه فهو مشرک، و من عرف التوحید فهو ملحد، و من لم يعرفه فهو کافر.

فقیر بی بضاعت گوید: آدمی باید که هر لفظی را که بشنود در تدبیر آن

تفکر کند، و آن عبارت را به قدر امکان به معنی حقیقت بداند و بی معنی نشمارد.

پس می‌گوییم: در کتاب توحید و خصال و کافی مسطور است که در واقعۀ جمل مردی از سید اوصیاء و سند اتقیاء علیه التحیه و الثناء پرسید: أ تقول: إنَّ اللهَ واحدٌ؟ مردم بر آن حمله کردند و گفتند: یا اعرابی أما ترى ما فيه أمير المؤمنين من تقسّم القلب؟ آن حضرت فرمودند: دست از او بدارید و او را به من گذارید، فإنَّ الذی یریده الأعرابی هو الذی یریده من القوم، بعد از آن فرمود: ای اعرابی خدا را واحد گفتن و او را یگانه دانستن بر چهار وجه متصوّر می‌تواند شد: دو وجه بر حق تعالی جائز نیست، و دو وجه دیگر در حقّ آن ثابت است. فأما آن دو وجهی که اطلاق آن بر خدای تعالی روا نیست: اوّل آن است که گوید: هو واحد بقصد باب الاعداد، یعنی اطلاق وحدانیت عددیه بر او کند، و این نه جائز است، چه هر چه ثانی ندارد در رشتۀ عدد نگنجد، نمی‌بینی که حق تعالی تکفیر کرد گروهی را که گفتند «إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ» (۱). وجه دوّم آن است که گوید: هو واحد من الناس، یرید النوع من الجنس، یعنی واحد از آدمیان است، و مرادش آن است که او یکی از این جنس است، و اطلاق وحدت به این معنی بر خدا ناروا است، چه این تشبیه است و جلّ ربّنا عن ذلك و تعالی.

و اما آن دو وجهی که در حقّ او ثابت است، اوّل آن که گویند: هو واحد لیس له من الأشياء شبیه، یعنی خدا یکی است و او را شبیهی و نظیری نیست، كذلك ربّنا یعنی چنین است پروردگار ما.

مانند خدا بهر چه دانی نبود هرگز باقی مثال فانی نبود

در ذات خدا چون و چه گفتن غلط است ز آن رو که زجنس هر چه دانی نبود

ص: ۱۲۹

وجه دوّم: آن که گویند: آنه عزّ و جلّ احدى المعنى، یعنی منقسم نمی شود، نه در وجود و نه در عقل و نه در و هم، کذلک ربّنا جلّ و عزّ (۱).

بعد از گزارش این کلام در نظام در این مقام گوئیم: محتمل است که مراد شبلی آن باشد که هر که سؤال کند از توحید، یعنی از بودن حق تعالی واحد به معنی اول یا دوّم، پس او نادان است، چه ندانسته است که اطلاق واحد به این معنی بر خدای تعالی ناروا است، و هر که جواب گوید از توحید به اثبات أحد هذین المعینین، پس او مشرک است، چه واحد به این معنی چنان که سفارش یافت مستلزم ثانی است، و این عین شرک است.

و هر که شناخته باشد توحید را به همین معنی، یعنی اعتقاد کند و اذعان نماید که خدای تعالی واحد است به این معنی که گذشت، پس او ملحد است، یعنی از حق به باطل میل کرده است، و یا شرک ورزیده و ظلم کرده است در حق او.

و هر که شناخته باشد توحید را به یکی از معینین اخیرین، پس او کافر است، چه اول درجه از درجات ایمان آن است که مکلف اعتقاد کند که لیس کمثله شیء، و نفی کند از او ترکیب ذهنی و خارجی را؛ زیرا که ترکیب علی الاطلاق منافی و جوب وجود است.

و احتمال می رود که مرادش آن باشد که هر که سؤال کند از توحید، و چون سؤال در غالب احوال مستلزم جهل است پس او جاهل است، و غرض توییح سائل است از این سؤال؛ زیرا که هر مکلفی به حسب فطرت اصلیه و قریحه جلیه اگر اندک تأملی در ملک و ملکوت نماید، و آثار علویّه و سفلیّه را مشاهده کند، و در دلائل انفسی و آفاقی تدبّر نماید، تواند فهمید که صانع عالم یکی است، و او را شریکی و نظیری و ضدّی و ندّی نیست.

هر گیاهی که از زمین روید وحده لا شریک له گوید

ص: ۱۳۰

و از اینجا است که برخی گویند: وحدت واجب الوجود امری است فطری، و مطلبی است بدیهی اولی، و هیچ احتیاجی به دلیل و برهانی ندارد.

اثبات وحدتش بدلائل چه احتیاج خورشید را نجسته کسی با چراغها و از ثمامه بن اشرس که از رؤساء معتزله بود، از عمرو بن بحر المعروف به جاحظ نقل کرده اند که معارف إلهیه همه ضروری است، و خدا آدمی را آفرید و خدا شناسی را در دل او مفسور داشته، همگی خدا را می شناسند، و هر که منکر او است به زبان منکر است نه به دل، و خدا کسی را تکلیف به معرفت خود نکرده، بلکه آن علم را بی تکلیف در ایشان آفریده، همه اشیاء به اضطرار عارف به پروردگار و توحید و نفی صفات زائده و شبه آن هستند.

و این سخن گرچه بعید است، و لیکن در این مقام در سازش این کلام بعدی ندارد.

به هر حال معنی من أجب عنه فهو مشرک آن است که هر که خواهد جواب این سؤال را گوید لا جرم بایدش که فرض کند شریکی برای واجب تا تواند که دلیل تمناع و امثال آن را تقریر کند و گوید که مفسده دارد، و یا ما به الامتیاز غیر ما به الاشتراک است، و ترکیب و اشباه آن لازم آید، و پس مراد آن است که او مشرک است بحسب هذا الفرض نه در حقیقت و نفس الأمر.

کفر و ایمان قرین یکدگرند هر کجا کفر نیست ایمان نیست

و معنی «من عرف التوحید فهو ملحد» آن است که هر که شناخته باشد وحدت واجب الوجود را پس او میل کرده است از باطن به حق، و خلیل وار علی نبینا و آله و علیه السلام از دلائل آفاقی و انفسی استدلال بر وجود و وحدت صانع تعالی شأنه العزیز کرده غیری را با وی شریک و انباز نگرفته خواهد بود.

خلیل آسا در ملک یقین زن نوای لا أُحِبُّ الْآفِلین زن

فیروزآبادی گوید: إلحاد به معنی میل کردن و عدول نمودن آمده است (۱)، و در این مقام مراد آن است که مذکور شد، و بنا بر این معنی «و من لم یعرف فهو

ص: ۱۳۱

كافر» ظاهر است، و احتیاج به تأویل سابق ندارد، و چون ایراد احتمالات دیگر موجب تطویل و مورت تعطیل بود، لهذا به همین قدر اكتفا و اختصار نمود، اگر موافق طبع شریف و مطابق عنصر لطیف باشد فيها و نعمت، و إلا به اشارتی یا به عبارتی مواضع و مواقع زلل را تعیین فرمایند، تا در اصلاح آن فساد و ترویج آن كساد تدبیری و تفكّری نمایند، باقی به بقای دهر باقی باشند.

شرح لحدیث «العبودیة جوهره كنهها الربوبية»

قال الصادق عليه السلام: «العبودیة جوهره كنهها الربوبية، فما فقد من العبودیة وجد في الربوبية، و ما خفی فی الربوبية أصیب فی العبودیة، قال الله تعالى: «سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَ فِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ» (١) أي موجود فی غیبتك و حضرتك» كذا فی مصباح الشريعة (٢).

أقول: لَمَّا توهم بعضهم أنه يؤيد ما ذهب إليه الصوفية فلنشرحه شرحاً يظهر به فساده، فنقول: «العبودية جوهره» فضيّه، و الكلام محمول على التشبيه، و «كنهها الربوبية» صفة للجوهره، و العبودية إظهار التذلل و الخضوع كما صرح به الراغب الأصفهاني (٣) و غيره، و كل شيء لا مكانه له خاضع و عنده متذلل. و الجوهر قد يراد به الموجود لا- في موضوع و قد يراد به ذات الشيء و حقيقته، يقال: جوهر السواد، أي: ذاته و حقيقته، كذا في شرح الرازي على الإشارات. و كنه الشيء نهايه أجزائه، و هذا إنما يتصور إذا كانت له أجزاء و لها نهايه، فما ليست له أجزاء أو كانت و لا- نهايه لها فليس له كنه، فهذا قرينه واضح على أن العبودية المحمولى عليها الجوهرية ذات أجزاء. و الربوبية بالضم كالربابه بالكسر: اسم بمعنى التربيّه، و هي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، و هو تعالى رب العالمين. و حاصل المعنى: أن العبودية بمثابة حقيقته ملتئمه من الأجزاء؛ لأن كل

ص: ١٣٢

١- ١) فصلت: ٥٣.

٢- ٢) مصباح الشريعة: ٧ ط الأعلمی.

٣- ٣) مفردات الراغب: ٣١٩.

موجود غير الواجب الوجود لا- يخلو عن ملايسه ما بالقوه و الإمكان باعتبار نفسه، فيكون زوجاً تركيبياً غير بسيط الحقيقه؛ لأنّ الذى له باعتبار ذاته غير الذى له من غيره، و هو حاصل الحقيقه منهما، فإذا تحلّت تلك الحقيقه إلى الأجزاء انتهت و تأدّت إلى الربوبيه، أى: تدلّ عليها لأنّها لإمكانها و افتقارها إلى مؤثّر واجب لذاته تدلّ على وجوده، و هذه جهه لها باعتبار ذاتها و حقيقتها، فما فقد و ارتفع من تلك الحقيقه المفتقره من افتقارها إلى المؤثّر و المبقى فى بادى النظر وُجد بأدنى تأمّل فى الربوبيه، أى: علم أنّه كان بسببها لأنّها إنّما وجبت بغيرها فاستغنت به، و هذه جهه لها باعتبار غيرها؛ لأنّه سدّ طرق جميع أنحاء عدمها فأوجبها فأوجدها فصارت به غتيه لا بذاته، و ما خفى: إمّا مطلقاً أو فى أوّل النظر فى مقام الربوبيه من صفات الربّ تعالى و سماته أُصيب و أدرك من حيث الظهور و الآثار فى المرتبه العبوديه و الافتقار لكونها مظهرها و مجلاها، فيظهر فيها ظهوراً لا ينكرها إلّا الأ- كمه أو من له عين خفاسيّه. و بالجمله العبوديه تدلّ على الربوبيه دلالة الأ- ثر على المؤثّر، و المعلول على العلّه، و الربوبيه تظهر من العبوديه ظهور العلّه من المعلول، فكلّ منهما دليل الآخر: أحدهما بالإثّن و الآخر باللّم، مثلاً وجود العالم بعد عدمه و تألّفه فى ذاته يدلّ على وجود موجود بذاته، و مؤلّف يوجد و يؤلّفه، و كذا قدره القادر و علم العالم بعد أن لم يكن دليل وجود قادر و عالم بالذات يجعله قادراً و عالماً، و هكذا. و إذا خفى علينا مثلاً كونه تعالى موجوداً أو حيّاً أو قادراً أو عالماً بذاته أو بغيره، يظهر لنا وجوده و حياته و قدرته و علمه فى الموجود و الحىّ و القادر و العالم. و هكذا، و هذا معنى إراءه الآيات و الأدلّه فى الآفاق و فى الأنفس، و كونه تعالى موجوداً فيما غاب و ما حضر كما أوماً عليه السلام إليه إيماءً لطيفاً. و على ما حمل عليه الآيه فمعنى التسويّف أنّ إراءه الآيات الأنفسيّه و الآفاقيه موكوله على النظر و الاستدلال الواجبين على المكلف كما سبق إليه الإيماء، و لا يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجه كما توهمه بعض المعاصرين.

و يحتمل أن يكون السين للمبالغه و التأكيد لا للتسوييف و التأخير، فتأمل.

تحقيق حول حديث «المؤمن يأكل في معاء واحد»

قال سيد البشر على ما أورد عنه في الخبر: «المؤمن يأكل في معاء واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» (١). أقول: لما كانت القوى المدركة الحيوانية سبعة، خمس منها ظاهره و الإثنتان منها و هما: الحس المشترك المدرك للصور، و الوهم المدرك للمعاني؛ لأن الخيال و المتخيل و الحافظه ليست من القوى المدركة بل هي من أعوانها باطنتان، و كان الكافر لغلبيه هواه على عقله «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ» (٢) مطيعاً لتلك القوى السبعة، و محضاً لأشتهياتها الفانيه و مقتضياتها الدانيه، كان يأكل في تلك الأمعاء السبعة و ينتفع بها، و هي بعينها هي التي يفضى به إلى نار جهنم التي لها سبعة أبواب، لكل باب منها جزء مقسوم. و أمّا المؤمن، فلما قهر هواه و سلب مناه، و بعث قواه على ملازمه الطاعات و مجانبه المنهيات، و جعلها بالرياضات و المجاهدات مطيعه و منقادته تحت قلم العقل في تناول العلوم الحقيقيه و الأخلاق المرضيه المؤديه إلى السعادات الباقية الأبدية، كان يأكل في هذا المعاء الواحد، فالمراد بالأكل مطلق الانتفاع و هو متعارف، يقال: فلان يأكل مال اليتيم، يعنون به أنه يستعمله و يأخذه و ينتفع به و لا- يجتنبه لا- أنه يأكله حقيقه. أو يقال: إنه مثل ضربه للمؤمن و زهده في الدنيا، و الكافر و حرصه عليها، و ليس معناه كثره الأكل دون الاتساع في الدنيا، فيكون إشاره الى أن المؤمن قليل الانتفاع منها، و الكافر كثير الانتفاع منها؛ لأنها سجن المؤمن و جنه الكافر، فإنّه لكونه مراقباً لأحواله و مجانباً عمّا يضرّه في مآله كان مقيداً مطلقاً مضيقاً عليه رزقه و ما ينتفع به في دنياه لمراعاته آخرته و عقباه، و ذلك بخلاف الكافر فإنّه مطلق مطلقاً لا قيد له أصلاً.

ص: ١٣٤

١- (١) عوالى اللثالى ١: ١٤٤ ح ٦٩.

٢- (٢) الجاثيه: ٢٣.

و يمكن أن يكون الغرض المسوق له الكلام هو الترغيب على قلّة الأكل بأنّها من صفات المؤمن، والترهيب عن كثرتها بأنّها من سمات الكافر، ولذا قال في خبر آخر: «كفى ابن آدم ثلاث لقيمات يقمن صلبه» (١) فعبر عن قلّة الأكل بقلّة أوعيه المأكول، وعن كثرتها بكثرتها، فالكلام في قوّه المجاز المرسل. وقيل: هو خاصّ في رجل بعينه كان يأكل كثيراً، فأسلم فقلّ أكله. ويظهر من سبب الورود أنّ الكافر يجوز ضيافته بل إكرامه، كما يظهر أيضاً من قوله: «أكرموا الضيف و لو كان كافراً» (٢) وقوله: «لكل كبد حرى أجر» (٣) و إلى هذا القول أشار الرومي في المثنوى في أوائل المجلد الخامس في سبب ورود هذا الحديث بعد كلام بقوله كامديم اى شاه ما اينجا قنق

ص: ١٣٥

١-١) بحار الأنوار ٣٢٩:٦٦ ح ٣.

٢-٢) لم أعثر على خصوص الخبر في المصادر المعتبره، راجع: البحار ٧٥:٤٥٨، و كنز العمال ٩:٢٤٥.

٣-٣) نهايه ابن الأثير ١:٣٦٤، و كنز العمال ١٥:٢٨٨ برقم: ٤٣١١٧.

معدہ طبلی خوار همچون طبل کرد قسم هیجده آدمی تنها بخورد

و ساق الکلام و طولہ کما هو دأبه، إلى أن قال این سخن پایان ندارد آن عرب

کن و طول الکلام إلى أن قال این سخن پایان ندارد مصطفی

تحقیق حول الحدیث النبوی «إنّ الرضا بالكفر كفر»

ورد فی الخبر عن سید البشر: «إنّ الرضا بالكفر كفر» (۱). أقول: و ذلك لما ثبت بالعقل و النقل أنّ الراضی بفعل المحسن شریک له فی إحسانه، و الراضی بفعل المسیء شریک له فی إساءته، من جهة المدح و الذمّ و الأجر و الإثم، و قد ذمّ اللّٰه تعالیٰ فی کتابه العزیز (۲) من كان من اليهود فی عصر

ص: ۱۳۶

۱- ۲) لم أعتز على الخبر فی المصادر المعتره.

۲- ۳) البقره: ۹۱، آل عمران: ۲۱ و ۱۱۲ و ۱۸۱ و غیرها.

نبيّه صلى الله عليه و آله بإضافته قتل أنبيائهم إليهم و إن كان المباشر لذلك من تقدّم من آبائهم؛ لرضائهم به و موافقتهم إياهم. و فى الخبر عنه صلى الله عليه و آله: «إذا عملت الخطيئة فى أرض، فمن أنكرها كان كمن غاب عنها، و من رضىها كان كمن شهدها» (١). فإن قلت: قد ورد فى الحديث القدسى: «إن من لم يرض بقضائى و لم يصبر على بلائى فليطلب رباً سواى» و الكفر داخل فى قضائه فيجب الرضا به، فكيف يكون كفراً؟ قلت: إن أريد بالقضاء هنا الفعل، و هو أحد معانيه العشرة على ما صرح به بعض الفضلاء و استدللّ عليه بقوله تعالى «فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ» (٢) أى: أفعّل ما أنت فاعل و هو الظاهر من الحديث، فالصحيح من المذهب أنه بهذا المعنى لا يشمل أفعال العباد التى من جملتها الكفر و الرضا به، كيف و الرضا بقضاء الله و الصبر على بلائه من أجلّ المقامات، و من حازه فقد حاز أكمل السعادات؟ و من لم يرض به فمع دخوله تحت وعيد «من لم يرض بقضائى» لا يزال محزوناً باعتوار المصيبات و ورود الحادثات قائلاً بأنّه لم كان كذا؟ و هو المعبر عنه بالتأسّفات، و بما ذكرناه تندفع الشبهة و المنافاه.

و إن أريد به العلم كما فى قوله تعالى: «إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسٍ يَعْقُوبُ قَضَاها» (٣) يعنى: علمها، فالصحيح أنّ الأشياء كلّها بسائطها و مركباتها كليّاتها و جزئياتها بقضائه تعالى، أمّا فى غير العباد فعلى سبيل الحتم و الجزم، و أمّا فى أفعالهم فعلى سبيل التعليق بإرادتهم، فمعنى كون الكفر داخلًا فى قضائه أنّه كان عالماً بأنّ الكافر سيكفر بإرادته و سوء اختياره، فالكفر هو المعلوم، و القضاء هو العلم، و الرضا بأحدهما غير الرضا بالآخر، فيجوز أن يكون أحدهما كفراً و الآخر إيماناً. فإنّ الرضا بالكفر من حيث أنّه مستند إلى إرادة العبد و اختياره ما هو خلاف

ص: ١٣٧

١- ١) تهذيب الأحكام ١٧٠: ٦.

٢- ٢) طه: ٧٢.

٣- ٣) يوسف: ٦٨.

الواقع من إنكار الصانع و عدم حقیته ما جاء به النبي كفر، و أمّا الرضا به من حيث أنه كان متعلّقاً لعلمه تعالى المطابق للواقع من غير أن يكون علمه به علّه له فهو من الايمان، و المرضی فی الأوّل هو المقضی، و فی الثانی هو القضاء، و شتان ما بينهما، و إلى هذا أشار الرومی فی المثنوی بقوله: وی سؤالی کرد سائل مر مرا ز آنکه عاشق بود او بر ماجرا

گفت نکتۀ الرضا بالكفر كفر این پیمبر گفت و گفت اوست مهر

باز فرمود او که اندر هر قضا مر مسلمان را رضا باید رضا

نی قضای حق بود كفر و نفاق که بدین راضی شوم گردد شقاق

ورنیم راضی بود آن هم زیان پس چه چاره باشدم در این میان

گفتمش این كفر مقضی نه قضاست هست آثار قضا این كفر راست

پس قضا را خواجه از مقضی بدان تا شکالت حل شود اندر جهان

راضیم در كفر ز آن رو که قضاست نه از این رو که نزاع و خبث ماست

كفر از روی قضا خود كفر نیست حق را كافر مخوان اینجا بایست

كفر جهل است و قضای كفر علم هر دو کی يك باشد آخر حلم و خلم

زشتی خط زشتی نقاش نیست بلکه از وی زشت را بنمود نیست

قوت نقاش باشد ز آنکه او هم تواند زشت کردن هم نکو

گر گشایم بحث این را من بساز تا سؤال و تا جواب آید دراز

ذوق نکته عشق از من می رود نفس خدمت نفس دیگر می شود (۱)

تفسیر آیه من سوره الأنعام

قال الله تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا» أي: صدّقوا بحقائق الأشياء بعد تصوّراتها على ما هي عليه في نفس الأمر: إمّا بالبراهين و الدلالات، أو بالرياضات و المجاهدات «وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ» و تصديقاتهم الحقّه و اعتقاداتهم اليقينيّه «بِظُلْمٍ» بما هو خلاف الواقع من الجهل المركّب؛ إذ الظلم انتقاص الحقّ و وضع

الشيء على خلاف ما هو عليه، أو لم يشوبوا تلك التصديقات بالظنون والأوهام والشكوك والشبهات المنافية لما عليه الأمر في نفسه «أولئك» الموصوفون بتلك الصفات الفاضله «لَهُمُ الْأَمْنُ» عن العقاب، وهم المختصون بالأمان عن كل ما يبعدهم أو يشوشهم «وَهُمْ مُهْتَدُونَ» (١) بعد تخلصهم عن العلائق الجسدانية، والتزّه عن الهيئات البدئية إلى عالم القدس، فيقعّدون بعد مفارقتهم الأبدان العنصريّة في مقعد صدق عند مليك مقتدر مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

تحقيق حول حديث وارد في إخبار الله أنبياءه بشهاده الحسين عليه السلام

في أواسط المجلّد العاشر من كتاب بحار الأنوار في باب إخبار الله تعالى أنبياءه ونبينا صلوات الله عليهم بشهاده الحسين عليه السلام: «أنّ إبراهيم عليه السلام مرّ في أرض كربلاء وهو راكب فرساً، فعثرت به وسقط إبراهيم عليه السلام وشج رأسه وسال دمه، فأخذ في الاستغفار، وقال: إلهي أيّ شيء حدث منّي؟ فنزل جبرئيل وقال: يا إبراهيم ما حدث منك ذنب، ولكن هنا يقتل سبط خاتم الأنبياء وابن خاتم الأوصياء، فسال دمك موافقه لدمه، فقال: يا جبرئيل ومن يكون قاتله؟ قال: لعين أهل السماوات والأرضين، والقلم جرى على اللوح بلعنه بغير إذن ربّه، فأوحى الله تعالى إلى القلم: أنّك استحققت الثناء بهذا اللعن، فرفع إبراهيم يديه ولعن يزيد لعناً كثيراً، وأمن فرسه بلسان فصيح» الخبر (٢). أقول: روى الصدوق في كتاب معاني الأخبار بإسناده إلى سفيان بن سعيد الثوري عن الصادق عليه السلام في حديث طويل:

«إنّ نون ملك يؤدّي إلى القلم وهو ملك، والقلم يؤدّي إلى اللوح وهو ملك، واللوح يؤدّي إلى إسرافيل، وإسرافيل يؤدّي إلى ميكائيل، وميكائيل يؤدّي إلى جبرئيل، وجبرئيل يؤدّي إلى الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم» (٣).

ص: ١٣٩

١- ١) الأنعام: ٨٢.

٢- ٢) بحار الأنوار ٢٤٣: ٤٤ ح ٣٩.

٣- ٣) معاني الأخبار: ٢٣.

و بعد تمهیده نقول: لعلّ النون لَمَّا أَدَّى إِلَى القلم رتبه الحسين عليه السلام و منزلته عند الله تعالى، و ما سيجرى عليه من يزيد و ظلمه و طغيانه، و أى ظلم و طغيان استنبط منه القلم كونه ملعوناً عند الله فحكم به و لعنه، ثم أَدَّى ذلك الملك و هو اللوح من غير أن يأمره بخصوص لعنه ربّه، و لكن لَمَّا كان علمه هذا و استنباطه ذاك مطابقاً لما فى نفس الأمر، و لعنه موافقاً لما فى علم الله تعالى صدّقه ربّه و صوّبه، فأوحى إليه: أنّك استحققت الثناء بلعنك هذا؛ لكونك فيه مصيباً باجتهادك من غير أن يوحى إليك هذا الأمر بخصوصه. فالمراد بالإذن هنا هو الأمر كما أوأنا إليه، و ليس المراد به العلم أو رفع المانع كما هو من معانيه، فلا ينافى ذلك حديثاً رواه الكليني فى أصوله أنّه «لا يكون شىء فى الأرض و لا فى السماء إلّا بسبع» و عدّ عليه السلام منها الإذن، ثم قال: «فمن زعم غير هذا فقد كفر» (۱) و فى روايه أُخرى: «فقد كذب على الله تعالى، أو ردّ عليه» (۲) و الترديد من الراوى.

شرحى بر شعر عرفانى

ممکن بود که هستى واجب فنا شود

بر ارباب دانش و بینش پوشیده نیست که ظاهر این رباعى آگاهى از آن دهد که قائل آن از حکما و علما و اهل فهم از شعرا بوده، بنا بر این اراده معنى حقيقى از الفاظ این رباعى بعيد نخواهد بود.

پس گوئيم: مراد به واجب مذکور واجب بالغير است، و ملخص معنى به آن آئل است که فنا و زوال هستى من که عبارت است از انعدام هذيت و اضمحلال هویت در معرض امکان است، و اما انسلاخ مهر و محبت تو از شغاف قلب و کانون دل به جهت شدت اختلاط و فرط ارتباط بر وجهى است که در حيز امتناع است «إنّ روح المؤمن لأشدّ اتصالاً بروح الله من اتصال شعاع الشمس بها» (۳) و این

ص: ۱۴۰

۱-۱) أصول الكافي ۱: ۱۴۹ ح ۱.

۲-۲) أصول الكافي ۱: ۱۵۰ ح ۲.

۳-۳) قرّه العيون للفيض الكاشانى: ۳۴۵ عن توحيد الصدوق.

اشارتی است به کمال اخلاص و غایت اختصاص که فریقی تعبیر از آن به عشق می کنند.

و پر روشن است که محبت حضرت وجود و منبع کمالات وجود من جمله کمالات نفسانیه، بل حقیقت کمالات منحصر در اوست، و نفس ناطقه که قائل تعبیر از آن به دل کرده بعد انخلاع بدن خلع کمالات و ملکات خود نخواهد کرد، و بنا بر این آن که می گوید: ممکن بود بیان واقع است نه محض احتمال عقل.

و احتمال که غرض مجرد رعایت تقابل بین الامکان و الامتناع باشد، یا آن که منظور نهایت مبالغه و اغراق در محبت است به آن که هستی واجب بالغیر به وصف وجوبه الغیری، چنان که لفظ واجب اشاره به آن تواند بود ممکن الفنا است به امکان وقوعی، و اما مهر و محبت تو در مرتبه ای است که ممتنع الزوال است به امتناع ذاتی.

و دور نیست که مطلب مجرد اظهار دقت طبع باشد، به آن که هستی واجب بالغیر به شرط وجوبه الغیری ممکن الفنا است به امکان ذاتی؛ إذ لا - منافاه بینهما، و لکن محبت تو ممتنع الزوال است به امتناع غیری، و بر این تقدیر حمل کلام بر معنی مجازی شاید، و به هر حال عکس نقیض خیال به اصطلاح ارباب منطق نیست، بل نقیض خیال عبارت از رفع خیال است که رفع کلّ شیء نقیضه، و غرض بیان غفلت و ذهول از ذکر و فکر محبوب است.

و وجه تعبیر از عقل به خیال آن که عقل اعقل عقلا نسبت به ادراک ذات و صفات واجب بی همتا که عین ذات او است، چون وهم و خیال است که درک کنه اشیاء نکنند، بل خیال را مجال ادراک محال، إلیّ قبول آنچه بوی رسد از حسّ مشترک، و فیه دقیقه اخری.

و بالجمله: مراد آن است که در وقت غفول و ذهول از یاد تو که موجب ارتسام عکس صورت غیر است در آیینۀ خاطر خوف و بیم هلاکت است، چنان که در آثار آمده: «العارف شخصه مع الخلق و قلبه مع الله، لو سهی عن الله طرفه

عين لمات شوقاً إليه» (١) وإليه الإشارة بقوله:

«ترسم كه صورتتم ز هيولى جدا شود» يعنى صورت جزئيه از هيولاي شخصيه.

و از آنچه گفته آمد معنى «تنگنا» هويدا گرديد؛ لأن الإقبال على الله و الإعراض عما سواه كما يوجب النشاط و الانبساط و يروح الروح و يسكن خاطر «ألا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ» (٢) كذلك عكسه يثمر عكسه.

كذا خطر بخاطري القاصر، و المعنى فى بطن الشاعر.

تحقيق منطقي فى مسأله الطلاق

هنا قياس يستشكل، و حلّه موقوف على تمهيد مقدمه، هى أنّ توقّف أمر على آخر لا بدّ و أن يكون على أحد هذه الأمور الثلاثة: إمّا أن يكون ذلك الأمر الموقوف عليه موجه له، أو شرطاً لحصوله، أو معدّاً لتحقيقه. و المعدّ ما يوجب الاستعداد، و استعداد الشئ هو كونه موجوداً بالقوه البعيده أو القريبه فيمتنع أن يجمع وجوده بالفعل، بل إنّما يحصل عند انتفائه. و إذ قد تقرّر هذا فنقول: إنّ النكاح الموقوف على رضا الطرفين لا يجوز أن يكون موجه للطلاق الشرعى و هو إزاله قيد النكاح بصيغه طالق من غير عوض؛ لأنّه لو كان موجه له لكان كلّما تحقّق النكاح يلزم منه أن يتحقّق الطلاق، و هو ظاهر البطلان؛ لأنّ تحقّقه شرعاً كما يتوقّف على النكاح يتوقّف على صيغه مخصوصه، و على كون المطلق بالغاً عاقلاً مختاراً قاصداً، و على كون المطلّقه زوجه معقوده بعقد دائم طاهره من الحيض و النفاس متعيّنه مستبرأه؛ لعدم صحّه الطلاق فى طهر المواقعه، فتحقّقه موقوف على تحقّق مجموع هذه الأمور، فهو موجه له لا مجرد النكاح. و كذلك لا يجوز أن يكون شرطاً لحصوله، و إلّا لوجب أن يكون حاصلّاً عند حصوله لوجوب بقاء الشرط حال حصول المشروط و اجتماعه معه، فتعيّن أن

ص: ١٤٢

١-١) مصباح الشريعه: ١٩١ الباب الواحد و التسعون.

٢-٢) الرعد: ٢٨.

يكون عليه معده له؛ إذ لو لم يتحقق الرضا من الطرفين لم يتحقق النكاح، و لو لم يتحقق النكاح لم يتحقق الطلاق، فرضاؤهما بالنكاح مدخل في تحقق الطلاق، وهذا معنى كونه موقوفاً عليه. و بذلك يظهر أنّ القياس المشهور، و هو قولهم: الطلاق موقوف على النكاح، و النكاح موقوف على رضا الطرفين، لو سلم أنه قياس صحيح مادّة و صورة لا إشكال فيه أيضاً؛ لأنّ معدّ الشيء لا يلزم أن يجمع معه في الوجود، فليس بلانزم أن يجمع رضاؤهما بالنكاح مع الطلاق، بل يجب أن ينعدم ذلك الرضا الذي كان شرطاً لتحقيق النكاح الموقوف عليه الطلاق. و بعبارة اخرى: تحقق الطلاق موقوف على الرضا الذي كان موقوفاً عليه النكاح لا على مطلق الرضا الشامل للرضا بالطلاق أيضاً، و هو رضا آخر يحدث بعد الرضا بالنكاح، و لا يتوقف على الطرفين، فالمراد أنّ الطلاق موقوف على رضا الطرفين بالنكاح ابتداءً؛ إذ لو لا رضاؤهما بالنكاح ابتداءً لم يتحقق بينهما نكاح، فلم يحتج تفريقهما إلى التطبيق فلم يتحقق الطلاق الشرعي. هذا غاية ما يمكن أن يقال في جواب هذا الإشكال على تقدير كون هذا القياس صحيحاً منتجاً. و فيه نظر؛ لأنّ توقّف الطلاق على النكاح من قبيل توقّف المعلول على علته المعده، و توقّف النكاح على رضا الطرفين من باب توقّف المشروط على الشرط، فجهتا التوقّف مختلفتان، فالأوسط غير متكرّر، فالعقم غير لازم و ذلك ظاهر. و أيضاً فإنّ كتيه الكبرى في قولهم الطلاق يتوقف على النكاح، و كلما يتوقف عليه النكاح يتوقف على رضا الطرفين ممنوعه، و بدونها يكون عقيماً؛ لأنه لا يوافق شيئاً من الإشكال الثلاثة الباقية، فتأمل.

تحقيق حول الأحاديث الواردة في المنع من النظر إلى الأجنبية

قال النبي صلى الله عليه و آله

«يا على لك أول نظره، و الثانيه عليك و لا لك» (١).

ص: ١٤٣

(١-١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٩ ح ٤٩٧١.

يظهر منه أنّ النظره الأولى إن وقعت فلتة و من غير قصد و إرادته لذّه وقعت مغفوره و لا- يؤاخذ بها لكونها خارجه عن تحت الاختيار، فلا- يجوز للناظر إعادتها و لا- تكرارها لقوله: «و الثانيه عليك» و في روايه: «و الثالثه فيها الهلاك» (١). و في خبر آخر: «النظره سهم من سهام إبليس مسموم، من تركها لله عزّ و جلّ لا لغيره أعقبه الله إيماناً يجد طعمه» (٢). و في روايه أُخرى: «و كم من نظره أورثت حسره طويله» (٣). و يفهم من سابقتها أنّ النظره الأولى إذا كانت صادرة عن قصد و إرادته لذّه و انقضاء شهوه، فهي أيضاً محرّمه ناشئه من إغراء الشيطان و إغوائه، و لا- ريب أنّ ترك الحرام لله لا- لقصد الحياء و الرياء و السمعه و نحوها موجب لزياده الإيمان و كماله بل هو هو. و عنه عليه السلام: «النظره بعد النظره تزرع في القلب الشهوه، و كفى بها لصاحبها فتنه» (٤). و فيه إشاره إلى سبب منع النظر إلى وجوه الأجنبيّات و تكريرها و لمّيه تحريمها، و هو أنّه يوجب هيجان الشهوه المؤدّيه إلى ثوران الفتنه و هي الزنا. و أيضاً فإنّ النظره تهيج الوسوس، و ربّما تتعلّق بالقلب و يتعدّر الوصول فيفضى إلى التعب الشديد، و هو ضرر واجب دفعه إذا كان ممكناً، و لا يمكن دفعه هنا إلّا بالكفّ عن النظر، فيكون واجباً و تركه حراماً. و لا يذهب عليك أنّ حرمه النظر إلى الامراه بقصد لذّه و انقضاء شهوه أشدّ، و الأمر في مقاساه التعب و معاناهه النصب بالإضافه إليه أو كد؛ لا امتناع الوصول إليه في الشريعة المطهره بوجه. و بالجملة: من أطلق ناظره أتعب خاطره، و من تتابعت لحظاته دامت حسراته، و ليس في البدن شيء أقلّ شكراً من العين فلا تعطوها سؤلها فتشغلكم

ص: ١٤٤

١-١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٧٤ ح ٣: ٤٤٥٨.

٢-٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٨ ح ٤: ٤٩٤٩.

٣-٣) فروع الكافي ٥: ٥٥٩ ح ١٢.

٤-٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٨ ح ٤: ٤٩٧٠.

عن ذكر الله، لكم أول نظره إلى المرأة فلا- تتبعوها بنظره اخرى، واحذر الفتنة، إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه فليأت أهله فإن عند أهله مثل ما رأى، ولا يجعلن للشيطان على قلبه سبيلاً ليصرف بصره عنها. و عن النبي صلى الله عليه و آله:

«إنما النظره من الشيطان، فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت أهله» (١).

و هذا صريح في أن النظره إذا كانت بإرادته لده إنما تنشأ من الشيطان و خطواته الموجهه لتحريك الشهوه المنجره إلى الفتنة، و يمكن دفعها بإتيان الحليه القامع مادّه الشهوه. و يفهم منه فضل المزوج على العزب، كما هو صريح كثير من الأخبار. و لنا في مسأله حرمه النظر إلى وجوه الأجنيات رساله (٢) مفرده مبسوطه مستوفاه، جامعته للدلائل و الأقوال، و ما ذكره أهل الفضل من الرجال، فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إليها.

بيان لفقره من دعاء: «لا ملجأ و لا منجى و لا مفتر منك إلا إليك»

قال عليه السلام في دعاء طويل: «لا ملجأ و لا منجى و لا مفتر منك إلا إليك». أقول: هذا إقرار بالعجز، و اعتراف بالعبوديه، و إشاره إلى عموم قدرته تعالى بالنسبه إلى كل ما هو في حيز الإمكان، و فيه إيماء لطيف إلى أنه قابل التوب شديد العقاب ذو الطول، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم عالم الغيب و الشهاده العزيز الحكيم.

بيان ذلك: أن العالم كره، و الأرض مركز، و الأفلاك قسي، و الحوادث سهام، و الإنسان هدف، و الله الرامي، فأين المفتر «يا معشر الجنّ و الإنس إن الله يتطعمتم أن تنفؤوا من أقطار السماوات و الأرض فانفؤوا لا- تنفؤون إلا بسيلطان» (٣) يعني: إن قدرتم أن تخرجوا من جوانبها هاربين مني فارين من قضائي فخرجوا، ثم قال:

ص: ١٤٥

١-١) فروع الكافي ٤٩٤: ٥ ح ١.

٢-٢) المطبوعه في المجموعه الأولى من الرسائل الفقهيّه للمؤلف.

٣-٣) الرحمن: ٣٣.

لا تقدرُونَ على النفوذ و الهرب من نواحيهما إلاً بقهر و غلبه، و أنى لكم هذا؟ فهو تعالى ذو سعه و قدره واسع، لا يجد الهارب منه مهرباً و إن أبعد فى الهرب، فإن أمره نازل بإذلاله لا محاله و إن كره الخلائق أجمعون؛ لكون أمره فيهم نافذاً، و قهره بنواصيهم آخذاً، و كيف يستطيع أن يهرب منه من لا حياه له إلاً برزقه؟ أو كيف ينجو منه من لا مذهب له فى غير ملكه؟ مع استواء الأمكنه و الأزمنه بالنسبه إليه؛ لكونه محيطاً بالكلّ عالمياً بأنّ أىّ حادث يوجد فى أىّ زمان أو مكان، و كم بينه و بين الذى قبله أو بعده من المده، و آيه نسبه بينه و بين ما عداه ممّا يقع فى جميع جهاته، فليس بالنسبه إليه ماضٍ و لا مستقبل و لا آن، و لا هنا و لا هناك، و لا الحضور و لا الغيبه، و لا قدام و لا خلف، و لا تحت و لا فوق، و لا بعد و لا قرب، فالهرب محال و الالتجاء الى غيره ضلال، ذلت له رقاب الجبابره و خضعت لديه أعناق الأكاسره، و هم من سطوته خائفون و فى جنب عزته خاضعون، و له جنود لا قبل لها، و ما يعلم جنود ربيك إلاً هو. فالواجب على العاصى و اللازم على العاتى أن يعود منه إليه بالانابه و التوبه و التضرع و الاستكانه، قائماً ليله صائماً دهره، راجياً رحمته آملاً مغفرته، فهو يقبل منه توبته و يرحم منه مسكنته، لأنه يدعو المدبرين عنه فكيف لا يقبل المقبلين عليه؛ ففرّوا إلى الله و توبوا إليه جميعاً أيّها المؤمنون لعلكم تفلحون .

مصاحب در ره عشق جهان سوز محبت را از آن كودك بياموز

كه چون مادر پي قهرش ستيزد همان در دامن مادر گريزد

فصار الحاصل: أن لا ملجأ لأحد يريد أن يفرّ من قهرك بوجه من الوجوه إلاً بوجه يتوصّل فيه إلى كنف لطفك و كهف حمايتك، أو لا ملجأ للهاربين منك إلى غيرك و لكن لهم ملجأ يؤدى إليك، أو لا ملجأ لأحد منك إلى غيرك و لكنّه له ملجأ من غيرك إليك، فالاستثناء: إما مفرّغ أو منقطع. و كونه من قبيل «لا يدوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى» (١).

ص: ١٤٦

ولا- عيب فيهم غير أن سيوفهم و لا عيب فيه إلا أنه من قريش بعيد موهم لخلاف المقصود، إذا تأمله عارف يعرفه، والقصر فيه حقيقى كما فى لا- واجب بالذات إلما الله، و هو من قصر الصفه على الموصوف افراداً و قلباً كما فى وقعه ابن نوح حيث قال له أبوه «يا بُنَيَّ اذْكَبْ مَعْنَا وَ لَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ. قَالَ سَأْوِي إِلَى جَبَلٍ يَعَصِي مَنِي مِنَ الْمَاءِ» (١) فتبته على فساد اعتقاده بأن لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحمه. و يحتمل بعيداً أن يكون قصر تعيين، بل لا بُد فيه أيضاً كما يظهر بالتأمل.

فإن قلت: المخاطب به هو الله، و لا- يتصور بالنظر إليه شيء مما ذكرته. قلت: أمثال ذلك من قبيل اسمعى يا جاره، و«لا» لى النفس الجنس، فإذا تكررت على سبيل العطف و كان عقيب كل منهما نكره بلا فصل جاز فيها خمسة أوجه بحسب اللفظ مشهوره، و أمّا بحسب التوجيه فيزيد عليها و هو أيضاً مشهور.

تحقيق حول الحديث الوارد فى أن معراج يونس إلى الماء

قال بعض أصحاب القلوب: إنَّ القرب الذى حصل ليونس عليه السلام فى بطن الحوت لم يحصل له قبل و لا بعد مثله، حتى جعلوا التقام الحوت معراجاً له، و نقلوا فى ذلك حديثاً عن النبى صلى الله عليه و آله، و هو قوله:

«فَضَّلُونِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَإِنَّ مِعْرَاجِي إِلَى السَّمَاءِ وَ مِعْرَاجَهُ إِلَى الْمَاءِ» (٢) و قد نظمه الرومى فى المثنوى:

گفت پیغمبر که معراج مرا نیست بر معراج یونس اجتبا

آن من بر چرخ و آن او بشیب ز آنکه قرب حق برون است از حسیب

قرب نی بالا و پستی رفتن است قرب حق از جنس هستی رستن است (٣)

أقول: هذا الخبر على تقدير ثبوته و صحته يحتاج إلى ضرب من التأويل؛ لأنَّ نبينا محمداً صلى الله عليه و آله أفضل المخلوقات و أكمل الموجودات، و معراجه بلا شبهه أفضل

ص: ١٤٧

١-١ (١) هود: ٤٢ ٤٣.

٢-٢ (٢) راجع: كتاب قصص الأنبياء للثعلبى: ٤٠٦.

٣-٣ (٣) مثنوى ٣: ٣٣٠.

من معراج كل ذي معراج، كيف لا وقد بلغ في معراجه إلى حيثما أخبر عنه سبحانه بقوله: «ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى» (١) أي: قرب فاشتدَّ قربه فكان البُعد بينهما قدر قوسين بل أدنى. و المقصود تمثيل ملكه الاتِّصال، و تحقيق استماعه لما أوحى إليه بنفى البعد الملبس، فيكون دنوّه كناية عن رفع مكانته، و تدلّيه عن جذبه بشراشره إلى جناب القدس، و ما حصل ليونس بن متى و لا لغيره من الأنبياء عشر أعاشير ما حصل له صلى الله عليه و آله. فالحق أن يجعل «إلّا» فيه عاطفه بمثابة الواو العاطفه كما ذهب إليه جمع من الأدباء كالأخفش و الفراء و أبو عبيده و الشارح الفاضل الرضى و ابن هشام في المغنى (٢) و جعلوا منه قوله تعالى: «لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ» (٣) و قوله: «لَا يَخَافُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ» (٤) أي: و لا الذين ظلموا و لا من ظلم، فيكون من باب ذكر الخاصّ بعد العامّ؛ تنبيهاً على زياده الاهتمام، و دفعاً لما عسى أن يتوهّم أنّ له صلى الله عليه و آله فضل و زياده على جميع الأنبياء من جميع الجهات إلّا على يونس فإنّهما سيّان في كونهما ذوى معراج، فدفعه بأن قال صلى الله عليه و آله: فضّلوني على الأنبياء و على يونس بن متى أيضاً، فإنّ معراجي إلى السماء و معراجه إلى الماء، و بون بعيد بينهما، فهو من باب تشبيه المعقول بالمحسوس، و ليس الغرض خصوص العروج إلى السماء أو النزول إلى الماء، بل المراد هو الإيماء إلى تفاوت ما بين المعراجين في حصول القدر و الرتبة. و بهذا التقرير يمكن استفادة وجه آخر على تقدير إبقاء «إلّا» على الاستثناء، و هو أن يكون الغرض أنّ له صلى الله عليه و آله فضلاً على جميع الأنبياء و منهم يونس بن متى إلّا في خصوص كونهما ذوى معراج من غير ملاحظه تفضيل أحد المعراجين على الآخر، و الوجه ما ذكرناه أولاً، فتأمل.

ص: ١٤٨

١-١ (١) النجم: ٩٨.

٢-٢ (٢) انظر المغنى ٧٣: ١.

٣-٣ (٣) البقره: ١٥٠.

٤-٤ (٤) النمل: ١١.

تحقيق حول الحديث الوارد في أن القرآن ذلول ذو وجوه

قال عليه السلام: «القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه» (١). أقول: في نهايه ابن الأثير: الذلول من الذل بالكسر ضد الصعب (٢) و في مجمع البيان في فصل اللغه في كريمه «جَعِلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا» (٣): الذلول من المراكب ما لا صعوبه فيه (٤) فالظاهر في وجه الشبه أن يقال: كما أن الذلول من المراكب ينقاد لراكبه و يطيعه حيث يشاء و إلى أي وجه يريد انعطافه كذلك القرآن لما كان ذا وجوه كثيره كما يشعر به الإتيان بصيغه جمع الكثره يمكنهم حمله على أي وجه أرادوا و أي مذهب شاءوا. و لذلك قال على عليه السلام في وصيته لعبد الله بن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج: «لا تخاصمهم بالقرآن، فإن القرآن حمّال ذو وجوه، تقول و يقولون، و لكن حاججهم بالسنة فإنهم لم يجدوا عنها محيصاً» كذا في نهج البلاغه (٥). و من هنا ترى الأئمه بعد نبيهم صلى الله عليه و آله قد كثر اختلافهم في المذاهب و الاعتقادات، و كلهم يحتج بأي منه، و قلت آيه لم يذكروا فيها وجوهاً عديده و محامل شنيعه، و لم ينقلوا فيها أقوالاً و مذاهب كما يشهد به تتبع التفاسير و السير، و خاصه التفسير الكبير (٦) للإمام الطبرسي رحمه الله. لكن الواجب على ما دلّ عليه ظاهر الخبر و يؤيده قوله: «فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ» (٧) حمله على أحسن الوجوه، و هو ما كان ظاهراً قريباً متبادراً، محفوفاً بشواهد شرعيه، مقروناً بقواعد عربيه، مطابقاً للأمر نفسه، موافقاً لميزان العقل و قانونه من غير كلفه و سماجه، و لذا كان مدار

ص: ١٤٩

١-١ (١) عوالى اللآلى ١٠٤:٤ برقم: ١٥٣.

٢-٢ (٢) نهايه ابن الأثير ١٦٦:٢.

٣-٣ (٣) الملك: ١٥.

٤-٤ (٤) مجمع البيان ٣٢٥:٥.

٥-٥ (٥) نهج البلاغه: ٤٦٥ برقم: ٧٧.

٦-٦ (٦) و هو تفسير مجمع البيان، و التفسير الصغير هو جوامع الجامع له.

٧-٧ (٧) الزمر: ١٧ ١٨.

الاستدلال بالآيات و الروايات من السلف إلى الخلف على الظاهر المتبادر، لا أن يفسّره بمجرد رأيه و ميله و استحسان عقله من غير دليل و لا- شاهد غير معتبر عقلاً- و نقلاً- كما يوجد في كلام المبتدعين، فإنهم يأولونه على وفق آرائهم ليحتجوا به على أغراضهم الفاسده و أديانهم الكاسده، و لو لا- ذلك الرأى لم يكن لهم من القرآن ذلك المعنى. و هذا يكون مع العلم تاره كالذى يحتجّ بآيه على تصحيح بدعته و هو يعلم أنّه ليس المراد بها ذلك و لكن يلبس به على خصمه، و مع الجهل اخرى، و لكن إذا كانت الآيه محتمله فيميل فهمه إلى الوجه الذى يوافق غرضه، و لو لا- رأيه لما كان يترجّح عنده ذلك الوجه، و تاره يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلاً من القرآن و يستدلّ عليه بما يعلم أنّه غير مراد و لكن يقول به لتغريّر الناس و دعوتهم على مذهبه الباطل فينزل القرآن على رأيه و مذهبه على أمر يعلم قطعاً أنّه ما أريد به ذلك.

و ذلك كما روى الصدوق في معانى الأخبار

عن الصادق عليه السلام قال: من اتّبع هواه و أعجب برأيه كان كرجل سمعت غناء العامّة تعظمه و تصفه، فأحبت لقاءه من حيث لا يعرفنى لأنظر مقداره و محلّه، فرأيته قد أحدق به خلق كثير من غناء العامّة، فوقفت منتبداً عنهم متغشياً بلثام أنظر إليه و إليهم، فما زال يراوغيهم (1) حتّى خالف طريقهم و فارقهم و لم يقرّ، فتفرقت عنه العوام لحوائجهم، و تبعته أفتنى أثره، فلم يلبث أن مرّ بخباز فتغفّله فأخذ من دكانه رغيفين مسارقه، فتعجّبت منه، ثمّ قلت فى نفسى: لعلّه معاملته، ثمّ مرّ بعده بصاحب رمان فما زال به حتّى تغفّله فأخذ من عنده رمانتين مسارقه، فتعجّبت منه، ثمّ قلت فى نفسى: لعلّه معاملته، ثمّ أقول: و ما حاجته إذاً إلى المسارقه؟ ثمّ لم أزل أتبعه حتّى مرّ بمريض فوضع الرغيفين و الرمانتين بين يديه و مضى، و تبعته حتّى استقرّ فى بقعه من الصحراء، فقلت له:

ص: ١٥٠

(١- ١) يراوغيهم: يخالفهم و يميل عن طريقتهم، راغ الرجل روغاً و روغاناً مال و حاد عن الشىء «منه».

يا عبد الله لقد سمعت بك و أحبيت لقاءك، فلقيتك و لكنى رأيت منك ما شغل قلبى، و إنى سائلك عنه ليزول به شغل قلبى، قال: ما هو؟ قلت: رأيتك مررت بخباز و سرقت منه رغيفين، ثم مررت بصاحب الرمان و سرقت منه رمانتين، فقال لى: قبل كل شىء حدّثنى من أنت؟ قلت: رجل من ولد آدم من أمه محمّد صلى الله عليه و آله، قال: حدّثنى من أنت؟ قلت: رجل من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه و آله، قال: أين بلدك؟ قلت: المدينة، قال: لعلك جعفر بن محمّد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب؟ قلت: بلى، قال لى: فما ينفعك شرف أصلك مع جهلك بما شرفت به، و تركك علم جدك و أبىك، أتنكر ما يجب أن يحمد و يمدح عليه فاعله؟ قلت: و ما هو؟ قال: القرآن كتاب الله، قلت: و ما الذى جهلت منه؟ قال: قول الله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا وَ مَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا» (١) و إنى لَمَّا سرقت الرغيفين كانت سيئتين، و لَمَّا سرقت الرمانتين كانت سيئتين، فهذه أربع سيئات، فلمّا تصدّقت بكل واحد منهما كان لى بها أربعين حسنة، فانتقص من أربعين حسنة أربع بالأربع سيئات، بقى لى ستّ و ثلاثون حسنة، قلت: ثكلتك أمّك أنت الجاهل بكتاب الله، أما سمعت الله يقول «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ» (٢) إنك لَمَّا سرقت الرغيفين كانت سيئتين، و لَمَّا سرقت الرمانتين كانت أيضاً سيئتين، و لَمَّا دفعتهما إلى غير صاحبهما بغير أمره (٣) كنت إنّما أضفت أربع سيئات إلى أربع سيئات و لم تضيف أربعين حسنة إلى أربع سيئات، فجعل يلاحظنى، فانصرفت و تركته.

ثم قال عليه السلام:

بمثل هذا التأويل القبيح المستكره يضلّون و يضلّون، و هذا نحو تأويل معاوية لَمَّا قُتل عمّار بن ياسر، فارتعدت فرائص خلق كثير، و قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: عمّار تقتله الفئة الباغية، فدخل عمرو على معاوية و قال: يا أمير المؤمنين قد هاج الناس و اضطربوا، قال: لماذا؟ قال: قُتل عمّار، فقال معاوية:

ص: ١٥١

١- ١) الأنعام: ١٦٢.

٢- ٢) المائدة: ٣١.

٣- ٣) فى المعانى: بأمر صاحبيهما.

قُتِلَ عَمَّارٌ فَمَاذَا؟ قال: أليس قد قال رسول الله: عمّار تقتله الفئة الباغية، فقال له معاوية: دحضت في قولك، أ نحن قتلناه؟ إنما قتله على بن أبي طالب لما ألقاه بين رماحنا.

فأتصل ذلك بعلي بن أبي طالب عليه السلام فقال: إذن رسول الله صلى الله عليه وآله قتل حمزه لما ألقاه بين رماح المشركين.

ثم قال الصادق عليه السلام: طوبى للذين هم كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يحمل هذا العلم من كل خلف عدول ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (١) وفي هذا الخبر أحكام إذا تأمله عارف يعرفها.

وفي الخبر الأول دلالة ظاهره على بطلان قول من لا يجوز تفسير شيء من ظاهر القرآن إلا بخبرٍ وسمع «أ فلا يتدبّرون القرآن أم على قلوب أقفالها» (٢) ونحن قد فصيّلنا القول فيه في تعليقاتنا على الآيات الأحكامية (٣) المنسوبة إلى الحضرة المولوية العالمية العاملية العابدية الزاهديه الورعية الناسكية أحمد الأردبيلي المجاور بالمشهد المقدّس الغروي على ساكنه السلام، وعلى مجاوره رحمه الله ورضوانه إلى يوم القيامة، فمن أراد الاطلاع عليه فليرجع إليه، وإلى الله المرجع والمآب، وهو يهدى من يشاء إلى الصراط السويّ والطريق الصواب.

بيان لحديث «يحمل هذا الدين في كل قرن عدول. إلخ»

في أوائل مجمع الرجال لمولانا عنايه الله القهپائی عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن إسماعيل بن جابر

عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يحمل هذا الدين في كل قرن عدول، ينفون عنه تأويل المبطلين و تحريف الغالين و انتحال الجاهلين، كما ينفي الكير خبث الحديد» (٤).

أقول: فيه دلالة على أنّ الصحابه و الصحابيّات و التابعين لهم و اللاحقين بهم و هكذا في كلّ قرن من القرون كانت طائفه منهم عدول بالغون حدّ التواتر، ينفون

ص: ١٥٢

١-١ (١) معاني الأخبار: ٣٣ ٣٥.

٢-٢ (٢) محمد: ٢٤.

٣-٣ (٣) مخطوطه لم تطبع بعد.

٤-٤ (٤) اختيار معرفه الرجال ١٠: ١١، و مجمع الرجال ١٢: ١٣١.

عن القرآن تحريف المحرفين على وجه لا- يشوبه شائبه تغيير و لا- تبديل، و لا- زياده و لا نقصان بوجه من الوجوه و بطريق من الطرق، كما يصرح به التشبيه المذكور. و يدل عليه أيضاً ما في خبر آخر: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدول ينفون عنه تحريف الغالين، و انتحال المبطلين، و تأويل الجاهلين» (1) و حمل «العدول» على الأئمه عليهم السلام يدفعه «في كل قرن» لأنه لا يكون فيه إلا واحد منهم و هو عدل لا- عدول. و الدين يشمل القرآن، بل هو مبنى أصول الديانات و فروعها، و منه يستنبط مسموعها و معقولها، يدل عليه أيضاً قوله تعالى: «أنزلت عليك كتاباً لا يغرقه الماء و لا تحرقه النار» إذ ليس المراد به ظاهره، فإننا نرى عياناً أن القرآن يغرقه الماء و تحرقه النار،

روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: وقع مصحف في البحر فوجدوه و قد ذهب ما فيه إلا هذه الآيات «ألا إلى الله تصير الأمور» (2) بل المراد به أن شياطين الانس و الجن اللذين هما كالماء و النار في إزالة أحكام الله و آياته لا يقدران على تحريفه حرفاً و إن كانوا يحرفونه حدوداً، كما دل عليه ما في روضه الكافي في رساله أبي جعفر عليه السلام إلى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرفوا حدوده» (3).

أو المراد أنه كلوه عن التغيير، محفوظ عن الزوال على وجه لو فرض إلقاءه على الماء و النار لا يؤثران فيه؛ لحفظه تعالى إياه كما أخبر عنه بقوله «نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» (4) فيكون كناية عن صونه من جميع أنحاء شوائب التغيير و الزوال. أو أنه لما كان محفوظاً في الصدور يتلوه أكثر الأئمه ظاهراً كما قال الله تعالى:

ص: ١٥٣

١- ١) أصول الكافي ١: ٣٢ ح ٢.

٢- ٢) أصول الكافي ٢: ٦٣٢ ح ١٨، و الآية في سورة الشورى: ٥٣.

٣- ٣) روضه الكافي ٨: ٥٣.

٤- ٤) الحجر: ٩.

«يَلْهُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» (١) ولذا جاء في صفه هذه الأمة: «صدورهم أناجيلهم» بخلاف سائر الكتب السماوية فإنها ما كانت تقرأ إلا من المصاحف كما ذكره صاحب الكشاف (٢) لا يقدر أحد على تحريفه و تغييره، فكأنه تعالى لمّا جعله محفوظاً في الصدور جعله على وجه لا- يقرقه الماء و لا- تحرقه النار. و في نهايه ابن الأثير: فيه أنه قال فيما حكى عن ربه: «و أنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرأه نائماً و يقظان» أراد أنه لا يُمحي أبداً بل هو محفوظ في صدور الذين أُوتوا العلم، لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا- من خلفه، و كانت الكتب المنزلة لا تُجمع حفظاً و إنما يعتمد في حفظها على الصحف، بخلاف القرآن فإنّ حفاظه أضعاف مضاعفه لصفحه. و قوله «تقرأه نائماً و يقظان» أي: تجمعه في حاله النوم و اليقظه، و قيل: أراد تقرأه في يسر و سهوله (٣)، انتهى.

و في حديث عقبه بن عامر، لو كان القرآن في إهاب ما أكلته النار (٤). قال أبو عبيد: أراد بالإهاب قلب المؤمن و جوفه الذي قد وعى القرآن. فيكون المعنى: من علمه الله القرآن لم تحرقه نار الآخرة، فجعل جسم حافظ القرآن كالإهاب (٥).

و قال ابن الأنباري: معناه أنّ النار لا تبطله، و لا تقلعه من الإسماع التي وعته و الأفهام التي حصلت، كقوله في الحديث الآخر: «و أنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء» أي: لا يبطله و لا يقلعه من الأوعية الطيبه و مواضعه؛ لأنّه و إن غسله الماء في الظاهر لا يغسله بالقلع من القلوب. و عند الطبراني من حديث عصمه بن مالك: لو جمع القرآن في إهاب ما أحرقتة النار (٦).

و عنده من حديث سهل بن سعد: لو كان القرآن في إهاب ما مسّته النار (٧).

ص: ١٥٤

١-١ (١) العنكبوت: ٤٩.

٢-٢ (٢) الكشاف: ٣: ٢٠٩.

٣-٣ (٣) نهايه ابن الأثير ٣: ٣٦٧.

٤-٤ (٤) كنز العمال ١: ٥١٧ برقم: ٢٣١٢.

٥-٥ (٥) نهايه ابن الأثير ١: ٨٣.

٦-٦ (٦) كنز العمال ١: ٥١٧ برقم: ٢٣١٣.

٧-٧ (٧) كنز العمال ١: ٥٣٦ برقم: ٢٤٠٤.

و لنا فى تلك المسأله رساله مفرده جامعه للأقوال محتويه على أكثر ما يمكن أن يتمسك فى الاستدلال، فليطلب من هناك حقيقه الحال، و الصلاه على محمد و آله خير آل.

تفسير آيه استماع القرآن و الإنصات له

قال الله تعالى: «وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا» (١) ظاهره و إن كان وجوب الاستماع و الإنصات وقت قراءه القرآن فى صلاه و غيرها إماماً كان أو مأموماً، إلا أنهم نقلوا عدم وجوبهما بالإجماع إلا فى الصلاه للمأموم حال قراءه الإمام فىجب عليه ترك القراءه فى الجهرية و ما يسمع و لو همهمه، و إليه ذهب ابن حمزه على ما نقله عنه الشهيد فى الذكرى، قال: و أوجب الإنصات لقراءه الإمام على ظاهر الآيه، ثم قال: و حملة الأكثر على الندب (٢).

أقول: و لعله خصها بذلك مع عمومها لصحيحه زواره

عن الباقر عليه السلام (قال: و إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً فى الأولتين و أنصت لقراءته، و لا تقرأ شيئاً فى الأخيرتين، فإن الله عز و جل يقول للمؤمنين «وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ» يعنى فى الفريضة خلف الإمام «فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا» فالأخيرتان تبعتا للأولتين» (٣) و لعله عليه السلام أشار بذلك إلى سبب النزول، أو إلى أن «إذا» الشرطية ليست للعموم، فإنها من سور المهملة. و دعواهم أن المستعمله فى الآيات الأحكامية نحو «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» (٤) «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ» (٥) «وَ إِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ» (٦) تفيد العموم عرفاً و تكون بمعنى «متى» و «كلما» ممنوعه؛ لعموم الأوقات فى الآيات على تقدير التسليم، ليس لدلالاتها عليه بل للإجماع و الأخبار. و فى الكشاف: أنهم كانوا يتكلمون فى الصلاه فأمروا باستماع قراءه

ص: ١٥٥

١- ١) الأعراف: ٢٠٤.

٢- ٢) الذكرى: ٢٧٧.

٣- ٣) من لا يحضره الفقيه ٣٩٢: ١.

٤- ٤) المائدة: ٦.

٥- ٥) النحل: ٩٨.

٦- ٦) النساء: ٨٦.

الإمام (١). فاللام للعهد، والمعهود القرآن الذي يقرأه الإمام حال الصلاة، وإطلاقه على الكلّ و الجزء شائع و سيأتي في حديث ابن الكوّاء و حينئذٍ فيمكن حمل الأمر على الوجوب فقط كما هو أصله، و ذهب إليه ابن حمزه، و على النذب كما هو رأى الأكثر، و على الرجحان المطلق الشامل لهما. و بما قرّرناه يندفع ما أورده الفاضل الأردبيلي رحمه الله على ابن حمزه بقوله: إنّه بعيد من جهة إطلاق عامّ كثير الأفراد، و إرادته فرد خاصّ قليل (٢). و لعلّ مراده أنّ دلالة الآية عليه بانفرادها من دون انضمام الأخبار و سبب النزول بعيد، و هو كذلك، إلّا أنّ ما قلناه غير بعيد عن سنن التوجيه، فافهم. و إنّما أوجب الإنصات و أريد به القراءة لاستلزامه له، كما سنشير إليه، فلا بُدّ فيه من هذه الجهة أيضاً كما ظنّه قدس سره، و لا سيّما إذا كانت على طبقه روايه صحيحه مفسّره له بذلك. ثم قال طاب مثواه: و يمكن حمل الآية على عموم رجحان الاستماع و الإنصات، و يكون التفصيل بالوجوب في بعض أوقات الصلاة و بالاستحباب في الباقي معلوماً من غيرها، أو يحمل على استحبابهما للإجماع على عدم وجوبهما إلّا ما أخرجه الدليل، و هو الأخبار الدالّة على وجوب ترك قراءة المأموم في موضعه (٣). أقول: و أمّا ما رواه الشيخ في التهذيب عن معاوية بن وهب

عن الصادق عليه السلام أنّه «قال: إنّ عليّاً عليه السلام كان في صلاه الفجر، فقرأ ابن الكوّاء و هو خلفه «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (٤) فأنصت على عليه السلام تعظيماً للقرآن حتّى فرغ من الآية، ثمّ عاد في قراءته، ثمّ أعاد ابن الكوّاء الآية، فأنصت على عليه السلام أيضاً، ثمّ قرأ فأعاد ابن الكوّاء، فأنصت على عليه السلام، ثمّ قال: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَ لَا يَسْتَخِفُّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ»

ص: ١٥٦

١-١ (١) الكشاف ١٣٩: ٢.

١٣٠: ٢-٢ (٢) زبده البيان: ١٣٠.

١٣٠: ٣-٣ (٣) زبده البيان: ١٣٠.

٦٥: ٤-٤ (٤) الزمر: ٦٥.

(١) ثم أتم السوره ثم ركع» (٢).

فمحمول على الاستحباب؛ توفيقاً بينه وبين صحيحه زراره، ويشعر به قوله عليه السلام: «تعظيماً للقرآن» مع ما مرّ من الإجماع على عدم وجوب الإنصات فى هذه الصوره. ثم من الظاهر أنّ استحباب الاستماع إنّما يكون فيما إذا لم يستلزم السكوت الطويل المخرج عن كونه قارئاً، وإلا فلا استحباب بل يحرم لوجوب الموالاه فى القراءه المأمور بها.

و ذهب الشيخ إلى القول بعدم المنافاه بين الإنصات للقراءه و القراءه، قال: ولا يمتنع أن يجب على من يصلّى خلف من لا يقتدى به أن ينصت للقراءه، و مع هذا تلزمه القراءه لنفسه (٣).

و غرضه أنّه يمكن القراءه مع الاستماع و الإنصات كما ذهب إليه الأردبيلي أيضاً، و فيه تأمل: أمّا أولاً فلما فى الصحاح: أنصت له و أنصته أى: سكت و استمع كلامه (٤).

و فى نهايه ابن الأثير: أنصت إنصاتاً إذا سكت سكوت مستمع (٥).

و أمّا ثانياً فلأنّ إنصاته عليه السلام إلى فراغ ابن الكوّاء من الآيه ثم عوده إلى القراءه و هكذا إلى تمام المرّات الثلاث صريح فى أنّ المراد به ترك القراءه و التوجّه إلى سماعه و التدبّر فيه، فتدبّر فيه. و أمّا ثالثاً فلأنّ حمل الآيه على التأسيس خير من حملها على التأكيد كما يلزم ممّا ذكره، فتأمل.

تحقيق حول حديث «علماء أمتى خير من أنبياء بنى إسرائيل»

قال عليه السلام: «علماء أمتى خير من أوصياء بنى إسرائيل» و فى روايه أخرى:

«علماء أمتى كأنبيا بنى إسرائيل» (٦).

و الأئمه عليهم السلام أفضل من علماء الأئمه، فيلزم كونهم أفضل من المساوى للعلماء، و هم أنبياء بنى إسرائيل. هكذا استدلّ بهذه الروايه فخر المحققين ولد العلّامه روح الله رويهما على كون

ص: ١٥٧

١- ١) الروم: ٦.

٢- ٢) تهذيب الاحكام ٣: ٣٦ ح ٣٩.

٣- ٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣٥.

٤- ٤) الصحاح ١: ٢٦٨.

٥- ٥) نهايه ابن الأثير ٥: ٦٢.

٦- ٦) عوالى اللثالى ٤: ٧٧ ح ٦٧.

أثمتنا المعصومين عليهم السلام أفضل من الأنبياء المتقدمين من اولى العزم وغيرهم من آدم إلى خاتم النبيين صلوات الله عليهم أجمعين.

و فيه أنّ أنبياء بنى إسرائيل منهم من كان مبعوثاً على نفسه، و منهم من كان مبعوثاً على أهل بيته أو على أهل قريته، فلا يلزم من مساواه علماء الأئمة لو سلم إياهم إلى كون الأئمة عليهم السلام أفضل منهم لا- من اولى العزم منهم، و ما الكلام إلما فيه، بل نقول: المراد بعلماء الأئمة عليهم السلام كما يشهد له الحديث المروى عنهم عليهم السلام:

«نحن العلماء و شيعتنا المتعلمون» (١) و عمومها لكونها جمعاً مضافاً لا يفيد، فلا يتم الاستدلال به على أفضليتهم عليهم، بل إنّما يلزم منه: إمّا المساواه أو كونهم دونهم فى الفضل لمكان التشبيه، و على تقدير كونه تاماً فالمدعى أعم من الدليل، فتأمّل. و الأولى أن يستدلّ عليه بما روى عنه فى حديث طويل يقول فيه:

«فإني أفتخر يوم القيامة بعلماء أمتي، فأقول: علماء أمتي كسائر الأنبياء قبلي. إلى أن قال: ألا فاقتدوا بالعلماء، فخذوا منهم ما صفا و دعوا منهم ما كدر، ألا- و إنّ الله يغفر للعالم يوم القيامة سبعمائه ذنب ما لم يغفر للجاهل ذنباً واحداً». و المناقشه: بأنّ المشبه به أقوى من المشبه فمساواه العلماء الأنبياء غير لازم، فلا يلزم كونهم عليهم السلام أفضل من المتقدمين و خاصه من اولى العزم منهم بل غايته المساواه، تندفع بالتأمّل. و يدلّ على ذلك أيضاً ما روى «أنّ موسى عليه السلام سأل ربه عز و جل، فقال: يا ربّ اجعلنى من امّه محمّد صلى الله عليه و آله، فأوحى الله إليه: يا موسى إنّك لن تصل إلى ذلك فهو عليه السلام مع كونه من اولى العزم من الرسل سأل ربه عزّ و جلّ أن يجعله من أئمة لكونهم خير أمّه أخرجت للناس، فلو كان أفضل منهم لم يسأل ذلك، و لم يتمنّ أن ينحطّ عن درجته إلى أن يكون ممّن هو دونه.

و إنّما قال ذلك ليصير ممّن هو أفضل منه فيزداد محلاً إلى محلّه و فضلاً إلى فضله، و أثمتنا عليهم السلام أفضل من علماء الأئمة

ص: ١٥٨

فضلاً عن غيرهم، فيلزم منه كونهم أفضل من موسى عليه السلام، وهو يستلزم كونهم أفضل من سائر اولى العزم، وإلا يلزم خرق الإجماع المركب.

ولنا في هذه المسألة رساله مفرده مسماه بذريعه النجاه (١) مبسوطه مشتمله على ثلاثين دليلاً - أو أكثر، داله على كونهم عليهم السلام أفضل من آدم و من دونه من الأنبياء والمرسلين ما خلا خاتم النبيين صلى الله عليه و آله المعصومين، فليطالع من هناك.

تحقيق فى معنى المله

قال الراغب الأصفهاني فى كتابه: المله كالدين، و هما اسمان لما شرع الله لعباده على لسان الأنبياء ليتوصّوا بها إلى جوار الله، و الفرق بينها وبين الدين أنّ المله لا تضاف إلا إلى النبي الذي يستند إليه، نحو «اتبع مله إبراهيم» و لا تكاد توجد مضافه إلى الله و لا إلى آحاد امه النبي، و لا تستعمل إلا فى جملة الشرائع دون آحادها، فلا يقال للصلاه: مله الله، كما يقال: دين الله، و أصل المله من أملت الكتاب (٢) انتهى. و يرد عليه ما ورد من الدعاء فى الصحيفه السجديه الملقبه بزبور آل محمّد عليهم السلام: «اللهم و ثبت فى طاعتك نيتي. إلى قوله: و توفني على ملتك و مله نبيك محمّد إذا توفيتني» حيث أضاف المله إلى الله تعالى، إلا أن يقال: المراد أنها تضاف إلى خصوص لفظ الجلاله، و هو عن سياق كلامه بعيد.

و فى نهايه ابن الأثير: المله: الدين كمله الإسلام و اليهوديه و النصرانيه، و قيل: هى معظم الدين و جملة ما يجىء به الرسل (٣).

أقول: فظهر أنّ ما ورد فى كلامهم من قولهم «على مله إبراهيم و دين محمّد صلى الله عليه و آله» مجرد تفنن فى العبارة أريد بهما معنى واحد من غير ملاحظه أمر آخر، أو يقال: إنّ الدين لهما كان أعتم و أشرف بإضافته أحياناً إلى الله و إلى آحاد امه النبي أيضاً، و كان محمّد صلى الله عليه و آله أشرف المخلوقات و أتم الموجودات، و كان

ص: ١٥٩

١-١) المطبوعه فى المجموعه الأولى من الرسائل الاعتقاديّه للمؤلف.

٢-٢) مفردات الراغب: ٤٧١ ٤٧٢.

٣-٣) نهايه ابن الأثير ٣٦٠: ٤.

مبعوثاً على كافه أهل الأرض، و كانت ملته البيضاء أشرف الملل و أعمها و أتمها، كان المناسب أن يضاف الدين إليه تشريراً لمنزلته و إجلالاً لمرتبه، و المله إلى إبراهيم قضاءً لحق العبارة و جرياً في مقام الفصاحة و البلاغه، أو يقال: الغرض هنا هو الإشعار بأن ما يجب على هذه الأمة بالإضافه إلى ما جاء به خليل الرحمن هو التصديق بجمله ما جاء به إجمالاً من غير حاجه إلى التصديق بآحاد شرائعه تفصيلاً، بخلافه بالنسبه إلى ما جاء به حبيب الرحمن فإنه يجب على أُمَّته إن يصدقوه تفصيلاً و إجمالاً فيما علم إجمالاً مع الإقرار باللسان، و هذا هو الإيمان عند أكثر الإماميه.

هذا ما خطر بالبال و الله أعلم بحقيقه الحال.

تفسير آيه «وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ» الْآيَة

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ. فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» (١) ظاهره انحصار سبب الإباحه في الزوجيه و ملك اليمين على سبيل الانفصال الحقيقي بحيث لا يجتمعان و لا- يرتفعان، فتحليل «الأمه» بلفظ الإباحه و التحليل محتاج إلى الدليل، فإن كان هو النص عن الأمة عليهم السلام فهم لا ينصون على خلاف الكتاب، كيف و هم صرّحوا بأن «إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه، و ما خالفه فاضربوا به عرض الحائط» (٢). فأخبار تحليل الأمه: إمّا متروك الظاهر كما هو مذهب السيد في الانتصار، حيث قال في مقام دفع تشنيع العامه عن الخاصه: معنى قوله: يجوز للرجل أن يبيح مملوكته لغيره، أنه يعقد عليها عقد النكاح الذي فيه معنى الإباحه، و لا يقتضى ذلك أن النكاح ينعقد بلفظ الإباحه (٣)، و كونه مبيّناً على أصله من عدم العمل بالأخبار الآحاد أشبه، أو متروك العمل و لذا ذهب كثير من أصحابنا المتقدمين إلى عدم استباحه الأمه بلفظ الإباحه و التحليل و هو المشهور بين

ص: ١٦٠

١-١) المؤمنون: ٥٧.

٢-٢) أصول الكافي ١: ٦٩.

٣-٣) الانتصار: ١١٨.

الجمهور، والاحتياط يقتضيه وإن كان الأقوى أنها يستباح بذلك:

أما أولاً فلاصاله بالإباحه، والآيه لا تدفعها.

و أمّا ثانياً فلشمول الآيه لها، فإنّ المُلْك يشمل العين و المنفعه؛ إذ مقتضاه إباحه التصرّف على سائر الوجوه و هو مشترك بين العين و المنفعه، و ملك المنفعه أعمّ من أن يكون تابعاً لملك الأصل أو منفرداً، و التحليل تمليك منفعه، و يؤيّدُه «أو ما ملكت» إذ لو أريد العين لقليل: «أو من ملكت» و بذلك يظهر عدم المخالفه بين الخبر و الكتاب. و أمّا ثالثاً فلأنّ الأمه بحكم أصل الكفر محلّ لقبول تملك كلّ مسلم، فإذا ملكها مالك منع غيره من الانتفاع بها، فإذا أباح وطأها زال المانع، فبقيت على حكم الأصل، و إنّما لم يجز تحليلها بلفظ الهبه و الإجاره و نحوهما؛ لأنّ الإباحه و الحرمة ليس مدارهما على مجرّد العقل، و لا على معنى يدرك في ذات المباح يقتضى إباحته، و في المحرّم يقتضى حرّمته، بل هما تعبّد محض متلقّى من الشارع، و الشارع إنّما حلّلها بلفظ التحليل لا بالهبه و الإجاره و نحوهما.

ثمّ لا يذهب عليك أنّ الآيه تدلّ على أنّ المتمتع بها زوجته، و إنّما لكانت محرّمه لعدم دخولها في ملك اليمين.

و بالجملة: أنّهم لمّا حكموا بإباحه المتعه و تحليل الأمه و جب دخولهما في المنفصله، و إنّما لكانا باطلين، فالمتعه داخله في الأزواج.

قال في الكشاف: فإن قلت: هل فيه دليل على تحريم المتعه؟ قلت: لا؛ لأنّ المنكوحه نكاح المتعه من جملة الأزواج إذا صحّ النكاح (١).

و أمّا التحليل فقال بعضهم: إنّّه داخل في الأزواج، و جعله كالعقد المنقطع فيفتقر إلى مهر و تقدير مدّه، و الأصل خلافه بل هو داخل في ملك اليمين، فلا صدق فيه و لا أجل. و جعله بعضهم قسماً آخر بنفسه و خصّ الآيه بغيره، قال: فإنّه غير عزيز على ما اشتهر أنّه ما من عامّ الّا و قد خصّ حتّى هذا، و هو بعيد؛ لأنّ

ص: ١٤١

أنواع النكاح على ما ورد في رواية حسن بن زيد عن الصادق عليه السلام منحصره على ثلاثة أوجه: «نكاح بميراث، ونكاح بلا ميراث، ونكاح بملك يمين» (١) وقد قال النبي صلى الله عليه وآله: «أيها الناس أحلّ لكم الفروج على ثلاثة معان: فرج موروث و هو البتات، وفرج غير موروث و هو المتعه، و ملك أيمانكم» (٢) وقد سبق أنّ المتعه داخله في الأزواج، فلا بدّ أن يكون التحليل: إمّا داخلياً فيها أو في ملك الأيمان، فلا يكون قسماً آخر، وإلّا لكان باطلاً، والأخبار الصحيحة المستفيضة الصريحة في جوازه تنافيه، و لذلك سلّم الأصحاب الحصر في الآيه و أدخلوا التحليل في أحدهما، والأخبار الواردة فيه و هي العمده أكثر من أن تحصى، بل نقلوا الإجماع قبل ظهور المخالف و بعده على جوازه، و لكنّه ليس لنا حجّه على خصومنا فإنّهم لا يقبلون إجماعنا و لا أخبارنا و بالعكس، و إنّما الحجّه عليهم ما سبق من أصاله الإباحه و شمول الآيه و كون الأمه في الأصل محلاً لقبول تملك كلّ مسلم، و بذلك يندفع تشنيعهم علينا في تلك المسأله. بل نقول: لّمّا ثبت بالعقل و النقل عصمه أئمتنا و طهارتهم و شرف أصولهم و عدالتهم، و أنّ النبيّ قرّنها بالكتاب العزيز الذي يجب اتّباعه و هذا يدلّ على علمهم به فثبت أنّ قولهم حجّه و جب قبوله و اتّباعه، قبل أو لم يقبل، فإنّ عدم قبول قول من قوله حجّه لا ينفي حجّيته، و إلّا لزم أن تكون أخبار الأنبياء و أقوالهم حجّه على من لم يقبلها، و اللازم باطل بالاتّفاق، فإذن لا شناعه على من قبل قول من وجب قبوله و إن أنكره غيره تبعاً للآخرين، و هذا بعينه حال السابقين علينا من المؤمنين و الكافرين، هذا.

و في روايه جميل عن فضيل «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إنّ بعض أصحابنا روى عنك أنّك قلت: إذا أحلّ الرجل لأخيه المؤمن جاريتة فهي له حلال، فقال: نعم قلت يا فضيل، قلت له: فما تقول في رجل عنده جاريتة نفيسه

ص: ١٦٢

١-١) تهذيب الأحكام ٧: ٢٤١ ح ٢.

٢-٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٤١ ح ٣.

و هي بكر أحلّ لأخ له ما دون الفرج إله أن يقتضها؟ قال: لا ليس له إلا ما أحلّ منها، ولو أحلّ له منها قبله لم يحلّ له ما سوى ذلك، قلت: أ رأيت إن هو أحلّ له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فافتضها، قال: لا ينبغي له ذلك، قلت: فإن فعل ذلك أ يكون زانياً؟ قال: لا، و لكن يكون خائناً و يغرم لصاحبها عشر قيمتها» (١). و الظاهر أنّ تحليل القبله يستلزم تحليل المسّ، فالمراد أنّه لم يحلّ له ما سوى ذلك من الاقتضاض و الوطء و الخدمه و غيرها؛ لأنّ الضابط في تحليل الأمه الاقتضاض على ما تناوله اللفظ فما دونه. فإن قلت: إنّ الزنا عباره عن وطء المرأه قبلاً أو دبراً بغير عقد و لا ملك و لا شبهه بل عمداً عالماً بالتحريم، و هاهنا كذلك، فينبغي أن يكون زانياً لا خائناً فقط. قلت: إنّ له لم يحلّ له ما دون الفرج إلا و قد علم أنّه ينجز إلى ذلك، فكأنّه أحلّ له ذلك ضمناً، و لكنّه لما لم يصرّح به و قد تصرّف في ملكه بما لا إذن له فيه صريحاً كان خائناً، فتأمل فيه.

تحقيق حول قولهم: الظاهر عنوان الباطن

قولهم: الظاهر عنوان الباطن. قال الفيروز آبادي: كلّما استدلت بشيء يُظهرُك على غيره فهو عنوان له (٢). و قد تقرّر في الحكمه: أنّ كلّ ظاهر فله باطن، و كلّ باطن فله ظاهر، و لا يكون ظاهراً لا باطن له إلا ما هو مثل السراب، فإنّه أمر محسوس ظاهر عند الحسّ و لا حقيقه له عقليه، و لا باطن إلا ما هو مثل الخيال، فإنّه صوره معنويه و لا صوره له محسوسه يشهدا الحسّ الظاهر، و ما سوى ذلك جامع بين الأمرين. فالمراد و الله يعلم: أنّ الذي يظهر من كلّ شيء فاللام للاستغراق فهو دليل على ما في باطنه و حقيقه أمره، فيمكن الاستدلال بالظاهر على الباطن، و يكون من مقوله الاستدلال بالأثر على المؤثر، و المعلول على العلّه، و قد يفيد اليقين

ص: ١٤٣

١-١) تهذيب الاحكام ٧:٢٤٤ ح ١٦.

٢-٢) القاموس المحيط ٤:٢٥٠.

الرسول الصادق عليه السلام: إنَّ الله يحبُّ العبدَ و يبغضُ عمله، و يحبُّ العملَ و يبغضُ بدنه» (١) و فهمه ثمَّ تطبيقه يحتاج إلى التأمل.

تحقيق حول الجواب عن استدلال الشافعي على حليته الشبابه

استدلَّ الشافعي بروايه عبد الله بن عمر: أنَّ سيِّدنا رسول الله صلى الله عليه و آله مرَّ براح و هو يزمر بزماره كانت معه، فسدَّ اذنيه بإصبعيه و لا برح يسأله عن صوتها هل انقطع أم لا، فلما أخبره بانقطاعه أرسل يديه. على تحليل الشبابه بأنَّ سماعها لو كان حراماً لكان يأمر ابن عمر بسدِّ اذنيه؛ لأنَّه لا يأمر أحداً على فعل حرام أو سماع حرام بحضرتة، فلما أمره بذلك و لم يأمره بسدِّهما دلَّ على أنَّ سماعها مكروه لا- حرام، و سيِّدنا رسول الله صلى الله عليه و آله كان يتنزّه عن المكروهات تنزّه غيره عن المحرّمات. و أُجيب بأنَّ ليس مطلق الصوت الصادر عن الآلات محرّماً، بل المشتمل على الطرب الموجب للذّه الإنسان و لهوه حرام عملاً بالدوران، فجاز أن يعلم من ابن عمر عدم لذّته بما يسمعه من ذلك الصوت، فلا يكون فرقاً بينه و بين نعيق الغراب و شبهه من الأصوات التي لا توجب لذّه و لا لهواً، و أيضاً جاز أن يكون ابن عمر عرف سكون الصوت بغير السماع فسأله النبي صلى الله عليه و آله: هل انقطع صوتته؟ إمّا بوضع الشبابه عن فيه أو بغير ذلك. أقول: حاصل الجواب الأول يؤول إلى أنّ هذه اللذّه لما كانت روحانيّه كان تأثيرات الصنعه الموسيقيّه بجملتها كذلك و هذا منها، و كان تأثير النفس منها مشروطاً بسلامتها و صحّه المزاج كما أشار إليه بعض الحكماء بقوله: من لم يستلذّ بوجه صبيح و صوت مليح فهو فاسد المزاج و يحتاج إلى العلاج، فكلمّا كانت النفس أجرد و أسلم و المزاج أصحّ و أعدل كان الالتذاذ أتمّ و أكثر و الاحتفاظ أكمل و أوفر، و إذا انعكس انعكس، فجاز أن يكون ابن عمر لسوء مزاجه و فساد

ص: ١٦٥

طبيعته بانحرافها عن حد الاعتدال على وجه لا يلتدّ بهذه اللذّه بخلافه عليه السلام لكونه في أعلى مراتب الاعتدال و أشرفها خلقاً و خلقاً و نفساً و مزاجاً، و هذا غايه توجيهه، و هو بعد لا يخلو عن بُعد، إلّا أن يكون المانع يكفيه الاحتمال، و هو مظفر في غالب الأحوال. و حاصل الثاني يرجع إلى منع نقيض التالي، مستنداً بأن ابن عمر لعله كان مسدود الأذنين بأمر سيّد الكونين، و إنّما كان يسأله عن الانقطاع من حيث أن يجوز أن يكون عارفاً به بغير السماع كالرؤيه و نحوها.

و فيه: أنّهما لما مرّا متصاحبين على الراعى كانت نسبتهما إليه نسبه واحده، فهو و صاحبه في الانقطاع المستند بالرؤيه سيان، فأية حاجه له إلى تكرير السؤال ليستكشف منه حقيقه الحال؟ و يمكن الجواب بالفرق بين السماع و الاستماع، بأنّ الأوّل لما كان مكروهاً و كان سيّدنا رسول اللّٰه صلى الله عليه و آله يجتنب المكروهات اجتناب غيره المحرّمات سدّ اذنيه و لم يأمره بسدّها، فكان له أن يستخبر الحال عنه بأنّ صوتها هل انقطع بطول المسافه و بُعد الراعى أو بوضعه الشبابه عن فيه، لا بأن يعلم ذلك بالرؤيه، بل بانقطاع الصوت المستند بأحدهما.

فهذا الخبر على تقدير ثبوته و صحّته و كونه سالماً عن المعارض الأقوى إنّما يدلّ على كراهه السماع لا الاستماع، و كلاهما في حيز المنع: أمّا الأوّل فلأنّ ابن عمر من الخاذلين، و هم قد رووا

عن على أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كتب إلى والى المدينة: «لا تعطينّ سعداً و لا ابن عمر من الفيء شيئاً» (١).

و قيل لابن مسعود: إنّي أحبّ ابن عمر في اللّٰه، فقال: لو علمت بعمله إذا دخل بيته لأبغضته في اللّٰه.

ص: ١٤٤

و ذكر ابن جرير فى كتاب الفاضح أنه قال: بيعه على ضلاله! (١) و عن ميمون بن مھر قال: أتى ابن عمر علياً عليه السلام، فقال له: أقلنى بيعتى، قال: فأقاله، ثم أتى يزيد بن معاوية فبايعه، و جاء إلى الحجاج فقال له: أمدد يدك لأبايعك لأمير المؤمنين عبد الملك، فقال له الحجاج: ما حملك على ذلك يا أبا عبد الرحمن بعد تأخر ك عنه؟ قال: حملنى عليه حديث رويته عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: من مات و ليس فى عنقه بيعه إمام مات ميتة جاهليته، فقال له الحجاج: بالأمس تتأخر عن بيعه على بن أبى طالب مع روايتك هذا الحديث و تستحلّ خلافه و تأبى الدخول فى طاعته، ثم تأتى الآن لأبايعك لعبد الملك، أما يدى فمشغولة عنك و لكن هذه رجلى فبايعها، ثم قال: ليس لك ذلك، و لكن بك خشبه ابن الزبير المنصوبه فى الحرم.

ثم إنه كان يفطر على مائده الحجاج فى شهر رمضان، و كان يعجبها (٢).

و أما الثانى فلما

روى عنه صلى الله عليه و آله أنه قال: «يحشر صاحب الغناء من قبره أعمى و أخرس و أبكم، و يحشر صاحب الزنا مثل ذلك، و صاحب المزمارة مثل ذلك، و صاحب الدفّ مثل ذلك» (٣). فلو كان استماع الشبابه مكروهاً لما كان كذلك، و لما صحّ مقابله المزمارة بالزنا و الغناء، ثم ما الباعث له على الاستدلال بمثل هذا الخبر على إثبات هذا المطلب؟ فإنهم روى عن نبينهم أنه صلى الله عليه و آله كان يفرّج زوجته على الذين يلعبون، و كان يختار أن تلعب عائشه فى بيته باللعب، و كان يجمع لها النساء يلعبن معها. روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين عن عائشه «قالت: رأيت النبى صلى الله عليه و آله يسترنى و أنا أنظر إلى الحبشه و هم يلعبون فى المسجد، فزجرهم عمر، فقال النبى صلى الله عليه و آله: أمناً يا بنى أرفده» (٤). و عن عروه عن عائشه: «أنّ أبا بكر دخل و عنده جاريتان فى أيام منى

ص: ١٦٧

١-١) لم أعثر على كتاب الفاضح لابن جرير.

٢-٢) نقله العلامة المامقانى فى تنقيحه ٢:٢٠١.

٣-٣) جامع الأخبار: ٤٣٣.

٤-٤) صحيح مسلم ٢:٦١٠.

يدققان و يضربان، و النبي صلى الله عليه و آله يتغشى بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف النبي صلى الله عليه و آله وجهه فقال: دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد و تلك الأيام أيام منى» (١). و عنه عنها «قالت: دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه و آله و عندي جاريتان تغنيان بغناء يعاب، فاضطجع على الفراش و حوّل وجهه، و دخل أبو بكر فانتهرني و قال: مزمار الشيطان عند النبي صلى الله عليه و آله، فأقبل عليه رسول الله فقال: دعهما، فلما غفل غمزتهما فخرجتا» (٢). فبئس الأمّة امّة يعتقدون في نبيهم بأمثال ذلك.

كيفية تطهير الصابون إذا لاقته نجاسه

قال آية الله العلامة في بعض فوائده: أن الصابون إذا لاقته نجاسه لا يقبل التطهير بغسل موضع النجاسه، بل لا يطهر إلّا بقطع ذلك الموضع (٣). أقول: الظاهر أنّ النجاسه إذا كانت على ظاهر سطحه فهو يقبل التطهير من غير قطع موضعها؛ لأنّ غايه ما قالوا على عدم قبول الدهن التطهير: إنّ الماء إذا وصل إلى الأجزاء الدهنيّة يوجب انجمادها و تكاثفها و تضامّ بعضها إلى بعض، بحيث لا يمكن العلم بوصول الماء إلى بواطن جميع أجزاء الدهن، بل قد يعلم خلافه؛ لأنّ الدهن يبقى في الماء مودعاً غير مختلط به و إنّما يصيب ظاهر سطحه. و هذا كما ترى لا يجري هنا، بل هو دليل على قبوله التطهير؛ لأنّ المفروض أنّ النجاسه لم تنفذ في أعماقه و لم تسر إلى بواطن أجزائه، و من هنا قال بعض الفضلاء: و أمّا ما عرض له التنجيس و هو جامد فإنّما ينجس ظاهره و يطهر بالغسل كسائر الجامدات. و قال زين المحققين بعد أن سئل بأنّ الصابون إذا تنجس يطهر بالماء القليل أم لا؟: يطهر إذا كانت النجاسه على ظاهره (٤). و هو الحقّ لما عرفته، نعم إذا انتقع

ص: ١٤٨

١-١) صحيح مسلم ٦٠٨: ٢ ح ١٧.

٢-٢) صحيح مسلم ٦٠٩: ٢.

٣-٣) أجوبه المسائل المهنيّة: ٣٧.

٤-٤) الأسئلة المازحيّة: ٢٣١ المطبوعه مع حقائق الإيمان للشهيد الثاني.

فى الماء النجس يمكن القول بعدم قبوله التطهير بالماء. و فىه أيضاً نظر؛ لأنه قد ثبت أنّ اللحم إذا وقع فى مرقه ما يقتضى التنجيس يطهر بالماء مع سريان أجزاء الماء النجاسه فىه، فكذا الصابون. و روى السكونى عن الصادق عليه السلام: «أنّ علياً عليه السلام سئل عن قدر طبخت و إذا فى القدر فأره، قال: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل» (١). و فى روايه زكريّا بن آدم: «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيها لحم كثير و مرق، قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمه أو الكلاب، و اللحم اغسله و كله» (٢).

و هاتان الروايتان و إن كانتا ضعيفتين إلّا أنّهما سالمتان عن المعارض، معمولتان عندهم، مشهورتان بينهم، مؤيدتان بالطهاره بل الإباحه الأصليتين بل الاستصحاب. قال الشيخ أبو جعفر الطوسى رحمه الله فى كتابه المسمى بالعدّه: إذا كان الراوى مخالفاً فى الاعتقاد لأصل المذهب، و روى مع ذلك عن الأئمه عليهم السلام، نُظر فيما يرويه، فإن كان هناك بالطريق الموثوق بهم ما يخالفه و جب اطراح خبره، و إن لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره و يكون هناك ما يوافقه و جب العمل به، و إن لم يكن هناك من الفرقه المحقّه خبر يوافق ذلك و لا- يخالفه و لا- يعرف لهم قول فيه و جب أيضاً العمل به، لما روى عن الصادق عليه السلام أنّه: «قال: إذا نزلت بكم حادثه لا تجدون حكمها فيما رووا عنّا فانظروا إلى ما رووه عن على عليه السلام فاعملوا به».

ثم قال رحمه الله: و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، و غياث بن كلوب، و نوح بن درّاج، و السكونى و غيرهم من العامّه عن أئمتنا و لم ينكروه و لم يكن عندهم خلافه (٣). إلى آخر ما قاله رحمه الله، فليطلب من هناك.

ص: ١٤٩

١-١) فروع الكافى ٦:٢٤١ ح ٣.

٢-٢) تهذيب الأحكام ١:٢٧٩ ح ١٠٧.

٣-٣) العدّه ١:٣٧٩ ح ٣٨٠.

تحقيق حول حديث «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء» الخ

قال النبي صلى الله عليه وآله: «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذى لهجه أصدق من أبى ذر» (١). أقول: الإقلال: الحمل و الرفع، و الغبراء: الأرض، و الخضراء: السماء، سمّيتا بهما للونهما، و «أصدق» بعد النفى بمعنى صدق؛ لأنّ النفى إذا استولى على اسم التفضيل توجه إلى القيد الذى هو الزيادة، فيفيد أنّه ليس صدق غيره زائداً على صدقه، فيبقى أصل صدق غيره مقيساً إلى صدقه: إمّا مساوياً له أو دونه، و المساواه غير مناسبة لمقام المدح، فيرجع إلى أنّ صدق كلّ أحد دون صدقه. و يمكن جعل «أصدق» قبل تسلط النفى عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً؛ لأنّ نفي الزائد غير ملائم للمدح، فيبقى أصل الصدق و توجه النفى إلى صدق غيره بالقياس إلى صدقه: إمّا بالمساواه أو بكونه دونه، و الثانى كما عرفته، فيؤول الى «ما أقلت و لا أظلت» أحداً يكون صدق لهجته صدق لهجته، فانتهى المساواه و الزيادة بطريق أولى. و لا يبعد أن يقصد بنفى المساواه نفي الزيادة أيضاً؛ لأنّ الزائد على شىء ما يساويه مع زياده، فيصحّ أن يقصد به عرفاً نفي المساواه مطلقاً و لو فى ضمن الزائد أيضاً، فيحصل من جميع ذلك أنّ صدق كلّ أحد دون صدقه، و ذلك كمال التمدح. فإن قلت: لا شبهه فى أنّ جميع المعصومين بعصمتهم أصدق لهجه منه، فالكليته ممنوعه. قلت: الكلام مخصوص بغيرهم، و المراد أنّه متناه فى الصدق إلى الغايه، فجاء به على اتّساع الكلام و المجاز؛ إذ الغالب فى مقام المدح أو الذمّ أن يزداد على الواقع، فيذكر العام و لم يرد به عمومه. و يدلّ عليه ما فى معانى الأخبار «قيل للصادق عليه السلام: أليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله

ص: ١٧٠

فى أبى ذرّ: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء الحديث؟ قال: بلى، قال: قلت: فأين رسول الله صلى الله عليه وآله وأمر المؤمنين عليه السلام؟ وأين الحسين عليهما السلام؟ قال: فقال لى: كم السنه شهراً؟ قال: قلت: اثنا عشر شهراً، قال كم منها حرم؟ فقلت: أربعة أشهر، قال: شهر رمضان منها؟ قال: قلت: لا، قال: إن فى شهر رمضان ليله أفضل من ألف شهر، إننا أهل بيت لا يقاس بنا أحد» (١).

ويمكن أن يقال: إنّه لما كان متناهيًا فى الصدق، ولم يصدر منه مدّه عمره الشريف أو بعد وصوله إلى زمن التكليف أو إلى خدمه الرسول صلى الله عليه وآله فى مجلسه المنيف إذ الإسلام يجب ما قبله كذب أصلاً، ولو فرض صدوره عنه فليحمل بقريته الحديث على التعريض و فيه لمدوحه عنه، فهو وغيره من المعصومين فى تلك الصفه و الفضيله شرع سواء، و لا محذور فيه، و هذا ألصق بعبارته الحديث؛ لأنّ نفي الأصدقته عن غيره مقيساً إليه يستلزم: أمّا المساواه بينهما كما بينه و بين المعصومين، و حديث عدم التناسب غير آتٍ هنا لأنّ مساواته لهم فيها غايه المدح له، و إمّا أصدقته من غيره و ذلك كما بينه و بين غير المعصومين. و اعلم أنّ الأصوليين اختلفوا فى أنّه عند ذكر صيغه العموم فى مقام المدح أو الذمّ إذا كان العموم دخيلاً فيهما، فهل المتبادر منه الحمل على أنّ ذلك بيان الواقع أو مبالغه وقعت لتحصيل المدح أو الذمّ كما هو الغالب؟ فذهب بعضهم إلى الأوّل، و آخرون إلى الثانى و هو الظاهر فيما نحن بصدده، كما سبق إليه الإيماء.

فإن قلت: العصمه لا تستلزم عدم صدور الكذب عن المعصوم عليه السلام، كيف و إبراهيم خليل الرحمن «قال بلّ فعله كبيرهم هذا» (٢) و هذا ما فعله، و يوسف الصديق قال: «أَيُّهَا الْعَبِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» (٣) و ما سرقوا؟ و حينئذ فلا حاجه إلى التخصيص، و لا إلى القول بالمجاز. قلت: إنهما لما كانا مصلحين لم يكونا كاذبين، لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه

ص: ١٧١

١- (١) معانى الأخبار: ١٧٩ ح ٢.

٢- (٢) الأنبياء: ٦٣.

٣- (٣) يوسف: ٧٠.

«قال: لا كذب على المصلح، ثم تلا الآيتين المذكورتين» (١). و عن الحسن الصيقل «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إننا روينا عن أبي جعفر عليه السلام في قول يوسف عليه السلام: «أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» فقال: و الله ما كذب و ما سرقوا، و قول إبراهيم عليه السلام: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا» فقال: و الله ما فعل و ما كذب، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما عندكم فيها يا صيقل؟ قلت: ما عندنا إلما التسليم، فقال: إن الله أحب اثنين و أبغض اثنين: أحب الخطر فيما بين الصفتين، و أحب الكذب في الإصلاح، و أبغض الخطر في الطرقات، و أبغض الكذب في غير الإصلاح، إن إبراهيم عليه السلام إنما قال: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا» إرادته الإصلاح و دلاله على أنهم لا يفعلون، و قال يوسف عليه السلام إرادته الإصلاح» (٢). و الظاهر أن المراد أن الفعل إذا اشتمل على وجه مصلحه و وجه مفسده و كان وجه المصلحه أقوى و جب لقضاء العقل، بأن ترك الخير الكثير لأجل شر يسير لشر كثير و فعله خير كثير، فالكذب في الصورة المذكوره باقٍ على قبجه، إلما أن في ارتكابه ارتكاب أقل القبيحين. و يمكن أن يقال: صدور ذلك عنهما كان على طريقه التعريض، كما يدل عليه ما في روايه عن الصادق عليه السلام أنه «قال: إنما قال إبراهيم عليه السلام «فَسَدُّ ثُلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطُقُونَ» إن نطقوا فكبيرهم فعل، و إن لم ينطقوا فلم يفعل كبيرهم شيئاً، فما نطقوا و ما كذب إبراهيم» (٣) و قوله: «أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» قال: «إنما عنى سرقتهم يوسف من أبيه» (٤) و على هذا فلا إشكال. و اعلم أن حديث أبي ذرٍ المذكور في الطريقتين، ففي معانى الأخبار عن أنس بن مالك «قال: أتى أبو ذرٍ يوماً إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: ما رأيت كما رأيت البارحة، قالوا: و ما رأيت البارحة؟ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله يبابه، فخرج ليلاً فأخذ بيد على بن أبي طالب و خرجا إلى البقيع، فما زلت أقفو أثرهما

ص: ١٧٢

١-١) أصول الكافي ٢: ٣٤٣ ح ٢٢.

٢-٢) أصول الكافي ٢: ٣٤١ ح ٣٤٢ ح ١٧.

٣-٣) البرهان ٣: ٦٥ ح ٣ عن ابن بابويه.

٤-٤) البرهان ٢: ٢٦١ ح ٧ عن ابن بابويه.

إلى أن أتيا مقابر مَكَّة، فعدل إلى قبر أبيه فصلّى عنده ركعتين، فإذا بالقبر قد انشقَّ و إذا بعبد الله جالس و هو يقول: أنا أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمّداً عبده و رسوله، فقال: من وليك يا أبت؟ فقال: و ما الوليُّ يا بنى؟ فقال: هو هذا على، فقال: و إن عليّاً وليي، قال: فارجع إلى روضتك، ثم عدل إلى قبر امّه آمنه فصنع كما صنع عند قبر أبيه، فإذا بالقبر قد انشقَّ، و إذا هي تقول: لا إله إلا الله و إنك نبيُّ الله و رسوله، فقال لها: و من وليك يا أمّاه؟ فقالت: و ما الوليُّ يا بنى؟ قال: هو هذا على بن أبي طالب، فقالت: و إن عليّاً وليي، فقال: ارجعي إلى حفرتك، فكذبوه و لبيوه و قالوا: يا رسول الله كذب عليك اليوم، فقال: و ما كان من ذلك؟ قالوا: إن جندياً حكى عنك كيت و كيت، فقال النبيُّ صلى الله عليه و آله: ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء على ذى لهجه أصدق من أبي ذرٍّ» (١).

بيان لقول الصادق عليه السلام: «من قرأ في المصحف متّع ببصره.» إلخ

قال الصادق عليه السلام: «من قرأ في المصحف متّع ببصره، و خُفّف عن والديه و لو كانا كافرين» (٢). لعلّ المراد أنّه يخفّف عنهما قدرّاً من العذاب على وجه لا يحصل لهما الشعور به، بأن يفرق الناقص على الأوقات بحيث لا يحصل لهما السرور بحصول التخفيف، فلا منافاه بينه و بين ما قالوا من وجوب خلوص الثواب و العقاب من الشوائب؛ إذ لو لم يكن خالصاً لكان أنقص حالاً من العوض و التفضيل إذا كانا خالصين، و أنّه غير جائز.

و أمّا العقاب فلائنه أدخل في باب الزجر من الثواب، فيجب خلوصه بطريق أولى. و يحتمل أن يكون المراد و لو كانا منكبين لما في فضل القراءة في المصحف من التمتع و التخفيف، أو يكون الغرض مجرد مبالغه في فضل قراءته في المصحف على قراءته عن ظهر القلب و لعله أظهر من سابقه، فتأمل.

ص: ١٧٣

١-١) معاني الأخبار: ١٧٨، ١٧٩ ح ١.

٢-٢) بحار الأنوار: ١٩٦: ٩٢.

بيان لقوله عليه السلام: «عقول النساء في جمالهنّ». إلخ

قال علي عليه السلام: «عقول النساء في جمالهنّ، وجمال الرجال في عقولهم» (١). أقول: الجمال يقع على الصور والمعاني، ومنه: «إنّ الله تعالى جميل يحبّ الجمال» (٢) أي: حسن الأفعال كامل الأوصاف.

و امرأه حسناء جملاء، أي: جميلة مليحة. ولعلّ المراد أنّ المعتر من محاسنهنّ في باب التزويج والبيع والشراء وغيرها من الأبواب المعتره فيها المحاسن هو جمالها، ككونها مليحة عيناء سمراء عجزاء مربوعه وغيرها من صفات الجمال لا عقلها، فينبغي أن يكون جمالها هو المقصود أولاً. وبالذات، وعقلها ولا عقل لها ثانياً وبالعرض، فكان عقولهنّ بتلك الملاحظه منطويه في جمالهنّ، فلا ينبغي توقع العقل منهنّ، واعتباره في تلك الأبواب والأمر في النقل والثانيه بالعكس، فتأمل.

تحقيق في قوله تعالى: «ما ترددت في شيء أنا فاعله». إلخ

قال الله تعالى: «ما ترددت في شيء أنا فاعله كترددى في قبض روح عبدى المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته» (٣).

هكذا روته العامه والخاصه في كتبهم عنه صلى الله عليه وآله عن الله سبحانه. ولا يخفى أنّ التردد فينا أنّما يحصل إذا كانت الأسباب لإيقاع أمر وعدمه متكافئه، ولم يحصل لنا العلم برجحان أحدهما بعد لعدم سبب ذلك الرجحان، فنميل إلى الإيقاع تارة وعدمه اخرى.

فهذا وكلّ ما يشعر بالتغير والسنوح ممتنع عليه تعالى لتزّهه عنه، مع أنّه تعالى قد قضى عليه الموت قضاءً حتماً من غير تردد، كما قال سبحانه: «ثمّ قضى أجلاً وأجلاً مسمى عنده» (٤) وقال: «لكلّ أمه أجل إذا جاء أجلهم فلا يسْتَأْخِرُونَ ساعه ولا يَسْتَقْدِمُونَ» (٥).

ص: ١٧٤

١-١) بحار الأنوار ٨٢: ١، و١٠٣: ٢٢٤.

٢-٢) نهايه ابن الأثير ١: ٢٩٩.

٣-٣) أصول الكافي ٢: ٢٤٦ ح ٦ و ٣٥٢ ح ٧ و ٨، وعوالى اللئالى ١: ٣٨٥ ح ١٦.

٤-٤) الأنعام: ٢.

٥-٥) يونس: ٤٩.

فهذا الحديث لو ثبت و صحّ لوجب حمله على المجاز الذى هو من باب استعمال الشئ فى مقابل ضده، و مثل «و مَكْرُوا وَ مَكْرَ اللّٰهُ» (١) و إن كان المكر مستحيلاً من اللّٰه تعالى، و لا استبعاد فيه، فإنّ كراهه المؤمن الموت تقتضى ترجيح عدمه كرامه له عند اللّٰه، و مقتضى حكمته تعالى و هو الموت و عدم الخلود لأحدٍ غيره تعالى، كما قال: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» (٢) تقتضى ترجيح موته، فلهذين السببين سمى تردداً. و يمكن أن يكون ذلك لملك الموت و أعوانه من الملائكة، أسند إليه تعالى مجازاً كما فى قوله: «فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ» (٣) فإنّ كونه مأموراً بقبض روحه يقتضى ترجيحه، و كون المؤمن كارهاً له يقتضى ترجيح عدمه. و منهم من أوّله إلى أنّ أفعال النفوس الفلكيه و إرادتها لما كانت مستهلكه فى فعله تعالى و إرادته، و كانت تلك النفوس غير محيطه بتفاصيل الحوادث الاستقباليه دفعه واحده بل إنّما تنتقش فيها شيئاً بعد شئ مع أسبابها، فإذا كانت الأسباب لوقوع أمر و لا وقوعه متكافأه و لم يحصل لها العلم برجحان أحدهما بعد كان لها التردد فى وقوعه و لا وقوعه، جاز وصفه تعالى بالتردد لذلك. و هو مع بعبده، و ابتناؤه على قواعد الفلاسفه، و مخالفته لكثير من الأخبار مخالف لما انعقد عليه إجماع المسلمين من ارتفاع الحياه عن الفلك و ما اشتمل عليه من الكواكب، فإنّها مسخّرات مدبّرات لا خلاف فيه بينهم، كما نقله السيّد و كفى به ناقلاً فى الغرر و الدرر (٤).

فإن قلت: هل كراهه الموت مذمومه؟ فإنّه سبب اللقاء كما قال اللّٰه تعالى: «مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللّٰهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللّٰهِ لَآتٍ» (٥) فينبغى أن يكون للمؤمن محبوب

ص: ١٧٥

١-١ (١) آل عمران: ٥٤.

٢-٢ (٢) آل عمران: ١٨٥ و الأنبياء: ٣٥ و العنكبوت: ٥٧.

٣-٣ (٣) الزخرف: ٥٥.

٤-٤ (٤) لم أعثر فى أماليه المطبوع.

٥-٥ (٥) العنكبوت: ٥.

غيره، وقد جاء في الخبر المشهور: «إن إبراهيم عليه السلام قال لملك الموت إذ جاءه لقبض روحه: هل رأيت خليلاً يميت خليله، فأوحى الله تعالى إليه: هل رأيت محبباً يكره لقاء حبيبه، فقال: يا ملك الموت الآن فاقبض» (١). قلت: كراهته مذمومه إذا كرهه لحب الدنيا وشهواتها والتعلق بملاذها، وأما إذا كرهه لطاعة الله تعالى وتحصيل مرضاته وتوفير ما يوجب سعادته النشأ الأخرى كازدياد المعارف الإلهية وفعل الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر العلوم والأخبار والآثار وتعليمها أو تعلمها وأمثال ذلك فلا، ولذا روى كراهته عن كثير من الأنبياء والأولياء.

و بالجمله: حب الحياة الفانية الدنيوية إنما يلزم إذا آثرها على ما يوجب الحياة الباقية الأخروية، وإليه الإشارة بقوله عليه السلام في صحيفته الكاملة: «و عمّرني ما كان عمري بذله في طاعتك، فإذا كان عمري مرتعاً للشيطان فاقبضني إليك قبل أن يسبق سخطك إليّ أو يستحكم غضبك عليّ» الدعاء (٢).

تحقيق حول الحديث النبوي «لو كانت لي يد ثالثة لاستعنت بها على الأكل»

قال النبي صلى الله عليه وآله: «لو كانت لي يد ثالثة لاستعنت بها على الأكل» هكذا نقله أصحابنا (٣). و ظاهره يدل على ضرب من الشره ونوع من الحرص على الأكل والاهتمام به، والمقام النبوي صلى الله عليه وآله منزّه عنه وعن أمثاله، كيف لا وقد قال عليه السلام: «كفى ابن آدم ثلاث لقيمات يقمن صلبه» (٤) فلا بدّ له من تأويل وتوجيه، وله وجوه: الأول: أن يكون المراد بالأكل القتل والكسر والقهر، فإن استعماله بهذا المعنى شائع.

ص: ١٧٦

١-١) بحار الأنوار ١٢: ٧٨ ح ٧.

٢-٢) فقرأت من دعاء مكارم الأخلاق من الصحيفه رقم الدعاء: ٢٠.

٣-٣) مصابيح الأنوار للعلامة شبر ٢: ٢٧٢.

٤-٤) بحار الأنوار ٦٦: ٣٢٩ ح ٣.

و منه الحديث: «أمرت بقرية تأكل القرى، تنفى الخبث كما ينفى الكبر خبث الحديد» (١) أراد الهجره إلى المدينة، فقوله: «أمرت بقرية تأكل القرى» مجاز، والمراد أن أهلها يقهرون أهل القرى فيملكون بلادهم و أموالهم، فكأنهم بهذه الأحوال يأكلونهم. و خروج هذا القول على طريقه العرب معروف؛ لأنهم يقولون: أكل فلان جاره إذا عدا عليه فانتهك حرمة و استبى جاريته، و عليه قول علقمه بن علقمه لأبيه في أبيات:

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مراره الكلاب الوبييل (٢)

و من ذلك قوله عليه السلام في غزوه الحديبيه: «قريش أكلتهم الحرب» يريد أنها قد أفنت رجالهم و انتهبت أموالهم، فكانت من هذا الوجه كأنها آكله لهم، فيكون المعنى لاستعنت بها على قتل الكفار و كسرهم و قهرهم لأنه عباده مفروضه. الثاني: أنه صلى الله عليه و آله يوقع الأكل على وجه العباده، و كذا جميع أفعاله، بل ينبغي أن يكون جميع أفعال المؤمن كذلك، و لا شك أن الأكل لتقوى البدن على الطاعات من جمله العبادات، فلو كان له يد ثالثة لاستعان بها على فعل هذه الطاعة. الثالث: أن يكون المراد لاستعنت بها على تحصيل الرزق الذى هو محل الأكل و تحصيله من العبادات؛ لأنه يتقوى به على الطاعات و يتصدق به على المحاييج. الرابع: أن يقرأ على «الأكل» بضم الهمزة و سكون الكاف اسم المأكول، أو بضمها اسم مصدر، كقوله تعالى: «و نفضل بعضنا على بعض فى الأكل» (٣) و قوله تعالى: «توتى أكلها كل حين» (٤) و قوله: «أكلها دائم» (٥) و المراد به ما يؤكل منه و هو الرزق، أى: لاستعنت بها على تحصيله بحذف المضاف، و حينئذ فلا حاجة

ص: ١٧٧

١-١) نهايه ابن الأثير ٤:٥٧ و ١:٥٨.

٢-٢) الوبييل كأمير: الشديد و الغليظ و الوخيم و الثقيل «منه».

٣-٣) الرعد: ٤.

٤-٤) إبراهيم: ٢٥.

٥-٥) الرعد: ٣٥.

إلى التجوُّز السابق.الخامس: أن يكون بفتح الهمزة و سكون الكاف مصدراً بمعنى المأكول، والغرض هو الاستعانه بها على تحصيله، و هو قريب من سابقه.السادس:لاستعنت بها على الإنفاق الذى هو سبب الأكل،و يكون من ذكر المسبب و إرادته السبب،فيكون ترغيباً على الإنفاق و المواساه.السابع:أن يكون الغرض تقليل زمان الأكل ليشتغل بعده بما هو أهم منه،أى:لو أمكننى لاستعنت على تقليل مدّه الأكل بيد ثالثه كالتقام بيد و كسر الرغيف بأخرى و تبريده بثالثه،و فيه مع تكلفه نظر،على أنّ هذا الغرض يناسبه أن يقال:لو كان لى فم ثانٍ.الثامن:أن يكون إيماءً إلى كراهه الأكل باليد الواحده و عدم الاستعانه فيه بالأخرى كما هو دأب المتكبرين؛لاستلزامه سوء الأدب و الإهانه بالمائده و الطعام،و قد قال على عليه السلام:«إذا جلس أحدكم للطعام فليجلس جلسه العبد»^(١)و لكلامهم عليهم السلام وجوه و مخارج و شروح و محامل لا يعقلها إلّا العالمون.

تحقيق حول الحديث العلوي: «وَصُولٌ معدّمٌ خَيْرٌ من مُثْرٍ جافٍ»

قال على عليه السلام فى وصيته لابنه محمّد بن الحنفية:«وصول معدّم خير من مثرٍ جافٍ»^(٢).أقول:أعدّم الرجل:افتقر فهو معدّم،و أثرى الرجل:كثرت أمواله فهو مثرٍ،و الجفاء:البعد عن الشىء،يقال:جفاه إذا بعد عنه،و الجفاء أيضاً ترك الصلّه و البرّ.قال فى القاموس:الجفا نقيض الصلّه و يقصر جفاه جفواً و جفاءً^(٣).و الوصول مصدر بمعنى الواصل،يقال:وصل يصل وصولاً و وصللاً و صلّه بلغه.و الظاهر أنّ المراد أن من يصلكك و يرفق بكك و يحسن إليكك يداً أو لساناً أو هما معاً فهو مع وصف فقره و قلّه ماله خير ممّن يقطعكك و يترك برّكك و الإحسان إليكك مع

ص:١٧٨

١-١ (١) فروع الكافى ٢٧٢:٦ ح ١٠.

٢-٢ (٢) بحار الأنوار ٢٤٠:٧٧.

٣-٣ (٣) القاموس المحيط ٣١٣:٤.

وصف ثروته و كثره ماله، فليكن الأوّل عندك حقيقةً بالأخوّه و الخله دون الثاني، و إنّما لم يأت بالكلام على نهج واحد للاهتمام بشأن الصله. و لعلّ المراد مجرّد مدح الصله من الفقير و ذمّ تركها من الغني، و إنّما فأصل الخيريّه غير مشترك في الصورة المفروضة، فصيغه التفضيل منسلخه عن معناها. و يجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول، أي: وصلك معدماً خيراً من وصلك مثرياً جافياً على حذف المضاف، يعني: لو كان لك رحمان معدم و مثرٍ لكنّه جاف، فوصلك المعدم من حيث الرحم خير من وصلك المثري من هذه الحيثيه، و إنّما قال: «خير» لأنّ صله الأقربين من ذوى النسب و الأصهار و التعطف عليهم و الرفق بهم و الرعايه لأحوالهم حسن مطلقاً و إن أساءوا أو بعدوا. و لا يجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل و إن قلنا: إنّ معنى الجفا هاهنا غلظ الطبع و الخلقه، و ذلك يظهر بالتأمّل.

تحقيق حول علم الأئمّه عليهم السلام و تعليمهم

سألني بعض أصحابنا أيّده الله تعالى عن أحوال أئمتنا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، فقال: هل كانوا متعلّمين عند غيرهم من أصناف الرعيّه؟ و هل كانت لهم إليه حاجه؟ و على تقديره فهل فيه غضاظه لشؤونهم الرفيعه، و منقصة لمراتبهم العليه و درجاتهم السّتيّه؟ الجواب: لا- شبهه في كونهم متعلّمين بعضهم من بعض، و لا- خلاف فينا في أنّهم بعد وصولهم إلى درجه الإمامه و مرتبه الخلافه ما كانت لهم حاجه إلى التعلّم من غيرهم، و إنّما الكلام فيما قبل ذلك، و العقل لا يأبى عن ذلك؛ إذ القدر المسلّم عنده أنّ الإمام يجب أن يكون أعلم أهل زمانه و أفضلهم بعد تشرّفه بمنصب الإمامه و خلعه الخلافه؛ إذ لولاه لكان: إمّا مساوياً لهم أو دونهم، فيلزم: إمّا ترجيح أحد المتساويين أو تفضيل المفضول، و الكلام مفروض فيما قبل ذلك. و على التفصيل إن أريد بالمعلّم أعّم مّين يعلم مبادئ اللغات و يرشد إلى حقيقه الاصطلاحات و يلقّن كيفيه استعمال الألفاظ الموضوعه بإزاء معانٍ مفرده

أو مركبه في المحاورات و المجاوبات، أو من يلقن المقدمات مقدمه مقدمه ليتعقلها المتعلم أو يرتبها في ذهنه ترتيباً خاصاً يؤدي إلى المطالب المجهوله كسيئه كانت أو ضروريه، مفتقره إلى ضرب من التنبيه، فالظاهر في نظر العقل أن إنكار كونهم متعلمين بهذا المعنى يفضى الى الجهاله؛ لأن جميع الأحوال المشتركه و اللوازم البشريه، و بالجمله ما هو من مقتضى الطبيعه النوعيه يقع عليهم عليهم السلام فيها ما يقع على غيرهم، فهم عليهم السلام لكونهم بشراً مخلوقين متعلقين بجلايب أبدانهم الناسوتيه و قوالبهم البشريه غير بعيد أن يكونوا متعديدين بالتعلم و متكلفين بالتدريس كغيرهم ممن ليس يمام و لا نبي، إذ النفس الهيولانيه الخاليه في نفسها عن جميع الصور المستعدّه لقبولها حاصله لجميع أفراد النوع في مبادئ فطرتهم، و إنما تستكمل متدرجه شيئاً بعد شيء بعد أن حصلت لها المعقولات الأول بحسب ما يحصل لها من الاكتساب، و هكذا الحال في سائر أصناف التكليف و الأمور المشتركه بينهم و بين غيرهم، و به و بأمثاله تثبت لهم العبوديه و تنفى عنهم الربوبيه و تسد عنهم و سوسه الغلايه، و الحاله المختصه بهم هي الإمامه و العصمه و ما يتعلق بهما، و بهما امتازوا عن غيرهم من سائر أفراد المكلفين كما ذهب إليه الشيخ الصدوق. على أن اقتناص العلوم النظرية و اقتنائها طاعه، و فيه كلفه توجب زياده استحقاق التقرب و الزلفى و الكرامه و الفضلى، فحرمانهم عنها لا يخلو من شيء، و أمّا ما نقل من حال نبينا عليه و آله السلام من كونه أمياً بهذا المعنى فعلى تقدير ثبوته و صحته فهو لمصلحه أرادها الله تعالى و شاء.

و بالجمله العلم قسمان: كسبى و موهبى و هم كانوا جامعين بينهما على سبيل منع الخلو، أمّا الأول فكان لهم قبل وصولهم إلى درجه الإمامه، و أمّا الثانى فكان لهم بعد وصولهم إليها، و ذلك لأن لهم جهتى: ناسوتيه و لاهوتيه، فبالأولى محتاجون إلى التعلم و التكسب، و بالثانيه مغنون عنهما، و لذا كان سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام يروض نفسه رياضه لا يتصور فوقها رياضه حتى إذا صفت

و صقلت علمه معلّم الأولين و الآخرين ألف باب فتح له من كلّ باب ألف باب، و لا استبعاد فيه؛ إذ قد تقرّر في فنّ الحكمة أنّ النفس إذا صفت و صقلت و اتّصلت بالمبدأ المفيض اتّصالاً- ما، يمكن أن يحصل لها علوم جمّة دفعه، فإذا كان بين المفيض و المستفيض مجانسه و مناسبه ثمّ حصل بينهما ارتباط فعلاً- و صفه يمكن أن يفيض على أحدهما جملة ما حصل للآخر دفعه، كما آه صقيه متّسعه حوذى ما فيها صور كثيره فينطبع فيها جميع تلك الصور. هذا ما يمكن أن يقال من جهه العقل. و أمّا النقل فقد دلّ نبذ من الأخبار على تعلّمهم و كونهم في زمن الصبا مع الصبيان في الكتيّاب. فمنه: ما رواه ملّا عناه الله القهپائى رحمه الله في كتابه المسمّى بمجمع الرجال عن محمّد بن مسلم «قال: قال لى أبو عبد الله الصادق عليه السلام: إنّ لأبى مناقب لا هنّ من آبائى (١)»، إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال لجابر بن عبد الله الأنصارى: إنك تدرك محمّد بن على فقرأه منى السلام، قال عليه السلام: فأتى جابر منزل على بن الحسين عليهما السلام فطلب محمّد بن على عليهما السلام، فقال له عليه السلام: هو فى الكتاب أرسل لك إليه؟ قال: لا و لكنى أذهب إليه، فذهب فى طلبه، فقال للمعلّم: أين محمّد بن على؟ قال له: هو فى تلك الرفعه، أرسل لك إليه؟ قال: لا- و لكنى أذهب إليه، فجاءه فالتزمه و قبّل رأسه، و قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله أرسلنى إليك برسالة أن أقرؤك السلام، قال: عليه و عليك السلام، ثمّ قال له جابر: بأبى أنت و أمى اضمن لى أنت الشفاعة يوم القيامة، قال: فعلت ذلك يا جابر» (٢).

و منه: ما رواه أيضاً فى الكتاب المذكور عن حريز عن أبان بن تغلب «قال: حدّثنى أبو عبد الله عليه السلام قال: إنّ جابر بن عبد الله كان آخر من بقى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و كان رجلاً منقطعاً إلينا أهل البيت، و كان يقعد فى مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و هو معتمّ بعمامة سوداء، و كان ينادى: يا باقر العلم، يا باقر العلم،

ص: ١٨١

١- ١) فى المجمع: ما هنّ لأبائى.

٢- ٢) مجمع الرجال للقهپائى ٢: ٤.

فكان أهل المدينة يقولون: جابر يهجر، و كان يقول: لا والله ما أهجر و لكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إنك ستدرك رجلاً من أهل بيتي اسمه اسمي و شمائله شمائلي يقر العلم بقرأ، فذاك الذي دعاني إلى ما أقول. قال: فبينما جابر يتردد ذات يوم في بعض طرق المدينة إذ هو في طريق في ذلك الطريق كتاب فيه محمّد بن علي بن الحسين عليهم السلام، فلما نظر إليه قال: يا غلام أقبل، فأقبل، ثم قال: أدبر، فأدبر، فقال: شمائل رسول الله و الذي نفس جابر بيده، يا غلام ما اسمك؟ فقال: اسمي محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فأقبل عليه فقتل رأسه، و قال: بأبي و أمي رسول الله يقرؤك السلام و يقول لك: فرجع محمّد بن علي إلى أبيه علي بن الحسين عليهم السلام و هو زعر فأخبره الخبر، فقال له: يا بني قد فعلها جابر؟ قال: نعم، قال: يا بني أزم بيتك، فكان جابر يأتيه طرفي النهار، و كان أهل المدينة يقولون: ووا عجباه لجابر يأتي هذا الغلام طرفي النهار و هو آخر من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله. قال: فلم يلبث أن مضى علي بن الحسين، و كان محمّد بن علي عليهما السلام يأتيه علي وجه الكرامه لصحبته لرسول الله صلى الله عليه وآله، قال: فجلس فحدّثهم عن أبيه، فقال أهل المدينة: ما رأينا أحداً قطّ أجزأ من ذا، قال: فلما رأى ما يقولون حدّثهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: فقال أهل المدينة، ما رأينا أحداً أكذب من ذا يحدث عنّ لم يره، فلما رأى ما يقولون حدّثهم عن جابر بن عبد الله فصدّقوه، و كان جابر و الله يأتيه يتعلّم منه» (١). أقول: قال في الاستيعاب: يقال: إنّ عامر بن وائله كان آخر من مات ممّن رأى النبي صلى الله عليه وآله، و قد روى عنه صلى الله عليه وآله نحو أربعة أحاديث، و يقال: أنّه أدرك من حياه النبي ثمان سنين، و كان مولده عام أحد (٢).

و في مختصر الذهبي: كان أبو الطفيل من محبّي علي عليه السلام، و به ختم الصحابه

ص: ١٨٢

١-١) مجمع الرجال ٣: ٢٠٤.

٢-٢) الاستيعاب ١٤: ٣١٥.

فى الدنيا (١). و الخبر المذكور يدل على أن جابراً كان آخر من بقى من أصحابه، و بينهما من التنافى ما لا يخفى، و الحل: أن البلوغ معتبر فى الصحابى دون الراوى، فصَحَّ أن جابراً آخر أصحابه، و أن عامراً آخر من رآه موتاً، بناءً على أن المراد من الأصحاب أعم منها و من الراوى، و عليه ينزل كلام الذهبى، فتأمل. و منه: ما روى «أن أبا حنيفة اجتاز على الكاظم عليه السلام و كان فى الكتاب، فقال له عليه السلام: المعصية ممن؟ فقال له: اجلس حتى أُخبرك» الخبر (٢).

و منه: ما ذكره أخطب فى كتابه الموسوم بالمراسيل فى خصائص أهل التنزيل، قال: إن الحسن و الحسين كانا يكتبان، فقال الحسن للحسين: خطى أحسن من خطك، فقال لفاطمه عليها السلام: احكمى بيننا من أحسن منا خطأ؟ فكرهت أن تؤذى أحدهما بتفضيل خط الآخر على خطه، فقالت لهما: سلا أباكما علياً عليه السلام، فسألاه، فكره أن يؤذى أحدهما بتفضيل خط الآخر على خطه، فقال لهما: سلا جدكما، فسألاه، فقال: لا. أحكم بينكما حتى أسأل أخى جبرئيل، فلما جاء جبرئيل قال: لا أحكم بينهما و لكن ميكائيل يحكم بينهما، فقال ميكائيل: لا أحكم بينهما و لكن أسأل الله تعالى أن يحكم، فسأل الله تعالى ذلك، فقال الله سبحانه: لا أحكم بينهما و لكن أمهما فاطمه تحكم بينهما، فقالت فاطمه عليها السلام: أحكم بينهما يا رب و كانت لها قلاده من أمها خديجه، فقالت لهما: أنثر بينكما جواهر هذه القلاده، فمن أخذ أكثر فخطه أحسن، فنثرتها، و كان جبرئيل وقتئذ عند قائمه العرش، فأمره الله تعالى أن يهبط إلى الأرض فينصف الجواهر نصفين بينهما لئلا يتأذى أحدهما، ففعل جبرئيل إكراماً لهما و تعظيماً (٣).

ص: ١٨٣

١-١) راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر ٨٢: ٨٣٥.

٢-٢) بحار الأنوار ٤: ٥ ح ٢.

٣-٣) رواه ابن طريح فى المنتخب: ٦٣ ٦٥، و المولى رضى القزوينى فى تظلم الزهراء: ٣٢٥ ٣٢٦ المطبوع بتحقيقنا.

فهذا الخبر صريح في كونهما كاسبي الخطّ و متكلّفي تحصيله و تحسينه، فدلّ على أنّ كمالاتهم العلميه و العمليه كانت في بدو فطرتهم و زمان خلقتهم بالقوّه، و إنّما صارت بالفعل بالتعلّم و التكتّس شيئاً بعد شيء و على سبيل التدرّيج كما في سائر أفراد النوع. و في الكافي عن الصادق عليه السلام أنّه «سئل عن العلم أ هو شيء يتعلّمه العالم من أفواه الرجال أم في الكتاب عندكم تقرؤونه فتعلمون منه؟ قال: الأمر أعظم من ذلك و أوجب، أما سمعت قول الله عزّ و جلّ: «وَ كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَ لَا الْإِيمَانُ» (١) ثمّ قال عليه السلام: بلى قد كان في حال لا يدري ما الكتاب و لا الإيمان حتّى بعث الله عزّ و جلّ الروح التي ذكرها في الكتاب، فلمّا أوحاها إليه علّم بها العلم و الفهم و هي التي يعطيها الله عزّ و جلّ من يشاء، فإذا أعطاهما عبداً علّمه الفهم» (٢). فدلّ على أنّ قبل إعطائها كانوا محتاجين إلى التعلّم و التفهّم و إن صاروا بعده مستغنين عنهما، و هذا خارج عمّا فرض الكلام فيه.

فإن قلت: دلّله هذه الأخبار على تعلّمهم غير مسلّمه، و السنّه جوّز كونهم في الكتّاب عند المعلمين من غير أن يتعلّموا منهم. قلت: هذا مع كونه خلاف الظاهر منها خلاف المتعارف أيضاً؛ إذ لم يعهد أن يرسل الصبيّ إلى الكتّاب لمجرّد أن يكون فيها و هو غير محتاج إلى التعلّم منهم، و مدار الاستدلال من الآيات و الروايات من السلف إلى الخلف على الظاهر المتبادر، و لا يقدح فيه الاحتمالات البعيده الغير المنساقه إلى الأذهان. و أمّا ما اشتهر بين الطلبة من قولهم: «إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال» فإنّما هو في العقليّات الصرفه المطلوب فيها اليقين، و أمّا في النقليات التي يكتفى فيها بمجرّد تحصيل الظنّ فلا.

ص: ١٨٤

١-١ (١) الشورى: ٥٢.

٢-٢ (٢) أصول الكافي ٢٧٤: ١ ح ٥.

فظهر بهذا التقرير أنّ كونهم عليهم السلام قبل الوصول إلى مرتبة الإمامة متعلّمين بعضهم من بعض و من غيرهم أيضاً ممّا لا مانع للقول به أصلاً، لا عقلاً و لا نقلاً. هذا غاية ما يمكن أن يقال في هذه المسألة و لكنّها بعد محلّ تأمل و توقّف؛ لأنّ نفوسهم قدسيّته و علومهم لدنيّته فلا- حازه لهم من بدو فطرتهم الى آخر عمرهم الى معلّم من غيرهم، و لو فرض وقوع ذلك منهم و رجوعهم إلى معلّم من غيرهم حال الصبا و غيرها فليحمل ذلك على ضرب من مصلحه شاءوا و أرادوا، فإنّهم حين كانوا مشائم أرحام أمّهاتهم كانوا علماء حلماً أبراراً أتقياء قانتين لله و لرسوله، كما يدلّ عليه الخبر المتفق عليه بين الأئمّه، و لم يحضرني الآن ألفاظه و لكن حاصله: أنّ سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام حين ما كان في مشيمه رحم أمّه فاطمه، كلّما حضر النبيّ صلى الله عليه و آله قامت من مجلسها من دون اختيار منها، فلتيمّا سئلت عنه قالت: إنّ هذا الجنين يحركني حركه يلجئني الى القيام إليه (١). و هذه المعنى صرّح أكثر علماء العامه في تسميته عليه السلام بكرّم الله وجهه، و ليس هذا أمراً مختصّاً بهم عليهم السلام بل كانت سيّده نساء العالمين و بضعه سيّد المرسلين و مشكاه أنوار أئمّه الدين و زوجه أشرف الوصيين البتول العذراء و الإنسيّه الحوراء فاطمه الزهراء صلوات الله عليها أيضاً كذلك، لما رواه مفضل بن عمر «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف كان ولاده فاطمه عليها السلام، فقال: نعم، إنّ خديجه لما تزوّج بها رسول الله صلى الله عليه و آله هجرتها نسوه مكّه، فكأنّ لا يدخلن عليها و لا يسلمن عليها و لا- يتركن امرأه تدخل عليها، فاستوحشت خديجه لذلك، و كان جزعها و غمّها حذراً عليه، فلما حملت بفاطمه عليها السلام كانت فاطمه تحدّثها من بطنها و تصبّرها، و كانت تكتّم ذلك من رسول الله صلى الله عليه و آله، فدخل رسول الله صلى الله عليه و آله يوماً فسمع خديجه تحدّث فاطمه عليها السلام، فقال لها: يا خديجه من تحدّثين؟ قالت: الجنين الذي في بطني يحدّثني و يؤنّسني» و الحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجه (٢).

ص: ١٨٥

- (١- ١) لم أعثر على نصّ الحديث.
(٢- ٢) بحار الأنوار ٢: ٤٣٣ عن الأماي.

و بالجمله:أنهم عليهم السلام لا- يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص و لا جهل من أول عمرهم إلى آخره.و أما ما سبق من كونهم بشراً مخلوقين فلا بدّ فيهم من اللوازم البشريه ما هو مشترك بين جميع الأفراد؛ إذ مقتضى طبيعته النوعية لا تختلف و لا تتخلف فلا ينافي ذلك؛ لأنّ ظهور مراتب الكمال و صدورها عن الواجب المتعال في أفراد العالم و الأمثال شدّه و ضعفاً يكون بحسب استعداداتهم قبولاً و شأنًا، و ليس بمستبعد أن يستعدّ فرد أو أفراد منها لاستجماع جميع الصفات الكمالية اللائقة بهذا النوع من غير أن يكون ذلك بطريق الاكتساب أو التعلّم من فرد آخر من نوعه، بل بمجرد أن يستفيدة من المبادئ العاليه لغايه المناسبه و نهايه المجانسه بينهما فيتلقّى منه المعارف. و قد نقلوا عن أرسطاطاليس ما معناه:خاطبني جوهر من الأنوار العاليه بكثير من الحقائق و المعارف،فقلت:من أنت؟ فقال:أنا طباعك التام.و قد تقرّر عندهم أنّ النفس قد تعود عقلاً مستفاداً إذا كانت في غايه القوّه و نهايه الشرف،فتحصل لها علوم جمّه دفعه من غير حاجه إلى تعلّم أو فكر بل بمجرد الحدس.قال ابن سينا في إشاراتّه بعد الفرق بين الفكره و الحدس في مقام إمكان وجود القوّه القدسيه:أ لست تعلم أنّ للحدس وجوداً،و أنّ للإنسان فيه مراتب و في الفكره،فمنهم غيبى لا- تعود عليه الفكره برادّه،و منهم من له فطانه إلى حدّ ما يستمع بالفكر،و منهم من هو أثقف من ذلك و له أصابه في المعقولات بالحدس،و تلك الثقافه غير متشابهه في الجميع بل ربّما قلت و ربّما كثرت،و كما أنّك تجد في جانب النقصان منتهيّاً الى عديم الحدس فأيقن أنّ الجانب الذي يلي الزيادة يمكن انتهاؤه إلى غنى في أكثر أحواله إلى التعلّم و الفكره.و قال الفاضل العارف كمال الدين بن ميثم البحراني في شرح نهج البلاغه عند قوله عليه السلام:«درجات متفاوتات»
(١):اعلم أنّ الدّ ثمار الجنّه هي المعارف الإلهية،

ص: ١٨٤

و النظر إلى وجه الله ذى الجلال والإكرام، والسعداء فى الوصول الى نيل هذه الثمره على مراتب متفاوتة، فالأولى مرتبه من اوتى الكمال فى حدس القوه النظرية حتى استغنى عن معلّم بشرى رأساً، وأوتى مع ذلك ثبات قوه المتفكره و استقامه وهمه منقاداً تحت قلم العقل، فلا يلتفت إلى العالم المحسوس بما فيه حتى يشاهد عالم المعقول بما فيه من الأحوال و يستثبتها فى اليقظه، فيصير العالم و ما يجرى فيه متمثلاً فى نفسه، فيكون لقوته النفسانيه أن يؤثر فى عالم الطبيعه حتى ينتهى إلى درجه النفوس السماويه، و تلك هى النفوس القدسيه أولات المعارج، و هم السابقون السابقون أولئك المقربون، و هم أفضل نوع البشرى و أحقه على درجات السعاده فى الجنّه (١). و بالجمله مراتب الناس فى الفهم و التمييز مختلفه، و مدار فيضان العلم و الحكمه على طهاره النفس و صفائها و ذكائها و كمالها فى نفسها، سواء فى ذلك الصغير و الكبير، فجاز عقلاً أن ينال الصبى مرتبه النبوه و الإمامه، كما ثبتت نبوه يحيى بالكتاب و إمامه الجواد و القائم عليهما السلام بالسنة المتواتره القاطعه فى حدّ الصبا. و قد ذكر الشيخ الفاضل تقى الدين الحسن بن داود أنّ صاحبه و رفيقه السيد غياث الدين بن طاوس اشتغل بالكتابه و استغنى عن المعلّم و عمره أربع سنين (٢).

و عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: رأيت صبياً ابن أربع سنين قد حُمل إلى المأمون و قد قرأ القرآن و نظر فى الرأى، غير أنّه إذا جاع بكى. و إذا ثبت أنّ غير المعصوم يصير صاحب الرأى ناظراً فيه، مجتهداً فقيهاً غتياً عن المعلّم و عمره أربع سنين، فما ظنك بالمعصوم و من نفسه قدسيه و علومه لدنيه و معه ملك يؤيده و يسدده؟ هذا ما عندنا فى جواب مسألتك هذه و العلم عند الله و عند أهله، و السلام.

تحقيق حول الحديث النبوي: «ولد الزنا شرّ الثلاثة»

قال الصدوق فى معانى الأخبار: «حدّثنا على بن أحمد بن موسى رضى الله عنه، قال:

ص: ١٨٧

١-١) شرح نهج البلاغه ٢:٢٧٧.

٢-٢) رجال ابن داود: ٢٢٧، ٢٢٨.

حدَّثنا محمَّد بن أبي عبد الله، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمِّه الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألتَه عمًّا روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إنَّ ولد الزنا شرُّ الثلاثة، ما معناه؟ قال عليه السلام: عنى به الأوسط، أنه شرُّ ممَّن تقدَّمه و ممَّن تلاه» (١).

أقول: هذا نصٌّ في أنَّ الثاني ولد الزنا، وكون الحديث مضمراً لا- يقدح فيه؛ لأنَّ أبا بصير هو يحيى بن أبي القاسم الثقة من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام، فالظاهر أنه المسئول.

وقوله: «قال عليه السلام» صريح فيه، وترك التصريح بالاسم: إمَّا للاحتياط و التقية، أو لظهوره عند المخاطبين و تعينه. لكن في أصل السند كلاماً؛ لأنَّ الكوفي و النخعي مجهولان، و النوفلي قد رماه قوم من القميين في آخر عمره بالغلوِّ (٢)، و البطائني قائد أبي بصير واقفي ورد فيه ما ورد عن الرضا عليه السلام من الطعن و اللعن (٣)، فالرواية بين كونها مجهولة أو ضعيفة السند. و في بعض الأخبار فسِّر هذا الخبر تفسير آخر، فعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: يقول ولد الزنا: يا ربِّ ما ذنبي؟ فما كان لي في أمرى صنع؟ قال: فيناديه منادٍ فيقول: أنت شرُّ الثلاثة أذنب والداك فتبت عليهما، و أنت رجس و لن يدخل الجنَّة إلَّا طاهر» (٤).

و قال ابن الأثير في النهاية: ولد الزنا شرُّ الثلاثة، قيل: هذا جاء في رجل بعينه كان موسوماً بالشر، و قيل: هو عامٌّ، و إنما صار ولد الزنا شراً من والديه لأنَّه شرُّهم أصلاً و نسباً و ولادته، و لأنَّه خلُق من ماء الزاني و الزانية فهو ماء خبيث، و قيل: لأنَّ الحدَّ يقام عليهما فيكون تمحيصاً لهما و هذا لا يُدرى ما يُفعل به في ذنوبه (٥).

و فيه ما سبق من قول ولد الزنا: يا ربِّ ما ذنبي؟ فما كان لي في أمرى صنع؟

ص: ١٨٨

١-١ (١) معانى الأخبار: ٤١٢ ح ١٠٣.

٢-٢ (٢) رجال العلّامة: ٢١٦.

٣-٣ (٣) اختيار معرفة الرجال ٧٠٥: ٢ و ٧٤٢.

٤-٤ (٤) علل الشرائع: ٥٦٤ ح ٢.

٥-٥ (٥) نهاية ابن الأثير ٤٥٨: ٢.

وقال آية الله العلامه في جواب مسأله: شرّ الكافر عرضي ممكن زواله مستند الى فعله و هو اعتقاده و قوله، و أمّا ولد الزنا فإنّ شره ذاتي لا- يمكن تغييره و لا- تبديله، و لا- يسلبه القدره و لا- اختيار الإيمان و إلا لبطل تكليفه، و لو فرض منه وقوع الطاعات و أنّه عرف و اعتقد ما يجب عليه كان من أهل النجاه، لكن السيد المرتضى ادّعى خلافه لروايه «أنّ ولد الزنا لا ينجب» و «أنّه لا يدخل الجنّه» فإن صحّت هذه الروايه فالوجه فيه أنّه لخبث أصله و فساد طبيعته لا- يقبل الألفاف الإلهيه، و لا- يصحّ منه اعتقاد الحقّ؛ لتقصيره عن النظر الواجب عليه شرعاً المتمكّن منه عقلاً، و لا عذر له؛ لأنّ الواجب على الله تعالى بعثه الرسل و خلق القدره و الآلات و الألفاف و قد فعله الله تعالى، فالتقصير منه (١).

و فيه: أنّ عمل السيّد و هو عدل ثقة نبيل جليل غير مدافع بالروايه المذكوره أوّل دليل و أقوى حجّه على كونها متواتره بالنسبه إليه فضلاً عن صحّتها؛ لأنّه لا يعمل بالأخبار الآحاد الصحيحه، و يصرّح بأنّها لا تفيد علماً و لا عملاً، فكيف يحكم بمضمونها على خلافه و هي غير صحيحه؟ و هذا من الفاضل العلامه عجيب، و صدور مثله عن مثله غريب. و أغرب منه حكمه بذاتيّه شرّه؛ إذ لو كان شرّه ذاتياً و ما بالذات لا يختلف و لا يتخلف، و إليه أشار بقوله: لا يمكن تغييره و لا تبديله لكان هو من حيث الذات مقسوراً على فعله، و كان صدوره منه صدور الا-حتراق من النار و التبريد من الماء، فكيف يتصوّر منه القدره على فعل الخير و اختيار الإيمان الذي هو خير محض نقيض شرّه الذاتي؟ و إلّا لزم انفكاك الذاتى عن الذات.

و كذا لو كانت خباثه أصله و فساد طبيعته مقتضيه عدم قبوله الألفاف الإلهيه و ليست بداخله تحت قدرته و اختياره لكان تكليفه بمعرفه الله و الإيمان به و بسائر ما يتفرّع عليه تكليفاً بما لا يطاق، و لمّا كان له تقصير بتركه النظر لا شرعاً

ص: ١٨٩

و لا عقلاً، كيف و لا قدره له عليه، فيكون معذوراً في عدم إيمانه و ترك ما يجب عليه فعله و فعل ما يجب عليه تركه؟ فقوله: «لا يسلبه القدره و لا اختيار الإيمان و إلّا لبطل تكليفه» كما ترى؛ إذ بطلان التالي على تقدير ذاتيه شرّه ممنوع. و الحقّ أن يقال: إنّ ذاته من حيث هي نسبتها إلى الخير و الشرّ نسبه واحده، و إنّما يفعل الشرّ بسوء اختياره كسائر أفراد نوعه، و لا دخل فيه لخبائثه أصله و فساد طبيعته، و ذلك لأنّه تعالى لمّا كان عالماً في الأزل بأنّ أيّ روح تصدر عنه أعمال الأشقياء باختياره في بدن طيب أو خيبيث، و أنّ أيّ روح تصدر عنه أعمال السعداء باختياره، كذلك اقتضت حكمته أن يجعل للأوّل بدنًا خبيثاً و للثاني بدنًا طيباً لمجرّد المناسبه؛ لأنّ لهذا البدن دخلاً في الأفعال لوجوب صدور القبيح عن ذي البدن الخبيث و جوب لاحق لا سابق، و كونه واسطه للقبيح إنّما هو باعتبار أنّه واسطه للإثبات و الوجوب اللاحق لا للثبوت و الوجوب السابق. و بالجملة: ولد الزنا من حيث هو فرد من أفراد هذا النوع ليس شرّه ذاتياً و إلّا لكان جميع أفراده لكونه متّحداً بالنوع و مختلفاً بالشخص شريراً، فالإيمان و الفضل و الكمال و أضدادها ليست تابعه لطيبابه الأصل و صفاته و خبائثه الأصل و فساده و إلّا لزم الجبر و بطلان الشرائع و التأديب و السياسه و الوعد و الوعيد، نعوذ بالله منه، هذا.

و يمكن أن تكون نسبه الأوسط إلى كونه ولد زنيّه إنّما نشأت من قبل جدّه و جدّته لا من جهه أبيه و أمّه، و ذلك لما قد رواه أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي من رجال العائمه و من علماء السنّه في كتاب المثلث «قال: كانت صهّاك أمه حبشيّه لهشام بن عبد مناف، فوقع عليها نفيل بن هشام، ثمّ وقع عليها عبد العزى بن رياح، فجاءت بنفيل جدّ عمر بن الخطّاب» (1). و هذا منهم غريب عجيب، لأنّهم ينسبون الشيعة إلى السبّ و علماؤهم يروون ما ترى، ثمّ يهملون

ص: ١٩٠

هذا و يشتغلون في ذمّ الشيعة. و هذا من قله الإنصاف و الخروج من الحقّ إلى الاعتساف؛ لأنّ ولد الزنا لا يطهر إلى ستّه آباء كما ورد في الخبر. و لعلّ هذا الذي ذكره أبو المنذر هو الوجه فيما ورد في كثير من الأخبار الواردة في الطريقين: أنّ أبا الحسنين الريحانيين صلوات الله عليه و على ذريته المصطفين كان يخاطب الأوسط في مقام توبيخه بيا ابن صهّاك الحبشيه، و يا ابن السوداء الحبشيه.

روى الواقدي: «أنّ عمر قال: لقد هممت أن أنبشها و أصلّي عليها، فغضب أمير المؤمنين من ذلك غضباً شديداً لم يغضب مثله في سائر ما كان منهما إليه، و قال: يا ابن السوداء الحبشيه تنبشها، ثمّ جذب من سيفه شبراً و قال: و الله لو هممت بذلك لفرقت بين رأسك و جسدك، فسكّته أبو بكر» هذا نسبه.

و أمّا حسبه فروى ابن عبد ربّه في كتاب العقد في حديث استعمال عمر بن الخطّاب لعمر بن العاص في بعض ولايته: «فقال عمرو بن العاص: قبح الله زماناً عمل فيه عمرو بن العاص لعمر بن الخطّاب، و الله إنّي لأعرف الخطّاب يحمل على رأسه حزمه من الحطب و على ابنه مثلها، و ما مشيا إلّا في ثمره لا يبلغ منفعتة» (١).

أقول: و يل لمن كفره نمرود، فإنّ النابغه أمّ عمرو بن العاص بن وائل السهمي كانت أمه رجل سبيت، فاشتراها عبد الله بن جذعان و كان بغياً لها، ثمّ عتقت و وقع عليها أبو لهب و أمّيه بن خلف و هاشم بن المغيرة و أبو سفيان و العاص و خزيمه بن عمرو الخزاعي في طهر واحد، فولدت عمرواً، فادّعى كلّهم، فحكمت فيه أمه، فقالت: هو للعاص؛ لأنّ العاص كان ينفق عليها، و قالوا: كان أشبه بأبي سفيان (٢).

و في كتاب العقد «قال: خرج عمر بن الخطّاب و يده على المعلى بن الجارود، فلقيته امرأة من قريش فقالت: يا عمر، فوقف لها، فقالت: كنّا نعرفك مرّة عميراً ثمّ صرت من بعد عمير عمر ثمّ صرت من بعد عمر أمير المؤمنين، فاتق الله يا ابن

ص: ١٩١

١-١) العقد الفريد ١: ٤٦ و في آخره: و ما منهما إلّا في نمره.

٢-٢) راجع: الغدير للعلامة الأميني ١: ٢٢٢، ٢: ١٢٣، و المقتطفات لابن رويش ١: ٢٤٧.

الخطاب و انظر فى أمور الناس، فإنه من خاف الوعيد قرب عليه البعيد، و من خاف الموت خشى من الفوت» (١).

و فى تفسير على بن إبراهيم «بإسناده إلى على بن حسان عن عمه عبد الرحمن بن كثير عن أبى عبد الله عليه السلام فى قوله تعالى: «ذُرْنِي وَ مَنِ خَلَقْتُ وَحِيداً» (٢) قال: الوحيد ولد الزنا و هو عمر «وَ جَعَلْتُ لَهُ مَالاً مَمْدُوداً» قال: أجلاً إلى مده «وَ بَنِينَ شُهُوداً» قال: أصحابه الذين شهدوا أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله لا يورث «وَ مَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيداً» ملكه الذى ملك مهبه له «ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيداً» قال: لولايه أمير المؤمنين عليه السلام جاحداً و معانداً لرسول الله صلى الله عليه و آله فيها «سَأُرْهِقُهُ صَيْعُوداً إِنَّهُ فَكَّرَ وَ قَدَّرَ» فكر فيما أمر به من الولايه، و قدر إن مضى رسول الله صلى الله عليه و آله أن لا يسلم لأمر المؤمنين عليه السلام البيعه التى بايعه بها على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله «فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ» قال: عذاب بعد عذاب يعذبه القائم «ثُمَّ نَظَرَ» إلى النبى صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام «ثُمَّ عَبَسَ وَ بَسَرَ» ممّا أمر به «ثُمَّ أَدْبَرَ وَ اسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَى» قال عمر: إنّ النبى سحر الناس بعلى «إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ» أى: ليس هو وحى من الله عزّ و جلّ «سَأُصْلِيهِ سَقَرَ» الى آخر الآيه، ففيه نزلت» (٣). و اعلم أنّ هذه الروايه أيضاً ضعيفه السند بعلى بن حسان بن كثير الهاشمى، فإنه غال ضعيف جداً، قال محمد بن مسعود: سألت على بن الحسن بن على بن فضال عن على بن حسان، فقال: عن أيهما سألت؟ أمّا الواسطى فهو ثقّه، و أمّا الذى عندنا يروى عن عمه عبد الرحمن بن كثير فهو كذاب و هو واقفى أيضاً (٤). و مثله فى عمه عند أصحابنا، و قالوا: كان يضع الحديث (٥). ثمّ إنى وجدت فى بعض الكتب مروياً عن الصادق عليه السلام أنّه قال فى بيان

ص: ١٩٢

١-١) العقد الفريد ٢:٢٠١ ط بيروت.

٢-٢) المدثر: ١١.

٣-٣) تفسير القمى: ٢:٣٩٥.

٤-٤) اختيار معرفه الرجال ٢:٧٤٨ برقم: ٨٥١.

٥-٥) رجال العلامة: ٢٣٩.

نسب عمر: عمر بن خطاب بن نفيل بن صهّاك من قبل الأب، و من جانب الأم: ابن خيثمه بنت خطاب بن نفيل بن صهّاك هكذا من جدّه خاله و والده

بيانه: أنّ الخطاب هذا أبو عمر و هو ظاهر، و جدّه لأنّه أبو امّه خيثمه، و خاله لأنّه أخو أمّه خيثمه لأمّها، و خيثمه هذه أمّ عمر لأنّه ولدها، و أخته لأبيه لأنها بنت الخطاب، و عمّته لأنها أخت أبيه الخطاب.

تحقيق حول كلام عرفاني للجنيّد

و من غريب ما نقل عن الجنيّد أنّه قال حين ما سمع حديث «كان الله و لم يكن معه شيء»: «الآن كما عليه كان. و أنت و كلّ سليم الفطره خبير بأنّ هذا الحديث إنّما يساق لبيان نفى خصوص الموجودات القديمه الأزليه أيّ موجود كان في أيّ ظرف كان بأيّ نحو كان الّما الواجب تعالى شأنه العزيز، و لذا استدلّ به و بنظائره المتكلّمون من أصحابنا و غيرهم على حدوث العالم. و هذا التخصيص إنّما يتصحّح إذا كان في الآن المراد به الزمان المقابل للأزل في نفس الأمر؛ لأنّه موجود حادث له معيّنه حادثه مع الله عزّ اسمه، بمعنى كون وجوده مقارناً لوجوده؛ إذ لو لم يكن معه فيه موجود و لا شيء أصلاً كما لم يكن معه في الأزل موجود و لا شيء أصلاً لم يكن لهذا التخصيص وجه، و لا لهذا الحديث و لا الاخبار بمضمونه فائده، و لا للفظ كان مثبتاً أو منفياً ثمره، كلّ ذلك على مذهبه و هو مذهب التصوّف و القول بوحده الوجود؛ إذ لا وجه حينئذ لنفى خصوص هذه المعنيه الأزليه في الآن و ما سيأتي من الزمان، بل في مطلق الأزمان يصدق هذا النفي، كما كان صادقاً في الأزل.

فقوله: «الآن كما عليه كان» ليس تأويلاً للحديث كما زعمه من سلك مسلكه، بل هو في الحقيقة ردّ لهذا الخبر المشهور المستفيض و طعن فيه بعدم مطابقته الواقع، حيث إنّه يفيد كينونه شيء معه الآن، ومذهب التصوّف أنّه الآن كما عليه كان، من عدم مقارنة شيء معه في الوجود، وهذا كما ترى مع مخالفته النقل يخالف العقل أيضاً، فإنّ الضرورة قاضيه بالتصاف الماهيات بالوجود اتصافاً حقيقياً، والمنازع فيه مكابر مقتضى عقله لو كان له عقل، ولهذا أجمع المتكلّمون على أنّ الوجود حقيقه في الواجب والممكن؛ لأنّه لو كان مجازاً في أحدهما لصحّ نفيه عنه؛ لأنّه من أماره المجاز، ولكنه غير صحيح بالضرورة. ولعلّ الجنيد لما استشعر بمنافاته مذهبه، ولم يمكنه إنكاره لشهرته واستفاضته قال ذلك تغريماً للعوام، ولم يبال عمّا يلزمه من المكابره وردّ قوله عليه السلام وإن كان كفراً، نعوذ بالله منه. وأغرب منه قول من تلقى قوله بالقبول كأنه وحى نزل على الرسول، حيث قال (١) في رسالته الموسومة بالآلئى: و چون تعین امر اعتباری است ظهور آن بواسطه نوری است که در مراتب ساری است، جنید که حدیث کان الله و لم یکن معه شيء را شنید گفت: الآن كما كان، وهما نا این ضمیمه در حدیث مندرج است. و أعجب من ذلك أنّه أوّل الحدیث و قول الجنید جمعاً في رسالته المسماة بقرّه العيون إلى الحدوث الذاتى، حيث قال: إنّ المصنوع يمتنع أن يكون في مرتبه ذات الصانع؛ لأنّ معنى الصانعيه و المصنوعيه ليس إلّا تقدّم ذات على ذات، توجد الثانيه من الأولى، و لو كانتا معاً لكان الصنع تحصيلاً للحاصل، فكان الصانع في أزل قدمه، و المصنوع بعد في حيز عدمه، فكان الصانع و لا مصنوع، ثمّ حدث المصنوع بإحداث الصانع إياه، قال: و هذا معنى حدیث «كان الله و لم یکن معه شيء» و قول من قال: «الآن كما عليه كان» فمعنى كان هنا معناه في قوله تعالى: «وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا» فهو منسلخ عن معنى الماضى، بل عن مطلق الزمان (٢).

ص: ١٩٤

١-١) المراد بهذا القائل آخوندنا فيض قدس سره «منه».

٢-٢) قرّه العيون للفيض الكاشانى: ٣٧١ ٣٧٢.

و هذا التأويل مع أنه منافر لما سبق منه آنفاً، و مخالف لما أجمع عليه المليون، و قال المسلمون منهم: إنه من ضروريات الدين من القول بوجود إله العالم بدونه بأن يكون بينهما فصل، يدل على أن الجنيد تفسف من بعد ما تصوّف، و لم ينقل ذلك عن أحد، و من المعلوم أن بين مذهبي التصوّف و التفلسف بوناً بعيداً خاصّه في هذه المسأله.

و الحقّ أنّ معنى هذا الحديث و ما شاكله كقول الباقر عليه السلام في جواب زواره بعد أن سأله: أ كان الله و لا شيء؟: «نعم كان و لا شيء» (١) لا يتصحّح مع رعايه قانون الشرع إلّا على القول بالزمان التقديري كما ذكر الطبرسي قدس سره في مجمع البيان و هو يرجع إلى الحدوث الدهري كما فضّلناه في بعض رسائلنا (٢) أي: لو فرضنا و قدرنا قبل حدوث الزمان زماناً آخر لم يكن فيه شيء و كان الله فيه موجوداً بالمعنى الذى يقال الآن: إنه تعالى موجود، و هو أنّ وجوده مقارن لوجود الزمان، إلّا أنّه منطبق عليه انطباق الحركة، بل لا يصحّ ذلك في الجسم أيضاً.

و على هذا فلا إشكال فيه و لا حاجة في تصحيحه إلى القول بانسلاخ كان عن مطلق الزمان كما في الآية بل هي فيهما زمانيه، أو في الحديث زمانيه و في الآية زائده للتوكيد كما قالوا بمثله في قوله تعالى: «كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا» (٣) و كذا الكلام في المعنى المنفيّه فإنّها أيضاً زمانيه لا ذاتيه، فإنّ مجرد الحدوث الذاتى بل الزمانى الموهوم أيضاً يخالف النقل بل العقل، بل الإجماع أيضاً كما أوأنا إليه في رساله لنا معموله لبيان تحقيق القول بالحدوث الدهرى (٤)، فليطلب من هناك.

تحقيق حول ما ورد أنّ آدم و نوحاً ضجيعان لأمير المؤمنين عليه السلام

قال آيه الله العلامة و التحرير الفهامة روح الله روحه في جواب من سأله عمّا

ص: ١٩٥

١- ١) أصول الكافي ١: ٩٠ ح ٧.

٢- ٢) ابطال الزمان الموهوم: ٢٥٩.

٣- ٣) مريم: ٢٩.

٤- ٤) و هي رساله ابطال الزمان الموهوم المطبوع في آثار حكماء إيران.

ورد: أن آدم و نوحاً ضجيعان لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام، هل صحّ ذلك؟: هذا شيء مشهور، والاعتماد فيه على النقل، ومع ذلك فأى فضيله لأمر المؤمنين عليه السلام؟! فإن الشيعة استدّلوا بالقرآن على أن أمير المؤمنين عليه السلام مساوٍ للنبي صلى الله عليه وآله لقوله تعالى: «وَ أَنْفُسِنَا» (١) والمراد به على عليه السلام، والاتّحاد محال، فبقي أن يكون المراد المساواه، ولا شك أن محمداً صلى الله عليه وآله أشرف من غيره من الأنبياء، فيكون مساويه كذلك (٢).

أقول: قال الصدوق رحمه الله في الفقيه: وتصلّى عنده عليه السلام ستّ ركعات تسلّم في كلّ ركعتين؛ لأنّ في قبره عظام آدم و جسد نوح عليهما السلام و أمير المؤمنين عليه السلام، فمن زار قبره فقد زار آدم و نوحاً و أمير المؤمنين عليهم السلام، فتصلّى لكلّ زياره ركعتين (٣).

و هذا مضمون روايه رواها الشيخ في التهذيب عن المفضّل بن عمر الجعفي «قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت له: إنني أشتاق إلى الغري، فقال: فما شوقك إليه؟ فقلت له: إنني أحبّ أن أزور أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: هل تعرف فضل زيارته؟ فقلت: لا يا ابن رسول الله إلا أن تعرّفني ذلك، قال: إذا زرت أمير المؤمنين عليه السلام فاعلم أنّك زائر عظام آدم و بدن نوح و جسم على بن أبي طالب عليه السلام، فقلت: يا ابن رسول الله يقولون: إنّ آدم هبط بسرانديب في مطلع الشمس، و زعموا أنّ عظامه في بيت الله الحرام، فكيف صارت عظامه بالكوفه؟ قال: إنّ الله عزّ و جلّ أوحى الى نوح و هو في السفينه أن يطوف بالبيت أسبوعاً، فطاف بالبيت كما أوحى الله تعالى إليه، ثمّ نزل في الماء إلى ركبته فاستخرج تابوتاً فيه عظام آدم، فحمله في جوف السفينه، حتّى طاف ما شاء الله أن يطوف، ثمّ ورد إلى باب الكوفه في وسط مسجدّها، ففيها قال الله تعالى للأرض: «يا أرض ابلعي ماءك» فبلعت ماءها من مسجد الكوفه كما بدأ الماء منه، و تفرّق الجمع الذي كان مع نوح في السفينه، فأخذ نوح التابوت فدفنه في الغري، و هو

ص: ١٩٤

١-١ (١) آل عمران: ٤١.

٢-٢ (٢) أجوبه المسائل المهنايه: ٥٠، ٥١.

٣-٣ (٣) من لا يحضره الفقيه ٥٩٤: ٢.

قطعه من الجبل الذى كلم الله عليه موسى تكليماً، وقدس عليه عيسى تقديساً، واتخذ عليه إبراهيم خليلاً، واتخذ عليه محمداً حبيباً، وجعله للنبيين مسكناً، فوالله ما سكن فيه بعد أبويه آدم و نوح أكرم من أمير المؤمنين عليه السلام، فإذا زرت جانب النجف فزر عظام آدم و بدن نوح و جسم على بن أبى طالب عليه السلام، فإنك زائر لآباء الأولين و محمد خاتم النبيين و على سيد الوصيين، و إن زائره تفتح له أبواب السماء عند دعوته، فلا تكن عند الخير نواماً» (١).

و فيه عن أبى بصير «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أين دُفن أمير المؤمنين عليه السلام؟ قال: دُفن فى قبر أبيه نوح، قلت: و أين قبر نوح و الناس يقولون: إنه فى المسجد؟ قال: لا، ذاك فى ظهر الكوفة» (٢) هذا؟ و لا يذهب عليك أن ما ذكره من مساواتهما عليهما السلام وقت نزول الآية كما هو مقتضى دليله هذا ينافيه ما روى عنه عليه السلام:

أن النبى صلى الله عليه و آله علمه عند وفاته ألف باب، فتح له من كل باب ألف باب (٣)؛ إذ المتعلم لا يكون مساوياً لمعلمه، ضروره تقدمه عليه تقدماً بالشرف، مع ما فى تساويهما وقتئذ من ترجيح أحد المتساويين على الآخر على تقدير كون أحدهما رعيه و الآخر إماماً له، و إلما يلزم: إنا القول بالتشريك أو عدم كونه حجّه عليه، و هو ينافى عموم رسالته و كونه رحمه للعالمين، و مبعوثاً على الأسود و الأبيض. ثم إن هنا إشكالاً آخر أقوى منه، و هو أنه عليه السلام عاش بعد النبى صلى الله عليه و آله بضعاً و ثلاثين سنه، و لا شك أنه ازداد فى هذه المده الطويله علماً و فضلاً و كمالاً جسمانياً و روحانياً استحق به الثواب، و إلما لكان مغبوناً فى هذه المده، بل كل من ساوى يومه فهو مغبون، و كيف لم يزدد بعده صلى الله عليه و آله فضلاً و ثواباً و غزواته مع القاسطين و الناكثين و المارقين مشهوره، و مجاهداته فى الله و عباداته فى الكتب مسطوره؟

ص: ١٩٧

١-١) تهذيب الأحكام ٢٣:٦ ح ٨.

٢-٢) تهذيب الأحكام ٣٤:٦ ح ١٢.

٣-٣) راجع: إحقاق الحق ٤٠:٦ ٤٣.

فعلى ما ذكره قدس سره مقلداً فيه السلف من غير أن يعمن النظر فيه و فيما فيه يلزم أن يكون على عليه السلام أفضل من النبى صلى الله عليه و آله بمراتب؛ إذ لا يعنى بالأفضل هنا إلّا أكثر ثواباً، و هو عليه السلام على هذا الفرض أكثر منه صلى الله عليه و آله فضلاً و ثواباً بمراتب شتى. و هذا مع أنه ينافيه كونه صلى الله عليه و آله أشرف الموجودات و أفضل الكائنات، و قوله: «ما خلق الله خلقاً أفضل منى و لا أكرم على الله منى» و قوله: «أنا سيّد ولد آدم» (١) و فى روايه اخرى: «أنا سيّد من خلق الله» (٢). و قوله فى حديث آخر أورده ابن فهد فى العده: «على سيّد العرب، فقيل: يا رسول الله أ لست سيّد العرب؟ فقال: أنا سيّد ولد آدم و على سيّد العرب، فقيل: و ما السيّد؟ قال: من افترض طاعته كما افترضت طاعتي» (٣) و قولهم عليهم السلام فى الأذعيه المأثوره عنهم: «و صلى الله على خير خلقه سيّدنا محمّد و آله» و خاصّه قول على عليه السلام فى خطبه يوم الغدير المذكوره فى الكفعمى (٤) قرن الاعتراف بنبوته بالاعتراف بلاهوتيته، و اختصّه من تكريمه بما لم يلحقه فيه أحد من بريّته، فهو أهل ذلك بخاصّيته و خلّته. و فى خطبه اخرى عليه السلام: «ألا و إنّ الوسيله أعلى درجه الجّنه، و ذروه ذات ذوائب الزلفه، و نهايه غايه الأمانيه، لها ألف مرقيه ما بين المرقيه إلى المرقيه حضر الفرس الجواد مائه عام، و رسول الله صلى الله عليه و آله قاعد عليها مرتد بريّتين: ريطه من رحمه الله و ريطه من نور الله، عليه تاج النبوه و إكليل الرساله، قد أشرق بنوره المواقف، و أنا يومئذ على الدرجه الرفيعه و هى دون درجته و على ريطتان: ريطه من أرجوان النور و ريطه من كافور» (٥). قال فى مجمع البحرين: و فى الحديث فى وصف على عليه السلام فى الجّنه «و عليه ريطتان: ريطه من أرجوان النور، و ريطه من كافور» و مثله فى وصف (

ص: ١٩٨

١-١ (١) عوالى اللئالى ١٢١:٤.

٢-٢ (٢) الصواعق المحرقة: ٧٣.

٣-٣ (٣) عدّه الداعى: ٣٠٥.

٤-٤ (٤) المصباح للكفعمى: ٦٩٥.

٥-٥ (٥) الروضه من الكافى ٢٤: ٨ ٢٥.

رسول الله صلى الله عليه وآله «مرتد بريطين» و الريطه بالفتح كلّ ملاءه إذا كانت قطعه واحده و ليست لفقتين، أى قطعيتين، و الجمع رياط مثل كلبه و كلاب، و ريطة مثل تمره و تمر (١) انتهى. و فى نهايه ابن الأثير: و قيل: الريطه كلّ ثوب رقيق لئين (٢). ممّا (٣) لم يقل به أحد من المسلمين، و كيف يقول به مسلم و درجته عليه السلام باعترافه دون درجته صلى الله عليه وآله، و المساواه فى الفضيله ملزوم المساواه فى الدرجه بل هو هو، و كيف يساويه أحد فى الدرجه و الفضيله و هو أول من تشرف بعنايه الله و صار مظهر جلاله و جماله؟ و قد تقرّر فى مقرّه أنّ أول خلق الله أشدّ مناسبه بذاته تعالى؛ إذ لا واسطه بينه و بين خالقه. و أيضاً فإن أراد به أنّه مساوٍ له مع وصفه بالنبوّه يلزم منه أن يكون نبياً مثله، و إن أراد به أنّه مع قطع النظر عن ذلك مساوٍ له فعلى تقدير التسليم لا يلزم منه ما ادّعاه؛ إذ لا يلزم من كونه صلى الله عليه وآله مع وصف النبوّه و سائر الفضائل أفضل من اولى العزم كونه عليه السلام بدون هذا الوصف أفضل منهم، كيف و نبوّته أشرف النبوات، و رسالته أكمل الرسالات، و ما بلغ بذلك أحد مبلغه؟ أ لا يرى الى ما رواه ثقه الإسلام فى أصول الكافى «عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن عمير عن ابن أذينة عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام، قال: نزل جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله برمانتين من الجنّة فأعطاه إياهما، فأكل واحده و كسر الأخرى نصفين، فأعطى عليّاً عليه السلام نصفها فأكلها، فقال: يا على أمّا الرمانه الأولى التى أكلتها فالنبوّه ليس لك فيها شىء، و أمّا الأخرى فهو العلم فأنت شريكى فيه» (٤). فهذا حديث صحيح صريح فى أنّ له عليه السلام ربع ماله صلى الله عليه وآله، فإنّه أكل من الرمانتين ثلاثه أرباعهما و أكل على عليه السلام ربعاً منهما، و لعلّه عليه السلام لذلك قال و قد سأله حبر من الأحبار بعد كلام أفاده فى التوحيد، فنبى أنت؟: «ويلك أنا عبد من عبيد

ص: ١٩٩

١-١ (١) مجمع البحرين ٤:٢٤٩ ٢٥٠.

٢-٢ (٢) نهايه ابن الأثير ٢:٢٨٩.

٣-٣ (٣) خبر قوله: «و هذا مع أنّه ينافيه».

٤-٤ (٤) أصول الكافى ١:٢٦٣ ح ١.

محمد» كذا في التوحيد (١) للصدوق رحمه الله. ثم إن شئت أن تعرف شتان ما بينهما فانظر إلى ما ورد في طريق العامه من أبي هريره و تلقاه الخاصه بالقبول لورود مثله في طريقهم قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله لعلى بن أبى طالب يوم فتح مكه: أما ترى هذا الصنم بأعلى الكعبه؟ فقال: بلى يا رسول الله، قال: فأحملك فتناوله، قال: بل أنا أحملك يا رسول الله، فقال: لو أن ربيعه و مضر جهدوا أن يحملوا منى بضعه و أنا حى ما قدروا، و لكن قف يا على فضرِب رسول الله صلى الله عليه و آله يديه على ساق على فوق القرقونس (٢) ثم اقتلعه من الأرض، فرفعه حتى تبين بياض إبطيه» الحديث (٣) هذا. ثم من البين أن ليس المراد بقوله: «وَ أَنْفُسِكُمْ» هو المتساوون في الدرجه و الفضيله؛ إذ لا فضل لهم عند الله جناح بعوضه، بل المراد به الذين كانوا من خاصه هؤلاء المخاطبين و بطانتهم وليجتهم و من أعزه أهلهم و أحببتهم عليهم، الذين كانوا يخافون عليهم و يحذرون من نزول العذاب بهم، لأن ذلك هو مناط المباهله و محط فائدتها، حيث يدل على وثوق المباهل و يقينه بحقيته و بطلان طرف المقابل، فكذا قوله: «وَ أَنْفُسِنَا» من غير فصل، و كثيراً ما يعبر عن القريب النسبى بل عن المشتركين فى مله بالنفس كقوله تعالى: «فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» (٤) أى: ليقتل بعضكم بعضاً، أمر من لم يعبد العجل من قوم موسى أن يقتل من عبده، و قوله تعالى: «وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» (٥) أى: لا يقتل بعضكم بعضاً؛ لأنكم أهل دين واحد فأنتم كنفس واحده، صرح بذلك أهل التفسير و عدوا منه قوله تعالى: «فَسَيَلْمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» (٦). و قد تطلق النفس على الجنس و النوع كقوله تعالى: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ» (٧) و قوله: «لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ»

ص: ٢٠٠

١- ١) التوحيد: ١٧٤ ح ٣.

٢- ٢) فى المناقب: القرونوس.

٣- ٣) المناقب لابن المغازلى: ٢٠٢.

٤- ٤) البقره: ٥٤.

٥- ٥) النساء: ٢٩.

٦- ٦) النور: ٦١.

٧- ٧) التوبه: ١٢٨.

(١) أى: من جنسهم كما فى مجمع البحرين (٢). و أمثال ذلك فى كتاب الله العزيز غير عزيز، فىكون مجازاً من الكلام أريد به المبالغه، كما فى حديث السفر: «و ابدأ بعلف دابتك فإنها نفسك» (٣) أى: كنفسك فكما تحتفظ على نفسك فاحتفظ عليها. و مثله «فاطمه بضعه منى، و هى قلبى، و هى روحى التى بين جنبى» (٤) و قوله: «عترتى من لحمى و دمى» و أمثال ذلك، فكما لا يلزم فى هذه الصور المساواه فى الدرجه و الفضيله، فكذا هنا من غير فرق. فىكون المراد بقوله: «وَ أَنْفُسِنَا» من هو بمنزلتها فى وجوب رعايتها و المحافظه عليها، كما أنّ المراد بقوله «وَ أَنْفُسِكُمْ» كذلك، و هذا أمر ظاهر بقريته المقام، و لا يشتبه على من له أدنى درئته بالكلام. و يظهر منه خصوصيته عليه السلام برسول الله و كونه محبوباً له، فبدل على فضيلته و فضيله الذين أتى بهم الرسول صلى الله عليه و آله إلى المباهله، و على أنهم أفضل من سائر الصحابه، و أحب إلى رسول الله منهم كما أشار إليه صاحب التجريد (٥) و إلا لقال المنافقون: إنّ الرسول لم يدع للمباهله من يحبّه و يحذر عليه من العذاب. و أمّا أنه يدل على أنه مساو له فى المرتبه و الفضيله و القرب من الله فكلاً و حاشا؛ إذ لا دلالة له عليه بواحد من الدلالات. ثمّ إنى إلى الآن لم أر فى كلام أحد من علماء الشيعة قديماً و حديثاً ممن له أدنى فطانه و أخذ فطانته بيده و لم يقلد فيه أحداً أنه استدلّ بهذه الآيه على المساواه بينهما، إلا فى كلام الفاضلين آيه الله العلامة و ابنه فخر المحققين و زين المدققين، حيث قال فى جواب من سأله عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، هل

ص: ٢٠١

١-١ (١) آل عمران: ١٦٤.

٢-٢ (٢) مجمع البحرين ١١٣: ٤.

٣-٣ (٣) وسائل الشيعة ٣٥١: ٨ و ٣٢٤.

٤-٤ (٤) راجع الروايات الواردة عن طرقهم إلى إحقاق الحق ١٨٧: ١٠ و ٢٢٨ و ١٩: ٧٥ و ٩٣.

٥-٥ (٥) التجريد: ٢٣١ و ٢٥٩.

هو أفضل من سائر الأنبياء ما خلا نبينا صلوات الله عليهم من غير تفصيل أم هو أفضل من بعضهم دون بعض؟ و ما الحجّة في تفضيله عليهم؟ و هل يكون حكم باقي الأئمة من ولده هذا الحكم أم هذا أمر مختصّ به صلوات الله عليه؟: أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام أفضل من سائر الأنبياء غير النبي صلى الله عليه وآله، و دليله قوله تعالى: «وَ أَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ» أجمع المفسّرون على أنّ المراد بالنفس هنا على عليه السلام، و الاتّحاد محال، فلم يبق إلّا المساواه، و مساوى الأفضل أفضل قطعاً. و ظاهر أنّه في ذلك سلك مسلك أبيه من دون تأمّل و لا تدبّر لحسن ظنّه به. نعم نقل عن شيخنا الشهيد قدس سره أنّه قال: أوّل العزم من الرسل خمسة، و قيل: ستّة، و الحقّ الأوّل، و هم أفضل من سائر النبيين و المرسلين، و هم: نوح و إبراهيم و موسى و عيسى و محمّد صلوات الله عليهم، و لا شكّ أنّ محمّداً أفضل من سائرهم بلا خلاف، و أمّا على بن أبي طالب عليه السلام فلا شكّ أنّه أفضل من سائر الأنبياء و المرسلين ما عدا الخمسة، و قال بعض العلماء بتفضيله عليهم ما عدا محمّد صلى الله عليه وآله لأنّه مساوٍ له؛ لقوله: «وَ أَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ» و كان محمّد أفضل منهم، و متساوى الأفضل أفضل. إلى هنا كلامه طاب منامه. و لا يخفى أنّ استثناءه الخمسة، ثمّ نسبته القول بتفضيله عليهم إلى بعض العلماء، و ظاهر أنّه أراد به الفاضلين، صريح في أنّه لا يقول بذلك و لا يرضى بهذا الدليل، و أنّه ليس ممّا اتّفقت به الشيعة كما هو ظاهر كلام العلامة قدس سره. و بالجمله: لا يسوغ القول بأنّ عليّاً أو واحداً من الأئمة سلام الله عليهم صار مثله و مساوياً له صلى الله عليه وآله في وقت ثمّ بقى ذلك المساوى و لو في آن بعده، فإنّ بقاءه فيه مصدّقاً بالله و بصفاته العليا و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر إلى غير ذلك، و نفسه و نومه فيه تسيح و عباده يستحقّ به الثواب؛ لأنّ نفس العالم تسيح و نومه عباده، و يلزم منه ما تقدّم، و اللازم باطل فالملزوم مثله، و بدون المساواه في الفضيله لا يتمّ التقريب و هو كونه عليه السلام أفضل من سائر الأنبياء و المرسلين لكونه مساوياً للأفضل منهم و هو خاتم النبيين صلوات الله عليهم أجمعين.

و أما ما ورد في بعض الأخبار من قوله صلى الله عليه وآله: «أنهم مثلي» فالمراد به أنهم مثله في العصمه و فرض الطاعه و الدلاله إلى الله و الهدايه إليه و ما شاكل ذلك، لا أنهم مثله في الدرجه و الفضيله ليلزم منه المساواه فيلزم منه ما سبق، و المشبه لا يلزم أن يكون مثل المشبه به في كل الوجوه، و كيف يمكن القول بمساواتهم كلهم له صلى الله عليه وآله و هم مختلفون في المرتبه و الفضيله؟ فأما الحسنان فأبوهما خير منهما، و هما من التسعه، و الحجّه من الثمانيه صلوات الله عليهم. ثم لا حاجه في تفضيله عليه السلام على الأنبياء إلى القول بالمساواه، فإن له طرقاً عديده أوضحنها في رساله لنا مفرده مسّماه بذريعه النجاه معموله لبيان أفضليته أئمتنا من سائر الأنبياء غير النبي عليهم السلام، قد أشبعنا الكلام فيها بما لا مزيد عليه فليطلب من هناك و بالله التوفيق.

تحقيق حول حديث مصباح الشريعه في الفتيا

روى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تحلّ الفتيا لمن لا يستغنى من الله بصفاء سرّه و إخلاص عمله و علانيته و برهان من ربّه في كلّ حال؛ لأنّ من أفتى فقد حكم، و الحكم لا يصحّ إلّا بإذن من الله و برهان، و من حكم بالخبر بلا معايينه فهو جاهل مأخوذ بجهله و مأثوم بحكمه» (١).

أقول: الفتيا بالياء و ضم الفاء، و الفتوى بالواو و فتح الفاء: ما أفتى به الفقيه. و فيه دلالة على أنّ صفاء السرّ و العلانيه و إخلاص العمل علّه موجب له لأن يفيض من الله عزّ اسمه على المفتى ما يغنيه في باب الإفتاء عن غيره تعالى، بأن يعطيه الله من فضل رحمته قوّه يتمكّن بها من ردّ الفرع إلى أصولها و استنباطها منها، و هذه القوّه هي العمده في هذا الباب، و إلّا فتحصيل مقدمات الاجتهاد كما قيل قد صار في هذه الأزمان لكثره ما حقّقه العلماء و الفقهاء فيها و في بيان استعمالها سهلاً. و هذه القوّه بيد الله يؤتيها من يشاء من عباده، بشرط ما سبق من صفاء سريرته و علانيته، و إخلاص عمله و نيّته.

ص: ٢٠٣

و يؤيدّه ما ورد في الخبر عن سيّد البشر: «ليس العلم بكثرة التعلّم، إنّما هو نور يقذفه الله في قلب من يريد أن يهديه» (١). و في خبر آخر: «من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه» (٢). و في آخر: «العلم نور و ضياء يقذفه الله في قلوب أوليائه و ينطق به لسانهم». و في آخر: «ما من عبد إلّا و لقلبه عينان و هما غيب يدرك بهما الغيب، فإذا أراد الله بعبد خيراً فتح الله عيني قلبه، فيرى ما هو غائب عن بصره». و في آخر: «النور إذا دخل في القلب انشرح و انفسح، قيل: يا رسول الله، هل لذلك من علامه؟ قال: نعم، التجافي عن دار الغرور، و الإنابة إلى دار الخلود، و الاستعداد للموت قبل نزوله».

و يظهر منها و ما شاكلها أنّ العلم للعالم إنّما يحصل من الله جلّ ذكره إذا تبتّل إليه تبتلاً، و اتّخذ بالذكر و الفكر إليه سبيلاً، على قدر صفائه و قبوله و قوّته و استعداده، و لا يحصل إلّا بعد فراغ القلب و صفاء الباطن و تخلّيته عن الرذائل، و خاصّه عن رذيله الدنيا و حبّها و زهراتها و زخارفها، فإنّها رأس كلّ رذيله و المانع من حصول كلّ فضيله، هذا. و يمكن فهم عداله المفتي أيضاً من هذا الخبر؛ لأنّ صفاء سريره و علانيته و إخلاص عمله و نيّته بدونها غير متصوّر. ثمّ إنّ قول الإمام عليه السلام: «و برهان من ربّه في كلّ حال» ممّا يؤيد ما ذهب إليه المحقّق، حيث عدّ من تسويغ الفتوى أن يكون المفتي بحيث إذا سئل عن لميّة الحكم في كلّ واقعه يفتي بها أتى به بجميع أصوله التي يبني عليها (٣). و قال في موضع آخر: إذا أفتى المجتهد عن نظر في واقعه، ثمّ وقعت بعينها في وقت آخر، فإن كان ذاكراً لدليلها جاز له الفتوى، و إن نسيه افتقر إلى استئناف نظر،

ص: ٢٠٤

١- ١) منيه المريد: ١٤٩ و ١٦٧ ط مكتب الاعلام الإسلامي.

٢- ٢) كنز العمال ٣: ٢٤ برقم: ٥٢٧١.

٣- ٣) معارج الأصول للمحقّق الحلّي: ٢٠١.

فإن أدى نظره إلى الأول فلا كلام، وإن خالف وجب الفتوى بالأخير (١). وذهب العلامة في التهذيب (٢) إلى جواز بناء المجتهد في الفتوى بالحكم على الاجتهاد السابق. قيل: ولا ريب أن ما ذكره المحقق أولى، غير أن ما ذهب إليه العلامة متوجه؛ لأن الواجب على المجتهد تحصيل الحكم بالاجتهاد وقد حصل، فوجوب الاستئناف عليه بعد ذلك يحتاج إلى دليل وليس بظاهر. أقول: هذا الحديث بظاهره دليل عليه؛ لأن المفتى وقت إفتائه إنما يكون على برهان من ربه ووجه منه إذا كان ذلك البرهان حاضراً له في هذا الوقت وهو ذاكر له وناظراً فيه وحاكم بما يقتضيه، فحينئذ يمكنه أن يقول: هذا الحكم مما يقتضيه هذا البرهان. ومن البين أنه إذا كان غائباً عنه وهو لا يلاحظه بعين بصيره ولا يأخذه بيد غير قصيره لا يمكنه ذلك بوجه؛ إذ ربما يؤدي نظره فيه في هذا الوقت إلى ما يخالف مقتضى نظره الأول، فكيف يمكنه أن يقول: هذا مما اقتضاه هذا البرهان، وهو مخالف لمقتضاه ومغاير لمؤداه، فلا يصدق عليه وقتئذ أنه قد حصل الحكم بالاجتهاد؛ لأن هذا الحكم في هذا الوقت ليس مما اقتضاه هذا البرهان، فيدخل بذلك تحت حكم من حكم بحكم ولا - إذن ولا - برهان له عليه من الله، وهو منهي عنه. وقوله عليه السلام: «لأن من أفتى حكم» أي: حكم بأن هذا حكم الله في هذه القضية وجب على المكلف قبوله واعتقاده، والحكم بأن هذا حكم الله لا يجوز إلا بأمر وأخصه من الله وبرهان ووجه منه، وليس المراد أن الفتوى هي الحكم؛ لأنهما وإن اشتركا في أن كلا منهما إخبار عن حكم الله تعالى فيجزم المكلف اعتقاده من حيث الجملة إلا أن بينهما فرقاً؛ لأن الفتوى مجرد إخبار عن حكم الله تعالى بأن

ص: ٢٠٥

١-١) معارج الأصول: ٢٠٢.

٢-٢) تهذيب الأصول: مخطوط.

حكمه في هذه القضية كذا، والحكم إنشاء إطلاق كإطلاق مسجون مثلاً لعدم الحقّ عليه، أو إلزام في المسائل الاجتهاديّة و غيرها مع تقارب المدارك منها ممّا يتنازع فيه الخصمان لمصالح المعاش، و غالب الأحكام إلزام، فبالإنشاء تخرج الفتوى لأنّها اخبار. و بتقارب المدارك في مسائل الاجتهاد يخرج ما يضعف مدركه جدّاً كالعول و التعصيب، و قتل المسلم بالكافر، فإنّه لو حكم به حاكم و جب نقضه، و بمصالح المعاش تخرج العبادات فإنّه لا مدخل للحكم فيها، فلو حكم به حاكم بصحّه صلاه زيد مثلاً يلزم صحّتها، بل إن كانت صحيحه في نفس الأمر فذاك و إلّا فهي فاسده، و كذا الحكم بأنّ مال التجاره لا زكاه فيها، و أنّ الميراث لا خمس فيه، فإنّ الحكم فيه لا يرفع الخلاف، بل لحاكم غيره أن يخالفه في ذلك. نعم لو اتّصل بها أخذ الحاكم ممّن حكم عليه بالوجوب مثلاً لم يجز نقضه، فالحكم المجرد عن اتّصال الأخذ إخبار كالفتوى، و أخذه للفقراء حكم باستحقاقهم، فلا ينقض إذا كان في محلّ الاجتهاد، هذا. و لعلّ المراد بالمعانيه غلبه ظنّه بأنّ الحكم الفلاني يستنبط منه بعد استعماله شرائط الاستنباط كأنّه يعاينه، لا القطع و اليقين، فإنّ ذلك مشكل في كثير من الأحكام. و كذا المراد بمعرفه الأحكام في قولهم عليهم السلام: «انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا، فاجعلوه بينكم حاكماً» (١) هو غلبه ظنّه بأنّ تلك الأحكام تستنبط من أخبارهم و آثارهم لا العلم و اليقين بذلك. فإنّ الاستنباط هو الاستخراج بالاجتهاد المشار إليه بقوله تعالى: «لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» (٢) لا يفيد الجزم، و في كثير من الأخبار دلالة على جواز

ص: ٢٠٦

١-١) الكافي ١: ٥٤ ح ١٠ و ٧: ٤١٢ ح ٥.

٢-٢) النساء: ٨٣.

استنباط الأحكام الشرعيّة من أدلتها التفصيليّة، منها حديث من انقطع ظفره و جعل عليه مراره كيف يصنع بالوضوء؟ فقال عليه السلام: «تعرف هذا و أشباهه من كتاب الله «ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١)» (٢). وفيه أيضاً دلالة على جواز العمل بالظواهر القرآنيّة، و نحن قد فصّلنا الكلام فيه و ما فيه في أوائل تعليقاتنا على الآيات الاحكاميّة المنسوبة إلى الحضرة العالميّة العالميّة مولانا أحمد الأردبيليّ عامله الله بلطفه الجليّ، فليطلب من هناك. و المراره في الأصل هي التي تجمع المرّة الصفراء معلقه مع الكبد كالكيس فيها ماء أخضر، و المراد بها هنا الكيس و نحوه ممّا ينجبر به المكسور أو المقطوع. فدّل الخبر الذي نحن فيه و غيره ممّا سبق على أنّ الإمام عليه السلام إذا كان غائباً عن شيعته فلهم أن يتفقّوها في الدين بالنظر فيما روى عنه ثمّ يحكموا بين المسلمين بما فهموا منه، بشرط أن يكون الحاكم فيهم: على صفاء في سريره، و طهاره في علانيته، و إخلاص في عمله و نيّته، و جوده في قريحته، و دقّه في بصيرته، و أن يكون له في حكمه في كلّ حال برهان و حجّه من الله و إذن و رخصه منه، فمن ليس له ذلك فلا يجوز له الرئاسة في الدين و الحكم و الإفتاء في المسلمين. و على هذا الخبر إنّما يكون حجّه للحاكم إذا حصل له منه ظنّ غالب على حكم يحكم به و إلّا فهو جاهل به، و الفتوى إنّما هي من وظائف العالم به، و لذا لا عذر له في جهله بل هو مأخوذ به و مأثوم بحكمه. و يستفاد منه أيضاً أنّ الناس في هذا الزمان و هو زمان الغيبه و الحيره صنفان: مجتهد و يجب عليه الاتّصاف بما نطق به الخبر، و مقلّد و يجب عليه السعى إلى معرفه يصير بالتفقّه و النظر، ليأخذ عنه ما عن الإمام رواه بعد معرفته بمعناه، لقوله عليه السلام: «و عرف أحكامنا» بعد أن قال: «قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا» فجعل معرفه الأحكام و النظر في الحلال و الحرام شرطاً في جواز

ص: ٢٠٧

١-١) الحج: ٧٨.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣٢٧: ١ ح ٥.

حكّمه و وجوب اتّباعه كما تدلّ عليه تتمّه الخبر. و صلّى الله على محمّد و آله سادات البشر ما تبرز الشمس و يطلع القمر.

تحقيق لطيف فى الحديث النبوى حول السؤال عن القيامة

ورد فى الخبر عن سيّد البشر صلى الله عليه و آله أنّه سئل عن القيامة متى تكون؟ قال: «إذا تكاملت العدّتان» (١). أى: عدّه النفوس و عدّه الأبدان، بمعنى أنّ كلّ نفس مكلفه، سماويه كانت أم أرضيه، ملكيه كانت أم إنسيه أو جنّيه، إذا تعلّقت ببدنها و كسبت فيه ما هى كاسبه له و انقضت مدّتها فحينئذ تقوم القيامة لانقضاء مدّه دار التكليف، أو عدّه الليالى و الأيام، أو عدّه الشهور و الأعوام، فإذا تكاملتا فى علم الله العزيز العلام انقضت مدّه الدنيا و طويت السماء فحينئذ تكون القيامة، أو عدّه أفراد الذكور و عدّه أفراد الإناث من كلّ نوع، فإذا تكاملت عدّتهما و لم يبق منهما ذكر و لا أنثى فلا فاعل حينئذ و لا قابل يوجب بقاء النوع فحينئذ قامت القيامة، أو عدّه أفراد خصوص نوعى الجنّ و الإنس فإنّهما الثقلان المكلفان اللذان تبقى الدنيا ببقائهما، فإذا تكاملت عدّتا أفرادهما و لم يبق من نوعيهما فى الأرض فرد مكلف فحينئذ تكون القيامة، أو عدّه أهل الجنّه و أهل النار، أو عدّه حياه الأحياء و عدّه موتها، أو عدّه أفراد الجواهر و عدّه أفراد الأعراض، أو عدّه الأنواع المتوالده التى يتوقّف كلّ فرد منها على فرد آخر من ذلك النوع، و عدّه الأنواع المتوالده التى هى أعّم منها كالمعادن و نحوها، فإذا تكاملتا و لم يبق منهما تولّد و لا توليد لضعف قوّه الطبيعه من توارد الأفعال و تعاقب الانفعال فحينئذ تقوم القيامة، أو عدّه كلّ ما يوجد فى عالم الشهاده و عدّه ما بإزائه فى عالم المثال، لا- بالمعنى الذى يقوله افلاطن، بل بالمعنى الذى ورد فى الخبر عنه صلى الله عليه و آله: «لكلّ أحد مثال كلّما فعله فعل ذلك المثال» الحديث و هو مشهور.

ص: ٢٠٨

و احتمال بعض الأذكياء من أصحابنا بعد ما عرّفنا عليه الاحتمالات المذكوره أن يكون المراد بالعدّتين: عدّه أنفاس كلّ شخص من أشخاص المكلفين من حيث الخروج و الدخول، فإنّهما إذا تكاملتا مات ذلك الشخص، و من مات فقد قامت قيامته على أن يكون المراد بالقيامه المسئول عنها هو القيامه الصغرى. و هو بعيد؛ إذ المتبادر و المحتاج إلى السؤال هو القيامه الكبرى، و المطلق من القيامه ينصرف إلى الفرد الكامل لكثرة استعماله فيه، حتّى كأنّه صار حقيقه عرفيه فيه، و إنّما أبهم الأمر و أجمله و لم يعينه و قد كان مطلوب السائل من قوله: «متى تكون»: إمّا لمصلحه خفيه، أو لعدم العلم به على التعيين، أو لقصور فهم المخاطبين، و العلم عند الله و عند أهله سلام الله عليهم أجمعين.

تحقيق حول الخصال العشر التي اختصّت بها أمّه محمّد صلى الله عليه و آله

في مجمع البحرين: و في حديث مناجاه موسى عليه السلام و قد قال: «يا ربّ لم فضّلت أمّه محمّد صلى الله عليه و آله على سائر الأمم؟ فقال الله تعالى: فضّلتهم لعشر خصال، قال موسى: و ما تلك الخصال التي يعملونها حتّى أمر بنى إسرائيل يعملونها؟ قال الله تعالى: الصلاة و الزكاه و الصوم و الحجّ و الجهاد و الجمعه و الجماعه و القرآن و العلم و العاشوراء، قال موسى: يا ربّ و ما العاشوراء؟ قال: البكاء و التباكى على سبط محمّد صلى الله عليه و آله، و المراثيه و العزاء على مصيبيه ولد المصطفى، يا موسى ما من عبد من عبيدى فى ذلك الزمان بكى أو تباكى و تعزّى على ولد المصطفى إلّا و كانت له الجنّه ثابتاً فيها، و ما من عبد أنفق من ماله فى محبّه ابن بنت نبيّه طعاماً و غير ذلك درهماً أو ديناراً إلّا و باركت له فى دار الدنيا الدرهم بسبعين درهماً، و كان معافى فى الجنّه، و غفرت له ذنوبه، و عزّتى و جلالى ما من رجل أو امرأه سال دمع عينيه فى يوم عاشوراء أو غيره قطره واحده إلّا و كتبت له أجر مائه شهيد» (1). العاشوراء بالمدّ و القصر: عاشر المحرّم، و جاء عاشوراء بالمدّ مع حذف الألف

ص: ٢٠٩

التي بعد العين، فتفسير العاشوراء في جواب «ما العاشوراء» حيث أتى بـ «ما» الشارحة للاسم بالبكاء و التباكي و المرثيه و العزاء على مصيبي الحسين بن علي عليهما السلام مجاز من باب تسميه الظرف باسم ما ينبغي أن يقع فيه، و فيه من المبالغه و الحث على البكاء و التباكي و المرثيه و العزاء على مصيبي الحسين عليه السلام ما لا - يخفى. و بكى يبكي بكى و بكاءً بالقصر و المدّ، قيل: القصر مع خروج الدمع، و المدّ على إرادته الصوت، و قد جمع الشاعر بين المعنيين كما في هذا الحديث، فقال: بكت عيني و حقّ لها بكاهها و ما يغني البكاء و لا - العويل و تباكي الرجل تكأف البكاء، و منه «إن لم تجدوا البكاء فتباكوا» (١). و قوله: «تعزّي» أي: تصبّر و تسلّي في هذه المصيبة العظمى و الرزيّه الكبرى و قال: «إنّا لله و إنّا إليه راجعون»، كما أمر الله به الصابرين من أهل المصاب (٢). و الظاهر أنّ المراد أنّ هذه الخصال من حيث المجموع إنّما يتحقّق في هذه الأُمّه من حيث المجموع دون سائر الأُمم، لا أنّ كلّ واحد منها يتحقّق في كلّ واحد منهم حتّى يلزم منه تفضيل كلّ واحد من هذه الأُمّه على كلّ واحد من الأُمم السابقه، و هو خلاف الواقع، ضروره أنّ أوصياء الأنبياء عليهم السلام أفضل من آحاد هذه الأُمّه، فالمراد تفضيل الكلّ على الكلّ لا الآحاد على الآحاد. و ممّا يدلّ على تفضيل هذه الأُمّه على سائر الأُمم قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (٣) الآية. و المراد بالأُمّه هو أمّه الإجابة لا الدعوه، فإنّ أمّه كلّ نبيّ أتباعه في دينه، فمن لم يتبع دينه و إن كان في زمانه فليس من أُمته، و به يندفع ما يمكن أن يقال: كيف يكون هذه الأُمّه خير أمّه و قد قُتل فيها ابن بنت نبيّها؟ فإنّ هؤلاء و أتباعهم و أشياعهم ليسوا من أُمته في شيء لعدم أتباعهم دينه.

ص: ٢١٠

١- ١) تظلم الزهراء: ٥٦.

٢- ٢) راجع سورة البقره: ١٥٦.

٣- ٣) آل عمران: ١١٠.

و لعلّ المراد بالقرآن تلاوته و العمل بما فيه من الأوامر و النواهي و الأحكام، فيصير بذلك من خصال هذه الأمة، فيكون من أسباب تفضيلهم على سائر الأمم، أو المراد أنّ مجرد كون القرآن فيهم و كونه كتابهم يوجب تفضيلهم عليهم. و يحتمل أن يكون المراد بالعلم علم القرآن، فإنّ فيه علم كلّ شيء بحيث لا يشدّ منه شيء، أو الأعمّ فيدلّ على أنّ هذه الأمة أعلم من سائر الأمم. و يؤيده قوله صلى الله عليه و آله: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل» (١). فإن قلت: هذا الحديث يشعر بأنّ بني إسرائيل كانوا يراعون العاشوراء، و يفعلون فيها البكاء و المرثيه و العزاء؛ لأنّ موسى عليه السلام إنّما سأل عن تلك الخصال ليأمرهم بها فيدركوا بذلك ما تدرك أمّه محمّد صلى الله عليه و آله من الثواب و الفضل. قلت: هذه المصيبة لما لم تصبهم في ذلك الوقت فما كان لهم فيها من الأجر كأجرهم، كما يدلّ عليه قوله تعالى: «ما من عبد من عبدي في ذلك الزمان بكى أو تباكى» فإنّ المشار إليه بذلك هو الزمان الحادث بعد حدوث واقعه كربلاء و داهيه نينوى، و لذلك قيل: إنّ عاشوراء اسم إسلامي، أي: ما كان قبل هذه الأمة. فحاصل الجواب: أنّ سائر الأمم لا يدركون ما تدركه هذه الأمة من القرآن و العلم و العاشوراء، و لذلك لا ينالون ما نالوا من الفضل و الثواب؛ إذ هو فرع إدراك هذه الخصال، و غير هذه الأمة ما أدركوها لعدم تحقّقها فيهم كلا و إن تحقّق بعضها.

ثمّ إنّ قوله تعالى: «ما من عبد من عبدي» يشمل بظاهره المؤلف و المخالف، فيدلّ على أنّ البكاء و المرثيه عليه عليه السلام يوجب الجنّة و إن كان الباكي مخالفاً بل كافراً. و هو مشكل، فلا بدّ: إمّا من القول بأنّ المخالف لا يبكي و لا يتباكى عليه، و إمّا من تقييده بالإيمان، كما لا بدّ من تقييد قوله: «كانت له الجنّة ثابتاً فيها» و هذا يدلّ على جواز وقوع الحال عن المضاف إليه، و هو الضمير المجرور في «له»

ص: ٢١١

بقولنا: إن لم يرتكب كبيره.

أو المراد أنه من أهل الجَهَنَّم من حيث المآل، أو بعد التوبه، وفيه بُعِد. وكذا عموم قوله: «غفرت له ذنوبه» يشمل الصغائر والكبائر، أيه كبيره كانت. وهذا أيضاً مشكل وبعيد عن القواعد الشرعيه، وتخصيصه بالصغيره هو الوجه. ويمكن حمل المحبته على المحبته الصادقه الكامله، أو يكون الكلام محمولاً على ضرب من المبالغه والترغيب في البكاء والعزاء وثواب المراثيه والمصيبه وإطعام الطعام في محبته عليه السلام. وجملة القول: إن إبقاء أمثال هذه الأخبار على ظاهرها، ثم إذاعتها بين الناس من دون ضرب من التأويل يوجب جرأه العوام على ترك الأعمال الحسنه وفعل الأفعال القبيحه، وهو ينافي غرض الشارع من وضع الشرع وما فيه من الأوامر والنواهي، فإن من سمع أنّ صرف درهم من ماله في محبته عليه السلام يورث غفران ذنوبه كلّها والدخول في الجَنَّة معافاً فيها يسهل عليه حينئذ الإقدام على قتل النفوس وغصب الفروج ونهب الأموال وأسر الأولاد وأشباه ذلك من المفاسد العظيمه الموجهه للهرج والمرج، والشرع إنّما ورد على الكفّ من ذلك كلّ، فهذه الأخبار وما شابهها من المتشابهات التي يجب ردها الى المحكمات وترك العمل على ظاهرها.

فإن قلت: فيه إشكال من وجه آخر وهو أنّ الأجر هو جزاء العمل، وقد ورد «أنّ أفضل الأعمال أحمرها» (١) أي: أشقها، فكيف يكون أجر بكاء قطره واحده والباقي في منزله مساوياً لأجر شهاده مائه شهيد المتضمّن لمشقّه عظيمه لا مشقّه فيها؟ و أيه حكمه في تفضيل العمل القليل الخفيف على العمل الكثير الثقيل المتضمّن لبذل النفس في سبيل الله؟ قلت: لا إشكال فيه بعد ورود النصّ وخفاء الحكمه، وعدم اطلاعنا على سرّها

ص: ٢١٢

لا يقتضى نفيها، والخير المذكور وهو «أفضل الأعمال أحمرها» متأول دفعاً للتنافى بين الأخبار، فيكون المراد من المفضل عليه ما سوى البكاء عليه عليه السلام. و يحتمل أن يكون هذا المقدار من الثواب تفضلاً منه سبحانه لا استحقاقاً من الباكي لبكائه، أو يكون الوجه فيه دلالة على كمال المودّة التي جعلها الله تعالى أجراً للرسالة، أو لما فيه من النصره على رسول الله و أمير المؤمنين و فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السلام و الإحسان إليهم كما ورد في بعض الأخبار (١) المرويّه عن الأئمّه الأطهار سلام الله عليهم ما بقى الليل و النهار.

تحقيق حول حديث «لا تدخل الحكمة جوفاً ملئاً طعاماً»

في القواعد الشهيديه عنه عليه السلام: «لا- تدخل الحكمة جوفاً ملئاً طعاماً» (٢). أقول: الدخول هنا مجاز، إذ العرض لا يتّصف بالدخول و الخروج إلّا بالعرض، فإنّهما من خواصّ الأجسام المسبّبه من الحركة، و لما كان خلوّ الجوف من أسباب إفاضه الحكمة فإنّه تشبه بصفه الصمديه، و كان امتلاؤه مانعاً منها جعله من متعلّقات الفعل. و المراد أنّه لا تفيض الحكمة و هي ما يتضمّن صلاح النشأتين أو صلاح النشأه الآخره، من العلوم و المعارف، أو العلم بحقائق الأعيان الموجوده على ما هي عليه على من أكثر في الأكل و أشبع بطنه و أفرط في التملّى؛ لأنّه: يكدر قلبه و يقسيه، و يكملّ طبعه، و يشغل سرّه، و يقوّى شهوته، و يثقل بدنه، و يكثر نومه، و يورث غفلته، و يمنع من التهجّيد و العباده و القيام بالليل، و من المواظبه على سائر العبادات و الأذكار المورثه لإفاضه الحكمة، و يوجب البطر و الطغيان، و يولّد البلغم المستعقب للنسيان، و هو آفه العلم. بخلاف الجوع و خلاء المعده، فإنّ من أجاج بطنه انكسرت شهوته، و ذلت نفسه و انقادت تحت قلم العقل، و قلّ نومه، و رقّ قلبه، و نفذت بصيرته، و عظمت فكرته، و زالت عنه داعيه البطر و الطغيان و ما يورث أسباب النسيان.

ص: ٢١٣

١- ١) تظلم الزهراء: ٦٠.

٢- ٢) القواعد و الفوائد للشهيد الثاني ٢: ٣٨.

و بالجمله:بقّله الأكل و كثره الجوع يصفو العقل و يجلو الفكر،و هما يوجبان حصول المعارف الربّانيه،و هي أشرف أحوال النفس الإنسانيه،و لذا قال الحكيم أفلاطون الإلهي:الجوع سحاب يمطر العلم و الحكمه،و الشيع سحاب يمطر الجهل و الغفله.و قال سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام على ما نقل عنه العلم في ذلّ و جوع و محنه

ورد:«أنّ الجوع إدام للمؤمن،و غذاء للروح،و طعام للقلب،و صحّحه للبدن»(١).و قال الصادق عليه السلام:«إنّ البطن ليطنى من المله،و أقرب ما يكون العبد من الله تعالى إذا خفّ بطنه،و أبغض ما يكون العبد من الله تعالى إذا امتلأ بطنه»(٢).و ربّما كان الإفراط في التملّى حراماً إذا أدّى إلى الضرر،فإنّ الأكل على الشيع يورث البرص،و امتلاء المعده رأس الداء.فإن قلت:قد ورد في بعض الأخبار الاستعاذه من الجوع،حيث قال:«و أعود بالله من الجوع فإنّه بأس الضجيع»و لا يستعاذ إلّا ممّا هو شرّ.و أيضاً فإنّ الجوع هو الألم الذى ينال الإنسان من خلوّ المعده عن الغذاء،و هو ضرر فيجب رفعه و دفعه،فكيف يكون محموداً؟ قلت:المراد بالجوع في هذا الحديث و أمثاله هو الذى يشغل عن ذكر الله و يشبط عن الطاعه لمكان الضعف،و أمّا الجوع الذى لا يصل الى هذه الحاله فهو محمود،بل هو سيّد الأعمال كما جاءت به الروايه و فى خبر آخر عنه عليه السلام:«كفى ابن آدم ثلاث لقيمات يقمن صلبه»(٣).

ص:٢١٤

١-٢) بحار الأنوار ٣٣٧:٦٦ ح ٣٣.

٢-٣) بحار الأنوار ٣٣١:٦٦.

٣-٤) بحار الأنوار ٣٢٩:٦٦ ح ٣.

و من فوائد الجوع خفة المثونه و إمكان القناعه بقليل من الدنيا، فإن من تخلص من شره البطن لم يفتقر إلى مال كثير فيسقط عنه أكثر هموم الدنيا فيصفو سره و يجلو فكره، فلو لم يكن في الجوع فائده إلا هذا لكان كافياً في مدحه و كونه محموداً، فإن طلب العلم و حصوله فيه تشبه بأجل صفات الربوبية، و هي العلم الذاتي مع ما فيه من التشريف و التشبيه بآداب الروحانيين، و قد ورد في الخبر: «أن العلم ليس في السماء فينزل إليكم، و لا في تخوم الأرض فيخرج لكم، و لكن العلم مجبول في قلوبكم، تأدبوا بآداب الروحانيين يظهر لكم». و لذا كان سيد الروحانيين أمير المؤمنين عليه سلام رب العالمين لم يشبع من طعام قط، و كان يجعل خبز شعير يابس مرضوض في جراب ثم يختمه مخافه أن الحسنين عليهما السلام يلتانه بزيت أو سمن، و هذا شيء مختص به سلام الله عليه لم يشاركه فيه غيره، و لم ينل أحد بعض درجته، و قل أن يأتدم، فإن فعل فبالملح أو الخل، فإن ترقى فنبات الأرض، فإن ترقى فبلبن، و كان لا يأكل اللحم إلا قليلاً. فليتشبه به من كان من شيعته، فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله، و الميسور لا يسقط بالمعسور، إذا أمرتم بشيء فأتوا منه بما استطعتم. ثم أنت خبير بأن هذا الحديث في الحقيقة نهى عن كثرة الأكل و الإفراط في التملّي بذكر ما يستلزمه من المفسده، و هي الحرمان عن الحكمة التي هي غذاء الروح و طعام القلب، و أين غذاء البدن من غذاء الروح، و ما يستعقبه من الفوائد و الفتوح؟ فذكر عله النهى و اكتفى بها عنه، و مثله في الأخبار كثير كقوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صوره أو مثال» (١) فإنه نهى عن المذكورات بذكر علته، و هي عدم دخول الملائكة المورث للخير و البركه، فكأنه قال: لا تفرطوا أكلاً و لا تملؤوا أجوافكم طعاماً فتحرموا الحكمة فتكونوا من أشد الناس يوم القيامة حسره. و يشبه أن يكون هذا الذي ذكرناه هو الوجه في كون المؤمن قليل الأكل كما

ص: ٢١٥

ورد في الخبر عن سيد البشر: «أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعَاءٍ وَاحِدٍ، وَ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ» (١). ويمكن التقليل بالتدرج الى ما يحصل به القوام و سدّ الرمق، وإن لم يطق فالأكل بعد الشهوه الصادقه و الكفّ قبل الشيع و الاكتفاء بالقليل، و الأولى أن ينقص عن الكمية و يزيد في الكيفيه فإنه يفيد فائدته من دون إیراث داء و الإلجاء الى دواء «وَكُلُّوا وَ اشْرَبُوا وَ لَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (٢).

تحقيق حول حديث «تبه المؤمن خير من عمله»

في الحديث: «تبه المؤمن خير من عمله» (٣). أقول: و ذلك أنه بمجرد تبه من دون العمل يُثاب بمثل ما يُثاب بعمله مع التبه، فهما متساويان في ترتب الثواب عليهما، و أحدهما يلزمه مشقّه العمل دون الآخر، فهو بهذا الاعتبار خير منه. تدلّ على ذلك صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إنَّ العبد المؤمن الفقير ليقول: يا ربّ ارزقني حتّى أفعل كذا و كذا من البرّ و وجوه الخير، فإذا علم الله ذلك منه بصدق نيه كتب الله له من الأجر مثل ما يكتب له لو عمله، إنَّ الله واسع كريم» (٤). و ما رواه أبو هاشم عنه عليه السلام «قال: إنّما خلد أهل النار في النار لأنّ نياتهم كانت في الدنيا أن لو خلدوا فيها أن يعصوا الله أبداً، و إنّما خلد أهل الجنّه في الجنّه لأنّ نياتهم كانت في الدنيا أن لو بقوا فيها أن يطيعوا الله أبداً، فبالتّيات خلد هؤلاء و هؤلاء، ثمّ تلا قوله تعالى: «قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ» (٥) قال: على تبهه» (٦). و ما في حديث الرضا عليه السلام:

«إذا كان يوم القيامة أوقف المؤمن بين يديه

ص: ٢١٦

١-١) بحار الأنوار ٣٢٥:٦٦٦ ح ١.

٢-٢) الأعراف: ٣١.

٣-٣) عوالي اللئالي ٤٠٦:١، أصول الكافي ٨٤:٢ ح ٢.

٤-٤) أصول الكافي ٨٥:٢ ح ٣.

٥-٥) الإسراء: ٨٤.

٦-٦) أصول الكافي ٨٥:٢ ح ٥.

فيكون هو الذي يتولّى حسابه، فيعرض عليه عمله، فينظر في صحيفته، فأول ما يرى سيئاته فيتغيّر لذلك لونه و ترتعش فرائضه و تفرع نفسه، ثم يرى حسناته فتقرّ عينه و تسرّ نفسه و تفرح روحه، ثم ينظر ما أعطاه الله من الثواب فيشتدّ فرحه، ثم يقول الله للملائكة: هلمّوا إليّ الصحف التي فيها الأعمال التي لم يعملوها، قال: فيقرؤونها، فيقولون: وعزّتك إنك لتعلم أنّا لم نعمل منها شيئاً، فيقول: صدقتم نويتموها فكتبناها لكم، ثم يثابون عليها» (١). فإنّه يفهم منه أنّ من نوى خيراً، أى: قصد إيقاعه، فهو كفاعله و إن لم يفعل، كما أنّ من دلّ على الخير فهو كفاعله و إن لم يفعله هو، و لا المدلول عليه. و السرّ فيه: أنّه لما كان راغباً إليه مشتاقاً له مريداً فعله و لم يمكنه ذلك و كان الله عالماً ببيّته و ما فى سريره، أثابه بذلك ما كان يشبه على فعله، و لا يُبعد فيه بعد و ورود النصّ، و قد يثبت بالعقل و النقل أنّ الراضى بفعل المحسن شريك له فى إحسانه، و الراضى بفعل المسىء شريك له فى إساءته من جهة المدح و الذمّ و الأجر و الإثم. و يشيّد ما قرّناه ما فى علل الشرائع من قوله عليه السلام: «إنّ العبد لينوى من نهاره أن يصلّى بالليل، فتغلبه عينه فينام، فيثبت الله له صلاته و يكتب نفسه تسبيحاً، و يجعل نومه عليه صدقه» (٢).

فإنّه يظهر منه أنّ التّيه إنّما تكون خيراً من العمل؛ لأنّها مع استلزامها ما هو المطلوب من العمل من غير مشقّه و كلفه يستلزم صيروره النفس تسبيحاً و النوم صدقه، و عليه فقسّ سائر التّيات، و ما يستلزم من الثواب فى سائر المواد. و السرّ فيه مع ما سبق: أنّ قصد القبيح كما يكون قبيحاً عقلاً و نقلاً كذلك قصد الحسن يكون حسناً كذلك، فإذا صار ذلك القصد باستمراره و استقراره فى الذهن راسخاً فى النفس ملكه فيها يفيدها هياً حسنه و حاله مستحسنه تسرى منها الى

ص: ٢١٧

١- ١) بحار الأنوار ٧: ٢٨٩ ح ٧ عن تفسير القمى.

٢- ٢) علل الشرائع: ٥٢٤.

البدن لشده العلاقه بينهما، فيصير النفس بذلك تسيحاً و النوم صدقه، فيثاب عليه الثواب الذي يثاب عليه بفعله في الخارج و
أزيد، لعدم استمرار وجوده فيه و لا بقاءه، بخلافه في الذهن، فإنه مستمر فيه إلى أن يحقّقه في الخارج. و أمّا ما ورد: «أنّ المؤمن إذا
همّ بحسنه كتبت له بواحد، و إذا فعلها كتبت عشرًا» (١) فيمكن التوفيق باختلاف الأشخاص، فمن نوى خيراً و حنت إليه نفسه و
بذل جهده و لم يقدر على فعله و إيجاده في الخارج كتب له أجر فعله، و من نواه و هو قادر على فعله و لم يفعل كتب له حسنه
واحد، فإذا فعله كتب له عشر أمثاله. و لتفاوت مراتب الأشخاص و التّيّات دخل عظيم في تفاوت مراتب الجزاء، و لذا كانت
الصدقه في الجزاء بين عشره و سبعين و سبعمائه إلى سبعين ألف. و يحتمل أن يكون هذا المقدار من الأجر تفضّلاً من الله لا
استحقاقاً من الناوي، و يكون حديث «عشر أمثاله» مبيّناً على الاستحقاق. فإن قلت: عبارته الحديث «أنهم يثابون» أي: بتلك الأعمال
المنويه، و الثواب هو ما يعطى استحقاقاً و جزاءً لا- تفضّلاً. قلت: إنّ الثواب في الأصل هو الجزاء الذي يرجع إلى العامل بعمله و
ليس هناك عمل، فيكون تفضّلاً. فإن قلت: قد ورد «أنّ أفضل الأعمال أحزمها» و لا ريب أنّ العمل المعتبر شرعاً لا شتماله على التّيه
أحزم منها، فكيف يكون مفضولاً؟ قلت: لا- بدّ من تخصيص هذا الخبر جمعاً بين الأخبار؛ إذ لو بقي على عمومته لزم منه أن لا
تكون صلاه فريضه خيراً من عشرين حجّه، و لا- أجر البكاء على الحسين عليه السلام مساوياً لأجر مائه شهيد كما في الخبر
(٢) فيكون المفضّل عليه ما سوى ذلك المذكور من النيه و الصلاه و البكاء و أمثال ذلك. و من الأصحاب من وجه هذا الحديث
بأنّ طبيعته التّيه خير من طبيعته العمل؛ لأنّه لا يترتّب عليها عقاب أصلاً، بل إن كان خيراً يثيب عليها، و إن كان شراً كان

ص: ٢١٨

١-١) راجع البرهان ٥٦٦: ١.

٢-٢) راجع: بحار الأنوار ٣٠٣: ٤٤ ح ١٦.

وجودها كعدمها، بخلاف العمل فإن من يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ، فصَحَّ أَنَّ التَّيْبَةَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ. أقول: وفيه نظر؛ إذ لا- نَسَلَّمَ أَنَّ طَبِيعَةَ التَّيْبَةِ لَا- يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا عِقَابٌ أَصْلًا، وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ شَرًّا كَانَتْ جُودَهَا كَعَدَمِهَا، كَيْفَ وَقَدْ رَوَى فِي تَتَمُّهِ الْخَبِيرُ: «أَنَّ تَيْبَةَ الْكَافِرِ شَرٌّ مِنْ عَمَلِهِ»؟ وَ لَا- رَيْبَ أَنَّ مَعَاقِبَ عَمَلِهِ، فَيَكُونُ مَعَاقِبًا بِتَيْبَتِهِ بِطَرِيقِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا شَرٌّ مِنْ عَمَلِهِ، وَقَدْ سَبَقَ آفَنَاءُ أَنَّ أَهْلَ النَّارِ إِنَّمَا خَلَدُوا فِيهَا بِتَيْبَاتِهِمْ. وَ السَّرِّ فِيهِ: مَا مَرَّ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ رَاغِبًا إِلَى الشَّرِّ مُشْتَاقًا لَهُ مَرِيدًا فَعَلَهُ وَ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ تَمَكَّنَتْ هَذِهِ التَّيْبَةُ فِي نَفْسِهِ وَ صَارَتْ مَلِكَةً فِيهَا، وَ كَانَ اللَّهُ عَالِمًا بِتَيْبَتِهِ وَ سَرِيرَتِهِ، جَزَاهُ بِذَلِكَ مِثْلَ مَا جَزَاهُ بِفَعْلِهِ، فَهَمَّا مُتَسَاوِيَانِ فِي الْعِقَابِ، وَ أَحَدُهُمَا تَلَزَمَهُ لَدَّهُ مَا فَانِيَهُ دُنْيَوِيَهُ دُونَ الْآخِرِ فَهُوَ شَرٌّ مِنْهُ. وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْأَجَلَاءِ (١) مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى «وَ إِنْ تَبَدَّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِحَايَةِ بَعْضِكُمْ بِبَعْضٍ لِيَعْلَمَ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ» (٢) يَدُلُّ عَلَى الْعِقَابِ بِأَفْعَالِ الْقَلْبِ وَ لَوْ بِقَصْدِ الْمَعْصِيَةِ، وَ ذَلِكَ غَيْرُ بَعِيدٍ، فَإِنَّ قَصْدَ الْقَبِيحِ قَبِيحٌ عَقْلًا وَ شَرْعًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا- يِعَاقَبُ عَلَيْهِ الْعِقَابُ الَّذِي يِعَاقَبُ عَلَيْهِ بِفَعْلِهِ فِي الْخَارِجِ، وَ بِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَدْلَةِ بَلْ بَيْنَ الْأَقْوَالِ. انْتَهَى كَلَامُهُ طَابَ مَنَامُهُ. وَ فِيهِ تَأَمَّلْ يَعْرِفُ مِمَّا سَبَقَ، نَعَمْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا يَخْفِيهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْوَسْوَاسِ وَ حَدِيثِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ الْخَلْقُ مِنْهُ، وَ لَكِنْ مَا قَصَدَهُ وَ عَزَمَ عَلَيْهِ. وَ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَوَابِ الْمَأْمُونِ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ: «وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا لَوْ لَا أَنَّ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ» (٣): «لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ لَوْ لَا أَنَّ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَهَمَّ بِهَا كَمَا هَمَّتْ بِهِ، لَكِنَّهُ كَانَ مَعْصُومًا وَ الْمَعْصُومَ لَا يَهْمُ بِذَنْبٍ وَ لَا يَأْتِيهِ» (٤) حَيْثُ

ص: ٢١٩

١- ١) هو المحقق الأردبيلي في آيات أحكامه.

٢- ٢) البقرة: ٢٨٤.

٣- ٣) البقرة: ٢٣٥.

٤- ٤) يوسف: ٢٤.

٥- ٥) عيون أخبار الرضا ١: ٢٠١.

يستفاد منه أنّ الهمّ بالمعصية و القصد إليها ذنب يعاقب عليه، فإنّه جعل ذلك من منافيات العصمه، إلّا أن يقال: جعل الهمّ بالمعصية منافياً للعصمه لا يقتضى كونه ذنباً؛ لجواز كونه من قبيل السهو و النسيان، فإنهما ينافيان العصمه عند أكثر الإماميّة و ليسا من الذنوب. و من الغريب أنّ الشيخ البهائي نقل هذا الوجه عن والده الماجد بعد أن نقل قبل ذلك تتمّه الحديث كما سبق، و لم يتبّه بما يرد عليه من الإيراد، و لعلّه تتبّه لذلك و لكنّه اكتفى في دفعه بما نقله في الحاشيه بقوله: ورد في الحديث أنّ ابن آدم إذا همّ بالحسنه كتبت له حسنه، و إذا همّ بالشرّ لم يكتب عليه شيء حتّى يعمل (١). و فيه ما عرفته، و كذا فيما قبل أنّ المراد بتبّه المؤمن اعتقاده الحقّ، و لا ريب أنّه خير من أعماله؛ إذ ثمرته الخلود في الجنّه، و عدمه يوجب الخلود في النار، بخلاف العمل. و بهذا يزول الإشكال فيما يروى من تتمّه الحديث من قوله صلى الله عليه و آله: «و تبّه الكافر شرّ من عمله» نظر، إذ التبّه في اللغه هي القصد و العزم على الفعل، اسم من نويت تبّه، أى: قصدت و عزمت، ثمّ خصّصت في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الأمور، و في عرف الفقهاء عبارته عن إرادته إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً، و لا يطلق على الاعتقاد أصلاً، حقّاً كان أو باطلاً. و ذكر الصدوق في علل الشرائع أنّه عليه السلام لما سئل عن قوله صلى الله عليه و آله: «تبّه المؤمن خير من عمله» قال في الجواب: لأنّه ينوى من الخير ما لا يدركه، ثمّ قال في جواب «و تبّه الكافر شرّ من عمله»: و ذلك لأنّ الكافر ينوى الشرّ و يأمل من الشرّ ما لا يدركه (٢). و إلى مثل ذلك يؤول ما قيل في توجيه الخبر: إنّ المؤمن ينوى خيرات كثيره لا يساعده الزمان على عملها، فكأنّ الثواب المترتب على نيّاته أكثر من الثواب المترتب على أعماله القليله.

ص: ٢٢٠

١-١) راجع الأربعين: ٢٣٣ ح ٣٧.

٢-٢) علل الشرائع: ٥٢٤ ح ٢.

وفيه: أن المتبادر من الحديث أن تبه المؤمن خير من عمله المنوي بهذه التبه، فالمناسب له أن يكون الثواب المترتب على كل واحد من تبهاته أكثر من الثواب المترتب على كل واحد من أعماله المنوي بهذه التبه، لا- أن يكون الثواب المترتب على تبهاته الكثيره أكثر من الثواب المترتب على أعماله القليله. وبالجملة ظاهر الحديث يفيد أن تبه كل عمل خير من ذلك العمل، وما الإشكال إلما فيه. وفي حديث آخر مذكور في علل الشرائع أيضاً أنه عليه السلام سئل عن ذلك، فقال: «لأن العمل ربما كان للمخلوقين، والتبه خالصه لرب العالمين، فيعطى الله عز وجل على التبه ما لا يعطى على العمل» (١). ولعله يرجع إليه ما قيل في توجيه الخبر: إن التبه لا- يكاد يدخلها الرياء ولا- العجب؛ لأننا نتكلم على تقدير التبه المعترفه شرعاً، بخلاف العمل فإنه يعرضه ذينك، والحاصل أن أعمال القلب مستوره عن الخلق لا يتطرق إليها الرياء ونحوه بخلاف أعمال الجوارح. وفيه: أن الكلام كما كان على تقدير التبه المعترفه شرعاً كذلك كان على تقدير الأعمال المعترفه شرعاً، فكما لا يدخلانها فكذا لا يدخلانها، بل لا بد وأن تكون خاليه عنهما وإلا لم يقع تفضيل؛ لأن الأعمال الريائيه لا خير فيها أصلاً، والتفضيل يقتضى المشاركة ولو في الجملة. والشيخ البهائي مع نقله نظير هذا الكلام في رد توجيه بعض الأعلام، لم يتفطن بمثله في مثل هذا المقام. ويمكن أن يأول الى هذا الحديث أيضاً ما قيل: إن المراد بالمؤمن هو المؤمن الخالص، كالمغمور بمعاشره أهل الخلاف فإن غالب أعماله جار على التقيه ومداره أهل الباطل، وهذه الأعمال الواقعه على التقيه منها ما يقطع فيه بالثواب كالعبادات الواجبه، ومنها ما لا ثواب فيه ولا عقاب كالباقى، وأما تبهه فإنها خاليه عن التقيه، فهو وإن أظهر موافقتهم بأركانه ونطق به لسانه إلا أنه غير معتقد له

ص: ٢٢١

بجنانه، بل آب عنها و نافر منها. و إلى هذا أشار أبو عبد الله الصادق عليه السلام و قد سأله أبو عمرو الشامي (١) عن الغزو مع غير الامام العادل، بقوله: «إنَّ الله يحشر الناس على نياتهم يوم القيامة» (٢) و يروى مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه و آله. و نُقل أنَّه كانت في المدينة قنطره، فعزم رجل مؤمن على بنائها، فسبقه كافر إلى ذلك، فقيل للنبي صلى الله عليه و آله في ذلك، فقال تبيته المؤمن خير من عمله، يعنى من عمل الكافر. كذا قيل في مقام توجيه هذا الخبر. و أنت خير بأنَّ عمله هذا لا خير فيه أصلاً؛ لعدم اقترانه بتيته القربه، فكيف يقع بينه و بين تبيته المؤمن و هو خير محض تفضيل، إلما أن يقال: إنَّ عمله هذا يستتبع خيراً له لكن لا استحقاقاً و جزاءً، حتَّى يرد فيه إشكال بل تفضلاً من الله تعالى من غير اعتبار الثواب، و قد يقع التفضُّل على كثير من فاعلى البر من غير اعتبار القربه كالكرم، ثمَّ إنَّ الله يوصل إليه جزاء ذلك الخير: إمَّا في الدنيا أو في الآخرة، لكن على وجه لا يحصل له الشعور بذلك. و قيل: إنَّ التبيته هي القصد، و ذلك واسطه بين العلم و العمل؛ لأنَّه إذا لم يعلم بترجيح أمر لم يقصد فعله، و إذا لم يقصد فعله لم يقع، و إذا كان المقصد حصول الكمال من الكامل المطلق ينبغى اشتمال التبيته على طلب القربه إلى الحقِّ تعالى؛ إذ هو الكامل المطلق، و إذا كانت كذلك كانت وحدها خيراً من العمل بلا تبيته وحدها؛ لأنَّه بمنزله الروح و العمل بمنزله الجسد، و حياه الجسد بالروح لا الروح بالجسد فهي خير منه؛ لأنَّ الجسد بغير روح لا خير فيه. و فيه: أنَّ التفضيل يقتضى المشاركة كما مرَّ غير مرَّة، و العمل بلا تبيته لا خير فيه لقوله صلى الله عليه و آله في الحديث المشهور: «إنَّما الأعمال بالنيات» (٤) حيث يفهم منه أنَّ التبيته شرط في العمل، و انتفاء الشرط ملزوم انتفاء المشروط، فكيف يكون داخلاً

ص: ٢٢٢

١-١ (١) كذا و فى الكافى: أبو عمره السلمى.

٢-٢ (٢) فروع الكافى ٥: ٢٠.

٣-٣ (٣) كتر الأعمال ٣: ٤٢٠ برقم: ٧٢٤٥.

٤-٤ (٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٦ ح ٢.

فى التفضيل؟ و العجب أنه صرّح بأنّ العمل بمنزله الجسد، فإنّ الجسد بغير روح لا خير فيه، و لم يتفطن بأنّه ينافى ما يقتضيه التفضيل، و قال: إنّ هذا الخبر: إمّا عامّ مخصوص أو مطلق مقيد، فيكون المراد أنّ نيه بعض الأعمال الثقيله كالحجّ و الجهاد خير من بعض الأعمال الخفيفه كتسيحه أو تحميده أو قراءه آيه فى تلك النيه من تحمل النفس المشقّه الشديده، و التعرّض للهّمّ و الغمّ الذى لا تحاذيه تلك الأعمال. قيل: و هذا التوجيه و إن كان خلاف الظاهر إلّا أنّ المصير الى خلافه متعيّن عند وجود ما يصرف اللفظ إليه، و هو هنا حاصل؛ لأنّ قوله: «نيه المؤمن خير من عمله» يعارض قوله: «أفضل الأعمال أحمرها» فيجب صرفه عن الظاهر جمعاً بينهما، و قد مرّ وجه الجمع بينهما بوجه آخر. و قد قيل فى الجمع: إنّ لفظه «خير» ليست بأفضل التفضيل، بل المراد أنّ نيه المؤمن خير من جملة أعماله، ف«من» تبعيضيّه، و إنّما قال ذلك لئلا يتوهّم أنّ النيه لا يدخلها الخير و الشرّ. نقل أنّ السيّد الأجلّ المرتضى علم الهدى لما أفاد هذا الوجه استحسّنه بعض الوزراء؛ لأنّه لا يرد عليه شىء من الإشكال، و الله أعلم بحقيقه الحال، و الصلاه على رسوله و آله خير آل.

تحقيق حول أربعه أحاديث ذكر أنّها لا أصل لها

قال الشهيد الثانى قدس سره فى الدرايه بعد كلام متعلّق بالحديث المشهور: قال بعض العلماء: أربعه أحاديث ترد على الألسن و ليس لها أصل: من بشرنى بخروج آذار بشرته بالجنّه، و من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامه، و يوم نحركم يوم صومكم، و للسائل حقّ و إن جاء على فرس (1). أقول: هذا من هذا العالم و خاصّه من شيخنا الشهيد أعلى الله درجته مع تتبّعه فى الأخبار و تصفّحه فى الآثار غريب عجيب؛ لأنّ هذه الأحاديث لها أصل

ص: ٢٢٣

أصـيل لكـنـه نُقل بالمعنى. أمـا الأوّل فلما رواه الصدوق فى معانى الأخبار فى باب معنى قول النبى صلى الله عليه وآله: «من بشرنى بخروج آذار فله الجنّة» بإسناده المتّصل إلى ابن عبّاس «قال: قال النبى صلى الله عليه وآله ذات يوم فى مسجد قبا و عنده نفر من أصحابه، فقال: أوّل من يدخل عليكم الساعة رجل من أهل الجنّة، فلما سمعوا ذلك قام نفر منهم و خرجوا، و كلّ واحد منهم يحبّ أن يعود ليكون أوّل داخل فىستوجب الجنّة، فعلم النبى صلى الله عليه وآله ذلك منهم، فقال لمن بقى من أصحابه: إنّه سيدخل عليكم جماعه يستبقون، فمن بشرنى بخروج آذار فله الجنّة، فعاد القوم و دخلوا و معهم أبو ذر، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله: فى أى شهر نحن من الشهور الرومىّ؟ فقال أبو ذر: قد خرج آذار يا رسول الله، فقال: قد علمت ذلك يا أبا ذرّ و لكنى أحببت أن يعلم قومي أنّك رجل من أهل الجنّة، و كيف لا- تكون ذلك و أنت المطرود عن حرمى بعدى لمحبتك لأهل بيتى، فتعيش وحدك و تموت وحدك، و يسعد بك قوم يتولّون تجهيزك و دفنك، أولئك رفقائى فى جنّة الخلد التى وعد المتّقون» (١). تنبيه: هذا من هؤلآء النفر غريب، يدلّ على سوء فهمهم كلامه صلى الله عليه وآله؛ لأنّه أخبرهم بأنّ أوّل داخل عليهم هو رجل من أهل الجنّة، لا أنّ أوّل داخل هو رجل من أهل الجنّة، و الكلام إذا اشتمل على قيد زائد فالحكم فيه ناظر إليه، و لذا لمّا خرجوا و زال القيد غير الكلام عليه و آله السلام و قيّده بقيد آخر، فخرجهم ثمّ استباقه كلّ منهم للدخول رجاء أن يكون أوّل داخل فىستوجب الجنّة كان جهلاً- منهم بما دلّ عليه الكلام و أخبرهم به سيّد الأنام عليه و آله السلام. و بالجملة لو كان الكلام هكذا: أوّل من يدخل الساعة رجل من الجنّة، لكان لما فعلوه وجه فى الجملة، و ليس فليس، و فيه أيضاً ما فيه. ثمّ أنت خير بما فى هذا الحديث من الإخبار بالغيب، و من مذمّه عثمان

ص: ٢٢٤

وعداوته لأهل البيت عليهم السلام، فإنه الذى أخرج أبا ذرّ من المدينة إلى الربذه للعلة المذكورة، ولأنه خاصمه، و من ذهب مذهبه فى منكر أتوه، وحقّ أفنوه، و منبر علوه، و مؤمن أرجئوه، و منافق ولوه، و ولّى آذوه، و طريد آووه، و صادق طردوه، و كافر نصره، و إمام قهره، و فرض غيروه، و أثر أنكره، و شرّ آثروه، و دم أراقوه، و خير بدّلوه، و كفر نصبوه، و إرث غصبوه، و فىء اقتطعوه، و سحت أكلوه، و خمس استحلّوه، و باطل أسّسوه، و فجور بسطوه، و نفاق أسّروه، و غدر أضمره، و ظلم نشره، و وعد أخلفه، و أمان خانوه، و عهد نقضوه، و حلال حرّمه، و حرام أحلّوه، الى غير ذلك من مناكيرهم الغير المحصورة، فلما رأوا ذلك منه طردوه عن حرم رسول الله صلى الله عليه و آله إلى الربذه فعاش فيها وحده حتى مات رضى الله عنه. و قال الكششى فى رجاله: مكث أبو ذرّ رحمه الله بالربذه حتى مات، فلما حضرته الوفاة قال لامرأته: اذبحى شاه من غنمك و اصنعىها، فإذا نضجت فاقعدى على قارعه الطريق، فأول ركب ترينهم فقولى لهم: يا عباد الله المسلمين هذا أبو ذرّ صاحب رسول الله صلى الله عليه و آله قد قضى نحبه، فأعينونى عليه و أجيئوه، فإنّ رسول الله صلى الله عليه و آله أخبرنى أنى أموت فى أرض غربه، و أنه يلى غسلى و دفنى و الصلاة علىّ رجال من أمته صالحون (1). و عن محمّد بن علقمه بن الأسود النخعى، قال: خرجت فى رهط أريد الحجّ منهم مالك بن الحارث الأشرى، و عبد الله بن فضل التيمى، و رفاعه بن شدّاد البجلي، حتى قدمنا الربذه، فإذا امرأه على قارعه الطريق، تقول: يا عباد الله المسلمين هذا أبو ذرّ صاحب رسول الله صلى الله عليه و آله قد هلك غريباً ليس لى أحد يعيننى عليه، قال: فنظر بعضنا الى بعض و حمدنا الله على ما ساق إلينا، و استرجعنا على عظيم المصيبة، ثمّ أقبلنا معها فجّهّزناه، و تنافسنا فى كفنه حتى خرج من بيننا بالسواء، ثمّ تعاونا على غسله حتى فرغنا منه، ثمّ قدّمنا مالك الأشرى فصلّى بنا عليه، ثمّ دفناه، فقام الأشرى على قبره ثمّ قال: اللهمّ هذا أبو ذرّ صاحب رسول الله صلى الله عليه و آله عبدك فى العابدین،

ص: ٢٢٥

و جاهد فيك المشركين، لم يغير و لم يبدل، لكنه رأى منكراً فغيره بلسانه و قلبه حتى جفى و نفى و حرم و احتقر ثم مات وحيداً غريباً، اللهم فاقصم من حرمه و نفاه من مهاجره و حرم رسولك صلى الله عليه و آله، قال: فرفعنا أيدينا جميعاً و قلنا: آمين، ثم قدمت الشاه التي صنعت فقالت: إنه قد أقسم عليكم أن لا تبرحوا حتى تتغذوا، فتغذينا و ارتحلنا (١). و لا يذهب عليك أن الروايه النبويه السابقه تدل على غايه جلاله قدر أولئك، و نهايه مرتبتهم و منزلتهم، حيث قال: «أولئك رفقائي في جنه الخلد التي وعد المتقون» و لعلمهم كانوا قد سمعوا هذا الحديث بواسطه أو بغير واسطه، و لذا نظر بعضهم الى بعض و حمدوا الله على ما ساق إليهم من هذه النعمه العظمى و المصيبه الكبرى، فطوبى لهم ثم طوبى لهم يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً، هذا. و لنترجع الى ما كتبنا فيه، فنقول: و أمّا الرابع فلأنه قد جاء هذا المعنى مصرحاً به فى بعض الأخبار الصحيحه، مثل ما رواه محمد بن يعقوب الكليني فى الكافي «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أعط السائل و لو كان على ظهر فرس» (٢). و أمّا الثالث فلما جاء من قوله: «يوم الأضحى يوم الصوم، و يوم عاشوراء يوم الفطر»، فقوله: «يوم نحركم يوم صومكم» يوافق قوله: «يوم الأضحى يوم الصوم». قيل: معناه إذا اشتبه عليكم يوم الأضحى، فاعتبروا يوم أول شهر رمضان فإنه ذلك اليوم، فإذا كان أول شهر رمضان يوم الجمعة مثلاً فيحسب شهر رمضان تماماً، فيكون أول شوال يوم الأحد فيحسب شوال ناقصاً، فيكون أول ذى القعدة يوم الاثنين فيحسب تماماً، فيكون أول ذى الحجه يوم الأربعاء، فيكون يوم العيد

ص: ٢٢٦

١- ١) اختيار معرفه الرجال ٢٨٣: ١ برقم: ١١٨.

٢- ٢) فروع الكافي ١٥: ٤ ح ٢.

يوم الجمعة. وكذا يوم أى أول شؤال، لذا حسب شؤال تماماً يكون يوم عاشوراء ذلك اليوم. وقيل: معناه يوم الصوم يوم عيد عند الصلحاء، و يوم الفطر يوم حزن عندهم.

وأما الحديث الثانى فهو وإن لم نجد له مأخذاً صحيحاً صريحاً، ولكن له مؤيدات من الأخبار، كقوله صلى الله عليه وآله فى حديث اليهودى، وهو حديث طويل: «لم يبعثنى ربى عزّ وجلّ بأن أظلم معاهداً ولا غيره» (١) فإنّ أذيه الذمى ظلم له وهو منهى عنه.

وقول أمير المؤمنين عليه السلام فى الصدقه والجزيه: «فإياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً فى درهم خراج، أو تبيع دابته عمل فى درهم، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو» وهذا حديث طويل مذكور فى التهذيب (٢) والأول فى الأربعين للشيخ البهائى قدس سره.

فاذا لم يجز أذيه الذمى و ضربه فى أخذ الجزيه منه وقد قال الله تعالى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» (٣) فعدم جوازه من غير سابقه جزيه منه أولى، فتأمل.

تحقيق حول مستند مسأله توجيه المحتضر إلى القبله

قال صاحب المدارك بعد نقل قول المحقق: الفصل الخامس فى أحكام الأموات، وهى خمس: الأولى: الاحتضار، ويجب فيه توجيه الميت إلى القبله بأن يلقى على ظهره، ويجعل وجهه و باطن قدميه إلى القبله: هذا هو المشهور بين الأصحاب، قال جدى قدس سره: ومستنده من الأخبار السليمه سنداً و متناً ما رواه محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبله، وكذلك إذا غُسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبله، فيكون

ص: ٢٢٧

١-١) الأربعين للشيخ البهائى: ٢٧٢.

٢-٢) تهذيب الأحكام ٤: ٩٨ ح ٩.

٣-٣) التوبه: ٢٩.

مستقبلاً باطن قدميه ووجهه إلى القبلة» (١).

و أما غيره من الأخبار التي استدلت بها على الوجوب فلا يخلو من شيء: إما في السند أو الدلالة.

هذا كلامه رحمه الله، وهو منظور فيه؛ إذ يمكن المناقشه في هذه الروايه من حيث السند بإبراهيم بن هاشم حيث لم ينص علماؤنا على توثيقه، و بأن راويها وهو سليمان بن خالد لم يثبت توثيقه أيضاً، و من حيث المتن بأن المتبادر منها أن التسجيه تجاه القبلة و هي إنما تكون بعد الموت لا قبله، و من ثم ذهب جمع من الأصحاب منهم المحقق في المعبر الى الاستحباب استضعافاً لأدله الوجوب، و هو متجه (٢).

و أقول: يمكن أن يذنب عن جدّه قدس سره عن كلّ واحده من هاتين المناقشتين. أما الأولى فبأن هذا السند وإن كان حسناً على المشهور بإبراهيم بن هاشم، إلا أنه صحيح عند جدّه كما يظهر من الفاضل الأردبيلي رحمه الله في آيات أحكامه، فإنه بعد أن نقل فيها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم، قال: إنه حسن لوجود أبي علي إبراهيم بن هاشم، و كذا سّماه في المختلف و المنتهى، و قال الشيخ زين الدين في شرح الشرائع: و لصحيحه محمد بن مسلم، و ما وجدت في كتب الأخبار غير ما ذكرته عن محمد بن مسلم، فالظاهر أنه عن ذلك فاشتبه عليه الأمر، أو تعمّد و ثبت توثيقه عنده، و الظاهر أنه يفهم توثيقه من بعض الضوابط (٣) انتهى كلامه رفع في علين مقامه. و أو ما بقوله هذا الى اعتبار مشايخ القميين له، و أخذهم الحديث عنه، و نشرهم الروايه منه على ما في الفهرست (٤) و النجاشي (٥) يعطى أنه كان ثقة في الروايه و النقل، جليلاً. عندهم؛ لأن أهل قم كانوا يخرجون الراوى منها و يؤذونه بمجرد توهم شائبه ما فيه، فكيف يجتمعون عليه و يقبلون حديثه لولا وثوقهم به،

ص: ٢٢٨

١-١) فروع الكافي ٣: ١٢٧ ح ٣.

٢-٢) مدارك الأحكام ٢: ٥٢ ح ٥٣.

٣-٣) زبده البيان: ١٥٤، ١٥٥.

٤-٤) الفهرست: ٤.

٥-٥) رجال النجاشي: ١٦.

وقد أوضحنا حاله في كتاب رجالنا (١)، فليأخذ من هناك. و أما سليمان بن خالد فهو وإن دلّ بعض الأخبار (٢) الغير المعلوم الصحّح على اضطرابه و انحرافه برهه من زمن عمره، إلّا أنّه قد ثبت توثيقه عند أصحابنا، ولذلك قال في المنتهى بصحّحه هذا الحديث على ما نقله عنه الفاضل الأردبيلي مولانا أحمد رحمه الله في شرحه على الإرشاد (٣) و سيأتي إن شاء الله العزيز و هذا يدلّ على ثبوت توثيق أبي علي إبراهيم بن هاشم عنده أيضاً، و هو يناقض ما نقله عنه الفاضل رحمه الله في آيات أحكامه كما سبق آنفاً، فتأمل. و قال شيخنا السعيد المفيد رحمه الله في إرشاده: سليمان بن خالد هذا من شيوخ أصحاب أبي عبد الله عليه السلام و خاصّته و بطانته و ثقاته الفقهاء الصالحين رحمهم الله (٤).

و قال النجاشي: سليمان بن خالد كان قارئاً فقيهاً وجهاً، روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، و مات في حياة أبي عبد الله، فتوجّع بفقده و دعا لولده و أوصى بهم أصحابه، و لسليمان كتاب روى عنه عبد الله بن مسكان ثمّ أسنده إليه (٥).

و أمّا الثانيه فلأنّ وجوب توجيه الميت إلى القبلة وقت التسجيه و قد قضى نجه يقتضى وجوبه وقت الاحتضار و قد بقى روحه بطريق أولى؛ لأنّه وقت حضور الملائكة و نزولهم إليه و إقبالهم عليه و اجتماعهم لديه، و في هذا الوقت يستحبّ تلقينه بالاعتقادات الحقّه و ما يمكن من الأدعية، و الدعاء مواجهاً إلى القبلة أقرب إلى الإجابة منه إلى غيرها، و في هذا الوقت يمثّل له النبيّ و آله عليه و آله السلام (٦) فإذا رأوه مستقبل القبلة فهو دليل على إسلامه، استبشروا بكونه من

ص: ٢٢٩

١- ١) و هو كتاب الفوائد الرجائيه للمؤلف: ٣١ المطبوع بتحقيقنا.

٢- ٢) انظر اختيار معرفه الرجال ٦٤١: ٢ و ٦٤٤.

٣- ٣) مجمع الفائده ١٧٣: ١.

٤- ٤) إرشاد المفيد: ٢٨٨.

٥- ٥) رجال النجاشي: ١٨٣.

٦- ٦) و كذلك حضور فاطمه صلوات الله عليها ممّا قد وردت به الأخبار، كما في الكافي عنه عليه السلام: و يمثّل له رسول الله و أمير المؤمنين و فاطمه و الحسن و الحسين و الأئمّه من ذرّيّتهم عليهم السلام «منه».

أهل القبلة فيترحمون عليه، و يقبلون إليه، و قد روى عن أئمتنا عليهم السلام: «خير المجالس ما استقبل به القبلة» (١).

ثم إذا وجبت رعايه الجسد و توجيهه إلى القبلة باعتبار ما كان فيه من الأرواح المسلمه، و تعلق النفس المؤمنه، فرعايته و الأرواح باقيه و التعلق حاصل بالفعل واجبه بطريق أولى، فإن المؤمن محترم حياً و ميتاً، بل احترامه حياً أولى من احترامه ميتاً، و هو ظاهر، الى غير ذلك من وجوه الأولويه. و الظاهر أن القوم حملوا قوله عليه السلام: «إذا مات لأحدكم ميت» على المجاز المشارفه، بقريته ما رواه الصدوق رحمه الله في الفقيه عن سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «دخل رسول الله صلى الله عليه و آله على رجل من ولد عبد المطلب و هو في السوق، و قد وجّه لغير القبلة، فقال: وجّهوه إلى القبلة، فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكه، و أقبل الله عزّ و جلّ بوجهه، فلم يزل كذلك حتى يقبض» (٢) و هو كما ترى يؤيد ما ذكرناه.

هذا غايه توجيه كلام جدّه ٠ و هو بعد غير حاسم لمادّه المناقشه الثانيه، و إنّما قال: «و هو منظور فيه» و لم يقل: «و فيه نظر» لأن أصل هذا النظر لشيخه الفاضل الأردبيلي رحمه الله، فإنّه قال في شرحه على الإرشاد بعد قول مصنّفه العلّامة: «و يجب عند الاحتضار توجيهه إلى القبلة بأن يلقى على ظهره بحيث لو جلس كان مستقبلاً»: دليل وجوب الاستقبال غير ظاهر؛ إذ دليله السالم من جهه الدلاله و السند على ما قاله في الشرح حسنه سليمان بن خالد، و لا يخفى ضعف دلالتة؛ إذ ظاهره في الميت لا في المحتضر، و أنّه يكون حين الغسل على ساجه، و أنّه في بيان الآداب التي هي أعمّ من الواجب و المستحبّ كما يفهم من قوله «و كذلك إذا غسّل يحفر». و السند أيضاً ليس بصحيح و إن قال في المنتهى بالصّحّه؛ لوجود إبراهيم و سليمان، و إن قيل بتوثيقه إلّا أنّ فيه شيئاً، و لعلّ الصّحّه باعتبار وجودها في زيادات التهذيب عن ابن أبي عمير، و كون الطريق إليه صحيحاً، و عدم

ص: ٢٣٠

١-١) منيه المرید: ٢٠٦.

٢-٢) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٣ ح ٣٤٩.

الالتفات إلى ما قيل في سليمان، وهو كذلك فتأمل، فإن هذه الرواية المذكورة فيه أيضاً قبل باب الزيادات مستنداً إلى ابن أبي عمير مع كون إبراهيم بن هاشم في الطريق. وبالجملة إثبات الوجوب بمثله مع الأصل ووجود الخلاف من الشيخ في الخلاف، والمحقق في المعبر مشكل، والاستحباب غير بعيد وإن كان الوجوب أحوط (١).

إلى هنا كلامه رفع مقامه. وأنا لا أعرف ما عنى بقوله: «و لعلَّ الصَّحَّه» إلى قوله: «صحيحاً» فإنَّ هذا الحديث رواه الشيخ في التهذيب بإسناده إلى محمّد بن يعقوب إلى آخر السند من غير تفاوت، فالسند في التهذيب والكافي واحد، وهو أعرف بما قال، والله أعلم بحقيقه الحال، هذا.

و أنت خبير بأنَّ حمل قوله: «فسجّوه» على ما حمّله عليه رحمه الله وهو «اجعلوه على ساجه حين الغسل» بعيد ينافره قوله: «وكذلك إذا غسل» إلى آخره. والظاهر أنّ المراد بالتسجيه هنا التغطيه، أي: غطّوه بثوب، ومنه قوله «هذا المسجّي قدّامنا» (٢) وقال الجوهري: سجيت الميت تسجيه إذا مددت عليه ثوباً (٣). ثمَّ إذا كان وجوب الاستقبال هو الأحوط كما استقرَّ عليه رأيه آخراً، فأبى مانع أن يكون مراد الأصحاب بالوجوب هو الوجوب الاحتياطي، أو نقول: إنَّهم اختاروا الوجوب و دليلهم عليه مع تظافر الأخبار هو الاحتياط؟ وفيه أنّ الاحتياط هنا لا يصلح دليلاً؛ لأنَّه إنّما شرع فيما ثبت وجوبه كإحدى الصلاه المنسيه، أو كان ثبوت الوجوب هو الأصل كصوم ثلاثين من رمضان إذا غمَّ الهلال؛ إذ الأصل بقاؤه، وأمّا ما لا وجوب فيه ولا أصل، فلا يجب فيه احتياط، واستقبال الميت وقت الاحتضار ممّا لم يثبت وجوبه بعد، وليس ثبوته هو الأصل بل الأصل عدمه كما أشار إليه بقوله: «مع الأصل» فكيف يكون

ص: ٢٣١

١-١ (١) مجمع الفائده ١٧٣: ١.

٢-٢ (٢) تهذيب الأحكام ١٩١: ٣، وفروع الكافي ١٨٤: ٣ ح ٣.

٣-٣ (٣) صحاح اللغه ٢٣٧٢: ٦.

الوجوب أحوط؟ هذا. ولا منافاه بين عدم توثيقه رحمه الله أبا علي و توثيقه له في آيات أحكامه، لأنه كتبها بعد شرحه هذا، فعن له وقتئذ من تتبعه كتب الأصحاب من الرجال و الفقه توثيقه، فإنه لما رأى توثيق صاحب المنتهى له و كذلك الشهيد الثاني في شرح الشرائع، و لاحظ في كتب الرجال ما أسلفناه، حدث فيه الميل إلى توثيقه، فخالف المشهور و طرح القول الزور، كذلك يفعل الرجل البصير.

تحقيق حول خلقه حواء عليها السلام

قال في مجمع البيان: قال أهل التحقيق: ليس يمتنع أن يخلق الله حواء من جملة جسد آدم بعد أن لا يكون ممّا لا يتم الحيّ حياً إلّا به؛ لأنّ ما هذه صفته لا- يجوز أن ينقل الى غيره أو يخلق منه حيّ آخر من حيث يؤدّي إلى أن لا- يمكن إيصال الثواب إلى مستحقّه؛ لأنّ المستحقّ لذلك هو الجملة بأجمعها (١).

أقول: هذا ليس بتحقيق، فكيف يكون قائله من أهله؟ و ذلك لأنّ المستحقّ للثواب و العقاب هو النفس المجرّده و المدرك للذات و الآلام و إن كانتا جسمائين إنّما هو النفس، و البدن آله لها في أفعالها التي يستحقّ بها الثواب و العقاب، و لا محذور في أن يكون استحقاقها لهما عند تعلقها بآله هي جملة الجسد قبل أن ينتقل منها ما هذه صفته، يشهد بذلك ثواب البرزخ و عقابه المتفق عليهما الأئمّه، مع اختلاف الآلتين، بل مباينتهما رأساً. فيعلم منه أنّه يجوز أن ينقل ما هذه صفته، أو يخلق منه حيّ آخر من غير أن يؤدّي ذلك الى عدم إمكان إيصال الثواب إلى مستحقّه، و لا يدفع هذا عنهم القول بماديّه النفس إلّا على بعض الوجوه القائله في حقيقتها من كونها مزاجاً، أو حياه، أو تخاطيط الأعضاء و تشكّل البدن، أو هيكلًا محسوساً، أو الأخلاط الأربعة، أو جزءً لطيفاً داخل البدن، أو جزءً لا يتجزأ في القلب، أو جسمًا مركّباً من ناريه الأخلاط، أو أجزاءً أصليه في البدن.

ص: ٢٣٢

نعم لو كان مرادهم بما لا- يتم الحي حياً إلّا به هو الأجزاء الأصلية لكان له وجه ما؛ لأنّ بعض هذه الأجزاء لو نقل إلى غيره أو خلق منه حيّ آخر: فإمّا أن لا- يعاد أصلاً فيلزم منه المطلوب و هو عدم إمكان إيصال الثواب الى مستحقّه، أو يعاد فيهما و هو محال، أو في أحدهما وحده فلا يكون الآخر بعينه معاداً، وهذا مع إفضائه إلى ترجيح من غير مرجح يستلزم المطلوب و هو عدم إمكان إيصال الثواب إلى مستحقّه و هو «الجملة بأجمعها». وفيه نظر، موقوف فهمه على تفسير الأجزاء الأصلية، فإنّ منهم من فسرها بالعظم و العصب و الرباط، و بعضهم فسرها بما يكون لكلّ بدن قبل الأكل و فسّر الفضيله بما يحصل له بالغذاء. و على هذا فالأجزاء الأصلية في ابن آدم: إمّا عظامه و أعصابه و رباطاته، أو بدنه كلّ قبل أن يأكل و يحصل له به زياده. فنقول: قد عرفت أنّ مستحقّ الثواب هو النفس، و لا- حاجه في إيصاله إليها إلى إعادة الأجزاء الأصلية بأجمعها، بل يكفي في ذلك آله ما و لو كانت بقدر جزء لا يتجزى، لذلك قال الزمخشري في الكشاف (1) و الطبرسي في جوامع الجامع (2): يجوز أن يجمع الله من أجزاء الشهيد جملة فيحييها و يوصل إليه النعيم و إن كانت في حجم الذرّه، هذا. و الحقّ في قصّه حوّاء ما روى عن زراره بن أعين أنّه قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن خلق حوّاء، و قيل له: إنّ أناساً عندنا يقولون: إنّ الله عزّ و جلّ خلق حوّاء من ضلع آدم الأيسر الأقصى، فقال: سبحان الله و تعالى عن ذلك علواً كبيراً، أ يقول من يقول هذا: إنّ الله تبارك و تعالى لم يكن له من القدره ما يخلق لآدم زوجه من غير ضلعه، و يجعل للمتكلّم من أهل التشنيع سبيلاً إلى الكلام أن يقول: إنّ آدم كان ينكح بعضه بعضاً إذا كانت لضلعه؟ ما لهؤلاء حكم الله بيننا و بينهم. ثمّ قال عليه السلام: إنّ الله تبارك و تعالى لمّا خلق آدم من طين، و أمر الملائكه

ص: ٢٣٣

١- ١) الكشاف ٣٢٣: ١.

٢- ٢) جوامع الجامع ٩١: ١.

فسجدوا له، ألقى عليه السبات، ثم ابتدع له حواء (١) فجعلها في موضع النقره التي بين وركيه، وذلك لكي تكون المرأة تبعاً للرجل، فأقبلت تتحرك فانتبه لتحركها، فلمّا انتبه نوديت أن تنحى عنه، فلمّا نظر إليها نظر الى خلق حسن يشبه صورته غير أنّها أنثى، فكلمها فكلمته بلغته، فقال لها: من أنت؟ قالت: خلق خلقني الله كما ترى، فقال آدم عند ذلك: يا رب ما هذا الخلق الحسن الذي قد آنسني قربه و النظر إليه؟ فقال الله تبارك و تعالي: يا آدم هذه أمتي حواء، أفتحّب أن تكون معك و تؤنسك و تحدّثك و تكون تبعاً لأمرك؟ فقال: نعم يا رب و لك عليّ بذلك الحمد و الشكر ما بقيت، فقال له عزّ و جلّ: فاخطبها إليّ فإنّها أمتي و قد تصلح لك أيضاً للشهوه، و ألقى الله عزّ و جلّ عليه الشهوه و قد علّمه قبل ذلك المعرفة بكلّ شيء، فقال: يا رب فإنّي أخطبها إليك، فما رضاك لذلك؟ فقال عزّ و جلّ: أن تعلّمها معالم ديني، فقال: ذلك لك يا رب عليّ إن شئت ذلك، فقال عزّ و جلّ: و قد شئت، و قد زوجتكها، فضمّها إليك، فقال لها آدم عليه السلام: إليّ فاقبلي، فقالت له: بل أنت فاقبل إليّ، فأمر الله عزّ و جلّ آدم أن يقوم إليها، و لولا ذلك لكان النساء هنّ يذهبن إلى الرجال حتّى يخطبن على أنفسهنّ (٢). و أمّا قوله تعالى: «يا أيّها النّاس اتّقوا ربّكم الذي خلقكم من نفس واحدٍ و خلق منها زوجها و بثّ منهما رجالاً كثيراً و نساءً» (٣) فإنّه روى: أنّه عزّ و جلّ خلق من طينتها زوجها و بثّ منهما رجالاً كثيراً و نساءً (٤). و جاء في آخر النسخه المخطوطه: إلى هنا وجد بخطه رحمه الله.

ص: ٢٣٤

١-١) في العلل: خلقاً.

٢-٢) علل الشرائع: ١٧: ١٨.

٣-٣) النساء: ١.

٤-٤) راجع تفسير نور الثقلين ١: ٤٢٩، و جامع البيان ٤: ١٥٠.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩